



Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa



Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department: Economic Science

PhD Thesis Third Phase

Division: Economic Science

Specialty: Quantitative Economy

:Title

**The impact of the inflation threshold on economic growth:
an econometric analytical study in Algeria and some
developing countries during the period 1980-2020**

**Prepared by:
ABDELAZIZ BENLAIB**

Discussed and publicly approved on 08/06/2023 By the committee composed of:

Pr. Derroum Ahmad	Professor	University of Djelfa	President
Pr. kebir mouloud	Professor	University of Djelfa	Supervisor and rapporteur
Dr. Chikhaouia Abdelaziz	Lecturer Class –A-	University of Djelfa	Assistant supervisor
Pr. Lebbaz Elamine	Professor	University of Djelfa	Examiner
Dr. Kasri Mehammad Adel	Lecturer Class –A-	University of Djelfa	Examiner
Pr. Hicher Ahmed Tidjani	Professor	University of Laghouat	Examiner
Pr. Rakhrour youssef	Professor	University of Laghouat	Examiner

University Year: 2022/2023



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد كمي

العنوان

اثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية
في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2020

من إعداد

عبدالعزيز بن العايب

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ 2023/06/08 من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة الجلفة	استاذ التعليم العالي	أ.د. دروم احمد
مشرفا ومقررا	جامعة الجلفة	استاذ التعليم العالي	أ.د. كبير مولود
مشرفا مساعدا	جامعة الجلفة	استاذ محاضر - أ-	د. شيخاوي عبدالعزيز
ممتحنا	جامعة الجلفة	استاذ التعليم العالي	أ.د. لباز الامين
ممتحنا	جامعة الجلفة	استاذ محاضر - أ-	د. قصري محمد عادل
ممتحنا	جامعة الاغواط	استاذ التعليم العالي	أ.د. هيش احمد التجاني
ممتحنا	جامعة الاغواط	استاذ التعليم العالي	أ.د. رخور يوسف

السنة الجامعية: 2023/2022



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد كمي

العنوان

اثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية
في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2020

الأستاذ المشرف

أ.د. كبير مولود

من إعداد الطالب

عبدالعزیز بن العایب

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وعرّفان

اشكر الله تعالى واحمده على نعمه وتوفيقه في إنجاز هذه الاطروحة

كما اتوجه بالشكر لعائلي الكريمة على كل ما قدموه لي، كما اتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور الفاضل: كبير مولود الذي تفضل بالإشراف على هذه الاطروحة بالكثير من التوجيهات والنصائح القيمة والتصويبات الهادفة التي ساهمت في إنجاز هذا العمل المتواضع.

ولا يفوتني ان اتقدم بعظيم الشكر الى كل من قدم لي المساعدة والنصح او ساهم بالتشجيع او السؤال خلال فترة إعداد الاطروحة

الملخص:

هدفت هذه الأطروحة الى قياس اثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2020، حيث شهدت هذه الفترة معاناة الدول النامية من ارتفاع معدلات التضخم الى مستويات قياسية وتدهور معدلات النمو الاقتصادي، ومن اجل القيام بتقدير عتبة التضخم تم استخدام نموذج العتبة بانل ذو الانتقال الفوري (PTR) معتمدا في ذلك على نموذج خان وصنهاجي (2001) Khan and Senhadji.

وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة غير خطية تربط التضخم بالنمو الاقتصادي عند مستوى عتبة 5.14%، حيث انه عندما تكون معدلات التضخم اقل من قيمة العتبة فإنها تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي، اما عندما تكون معدلات التضخم اعلى من مستوى العتبة 5.14% فنلاحظ انها تعمل على عرقلة النمو الاقتصادي، وعليه فإنه يمكن للبنوك المركزية اعتبار مستوى عتبة التضخم كمؤشر حقيقي من اجل استهداف التضخم لتحفيز النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التضخم، الدول النامية، علاقة غير خطية، نموذج العتبة بانل ذو الانتقال الفوري (PTR).

Summary:

This thesis aimed to measure the impact of the inflation threshold on economic growth in Algeria and some developing countries during the period 1980-2020, as this period witnessed the suffering of developing countries from high inflation rates to record levels and the deterioration of economic growth rates, and in order to estimate the inflation threshold a model was used The instantaneous transmission (PTR) panel based on the Khan and Senhadji model (2001).

The study concluded that there is a non-linear relationship linking inflation with economic growth at the threshold level of 5.14%, as when inflation rates are less than the threshold value, it stimulates economic growth, but when inflation rates are higher than the threshold level of 5.14%, we notice that it acts on Impeding economic growth, therefore, central banks can consider the inflation threshold level as a real indicator in order to target inflation to stimulate economic growth.

Keywords: economic growth, inflation, developing countries, non-linear relationship, Panel Threshold (PTR) model.

فهرس المحتويات:

.....	شكر وعرهان
.....	الملخص:
.....	فهرس المحتويات:
.....	فهرس الجداول
.....	فهرس الاشكال
.....	مقدمة
أ-و
1.....	الفصل الاول: الاطار النظري للتضخم
2.....	تمهيد:
3.....	المبحث الاول: ماهية التضخم
3.....	المطلب الاول: مفهوم التضخم
5.....	المطلب الثاني: انواع التضخم
12.....	المطلب الثالث: طرق قياس التضخم
21.....	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم
22.....	المطلب الاول: نظريات الطلب (جذب الطلب)
36.....	المطلب الثاني: نظريات العرض (دفع النفقة)
41.....	المطلب الثالث: النظرية الهيكلية البنيوية
44.....	المبحث الثالث: اثار التضخم واساليب مكافحته
44.....	المطلب الاول: اثار التضخم
49.....	المطلب الثاني: اساليب مكافحة التضخم
58.....	خلاصة الفصل:
59.....	الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

60.....	تمهيد:
61.....	المبحث الاول: مفهوم النمو الاقتصادي.
61.....	المطلب الاول: تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
64.....	المطلب الثاني: مؤشر قياس النمو الاقتصادي.
68.....	المطلب الثالث: انواع وعوامل النمو الاقتصادي واعبائه.
72.....	المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.
72.....	المطلب الاول: نظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية.
75.....	المطلب الثاني: نظرية النمو الاقتصادي الكينزية.
80.....	المطلب الثالث: نظرية النمو الاقتصادي النيوكلاسيكية.
87.....	المطلب الرابع: نظرية النمو الاقتصادي الداخلي.
100.....	المبحث الثالث: علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي.
100.....	المطلب الاول: النظرية الكلاسيكية.
100.....	المطلب الثاني: النظرية الكينزية والنيوكينزية.
103.....	المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية.
105.....	المطلب الرابع: النظرية النقدية.
106.....	المطلب الخامس: نظرية النمو الداخلي.
107.....	خلاصة الفصل:
108.....	الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية.
109.....	تمهيد:
110.....	المبحث الاول: دراسة تحليلية لمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر.
110.....	المطلب الاول: لمحة عن الاقتصاد في الجزائر.
130.....	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر.

133.....	المطلب الثالث: التضخم في الجزائر
136.....	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم في بعض الدول النامية النفطية
136.....	المطلب الاول: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في السعودية
139.....	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في ايران
143.....	المطلب الثالث: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في نيجيريا
146.....	المطلب الرابع: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في اندونيسيا
149...	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم في بعض الدول النامية الغير نفطية
149.....	المطلب الاول: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في تونس
153.....	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في المغرب
156.....	المطلب الثالث: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في تركيا
160.....	المطلب الرابع: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في ماليزيا
166.....	خلاصة الفصل:
167.....	الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي
168.....	تمهيد:
169.....	المبحث الاول: الدراسة الوصفية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP)
169.....	المطلب الاول: الدراسة الوصفية في الجزائر باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP)
175.....	المطلب الثاني: الدراسة الوصفية لعينة من الدول النامية النفطية باستخدام (ACP)
195.....	المطلب الثالث: الدراسة الوصفية لعينة من الدول النامية الغير نفطية باستخدام (ACP)
215.....	المبحث الثاني: البناء النظري للمنهجية المستخدمة في الدراسة القياسية
215.....	المطلب الاول: البائل الساكن
220.....	المطلب الثاني: البائل الديناميكي
224.....	المطلب الثالث: نموذج الانحدار للعبتات بانل ذو الانتقال الفوري (PTR)

227.....	المبحث الثالث: الدراسة القياسية.....
227.....	المطلب الاول: تقدير نماذج البائل وتحديد النموذج الملائم لبيانات دراستنا.....
231.....	المطلب الثاني: تقدير نموذج البائل الديناميكي.....
233.....	المطلب الثالث: دراسة استقرارية بيانات البائل.....
234.....	المطلب الرابع: تقدير نموذج الانحدار للعبئات بانل ذو الانتقال الفوري (PTR).....
238.....	خلاصة الفصل:.....
239.....	خاتمة.....
245.....	قائمة المراجع.....
256.....	قائمة الملاحق.....

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
112	توزيع تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي الاول	(1-3)
114	توزيع تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي الثاني	(2-3)
122	مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001-2004)	(3-3)
124	مضمون البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي(2005-2009)	(4-3)
126	مضمون برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)	(5-3)
130	تطور الناتج المحلي في الجزائر	(6-3)
132	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر	(7-3)
134	تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر	(8-3)
169	المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات الجزائر	(1-4)
170	نتائج اختبار الكفاءة لتطبيق طريقة (ACP) في الجزائر	(2-4)
171	مصنوفة الارتباطات في الجزائر	(3-4)
172	جودة تمثيل المتغيرات في الجزائر	(4-4)
172	القيم الذاتية ونسب التشتت في الجزائر	(5-4)
173	نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين وحدثياتهم في الجزائر	(6-4)
175	المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات السعودية	(7-4)
176	المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات ايران	(8-4)
177	المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات نيجيريا	(9-4)
178	المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات اندونيسيا	(10-4)
179	نتائج اختبار الكفاءة لتطبيق طريقة (ACP)	(11-4)
179	مصنوفة الارتباطات في السعودية	(12-4)
180	مصنوفة الارتباطات في ايران	(13-4)
180	مصنوفة الارتباطات في نيجيريا	(14-4)
181	مصنوفة الارتباطات في اندونيسيا	(15-4)
182	جودة تمثيل للمتغيرات	(16-4)
182	القيم الذاتية ونسب التشتت في السعودية	(17-4)

183	القيم الذاتية ونسب التشتت في ايران	(18-4)
184	القيم الذاتية ونسب التشتت في نيجيريا	(19-4)
185	القيم الذاتية ونسب التشتت في اندونيسيا	(20-4)
186	نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم في السعودية	(21-4)
187	نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم في ايران	(22-4)
189	نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم في نيجيريا	(23-4)
190	نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم في اندونيسيا	(24-4)
195	المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات في تونس	(25-4)
196	المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات في المغرب	(26-4)
198	المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات في تركيا	(27-4)
198	المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات في ماليزيا	(28-4)
198	نتائج اختبار الكفاءة لتطبيق طريقة (ACP)	(29-4)
199	مصفوفة الارتباطات في تونس	(30-4)
200	مصفوفة الارتباطات في المغرب	(31-4)
200	مصفوفة الارتباطات في تركيا	(32-4)
201	مصفوفة الارتباطات في ماليزيا	(33-4)
202	جودة تمثيل للمتغيرات	(34-4)
202	القيم الذاتية ونسب التشتت في تونس	(35-4)
203	القيم الذاتية ونسب التشتت في المغرب	(36-4)
204	القيم الذاتية ونسب التشتت في تركيا	(37-4)
204	القيم الذاتية ونسب التشتت في ماليزيا	(38-4)
205	نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم في تونس	(39-4)
207	نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم في المغرب	(40-4)
208	نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم في تركيا	(41-4)
210	نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم في ماليزيا	(42-4)
222	اختبارات جذر الوحدة لبيانات البائل	(43-4)
227	عرض المتغيرات التي تم استخدامها في النموذج	(44-4)

228	نتائج تقدير نماذج البائل	(45-4)
228	نتائج اختبار Redundant Fixed Effects Test The	(46-4)
229	نتائج اختبار مضاعف لاغرنج LM	(47-4)
229	نتائج اختبار هوسمان Hausman	(48-4)
230	النتائج التفصيلية لنموذج الاثار الثابتة (FEM)	(49-4)
231	نتائج تقدير النموذج بطريقة DIF-GMM	(50-4)
232	نتيجة اختبار الارتباط المتسلسل للأخطاء	(51-4)
233	نتيجة اختبار القيود المفردة (de Sargan Test)	(52-4)
233	اختبارات الاستقرارية للمتغيرات	(53-4)
234	نتائج عتبات التضخم المثلى	(54-4)
235	نتائج اختبار المعنوية الاحصائية للعتبة	(55-4)
235	نتائج تقدير نموذج العتبة	(56-4)
237	التوزيع الطبيعي للبواقي	(57-4)
237	دالة الارتباط الذاتي للبواقي	(58-4)
237	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	(59-4)

ف فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	التضخم المكبوت	(1-1)
7	التضخم المكشوف	(2-1)
8	التضخم الزاحف	(3-1)
8	التضخم الجامح	(4-1)
11	تضخم التكاليف	(5-1)
23	كيف ان الطلب على النقود وعرض النقود يقرران مستوى السعر التوازني	(6-1)
23	التغيير في السياسة النقدية وتأثيره	(7-1)
26	علاقة مستوى الاسعار بكمية النقود	(8-1)
32	تأثير الزيادة في الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار	(9-1)
35	حدوث التضخم من وجهة نظر النقديين	(10-1)
37	حدوث تضخم العرض	(11-1)
39	منحنى فيليبس	(12-1)
40	منحنى فيليبس من وجهة نظر النقديون	(13-1)
85	نموذج النمو المتوازن لدى "ميد"	(1-2)
98	نموذج AK	(2-2)
101	علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي حسب الكينزيين	(3-2)
103	تأثير "توبين"	(4-2)
130	تطور معدل النمو في الجزائر	(1-3)
132	توزيع الناتج المحلي حسب القطاعات في الجزائر	(2-3)
133	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر	(3-3)
134	تطور التضخم في الجزائر	(4-3)
137	تطور معدلات النمو ونصيب الفرد الاقتصادي في السعودية	(5-3)
138	تطور ايرادات الموارد النفطية في السعودية	(6-3)
138	تطور معدلات التضخم في السعودية	(7-3)
140	تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد في ايران	(8-3)

141	تطور ايرادات الموارد النفطية في ايران	(9-3)
142	تطور معدلات التضخم في ايران	(10-3)
143	تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد في نيجيريا	(11-3)
145	تطور معدلات التضخم في نيجيريا	(12-3)
147	تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد في اندونيسيا	(13-3)
148	تطور معدلات التضخم في اندونيسيا	(14-3)
150	تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد في تونس	(15-3)
152	تطور معدلات التضخم في تونس	(16-3)
154	تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد في المغرب	(17-3)
155	تطور معدلات التضخم في المغرب	(18-3)
157	تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد في تركيا	(19-3)
159	تطور معدلات التضخم في تركيا	(20-3)
162	تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد في ماليزيا	(21-3)
164	تطور معدلات التضخم في ماليزيا	(22-3)
172	تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في الجزائر	(1-4)
173	التمثيل البياني للمتغيرات في الجزائر	(2-4)
174	التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في الجزائر	(3-4)
183	تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في السعودية	(4-4)
184	تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في ايران	(5-4)
184	تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في نيجيريا	(6-4)
185	تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في اندونيسيا	(7-4)
186	التمثيل البياني للمتغيرات في السعودية	(8-4)
188	التمثيل البياني للمتغيرات في ايران	(9-4)
189	التمثيل البياني للمتغيرات في نيجيريا	(10-4)
191	التمثيل البياني للمتغيرات في اندونيسيا	(11-4)
192	التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في السعودية	(12-4)
193	التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في ايران	(13-4)

193	التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في نيجيريا	(14-4)
194	التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في اندونيسيا	(15-4)
203	تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في تونس	(16-4)
203	تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في المغرب	(17-4)
204	تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في تركيا	(18-4)
205	تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في ماليزيا	(19-4)
206	التمثيل البياني للمتغيرات في تونس	(20-4)
207	التمثيل البياني للمتغيرات في المغرب	(21-4)
209	التمثيل البياني للمتغيرات في تركيا	(22-4)
210	التمثيل البياني للمتغيرات في ماليزيا	(23-4)
211	التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في تونس	(24-4)
212	التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في المغرب	(25-4)
213	التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في تركيا	(26-4)
213	التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في ماليزيا	(27-4)
234	يوضح عرض مجال الثقة للعبة	(28-4)

مقدمة

اولا: تمهيد

في ظل التغيرات التي يشهدها المحيط الاقتصادي تجتهد معظم الانظمة الاقتصادية الدولية الى وضع خطط اقتصادية من اجل تحقيق الرفاهية لمواطنيها وتلبية احتياجاتهم، ومن بين الخطط التي يتم التركيز عليها كأهداف لسياسات الاقتصاد الكلي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الى جانب استقرار الاسعار من اجل الحفاظ على القدرة الشرائية، وذلك بعد التحديات الكبيرة التي واجهتها الانظمة الاقتصادية في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي.

هاته التحديات التي عاشها العالم والمتمثلة في هيمنة معدلات التضخم مقارنة بمعدلات النمو الاقتصادي لسنوات عديدة، جعل هذين المؤشرين التضخم والنمو الاقتصادي محورا رئيسيا في نظريات الفكر الاقتصادي بشكل مباشر او غير مباشر، وقد حظوا بكم كبير من الدراسات النظرية والتطبيقية من طرف المفكرين الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية واصبحوا واحدة من اهم واكثر القضايا الخلاف في الاقتصاد التي تمت مناقشتها والتحقيق فيها ومعالجتها في تاريخ الادبيات الاقتصادية، ويظهر جوهر هذا الخلاف والنقاش في توفر الأدلة التجريبية والنظرية بشكل أساسي في وجود ثلاثة أنواع من العلاقات بين التضخم والنمو الاقتصادي، اذ يرى بعض الاقتصاديين ان التضخم يولد اثار إيجابية بحيث يكون محفزا للنمو الاقتصادي، ويرى جانب اخر ان للتضخم اثار سلبية على النمو الاقتصادي، وهناك جانب اخر لا يقر كلياً بوجود العلاقة بينهما.

وتعد الدول النامية اكثر البلدان التي تعرضت الى موجات تضخمية هددت النمو الاقتصادي في ثمانينات القرن الماضي بشكل صريح، وشهدت حدوث ازمات وهزات اقتصادية عنيفة ومتتالية مست التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، الامر الذي اجبر معظم هذه البلدان الى تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي والهيكلي بهدف استعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي، عندها بدأت معدلات النمو تظهر بشكل إيجابي وتنخفض معدلات التضخم الى معدلات مقبولة.

وقد كانت الجزائر ايضا من الدول النامية التي عانت من ارتفاع معدلات التضخم وتذبذب معدلات النمو الاقتصادي مع بداية انهيار اسعار البترول 1986، الامر الذي دفع بالدولة الجزائرية الى وضع استراتيجية جديدة وشاملة تحت اشراف صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري بانتقاله الى اقتصاد السوق كضرورة حتمية وملحة وذلك من خلال تطبيق العديد من السياسات والبرامج الاقتصادية التنموية، بهدف انعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستقرة والحد من ظاهرة التضخم وتحسين مستويات معيشة السكان.

وانطلاقا من الاثر الذي يمكن ان تخلفه معدلات التضخم على النمو الاقتصادي وعلى النشاط الاقتصادي ككل، يأتي هذا العمل كإضافة للدراسات السابقة التي تبحث عن تقدير عتبة التضخم التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية، معتمدة في بناء نموذجها على كل من النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية السابقة لها.

ثانيا: إشكالية البحث

تتمحور اشكالية البحث في تحديد المجال الذي يتحرك فيه التضخم وتأثيره على النمو الاقتصادي، ومعرفة مقدار التضخم الذي يحقق فيه الاثر الايجابي او السلبي على النمو الاقتصادي والحفاظ عليه ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة له، وعليه ومن خلال ما سبق يمكننا ان نطرح الاشكالية التالية:

- إلى اي مدى تؤثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية؟

ومن خلال تفريع هذه الاشكالية يمكن طرح مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي اهم النظريات التي تناولت ظاهرة التضخم؟
- 2- ما هو واقع التضخم في الجزائر وبعض الدول النامية؟
- 3- ما طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية؟
- 4- ما هو مستوى عتبة التضخم المقبول في الجزائر والدول النامية الذي لا يضر بالنمو الاقتصادي؟

ثالثا: فرضيات البحث

للإجابة على الاسئلة المطروحة يمكن ان نستند في بحثنا على الفرضيات التالية:

- 1- وجود تباين وتعدد في وجهات النظر لظاهرة التضخم.
- 2- تعمل الإصلاحات الاقتصادية التي تتم تحت رعاية صندوق النقد الدولي على تفاقم ازمة التضخم في الدول النامية التي تلجأ اليها.
- 3- وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية.
- 4- وجود اثر سلبي للتضخم على النمو الاقتصادي عندما تتجاوز معدلات التضخم مستوى العتبة المقدر.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة مبررات لعل ابرزها ما يلي:

- 1- عنوان الموضوع له علاقة مع التخصص الذي اتابع فيه دراستي.
- 2- خطورة ظاهرة التضخم إذ ان لها اثر كبير على افراد المجتمع من خلال التأثير على القدرة الشرائية وتدهور قيمة العملة، بالإضافة الى الاختلال في المتغيرات الكلية الاقتصادية.
- 3- توفر المعطيات حول الموضوع.
- 4- توفر البرامج الاحصائية لهذا الغرض مثل: 13 EViews و 17 STATA و 28 SPSS و 2022 xlstat.
- 5- الرغبة في التحكم في اساليب المعالجة الالية للبيانات.

خامسا: اهمية البحث

تكمن اهمية هذا البحث في كونه يعالج احد المواضيع الاقتصادية التي لا تزال قابلة للنقاش وتحظى باهتمام واسع في العالم خاصة من قبل واضعي السياسات الاقتصادية من اجل معرفة ما إذا كان التضخم مفيدا للنمو أو ضارا به، ويظهر مدى تعقيد موضوع التضخم والنمو الاقتصادي كونه يحمل وجهات نظر مختلفة لا من خلال النظرية الاقتصادية ولا من خلال نتائج الدراسات التي اجراها باحثون مختلفون.

سادسا: اهداف البحث

يهدف هذا البحث الى ابراز دور التحليل القياسي باستخدام النماذج الغير خطية ذات العتبات لقياس وتحليل اثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية وذلك من خلال تقدير عتبة التضخم خلال الفترة الممتدة (1980-2020)، للخروج بمجموعة من النتائج التي تشرح طبيعة هذه العلاقة تحت وفوق مستوى العتبة المقدرة.

سابعا: مجال وحدود البحث

يختص هذا البحث في دراسة اثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي، ويتحدد البعد المكاني لهذا البحث من خلال دراسة الاقتصاد الجزائري وبعض الاقتصادات من الدول النامية على غرار السعودية، ايران، نيجيريا، اندونيسيا، تونس، المغرب، تركيا، ماليزيا، اما بخصوص البعد الزمني فينحصر من خلال دراسة قبل وبعد الفترة التي شهدت فيها اغلب الدول النامية الإصلاحات الاقتصادية والتي امتدت من سنة 1980 الى سنة 2020.

ثامنا: منهج البحث

نظرا لطبيعة الدراسة ومن اجل الإجابة عن الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات، سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الوقائع، وكذا المنهج الاستقرائي الاستنباطي المناسب لبناء نموذج قياسي يفسر الظاهرة المدروسة بهدف إحداث التكامل في منهجية البحث، بتدعيم الجزء النظري بدراسة التطبيقية.

تاسعا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة نذكر منها:

- دراسة: **Abdelhak S. Senhadji, Mohsin S. Khan** في سنة (2000)، تحت عنوان: **Threshold**

Effects in the Relationship Between Inflation and Growth، ورقة بحثية من خبراء صندوق

النقد الدولي IMF: هدفت هذه الدراسة الى دراسة مسألة وجود تأثير العتبة في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في 140 دولة تضم بلدان صناعية وبلدان نامية خلال الفترة (1960-1998)، من خلال طرح الاشكالية التالية: في اي مستوى من التضخم تصبح العلاقة بين التضخم والنمو سلبية؟، مستخدما مجموعة من المتغيرات متمثلة في معدل نمو الناتج المحلي بالعملة المحلية وبالأسعار الثابتة، والتضخم المحسوب من مؤشر اسعار المستهلكين cpi، مستوى الدخل، الاستثمار المحلي، النمو السكاني، معدل نمو معدلات التبادل التجاري، ومعتمدا في ذلك على تقنيات الاقتصاد القياسي الجديدة التي توفر الاجراءات المناسبة للتقدير

والاستدلال، وتوصلت الدراسة الى ان مستوى عتبة التضخم التي يؤدي تجاوزها الى إبطاء النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ للبلدان الصناعية من 1-3% والبلدان النامية من 7-11%.

– دراسة: **Saleem Khan ،Muhammad Azam** في سنة (2020)، تحت عنوان: **Threshold effects in the relationship between inflation and economic growth: Further empirical evidence**

International Journal of from the developed and developing world مجلة منشور بـ Finance & Economics، (المجلد 20، العدد 1): وهدفت هذه الدراسة الى تقدير عتبة التضخم وتأثيرها على النمو الاقتصادي في 27 دولة (16 دولة نامية، 11 دولة متقدمة) خلال الفترة (1975-2018)، مستخدما مجموعة من المتغيرات متمثلة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع والتضخم وجمالي تكوين راس المال الثابت والانفاق الحكومي والانفاق الاسري والصادرات الحقيقية ومعدل النمو السكاني، معتمدا في ذلك على طريقة التأثيرات الثابتة المربعات الصغرى المعممة (FGLS)، وتوصلت الدراسة الى وجود ارتباط سلبي كبير بين التضخم والنمو الاقتصادي فوق مستوى عتبة التضخم بنسبة 12.23% في الدول النامية و5.36% في الدول المتقدمة.

– دراسة: **Arcade Ndorimpa** في سنة (2017)، تحت عنوان: **Threshold Effects of Inflation on Economic Growth in Africa: Evidence from a Dynamic Panel Threshold Regression**

ورقة بحثية لمجموعة بنك التنمية الافريقي afdb، (العدد 249، جانفي 2017): هدفت هذه الدراسة الى البحث في الجوانب اللاحقة في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في مجموعة غير متوازنة من 47 دولة افريقية مختلفة وفقا لتوافر البيانات، من خلال طرح الاشكالية التالية: في أي مستوى يتحول التضخم من جيد إلى سيء؟ بمعنى آخر، ما هو المستوى الذي ينبغي للسلطات النقدية أن تحدد فيه التضخم لتجنب آثاره السلبية على النمو الاقتصادي؟، مستخدما مجموعة من المتغيرات متمثلة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، والتضخم المحسوب من مؤشر اسعار المستهلكين cpi، اجمالي تكوين راس المال الثابت، النمو السكاني، معدل نمو معدلات التبادل التجاري، الانفتاح التجاري، الانفاق الحكومي، مؤشر عدم الاستقرار السياسي، ومؤشر مستوى الديمقراطية، ومعتمدا في ذلك على تقنية التقدير لي "هانسن" (Hansen, 1999) لنموذج انحدار العتبة بانل غير الديناميكي، وتوصلت الدراسة الى ان مستوى عتبة التضخم يقدر بـ 6.7% للعينة بأكملها، و 9% للعينة الفرعية للبلدان منخفضة الدخل و 6.5% للبلدان المتوسطة الدخل، وأشارت النتائج إلى أن التضخم المنخفض يعزز النمو بالنسبة للعينة الفرعية للبلدان ذات الدخل المتوسط ولكنه لا يؤثر على النمو الاقتصادي للعينة بأكملها ولا للعينة الفرعية للبلدان منخفضة الدخل، ومع ذلك فإن التضخم فوق العتبة يضر بالنمو الاقتصادي لجميع الحالات التي تم النظر فيها.

– دراسة: **بلمقدم مصطفى، شلوفي عمير، بن معمر عبد الباسط** في سنة (2018)، تحت عنوان: **عتبة التضخم في دول المغرب العربي: دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017** مقال منشور بالمجلة الدولية

للدراستات الاقتصادية دورية دولية علمية محكمة، (العدد الثالث): وهدفت الدراسة الى ايجاد مستوى العتبة التي من خلالها يبدأ التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، مستخدما بيانات سنوية لمجموعة من المتغيرات تمثلت في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير تابع والمتغيرات التفسيرية معدل التضخم، معدل النمو السكاني، معدل النمو في شروط التبادل الدولي التجاري، معدل نمو الانفاق الحكومي، معدل نمو الاستثمار، ومعدل النمو في الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص، معتمدا في ذلك على نموذج العتبة بانل ذو الانتقال الفوري (PTR)، وتوصلت الدراسة الى وجود اثر لعتبة التضخم وملائمة النموذج الغير خطي في تفسير العلاقة بين التضخم والنمو في دول المغرب العربي اين حددت مستوى العتبة عند مستوى 7%، وكان لمعدلات التضخم التي تفوق مستويات العتبة اثر سلبي قوي على النمو الاقتصادي، في حين ان المعدلات الاقل من مستوى عتبة التضخم ليس لها اي تأثير على النمو الاقتصادي.

- دراسة: علي يوسفات في سنة (2012)، تحت عنوان: عتبة التضخم والنمو الاقتصادي (دراسة قياسية للفترة من 1970-2009)، مقال منشور بمجلة الباحث، (العدد 11، 2012): هدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى الاجابة على الاشكالية التالية: ما هو مستوى عتبة التضخم المقبولة في الجزائر الذي لا يضر بالنمو الاقتصادي؟، مستخدما بيانات سنوية للمتغيرين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتضخم ومعتمدا في ذلك نموذج "خان وصنهاجي (2000)" وتوصلت نتيجة الدراسة الى ان مستوى التضخم في الجزائر الذي يتجاوز العتبة 6% يسبب ضررا للنمو الاقتصادي.

- دراسة: شلوفي عمير، عزاوي عبد الباسط في سنة (2017)، تحت عنوان: العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عتبة التضخم (TR) دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2016، مقال منشور بمجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE، (سبتمبر 2017): هدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى الاجابة على الاشكالية التالية: ما هي النقطة او المعدل الذي يبدأ فيه التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر؟، مُستخدما بيانات سنوية للمتغيرين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل التضخم، معتمدا في ذلك على النموذج الغير خطي للعتبة ذو الانتقال الفوري (TR) واتباع منهجية "خان وصنهاجي (2001)"، وتوصلت الدراسة الى وجود معنوية احصائية للنموذج الغير خطي بين التضخم والنمو الاقتصادي بوجود عتبة التضخم عند مستوى 6.5% اين يبدأ التأثير السلبي والقوي على النمو الاقتصادي في حال تجاوز هذا المعدل، وبالمقابل فإن النمو الاقتصادي لن يتأثر مادام التضخم اقل من المستوى، مما يسمح للسلطات النقدية وخاصة البنك المركزي باتباع سياسة نقدية ترمي الى تخفيض معدلات التضخم وذلك من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

- دراسة: د. سويح جمال، أد. بن ثابت علال في سنة (2020)، تحت عنوان: دراسة تحليلية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مقال منشور بمجلة البشائر الاقتصادية، (المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020): هدف الباحث من خلال

هذه الدراسة الى الاجابة على الاشكالية التالية: ما هي نسبة او معدل التضخم التي من شأنها ان تحد او تصبح عائقا للنمو الاقتصادي الجزائري؟، مستخدما بيانات سنوية للمتغيرين التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، ومعتمدا في ذلك على نموذج "خان وصنهاجي (2000)"، وتوصلت الدراسة الى وجود اثر ايجابي للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي عندما لا تتجاوز عتبة التضخم النسبة 9% وعند تجاوزها يبدأ التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي.

عاشرا: هيكل البحث

للإجابة على اشكالية البحث وتحقيق اهدافه، اقتضت الضرورة الى تقسيم هذا البحث الى اربعة فصول تتصدرها مقدمة للموضوع، ثم يكون عرض للموضوع كالتالي:

- الفصل الاول يتناول الاطار النظري للتضخم في ثلاثة مباحث سوف نتطرق فيه الى مفهوم التضخم، اسبابه، انواعه، نظرياته، اثاره وطرق علاجه.
 - الفصل الثاني يتناول الاطار النظري للنمو الاقتصادي في ثلاثة مباحث نتطرق فيه الى ماهية النمو الاقتصادي وعناصره ومحددته ونظرياته، بالإضافة الى اثر التضخم على النمو الاقتصادي حسب مجموعة من المدارس الاقتصادية.
 - الفصل الثالث يتناول الدراسات التحليلية للتضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية.
 - الفصل الرابع يتناول الدراسة الوصفية والقياسية لعتبة التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة الزمنية المحددة.
- وفي الاخير خاتمة عامة تتضمن النتائج المتوصل اليها، مع اثبات صحة او نفي للفرضيات الدراسة مع تقديم اقتراحات وتوصيات.

الفصل الاول: الاطار النظري

للتضخم

تمهيد:

لعل الحديث عن قضية التضخم لا تعد لدارس الاقتصاد بالموضوع الجديد، فهو موضوع بات يقترن بجمل الاحاديث اليومية للأفراد والمؤسسات وتشغل تفكيرهم لما لها من تأثير مباشر على سلوكهم الاقتصادي، فقد اضحى من اكثر المشاكل التي تواجهها المجتمعات الان سواء على مستوى الدول المتقدمة او الدول النامية لما يحدثه من تأثيرات خطيرة ليست فقط على المستوى الاقتصادي بل تعدت ذلك الى المستوى السياسي والاجتماعي.

وتوجد العديد من النظريات الاقتصادية التي بحثت في موضوع التضخم، وتباينت الآراء بينهم حول السبب الرئيسي لحدوث ظاهرة التضخم، كما ان كل هذه الآراء مدعومة بحجج تبدو قوية و متماسكة، وعلى الرغم من ذلك فإن معظم النظريات المفسرة للتضخم تقوم على فكرة أساسية وهي التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

وبالتالي فالتضخم هو حالة اختلال توازن في البنيان الاقتصادي تطال كل الاقتصادات الدولية، ومن خلال ما سبق فإنه من المفيد في هذا الفصل ان نتعرف على ماهية التضخم من خلال مفهومه وانواعه وطرق قياسه، الى النظريات التي تناولته بالإضافة الى ذلك سنتعرف اثاره واساليب مكافحته، وكل ذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الاول: ماهية التضخم؛
- المبحث الثاني: نظريات التضخم؛
- المبحث الثالث: اثار التضخم واساليب مكافحته.

المبحث الاول: ماهية التضخم

ان الانعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم في العالم جعلت له عدة مفاهيم اختلفت شروحاتها عبر الزمن بين المدارس الفكرية الاقتصادية بسبب الاختلاف بينها في الفلسفات الاقتصادية، فمفهوم التضخم قد يختلف باختلاف وجهات النظر لدى المفكرين في نفس الفترة الزمنية وقد يتفق مع فترة زمنية اخرى، ومن هذا المنطلق فان البحث في مفهوم التضخم وانواعه ومعرفة محدداته من الاولويات التي تساهم في رسم السياسات وذلك من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الاول: مفهوم التضخم

إن إيجاد تعريف خاص للتضخم مهمة في غاية الصعوبة، لذلك فقد عرف التضخم بطرق مختلفة اختلفت باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه، فتعريف التضخم في القرن التاسع عشر يختلف عن تعريف القرن العشرين، حيث يتمثل المظهر العام لظاهرة التضخم في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد الذي بدوره يؤدي انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولقد تم التوصل الى ان هناك ثلاث اتجاهات لتعريف التضخم، فالالاتجاه الاول يعرف التضخم بناء على مسبباته والاتجاه الثاني يعرفه بناء على اسبابه اما الاتجاه الثالث فيعرفه بناء على التركيز على مظهره.

الفرع الاول: تعريف التضخم بناء على مسبباته

كل التعريفات المقدمة في هذا الاتجاه تعتبر النظرية الكمية للنقود هي المصدر الرئيسي لها، وتعد من اولى النظريات التي حاولت تفسير تقلبات المستوى العام للأسعار، ويعود الفضل الاول الى "ايرفنج فيشر" صاحب المعادلة الشهيرة المعروفة بمعادلة التبادل، التي ترى ان المستوى العام للأسعار دالة في تغيرات العرض النقدي¹، اي ان الزيادة في كمية النقود المتداولة في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، اي انه كلما القيت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الاسعار التي بدورها تؤدي الى حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها.

وفيما يخص المنظرين الجدد للنظرية الكمية فيؤكد الاقتصادي "فريدمان" بأن التضخم عبارة عن الارتفاع المستمر في الاسعار ويرى بأن التضخم ظاهرة نقدية دائمة، كذلك يرى "جولبرن" ان التضخم هو عبارة عن قدر كبير من النقود تطارد قليلا من السلع وهذا ما يؤكد ان التضخم ظاهرة نقدية صرفة من خلال إيجاد العلاقة بين كمية النقود كسبب والاسعار كنتيجة².

¹ - محمد جبوري، تأثير انظمة اسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة

نامية (1980-2012)، (اطروحة دكتوراه: مالية)، علوم الاقتصاد النقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي

بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص: 157.

² - سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمان، 2014، ص: 11.

الفرع الثاني: تعريف التضخم بناء اسبابه

يعرف التضخم بناء على هذا الاساس نتيجة الخلل التوازني في العلاقة بين الطلب والعرض، ويمكن القول بأن التعريفات احتضنت وساندت هذا التوجه هم اصحاب المدرسة الكينزية، فقد عرفه العلامة الكبير "كينز" بأنه زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الانتاج، او زيادة الطلب الحقيقي في جو الاستخدام الكامل¹، في حين يرى "بيجو" ان حالة التضخم تتوفر في حالة التي تصبح فيها الزيادات في الدخل النقدي اكبر من الزيادات في كمية الانتاج المتحققة بواسطة استخدام عناصر الانتاج التي تحصل على تلك الدخل²، وعرفه "بيرو" ان التضخم يكون عندما يزداد النقد من غير ان تزداد البضائع، وكذلك عرفه "ليرنر" على انه زيادة الطلب على العرض.

كما يرى انصار هذا الاتجاه ان الطلب يزداد بزيادة العرض النقدي او الطلب الحقيقي على السلع والخدمات المتوفرة في حين ان العرض يقل نتيجة نشوء الاحتكارات او تشوه هيكل الانتاج او بفعل العوامل الخارجية كالحروب³.

الفرع الثالث: تعريف التضخم بناء على خصائصه ومظاهره

الاتجاه الثالث هو الاتجاه السائد حاليا بين معظم الاقتصاديين حيث يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار الذي من خلاله نجد انه يستثني تلك الحالات التي ترتفع فيها الاسعار بشكل قليل او متقطع، فيجب ان يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع وان يشمل الارتفاع فترة زمنية طويلة نسبيا، ومن بين التعاريف التي ذكرها بعض المفكرين الاقتصاديين في هذا التوجه نجد "الفريد مارشال" الذي عرف التضخم بأنه ارتفاع للأسعار، ويرى "فلامان" ان التضخم هو حركة لارتفاع الاسعار، ويرى "كلوزو" بأنه الحركات العامة لارتفاع الاسعار الناشئة عن العنصر النقدي، وقد عرفته منظمة الامم المتحدة بأنه الزيادة في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة وبصورة مستمرة وغير متحولة⁴.

لقد عرفه "جونسون" على انه الارتفاع المؤكد في الاسعار حيث اعتبره ابطت تعريف له بسبب المشاكل الي تظهر عند وضعه على مستوى التطبيق، في الوقت ذاته رأى ايضا ان الارتفاع في الاسعار ليس بالضرورة ان يكون تضخما إذا انه قد تنتج عن الخصائص التنافسية للاقتصاد⁵.

¹ - غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2006، ص: 20.

² - ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2010، ص: 215.

³ - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

⁴ - Benissad Mohamed Elhocine, Essais d'analyse monétaire: avec référence à l'Algérie, Office des publications universitaires, 3eme edition, 1981, p : 99.

⁵ - سعيد سامي الحلاق، ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص:

وعرفه "كاردينير اكلي" بأنه حالة الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار او معدل الاسعار، ويرى ان الحالات التي ترتفع فيها الاسعار بشكل قليل جدا او متقطع لا يمكن اعتبارها تضخما، او بعبارة اخرى فإن التضخم يعبر عن حالة عدم التوازن ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة¹.

وقد ايد الكثير من المفكرين الاقتصاديين هؤلاء في تعريفهم لتضخم بأنه الارتفاع بالأسعار حتى اصبح هذا التعريف شائعا بين الجميع، في حين نجد ان مفكرين اخرين قد اشترطوا في هذا التحليل الدوام والاستمرارية في الارتفاع ولهذا لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت تضخما.

وحول كل ذلك يبقى السؤال المطروح متى يمكن اعتبار ارتفاع الاسعار مؤقتا او مستمرا وماهي المدة الزمنية لاعتباره مؤقتا او مستمرا، ايضا يبقى السؤال الاكثر اهمية ما هو المعدل المطلوب الذي يمكن ان تصل اليه الاسعار في الارتفاع لكي نعتبر هذا المعدل التضخمي مقبولا.

وإزاء هذه الاختلافات فالتعريف الأكثر شمولاً الذي يجمع بينهم هو كالتالي "يعرف التضخم بأنه كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار"²، وعليه فإن ضغط الطلب الكلي من السلع والخدمات الذي يتجاوز العرض الكلي المتاح من الناتج من السلع والخدمات ستترجم الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني: انواع التضخم

تعددت معايير تصنيف التضخم وذلك باختلاف النظريات المفسرة له والاثار المترتبة عليه، وعلى الرغم من ان هذه المعايير قد افضت الى انواع مختلفة للتضخم الا انه من الصعب الفصل بين هذه الانواع في احيان كثيرة لأنها مترابطة ومتشابكة الى حد قد يتضمن احد انواع التضخم انواعا اخرى، هذا فضلا على ان هناك سمة مشتركة تجمع بين جميع الانواع المختلفة للتضخم تتمثل في عجز النقود على اداء وظائفها أداء كاملا. ومن هنا فقد اعتمدت المعايير التالية للتمييز بين انواع التضخم المختلفة فيما يلي اهمها:

الفرع الاول: حسب معيار التحكم او الرقابة الحكومية على الاسعار

يظهر هذا تأثير تدخل السلطات الحكومية وإشرافها على جهاز الاسعار ومراقبتها لتحركات المستويات العامة لتلك الاسعار والتأثير فيها، إذ ينطوي تحت ظل هذا المعيار نوعين من الاتجاهات التضخمية:

اولا: التضخم المكبوت

يمكن القول عنه ايضا بأنه التضخم المؤجل بإجراءات حكومية، ويتحقق هذا النوع من التضخم عندما يرتفع الطلب الكلي عن العرض الكلي وهو ما يعرف بفجوة التضخم ولكن لا ترتفع الاسعار كما هو المفروض

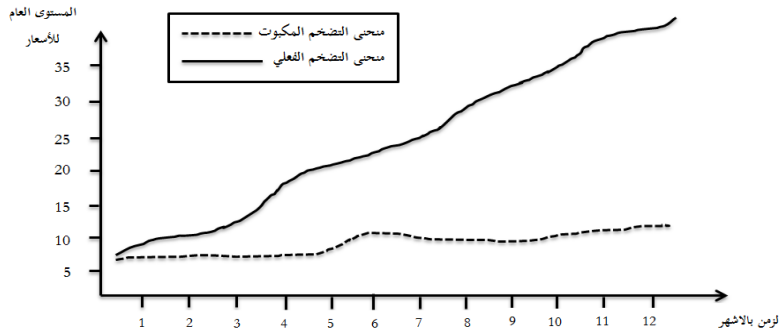
¹ - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 215.

² - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

حدوثه فيكون تضخم في مظهره وشكله ولكن لا يظهر ارتفاع الاسعار، ويوجد هذا النوع من التضخم غالبا في المجتمعات التي تتدخل فيها الحكومة اي في الاقتصادات المخططة مركزيا وذلك باتخاذ اجراءات وسياسات معينة من شأنها التحكم في الاسعار ومنع ارتفاعها والعمل على تخفيضها لصالح افراد المجتمع او لتحقيق اهداف اجتماعية ولكن يظهر ويتضح معالم ومظاهر التضخم في شكل طوابير للحصول على سلعة او في شكل قوائم انتظار¹، وكذلك انتشار ظاهرة السوق السوداء التي ترتفع فيها الاسعار في الخفاء بأكبر مما تحدده الدولة مما يؤدي الى سوء توزيع الموارد الاقتصادية حيث تنصرف الموارد الاقتصادية الى انتاج السلع التي لا تخضع للتسعير وهي عادة ما تكون السلع الكمالية وعدم توجيه هذه الموارد الى انتاج السلع الضرورية او السلع الاجرية، فضلا على ان عدم توافر السلع عموما نتيجة التسعير الحكومي يفقد الافراد الحافز على العمل في حالة وجود كميات من النقود لديهم بدون وجود السلع التي يحتاجونها فيفضلون الامتناع عن العمل حتى تنتهي كمية النقود التي لديهم².

ومن هنا فإن التضخم المكبوت يكون نتيجة لسياسة تهدف الى منع الظروف القائمة لتضخم ظاهر من التعبير عن نفسها وان التضخم يظهر بشكل سريع بزوال تلك السياسة نتيجة لتلك الظروف والاختلالات الموجودة في الاقتصاد المعني.

الشكل رقم (1-1): التضخم المكبوت



المصدر: سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

حيث نلاحظ من الشكل اعلاه ان منحنى التضخم المكبوت والذي تمت السيطرة عليه بواسطة مجموعة من الاجراءات الحكومية قد كان عند مستويات اسعار جد منخفضة مقارنة بالتضخم الفعلي الموجود في حالة غياب الرقابة الحكومية على الاسعار.

ثانيا: التضخم المكشوف

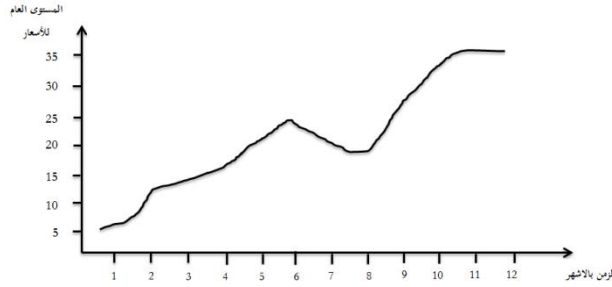
هو التضخم الذي يكون فيه الارتفاع في مستوى الاسعار مستمرا حيث انه لا تتدخل السلطات الحكومية في إخفائه او معالجته لمنع الاسعار من مواصلة ارتفاعها، وذلك ان هذا الارتفاع عادة ما يكون استجابة لفائض

¹ - نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود والبنوك، أكاديمية طيبة، القاهرة، مصر، 2000، ص: 119.

² - سعيد الخضري، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار النهضة العربية، الطبعة 3، القاهرة، مصر، 1994، ص: 254.

الطلب او تداخل عوامل اخرى في رفع المستويات العامة للأسعار، وهنا تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة حيث يفضل الافراد انفاق دخلهم على شراء السلع والخدمات بدلا من ادخارها خوفا من فقدان جزء من قدرتهم الشرائية مستقبلا.

الشكل رقم (1-2): التضخم المكشوف



المصدر: سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

ومن خلال الشكل السابق نلاحظ ان الاسعار ترتفع بحرية من اجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب دون تدخل غير طبيعي من الحكومة، وينعكس هذا النوع من التضخم ايضا على ارتفاع الاجور وغيرها من النفقات التي تتمتع بشيء من المرونة.

الفرع الثاني: حسب معيار حدة الضغط التضخمي

ويعود تقسيم هذا النوع الى حسب درجة قوته ومدى حدته:

اولا: التضخم الزاحف

يعد هذا النوع من ادنى انواع التضخم اذ انه يتحقق بشكل وبصورة بطيئة، وتكون زيادة الاسعار فيه في حدود 2٪ سنويا ويكون فيه الطلب الكلي معتدلا¹، وبالتالي ينتج عنه ارتفاع طبيعي لا يتجاوز 15٪ خلال عقد من الزمن، ويظهر هذا النوع عادة في البلدان التي تمر بمرحلة نمو حقيقي ولا يترتب عليه سعي الافراد للتخلص من النقود، وقد ظهر هذا النوع من التضخم في الولايات المتحدة والمجلترا والارجنتين في خمسينيات وستينيات وسبعينات القرن الماضي، ومن خصائصه ما يلي²:

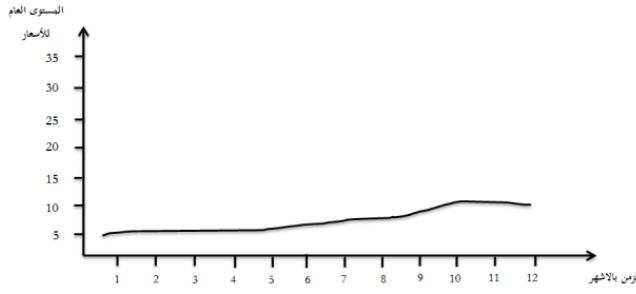
- النسبة: زيادة دائمة ومنتالية في الأسعار بمعدلات حقيقية لا تتطور بشكل سريع.
- الكيفية والارتباط بحيوية وديناميكية السلوك الاجتماعي للطبقات.
- النمو والتزامه بميكانيزم التقدم النقدي.

¹ - اسامة مُجد الغوالي، مجدي مُجد شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة، بيروت، لبنان، 1999، ص: 88.

² - مُجد طلحة، قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-

2017، (اطروحة دكتوراه: اقتصاد كمي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2019، ص: 27.

الشكل رقم (1-3): التضخم الزاحف



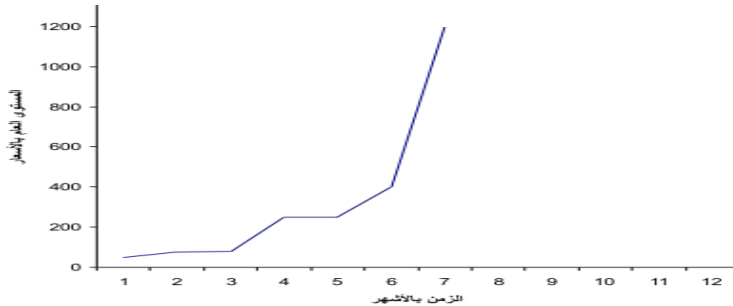
المصدر: سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

ثانيا: التضخم الجامح

هذا النوع من التضخم عرفه الاقتصادي كينغن cagan بأنه الحالة التي ترتفع فيها الاسعار بمعدل يتعدى 50% شهريا و1000% سنويا، إذ ان هذا النوع من التضخم ينتج عن طريق التضخم الزاحف إلا انه يكون أكثر قوة وحدة منه وترتفع الاسعار فيه ارتفاعا سريعا من يوم لأخر، ويعزى هذا الارتفاع في الاسعار لارتفاع النفقات وكذلك ارتفاع النفقات تبعا لارتفاع الاسعار مما يؤدي الى دخول الاقتصاد في حلقة مفرغة من ارتفاع الاسعار مما يضطر الافراد الى التخلص من النقود، ويعتبر هذا النوع من التضخم من اشد الانواع ضررا واثارا على البنية الاقتصادية لأي دولة بل ويمكن ان يؤدي الى انهيار النظام النقدي الداخلي، وبذلك يكون افضل حل لمعالجة هذا النوع من التضخم بإلغاء هذه العملة والتخلص منها واستبدالها بعملة جديدة.

ومثال على هذا النوع من التضخم ما حدث في المانيا عام 1932 حيث وصلت الأسعار الى اقصى ارتفاع حيث بلغ ثمن رغيف الخبز نصف مليار من الماركات الالمانية وثمان علبه الكبريت مليار مارك، ولا شك ان السبب في ذلك هو طبع كميات هائلة من النقد بالإضافة الى زيادة سرعة تداول النقد نتيجة اقبال الأفراد على استبدال النقد بالسلع وما حدث في العراق ودول يوغسلافيا في التسعينات، وفي هذه الحالة من التضخم تصبح النقود وسيطا فقط للتبادل وتفقد وظيفتها كمخزن للقيم¹.

الشكل رقم (1-4): التضخم الجامح



المصدر: سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

¹ - سعيد الحضري، مرجع سبق ذكره، ص: 255.

بالإضافة الى التضخم الجامح والزاحف فانه توجد هناك انواع اخرى متوسطة الحدة والقوة اقل خطرا واثارا على الاقتصاد من حالة التضخم الجامح، اذ لا يصل الامر فيها الى درجة فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول ومن بين هذه الانواع¹:

ثالثا: التضخم الماشي

ويظهر هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الاسعار في حدود 8 الى 10٪ سنويا، ويجب الحد من هذا النوع لأنه يعد خطرا بسبب دخول حركة تزايد الاسعار حلقة مفرغة يمكن ان تصل الى معدلات مرتفعة.

رابعا: التضخم الراكض

تكون في هذا النوع نسبة ارتفاع الاسعار اكبر بكثير من التضخم الماشي، مثل حالات التضخم التي ضربت الهند حيث بلغ معدل التضخم 19٪ سنة 1974 ليصل الى 25٪ سنة 1979 ثم 26٪ سنة 1993.

الفرع الثالث: حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية

اختلفت الاتجاهات التضخمية باختلاف القطاعات الاقتصادية الموجودة، وقد فرق كينز انواع التضخم حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية والاتجاهات التضخمية الى اتجاهين هما²:

اولا: التضخم في أسواق السلع

وقد صنفه كينز الى صنفين:

1- **التضخم السلعي**: يحدث هذا التضخم في قطاع الصناعات الاستهلاكية حيث انه يكون نتاج زيادة النفقات الانتاجية للسلع الاستثمارية على السلع الادخارية مما يترتب عليه تحقيق ارباح معتبرة في قطاع صناعة سلع الاستهلاك³.

2- **التضخم الرأسمالي**: هو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستثمار حيث انه يكون نتاج زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإنه سوف يتم تحقيق ارباح كبيرة في كل من قطاع الاستهلاك وقطاع الاستثمار.

¹ - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 216.

² - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

³ - امينة بن عيسى، العلاقة بين النقود والاسعار دراسة قياسية في الجزائر-تونس-المغرب، (اطروحة دكتوراه: نقود، بنوك ومالية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص: 151.

ثانيا: التضخم في سوق عوامل الإنتاج

1- التضخم الربحي: يحدث هذا النوع عندما تحدد الأسعار الادارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع هامش الربح يمكن ان يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور مما ينتج عنه ان الارباح تكون لا تكون جزءا قليلا من سعر التكلفة.

2- التضخم الداخلي: يحدث بسبب الزيادة في نفقات الإنتاج كأجور العمال حيث يرى كينز في تحليله للتغيرات الحاصلة في مستويات الاسعار، أنه عندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإنه قد تحصل حالة من التوازن، وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الاول من التضخم، وعندما تتعادل نفقة انتاج السلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني قد يحدث.

الفرع الرابع: حسب العلاقات الاقتصادية الدولية

عندما يعتمد اقتصاد اي دولة على الواردات من السلع والخدمات، فإنها تكون عرضة للتضخم المستورد من الخارج، وعندما تعاني الدول المصدرة من ارتفاع الاسعار فإنها تصدر ذلك التضخم الى الدول المستوردة، فيظهر بشكل ارتفاع حاد ومستمر في لسلع الوسيطة والاولية والنهائية المستوردة، والدول النامية عادة ما تحتاج الى استيراد الكثير من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة لمواجهة الطلب المتزايد لديها لذلك فهي تعاني كثيرا من هذا النوع من التضخم بحكم اندماجها في الاقتصاد الرأسمالي وتزايد درجة انفتاحها على العالم الخارجي¹، وتقاس نسبة التضخم المستورد في الدولة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = ((\text{قيمة الواردات} * \text{معدل التضخم}) / \text{قيمة الناتج المحلي}) * 100$$

كما ان ارتفاع الطلب الأجنبي يؤدي الى ارتفاع الصادرات وبالتالي الزيادة في الدخل القومي ومن ثم الطلب الاجمالي الداخلي وعند الوصول الى التشغيل الكامل فإن الارتفاع في الطلب سيصبح تضخما وذلك بالاستناد الى قيمة مضاعف التجارة الخارجية².

الفرع الخامس: حسب مصدر الضغط التضخمي

يقسم التضخم حسب هذا المعيار الى قسمين:

اولا: تضخم الطلب او (التضخم الناشئ عن جذب الطلب)

يحدث هذا النوع عندما يكون هناك كمية كبيرة من النقود تطارد كمية محددة من السلع، اي هذا التضخم يحدث عندما تزداد الكمية المعروضة من النقود اسرع من زيادة الناتج الكلي من السلع والخدمات لبلوغ الجهاز

¹ - صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 24.

² - السيد متولي عبدالقادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر والنشر، الطبعة 2، عمان، الاردن، 2014، ص: 219.

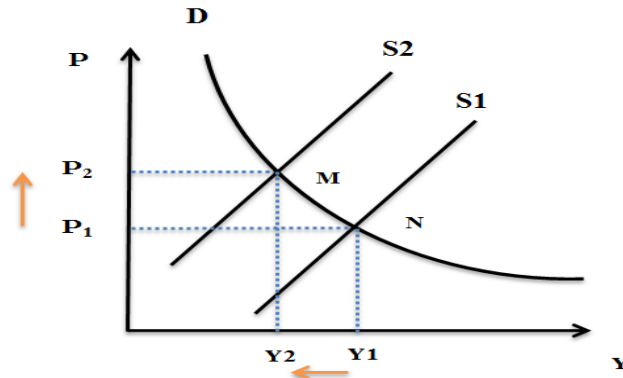
الانتاجي القومي طاقته القصوى لتشغيل عناصر الانتاج الجاهزة بصورة تدل على وصول الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل، ونتيجة لهذا الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب يرتفع المستوى العام للأسعار¹.

ثانيا: تضخم التكاليف

ويعبر عنه ايضا بالتضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف او تضخم النفقات، ويحدث هذا التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف (عوامل) الانتاج بنسبة أكبر من الانتاج الحدي لها مما يؤدي الى الزيادة في المستوى العام للأسعار. اي العوامل المنشئة لهذا النوع من التضخم لا تعود الى تغيرات فائض الطلب بل هي مستقلة عنه وتنسب الى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع، والتي بدورها تسبب تغيرات في حركات تكاليف الانتاج نحو الارتفاع مما يدفع الاسعار نحو الارتفاع، فعندما تزيد الدخول النقدية وخاصة معدلات الاجور بنسبة أكبر من الدخول الحقيقية يحدث تضخم التكاليف نتيجة ارتفاع في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وبالتالي سيطالب العمال برفع الاجور مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار المنتجات ويستمر ذلك، ويذكر هنا ان الرقابة النقدية المضادة للتضخم هي غير فعالة في العادة².

والشكل التالي يوضح ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب ارتفاع الاجور او ارتفاع التكلفة أسعار المواد الخام او غيرها من عناصر الانتاج مما يؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي الى جهة اليسار من S_1 الى S_2 فتتغير نقطة التوازن من النقطة N الى النقطة M والتي تبين انخفاض كميات العرض الكلي من Y_1 الى Y_2 وارتفاع الاسعار من P_1 الى P_2 .

الشكل رقم (1-5): تضخم التكاليف



المصدر: نجلاء محمد بكر، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

الفرع السادس: حسب الظواهر الجغرافية والطبيعية

يمكن ان تظهر بعض الاتجاهات التضخمية بسبب حدوث ظواهر جغرافية وطبيعية، قد لا يكون لها صفة الدوام او قد تحدث بصورة طارئة على غير العادة، مثل:

¹ - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

² - سعيد سامي الحلاق، ومحمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

اولا: التضخم الطبيعي الاستثنائي:

وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية حاصلة نتيجة لحدوث الزلازل او البراكين او انتشار الاوبئة والامراض الى غيره من الكوارث الطبيعية ويمكن ان تعود الى اندلاع الحروب، فمثل هذه الظواهر والظروف يمكن ان تكون حافزا لبدا وظهور الاتجاهات التضخمية واستفحاحها بفضل العوامل الاخرى¹.

ثانيا: التضخم الحركي او الدوري

عادة ما يرتبط هذا النوع بالتقلبات الاقتصادية التي لها صلة بالطلب الكلي او العرض الكلي والتي تعود تأثيراتها على ارتفاع المستوى العام للاسعار كلما قارب الاقتصاد من حالة الاستخدام الكامل².

المطلب الثالث: طرق قياس التضخم

يتم قياس التضخم من خلال رصد التغيرات التي تحدث في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة، ومن اجل الوصول الى مؤشر عام يرصد كل التغيرات في الاسعار لابد اولاً ان يكون تشخيص الوضع الاقتصادي في البلد تشخيصاً دقيقاً حتى يتم التحكم في التضخم والحد من اثاره الكارثية.

ومن اجل ذلك سنقوم في هذا المطلب بتوضيح الطرق التي تقيس التضخم والتي تنقسم الى نوعين³:

- النوع الاول: يتم فيه قياس التضخم باستخدام الارقام القياسية؛
- النوع الثاني: اعتماد معايير لقياس التضخم تستند الى النظريات التي توضح ظاهرة التضخم.

الفرع الاول: قياس التضخم باستخدام الارقام القياسية

يعرف الرقم القياسي بأنه رقم نسبي يقيس التغير في ظاهرة واحدة او اكثر، ويتم الحصول عليه بنسبة قيمة الظاهرة في فترة المقارنة الى قيمتها في فترة الاساس (الهيئة العامة للإحصاء)، وتوجد العديد من الارقام القياسية التي تستخدم لقياس التضخم حيث انها تختلف باختلاف المستخدم لأجله، اما على مستوى المستهلكين واما على مستوى المنتجين واما على مستوى مبيعات الجملة واما على المستوى الكلي، ومن اهمها:

اولا: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) Consumer Price Index

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مؤشر اقتصادي واجتماعي جار معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الاسر المعيشية او تستخدمها او تدفع لقاء

¹ - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

² - عبدالمنعم السيد علي، و نزار سعدالدين العيسي، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الاردن، 2004، ص: 448.

³ - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

استهلاكها، ويتسنى ذلك بقياس تكلفة شراء سلة محددة من السلع الاستهلاكية والخدمات ذات الجودة والسمات الثابتة مع اختيار المنتجات في السلة بحيث تكون ممثلة لانفاق الاسر المعيشية خلال مدة محددة عادة ما تكون سنة¹، وتتكون هذه السلة من المواد الغذائية، السكن، الوقود، النقل، العناية الطبية، الملابس، الايجار، الخدمات الخاصة والعامه، كما ان هذا المقياس يستبعد الاعانات والتأمينات.

ولقد سرد دليل منظمة العمل الدولية حول مؤشرات أسعار المستهلك عددًا من استخدامات هذه المؤشرات²:

- مقياس عام للتضخم كما انه عنصر مهم في تحليل الاقتصاد الكلي، لا سيما عندما تكون أهداف التضخم العمود الفقري للسياسة النقدية.
- مراجعة المعاشات والأجور والمزايا الاجتماعية، حيث انها تهدف إلى تعويض التباين في الأسعار وذلك من أجل الحفاظ على القوة الشرائية لدخل المستفيدين، ومراجعة القروض الحكومية وتصحيح عتبات الضرائب؛
- تصحيح الأسعار والأجور والمكافآت في العقود الخاصة.
- محاسبة القيمة الحالية - لا يعتبر مؤشر أسعار المستهلك بشكل عام الأداة المثالية لإعادة تقييم الأصول الثابتة، ولكنه غالبًا ما يستخدم في حالة عدم وجود مؤشر جيد للقراءة؛
- انكماش الحسابات القومية - لحساب النفقات أو الدخل بالأسعار الثابتة (بالقيمة الحقيقية)؛
- انكماش أسعار التجزئة.

وتستند المنهجية التقليدية في قياس مؤشر اسعار المستهلكين على مفهوم مؤشر اسعار لاسبير، حيث يتم فيه تسعير سلة المشتريات الاستهلاكية في فترة الاساس اولا بأسعار فترة الاساس ثم يعاد تسعيرها بأسعار الفترات الزمنية اللاحقة ولهذا المنهجية ثلاث مزايا عملية على الاقل: فهي سهلة الشرح للجمهور، ويمكنها تكرار استخدام نفس بيانات المشتريات الاستهلاكية التي كانت متوفرة في مسح سابق بدلا من طلب بيانات جديدة كل شهر، ولا تحتاج الى تعديل، وذلك بافتراض رضا المستخدمين بمفهوم لاسبير³، وتعطى صيغة لاسبير كالآتي:

$$CPI = \frac{\sum P_1 Q_0}{\sum P_0 Q_0} \times 100$$

حيث ان:

- CPI: الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

¹ - خبراء احصاءات العمل، قرار بشأن مؤشرات اسعار الاستهلاك، المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء احصاءات العمل، مجلس إدارة مكتب العمل الدولي، 03-12-2003، جنيف، ص: 01.

² - Secrétaire général de l'OCDE, **ANALYSE MÉTHODOLOGIQUE COMPARATIVE : INDICES DES PRIX À LA CONSOMMATION ET DES PRIX À LA PRODUCTION**, Direction des statistiques, OCDE, 2002, p: 19.

³ -International Labour Organization, **Consumer price index manual: Theory and practice**, International Labour Office, Geneva, 2004.

- P_1 : سعر السلعة في سنة المقارنة.

- P_0 : سعر السلعة في سنة الاساس.

- Q_0 : الكمية المستهلكة من السلعة في سنة الاساس.

وكما هو الحال في جميع الاحصاءات تشوب تقديرات مؤشر اسعار الاستهلاك، قد تتنوع بتنوع مصادرها سواء كانت في التسعير او في وضع المؤشر والتي من شأنها ان تؤدي مع مرور الزمن الى اخطاء في اجمالي مؤشر الاستهلاك، من بينها¹:

- الاختيار غير الصحيح لمنافذ البيع وتحديد موعد جمع الاسعار؛

- عدم مراقبة وتكييف التغييرات في النوعية؛

- نشأة سلع ومنافذ بيع جديدة؛

- عدم تكييف استبدال المنتج عند فقدان السمة التمثيلية؛

- استخدام صيغ غير مناسبة للحساب المؤشرات.

ورغم ان معظم الوكالات الاحصائية تستخدم عادة مؤشر لاسبير باعتباره مؤشرها المستهدف، ورغم بساطته إلا انه ولسوء الحظ من الصعب حساب مؤشر لاسبير بدقة من الناحية العملية، وذلك لان الوكالات الاحصائية تستخدم مؤشر لاسبير في صيغة بديلة كمتوسط مرجح لتغيرات الاسعار الملاحظة، ونتيجة لذلك تلجأ الوكالات الى قيم مقربة.

ومن اجل ذلك فقد أشارت النظرية الاقتصادية ونظرية الرقم القياسي الى ان بعض الانواع الاخرى من المؤشرات يمكن ان تكون انسب كمؤشرات مستهدفة كمؤشر فيشر او مؤشر ولش او مؤشر تورنكفيست-تيل.

ثانيا: مكمش الناتج المحلي (GNPD) Gross National Product Deflator

يطلق على هذا الرقم تسميات اخرى منها: الرقم القياسي الكلي للأسعار او الرقم القياسي الضمني كما يعرف ايضا بمؤشر باش، وعلى عكس الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك CPI يعد هذا المؤشر اكثر شمولية لكونه يتضمن اسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد سواء كانت استهلاكية او وسيطة او انتاجية، كانه يضم جميع اسعار الجملة والتجزئة على السواء²، ويتم حساب هذا الرقم عن طريق قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائة.

وللحصول على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة فإن المكونات المختلفة للناتج المحلي التي يتم تقييمها بأسعار السوق الجارية للحصول على الناتج المحلي الاجمالي، يتم تقييمها بالأسعار الثابتة اي بالأسعار

¹ - خبراء احصاءات العمل، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

² - عبدالمجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2005، ص:

السائدة في سنة معينة وهي سنة الاساس. وذلك من اجل الحصول على رقم إجمالي يعكس التغيرات في الكميات العينية المنتجة فقط، ويمكن التعبير عن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في سنة المقارنة على النحو التالي¹:

$$\sum P_1 Q_1 \dots \dots \dots (1)$$

حيث ان: P و Q تشير الى اسعار وكميات السلع والخدمات التي يتضمنها الناتج المحلي الاجمالي. كما يمكن التعبير عن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بأسعار سنة الاساس كالآتي:

$$\sum P_0 Q_1 \dots \dots \dots (2)$$

وللحصول على الرقم القياسي الضمني نقوم بقسمة المعادلة (1) على المعادلة (2) لتتحصل على ما يطلق

عليه بمؤشر باش:

$$GNPD = \frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1}$$

وعلى الرغم من اهميته والمزايا التي يتمتع بها واعتماد خبراء صندوق النقد الدولي عليه، إلا ان معظم الدول لا تستخدمه وذلك لعدم استطاعتها حسابه الا سنويا وفي افضل الحالات ثلاثيا، وبالتالي لا يكون متاحا الا بتأخر يتمثل في عدة اشهر كما انه يطرح مشكلة إدراج اسعار الخدمات المقدمة من طرف الادارة حيث انها تقيم جزافيا، كما انه يعكس بشكل سيء ارتفاع اسعار النفقات الداخلية ففي حالة تدهور شروط التبادل².

ثالثا: الرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI) Wholesale Price Index

يرتبط الرقم القياسي لأسعار الجملة بمعدل التغير في اسعار مجموعة من السلع التي يجري التعامل بها في سوق معينة، ويعرف هذا المؤشر بأنه يقيس ويتتبع التغيرات في اسعار السلع في مراحل ما قبل البيع بالتجزئة، وهذا يعني ان مؤشر اسعار الجملة يأخذ خطوة الى الوراء وبالتالي هناك فائدة زمنية استباقية من هذا المؤشر، حيث ان اي تأثير في ارتفاع مؤشر اسعار الجملة سيجد طريقه الى المنتجات النهائية وبذلك ستظهر اسعارها في مؤشر اسعار الاستهلاك.

ويعتمد هذا المؤشر في عملية قياسه للأسعار على اهم خمسة نشاطات لتجارة الجملة، وتجدر الاشارة الى ان المنتجات (الخاصة بكل نشاط) المدرجة في هذا المؤشر تختلف من بلد الى اخر وتتغير حسب الحاجة للتأثير بشكل افضل على الاقتصاد³:

- المنتجات الزراعية؛
- الخامات والمعادن؛
- المنتجات الغذائية والمشروبات والانسجة؛

¹ - صالح العصفور، الارقام القياسية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 19، 2003، ص ص: 14-15.

² - عبدالمجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

³ - جريدة الاقتصادية، اهمية أسعار الجملة في قياس التضخم، فهد بن عبدالله الحويتماني، تم الاطلاع: 05-11-2021، الرابط:

https://www.aleqt.com/2021/05/15/article_2093276.html

- المنتجات المعدنية والآلات والمعدات؛
- سلع اخرى.

رابعاً: الرقم القياسي لسعر المنتج (PPI) Product Price Index

يعتبر الرقم القياسي لأسعار المنتج أحد الأدوات الهامة المستخدمة في إعداد الحسابات القومية وذلك بتخليص الدخل والمجاميع القومية من أثر تغيرات الأسعار، ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المنتج في رصد التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع المنتجة محلياً والتي يتم التعامل بها في الأسواق، وما يتبع ذلك من الوقوف على اتجاهات الأسعار وظروف الأسواق وتكاليف المعيشة، كما يستخدم الرقم القياسي لأسعار المنتج كمؤشر هام يعكس مدى التقدم والتطور الذي يحدث للقطاع الإنتاجي المحلي في فترة زمنية مقارنة بأخرى¹.

ويدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المنتج (PPI) الأنشطة الاقتصادية الانتاجية المحلية في دولة معينة من اهمها أنشطة التعدين (وتضم استخراج البترول والغاز)، والصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية والكيمياويات وتكرير البترول وصناعة الحديد والصلب... الخ، ونتاج الكهرباء والمياه، وكما يمكننا ان ننوه الى بعض الملاحظات التي تم تسجيلها على هذا المؤشر وهي²:

- يحدد مؤشر اسعار المنتج تغير الاسعار لسلة السلع المنتجة في الصناعة، ويتكون المؤشر من جزئين: اسعار الدخول (المواد وشبه المنتجات...) واسعار الخروج (المنتج النهائي).
- يتضمن سعر الخروج قيمة العمل ويقدم فكرة عن التضخم المرتبط بالتغير في قيمة العمل.
- لا يأخذ هذا المؤشر اسعار السلع المستوردة والخدمات.
- يصنف هذا المؤشر اسعار السلع على مستوى البيع بالجملة الى ثلاث فئات فرعية: اسعار السلع الاولية والمتوسطة والنهائية.
- يعكس مؤشر اسعار السلة النهائية اسعار السلع الجاهزة للبيع للمستهلك النهائي، اما اسعار السلع في المراحل الاولية والمتوسطة فهي تبين الضغط التضخمي في المستقبل.
- يقيس مؤشر اسعار المنتج تغير الاسعار من وجهة نظر البائع (المنتج)، اما مؤشر اسعار الاستهلاك يقيس التغير من وجهة نظر المشتري (المستهلك)، ويكمن الاختلاف في الدعم الحكومي والضرائب وتكاليف التوزيع والتي ترتبط بسعر المنتج.

¹ - مركز دبي للإحصاء، منهجية الرقم القياسي لأسعار المنتج، المسوح الاحصائية، تم الاطلاع: 05-11-2021، الرابط:

https://www.dsc.gov.ae/ar-ae/Programs-Statistical-Surveys/Pages/Statistical-Project-details.aspx?ProjectId=41&year=2012#DSC_Tab3

² - امينة بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

خامسا: مشاكل استخدام الارقام القياسية

- ولقد اشر الكثير من الاقتصاديين ان الارقام القياسية ليست دقيقة ولا تعد اكثر من كونا مؤشرات تقريبية لما يكتنفها من مشاكل وصعوبات تؤثر في دقتها وهذه المشاكل هي¹:
- ان مؤشر الارقام القياسية لقياس التضخم يفترض عدم حدوث تغير في اذواق المستهلكين، في حين ان هذه الاذواق عادة ما تتجه للتغير نتيجة لظهور السلع والخدمات الجديدة ولأثار التعلم والدعاية والعوامل المختلفة التي تؤثر في اذواق المستهلكين خلال مدة معينة، مما يجعل هذا المقياس غير دقيق وذلك لان التحيز التي تدخل الارقام القياسية والتي تنتج من استخدام الاذواق الثابتة او الاذواق تصبح اكثر تعقيدا.
 - هنالك مشكلة في اختيار عدد السلع التي يتضمنها الرقم القياسي فعددها قد يصل الى الالاف، ولهذا فيتم اللجوء الى اسلوب العينة لاختيار مجموعة ممثلة للأنواع المختلفة من السلع مما يجعل الرقم القياسي ليس دقيقا.
 - قد لا يكون ارتفاع تكاليف المعيشة عاما لجميع الناس، فقد تكون تكاليف المعيشة في منطقة ما اعلى من تكاليف في منطقة اخرى في نفس البلد كما قد تختلف ضغوط تكاليف المعيشة من شخص الى اخر.
 - ان الاخطاء في البيانات المستخدمة وعدم القدرة على اجراء المقارنة بين فترة واخرى قد تحد من فائدة الرقم القياسي وتجعل مؤشراتته خطيرة.
 - ان هذه الارقام لا تعكس حقيقة الزمن الذي تعلن فيه وذلك كون عملية جمع البيانات والاحصاءات تستغرق وقتا طويلا ثم تعلن بعد ذلك مما يترك فجوة زمنية تخلف بين فترة جمعها وبين فترة اعلانها.
 - قد تكون سياسة دعم الاسعار اهم السلع التي يتعامل بها المستهلك مما يجعل مؤشر الرقم القياسي للأسعار المستهلك غير دقيقا.
 - عند حصول كل سلعة من السلع الداخلة في تحديد الرقم القياسي للأسعار على وزن متساو لها من حيث اهميتها لاستهلاك الفرد فان هذا المنسوب يجذب الرقم القياسي الذي تم احتسابه بشدة الى اعلى بالرغم من ان كمية سلعة معينة يتم استهلاكها اقل بكثير من كميات سلع اخرى، كذلك ان هذه المشكلة ليس على مستوى الافراد فقط وانما قد تظهر على مستوى المناطق داخل البلد الواحد والتي قد تختلف في نمط استهلاكها للسلع الداخلة في تحديد الرقم القياسي.
 - تؤدي التغيرات في جودة المنتجات وظهور السلع الجديدة الى ظهور بعض المشكلات في تركيب الارقام القياسية، وحتى لو تمت معالجة هذه المشكلات بمنتهى الدقة فقد ينتج عنها تحيزا الى درجة معينة يمكن او يؤثر على دقة هذا المقياس.

¹ - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

- ضرورة اختيار سنة الاساس واحدة للأرقام القياسية المختلفة من اجل تسهيل المقارنة بين هذه الارقام، ومن المهم توضيح ان الاخطاء في البيانات المستخدمة في تركيب الأرقام القياسية للأسعار، وعدم القدرة على اجراء المقارنة بين سنة واخرى يقلل من فائدة استخدام الارقام القياسية ودلالاتها.
- ان الارقام القياسية للأسعار هي متوسطات احصائية يتم من خلالها قياس التغير لأسعار مجموعة محددة من السلع والخدمات، فهي تبين الاتجاه العام لتغير هذه السلع دون وجود امكانية لقياس تغير كل سلعة على حدى، لهذا لا تعطينا هذه الارقام نتائج محددة ودقيقة عن التغير النسبي في اسعار السلع المختلفة، كما انها لا تظهر اسباب التغير في اسعار السلع كأن يكون وراء تغير السعر نوعية وجودة السلعة نفسها¹.

الفرع الثاني: قياس التضخم استنادا الى نظرياته

إن المظهر العام للتضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويمكن استشعار وجوده من خلال الارقام القياسية إلا انه ليست سبب لوجوده بل هو نتيجة لوجود ضغوط تضخمية، لذلك نجد ان كبار الاقتصاديين قد اختلفت نظرياتهم في تفسير ظهور هذه القوى التضخمية، واستنادا الى هذه النظريات فقد اشتق الاقتصاديين معايير محددة لقياس القوى التضخمية وهي:

اولا: معيار الاستقرار النقدي

ويطلق عليه ايضا معدل الضغط التضخمي، ويستمد هذا المعيار افكاره من رواد مدرسة شيكاغو اصحاب النظرية الكمية والذين يرون ان النقود اصل الثروة وتأثيرها يكون مباشرة في الناتج الوطني، ومن هذا المنطلق استخلصوا ان الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم.

وعليه فإنه يعبر عن معامل الاستقرار النقدي (او معامل المرونة الداخلية) بالعلاقة التالية²:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث ان:

- B : معامل الاستقرار النقدي.
- $\frac{\Delta M}{M}$: نسبة التغير في الكتلة النقدية معبرا عنها في العادة بـ M_2 .
- $\frac{\Delta Y}{Y}$: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

ويفسر معامل الاستقرار النقدي B بشكل واضح مدى الضغوط التضخمية (الفجوة التضخمية) التي يعاني منها الاقتصاد، ويقوم جوهر هذا المقياس هو ان عدم التناسب بين الزيادة في كمية النقود مع الزيادة في الناتج

¹ - امينة بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

² - عبدالمجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

المحلي سيؤدي الى اختلال بين التيار النقدي و تيار العرض للسلع والخدمات مما يدفع الاسعار نحو الارتفاع. وكلما اقترب المؤشر B من الواحد ازدادت حالة الاستقرار النقدي في البلد وكلما كانت قيمته مساوية للواحد فهذا يعني حصول استقرار نقدي، اما اذا ازداد المعدل عن الواحد فهذا يعني ان هناك ضغوط تضخمية وارتفاعات محتملة في الاسعار، وغذا قل المعدل عن الواحد فهذا يعني تلاشي الضغط التضخمي¹.

ثانيا: معيار فائض الطلب

ويستند معيار فاض الطلب المحلي على الافكار التي استند اليها كثير في نظريته حول الطلب الفعال وتحديد مستوى الاسعار، والتي ترى ان الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال دون ان يقابلها زيادة مماثلة في حجم الانتاج تساهم في زيادة الضغوط التضخمية ودفع الاسعار الى الارتفاع، ويتم قياس الفجوة التضخمية وفق هذا المعيار من خلال الفرق بين الطلب الكلي الاسمي (الاستهلاكي والاستثماري) والنتاج الداخلي الخام الحقيقي². ويمكن قياس فائض الطلب الكلي الداخلي وفق الصيغة التالية³:

$$D = (C_p + C_g + I + \Delta S) - Y$$

حيث ان:

- D: فائض الطلب الخام؛

- C_p: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

- C_g: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية؛

- I: الاستثمار في الاصول الثابتة بالأسعار الجارية؛

- ΔS: الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية؛

- Y: الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

اذا كان الانفاق الوطني الاسمي (بالأسعار الجارية) اكبر من الناتج الداخلي الخام الحقيقي (بالأسعار الثابتة) فان ذلك يعبر عن فائض في الطلب الخام الكلي الداخلي، هذا الامر يؤدي الى ارتفاع في اسعار السلع والخدمات.

ولا يفوتنا ان ننوه الى ان الصيغة السابقة تحمل دور التجارة الخارجية المتمثلة بفرق الصادرات والواردات، والذي يعتبر احد مكونات الطلب الفعال اذا كان صافي التجارة الخارجية موجبا، وعموما فأن حدوث عجزا في

¹ - البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2019، العراق، ص: 20.

² - مجّد دعيمي، و امال تباتي، واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيّار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال

الفترة 2000-2019، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2020، ص: 175.

³ - عبدالمجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

ميزان المدفوعات الجارية يمارس اثرا انكماشيا، اي انه يلغي جزء من مفعول القوى التضخمية لأنه يضيف الى المتاح من السلع والخدمات بمقدار اكبر مما يضيف الى الطلب الكلي الفعال¹.

ثالثا: معيار الافراط النقدي

استند هذا المعيار على الاتجاهات المعاصرة في نظرية كمية النقود والتي أكدت ان التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو الذي يحدث التغيير في مستوى الاسعار، لان استقرار المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق الا بتحديد الحجم الامثل لكمية النقود حسب ما جاء به ميلتون فريدمان²، وهو الحجم الذي لا بد ان ان يسود كي يحافظ على مستوى الاسعار السائد في بدأ الفترة الزمنية موضع الاعتبار، واحجم الامثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين ان يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الاثر الذي يمارسه معدل تغيير الناتج المحلي ومعدل تغيير الطلب على النقود او سرعة دورانها محافظا على مستوى الاسعار السائد في فترة الاساس.

وإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كمية النقود، فاذا ذلك يمكننا عند مستوى معين او مرغوب من الاسعار بتحديد حجم الافراط النقدي المولد للتضخم³.

$$\lambda = \frac{M}{Y}$$

حيث ان:

- λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود.

- M: كمية النقود معبرا عنها في العادة ب M_2 .

- γ : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

ويتم حسب حجم الافراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على استقرار الاسعار

على النحو التالي :

$$M_{ext} = \lambda Y_t - M_t$$

حيث :

- M_{ext} : حجم الافراط النقدي.

- λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة

الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

¹ - سعيد سامي الحلاق، ومُجد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

² - سلام الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 09، العدد 36، جويلية 2014، ص ص: 105-106.

³ - عبدالمجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

- Y_t : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

- M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

وبافتراض ثبات الطلب على الاحتفاظ بالنقود، مع توقع تغير الطلب على النقود او سرعة دورانها وخاصة في اوقات التضخم والانكماش، وإذا ما اجرينا تعديلا بسيطا على المعادلة بإدخال المتغير (K) الذي يعبر عن طلب الافراد للاحتفاظ بالنقود، ويتحقق هذا التعديل بأن نضرب الحجم الامثل لكمية النقود بالمتغير $\left(\frac{K_t}{K_0}\right)$ كمعبر عن تغير نسبة ما يرغب الافراد الاحتفاظ به من ارصدة في سنة ما بالمقارنة مع هذه النسبة في سنة الاساس من اجل تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار، وبالتالي فإن صيغة معامل الافراط النقدي تصبح كالآتي:

$$M_{ext} = \lambda Y_t \left(\frac{K_1}{K_0} \right) - M_t$$

وهنا فإن فائض كمية النقود عن حجمها الامثل يمثل افراط نقدي يكون وراء ارتفاع الاسعار واستمرار هذا الفائض وتصاعده يكون وراء تصاعد الارتفاع في الاسعار¹.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

لقد كان هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم، ومما لاشك فيه ان هاته الاختلافات بين النظريات المتعددة هي ليست اختلافات في الاصل او جوهر المشكلة بقدر ماهي اختلافات في التفاصيل²، كما ان جميع هاته النظريات كانت مدعومة من طرف اصحابها بحجج تبدو قوية ومتماسكة في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الدافعة للارتفاع المتواصل للأسعار.

وللتعرف على مصادر القوى التضخمية حسب النظريات الاقتصادية، فإنه يمكننا تقسيم مصادر التضخم الى ثلاث مصادر رئيسية³:

- نظريات الطلب (جذب الطلب)؛

- نظريات العرض (دفع النفقة)؛

- النظرية الهيكلية.

المطلب الاول: نظريات الطلب (جذب الطلب)

وفقا لهذا المصدر يتم تفسير التضخم بسبب وجود فائض الطلب، حيث يمثل جذب الطلب الفرع الرئيسي لها، ويضم هذا الاتجاه في تفسيره للتضخم مدرستان متنازعتان: المدرسة النقدية او ما يعرف بالنقديين سواء

¹ - سعيد سامي الحلاق، ومُجد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

² - محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 01، الاردن، 2009 ص: 181.

³ - احمد رمضان نعمة الله، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص: 270.

المدرسة النقدية الكلاسيكية (النظرية الكمية) او المدرسة النقدية بقيادة الاقتصادي المشهور "ميلتون فريدمان" اما المدرسة الثانية فتعرف بالمدرسة الكينزية.

الفرع الاول: التضخم طبقا للنظرية كمية النقود

تعرف نظرية كمية النقود بأنها تلك النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في كل من المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، كما يطلق عليها ايضا النظرية النقدية التقليدية. ولقد ظهرت بوادر النظرية الكمية منذ القرن السادس عشر عندما ذهب "جين شيروت دي مالستروكت" الى ان الارتفاع الشامل في الاسعار كان ناتجا عن تخفيض العملة، وان الاسعار معبرا عنها بقطعة معدنية ذات وزن كامل لم تزد، وقد رد على ذلك الاقتصادي الفرنسي جان بودان في عمله "الرد على المفارقات" الذي نشر في سنة 1566 ثم كرر رده في عمله "الكتب الستة للجمهورية" في سنة 1576، ان زيادة عرض الذهب والفضة كان السبب الاول والاكثر اهمية في حدوث ما يسمى بثورة الاسعار، وعلى اثر ذلك جرى اختيار بودان بصورة شاملة بوصفه المكتشف للنظرية الكمية عن النقود¹.

ومع حلول القرن الثامن عشر ظهرت نظرية كمية النقود في شكلها التقليدي فقد كان دافيد هيوم وكانتيون قد لاحظا ان كمية النقود ومستوى الاسعار يتغيران في نفس الاتجاه، الى ان اهم من اخذ بالتحليل السابق واستخدامه في تفسير ظاهرة التضخم التي عرفتها بريطانيا في القرن التاسع عشر هو الاقتصادي دافيد ريكاردو الذي كان له دور اساسي في بناء النموذج الفكري التقليدي، حيث توصل في هذا الشأن الى ان قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها².

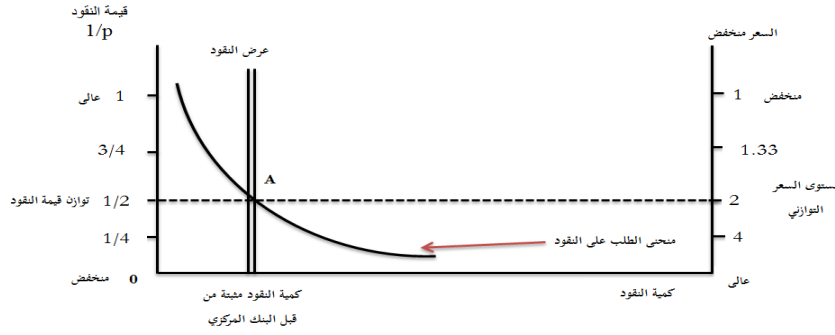
ومما سبق نجد ان النظرية الكمية ترى ان كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد هي التي تقرر قيمة النقود والتي يمكن التعبير عنها من خلال قوتها الشرائية، إذ ان قيمة النقود تساوي مقلوب التضخم $(1/p)$ ، اي ان اي ارتفاع في مستوى السعر يعني قيمة اقل للنقود لان كل دينار في محفظة النقود يشتري الان كمية اصغر من السلع والخدمات، في حين نجد ان قيمة النقود تقرر من خلال الطلب والعرض على النقود³.

¹ - جوزيف أ شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ترجمة: حسن عبدالله بدر، المجلس الاعلى للثقافة، المجلد 01، الطبعة 01، القاهرة، 2005، ص: 444.

² - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 14.

³ - محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الاردن، 2009، ص: 290.

الشكل رقم (1-6): كيف يقرران الطلب على النقود وعرض النقود مستوى السعر التوازني

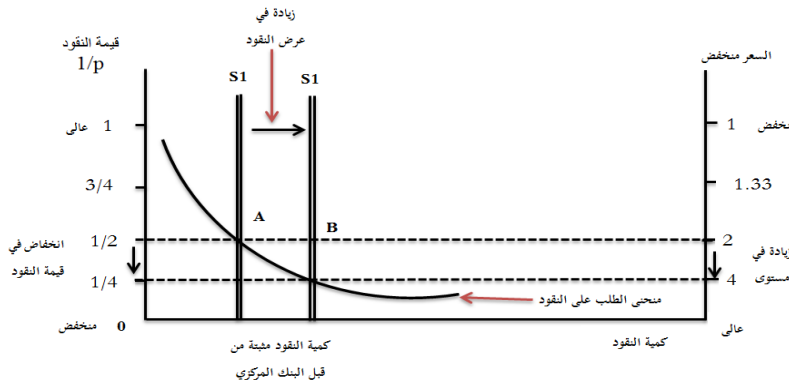


المصدر: مُجَّد صالح القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 292.

ونلاحظ من خلال الشكل السابق المحور الافقي يبين كمية النقود، المحور العمودي على الجانب اليسار يبين قيمة النقود ($1/p$)، في حين نجد ان المحور العمودي الذي على الجانب اليمين يبين مستوى السعر p ، كما ان منحنى عرض النقود هو المنحنى العمودي ذلك ان البنك المركزي قد قام بتثبيت بكمية النقود المتاحة، اما منحنى الطلب على النقود فهو منحنى ذا ميل نازل مؤشرا على انه عندما تكون قيمة النقود منخفضة (وان مستوى السعر يكون عاليا) فأن الناس يطلبون كمية من النقود اكبر من اجل شراء السلع والخدمات، وعند التوازن في النقطة (A) فأن كمية النقود المطلوبة توازن او تساوي كمية النقود المعروضة ومنها نقرر قيمة النقود ومستوى السعر.

وعندما يقرر البنك المركزي التغيير من سياسته النقدية عن طريق الضخ النقدي في الاقتصاد بمضاعفة عرض النقود من خلال عملية طبع النقود، او من خلال قيامه بشراء سندات حكومية من الجمهور في عمليات السوق المفتوحة، ينتقل منحنى عرض النقود الى اليمين من S_1 الى S_2 وهذا يؤدي الى تحرك نقطة التوازن من النقطة (A) الى النقطة (B)، ونتيجة لذلك فأن قيمة النقود المبيتة على المحور العمودي اليسر تتناقص من $(\frac{1}{2})$ الى $(\frac{1}{4})$ ومستوى السعر التوازني المبين على المحور العمودي اليمين يزداد من (2) الى (4)، بعبارة اخرى عندما تكون هناك زيادة في عرض النقود فأنها تجعل النقود متوفرة بكميات وافرة او كبيرة، والنتيجة هي الزيادة في مستوى السعر مما يجعل النقود اقل قيمة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-7): التغيير في السياسة النقدية وتأثيره



المصدر: مُجَّد صالح القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 293.

اولا: معادلة التبادل

نستطيع الحصول على منظور اخر للنظرية الكمية في النقود من خلال معادلة التبادل كأداة تحليلية لتوضيح العوامل المفسرة لتقلبات الاسعار من خلال تأكيدها للعلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. ووفقا للتحليل الاقتصادي التقليدي، قامت النظرية الكمية للنقود في بناء معادلة التبادل "فيسشر" ومعادلة الارصدة النقدية "كامبريدج" على الافتراضات التالية¹:

- **ثبات حجم المعاملات:** تفترض النظرية ان حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود او بالتغيرات التي تحدث فيها، اي ان النقود وسيط للمبادلة فقط وليس لها اي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي لان المنتجات من السلع والخدمات تبادل بالمنتجات والنقود وسيلة لذلك، وعلى ذلك فأن حجم المعاملات وفقا للنظرية الكمية يعد بمثابة متغير خارجي ومن ثم يعامل بأنه ثابت.

ويعد هذا الفرض احد مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي الذي يعتقد بأن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصفة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الانتاجية.

- **سرعة دوران النقود:** تشير سرعة دوران او تداول النقود الى السرعة التي يطوف او يتحرك بها الدينار الواحد في الاقتصاد الوطني من محفظة نقود الى اخرى في فترة زمنية معينة نتيجة لعملية البيع والشراء، وتعتبر سرعة دوران النقود ثابتة في الاجل القصير لانها ترتبط بالعوامل السلوكية مثل الرغبة بالاحتفاظ بالنقود والعوامل التقنية والعوامل المؤسسية كتطور المصارف والاسواق المالية وهذه العوامل كلها لا تتغير عادة في الامد القصير.

- **ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:** ترى النظرية التقليدية للنقود ان المستوى العام الاسعار السائد في فترة الزمنية معينة هو نتيجة -وليس سببا- لمقدار وكمية النقود، اي ان نظرية كمية النقود هي دالة ذات اتجاه واحد، حيث ان كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع. ويستند اصحاب هذا الرأي الى منطق معين يتمثل في ان زيادة كمية النقود يعني في الواقع الامر زيادة في وسائل الدفع، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع في الاسعار ذلك ان كمية اكبر من نقود سوف تتنازع لشراء النفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات وفي هذه الحالة سوف يتناسب التغير في اسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود.

ويسمى هذا الشكل للنظرية كمية النقود بالشكل الجامد فحدوث تغير في كمية النقود يؤدي الى تغيير بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه في مستوى الاسعار، غير ان هناك شكلا اخر من اشكال نظرية كمية النقود يعد

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

اقل جمودا من شكل السابق ووفقا له اذا تغيرت كمية النقود فعالبا ما تتغير الاسعار ايضا ولكن دون الجزم بالمقدار الذي سوف تتغير به الاسعار نتيجة لتغير كمية النقود.

ثانيا: معادلة التبادل لفيشر

يعد "فيشر" اول من قام بوضع صيغة رياضية جسد فيها افكاره النقدية سنة 1911، وقد صاغ "فيشر" معادلة المبادلة على انها تشكل شرطا توازنيا معيننا يظهر من خلال المتطابقة التالية¹:

مجموع المبالغ التي استعملت في تسوية المبادلات = مجموع قيم عمليات المبادلة

فمن البديهي ان قيمة كل عملية من عمليات المبادلة تتساوى مع مبلغ النقود الذي استعمل في تسويتها، ويمكن التعبير على هذه المطابقة بالمعادلة التالية:

$$M \times V = P \times T \dots\dots\dots(1)$$

حيث ان:

- M: كمية النقود المتداولة (خلال فترة زمنية) ؛

- V: سرعة دوران النقود (ثابتة في الاجل القصير) ؛

- P: المستوى العام للأسعار؛

- T: حجم المبادلات.

ونلاحظ من المعادلة السابقة انها تشتمل على جزئيين: جانب نقدي يتمثل في: $(M \times V)$ ، وجانب حقيقي يتمثل في: $(P \times T)$ ، وهو ما يفيد ان اجمالي المدفوعة تساوي في قيمتها السلع والخدمات المتداولة.

واستنادا الى ما سبق خلصنا الى ان نظرية كمية النقود هي دالة ذات اتجاه واحد، حيث ان كمية النقود

متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع، ومن المتطابقة السابقة نستنتج ان:

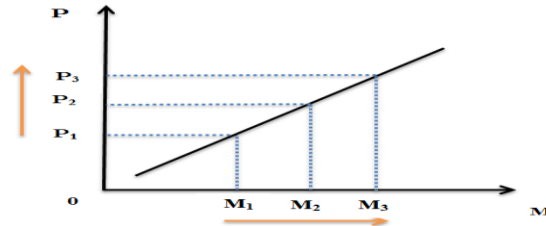
$$P = M \times \frac{V}{T} \dots\dots\dots(2)$$

ومن المعادلة السابقة يتضح لنا وجود علاقة طردية حيث بزيادة كمية النقود في المجتمع M يزيد المستوى

العام للأسعار P وبنفس النسبة في الزيادة مع ثبات كل من V و T.

¹ - عزت قناوي، اساسيات في: النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، 2005، ص: 86.

الشكل رقم (1-8): علاقة مستوى الاسعار بكمية النقود



المصدر: سعيد سامي الحلاق، ومُجد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

ولقد تعرضت معادلة التبادل الى العديد من الانتقادات والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

- ان هناك فروض لا تتصف بالواقعية ويصعب تصديقها كثبات العوامل التي تحدد كمية المبادلات وسرعة دوران النقود.
- لم تأخذ في الحسبان متغيرات اخرى هامة مثل سعر الفائدة، على الرغم من اهمية التغيرات في كمية النقود وتأثيرها على سعر الفائدة.
- رأى "فريدمان" ان المعادلة بفروضها السابقة لا تكون صحيحة إلا عند ثبات كل من T و V ، وهذا لا يتحقق الا عند افتراض وصول المجتمع الى حالة الاستخدام الكامل، كما ان ثبات V يعني ثبات العرف التقليدي لعادات الفرد ولسلوك المؤسسات المصرفية، في مثل هذه الظروف يمكن قبول صحة المعادلة¹.
- تستند هذه النظرية في اعتمادها على العلاقة بين قيمة النقود والمتغيرات الاخرى على التحليل السكوني وليس التحليل الديناميكي.

ثالثا: معادلة الارصدة النقدية الحاضرة (معادلة كامبريدج)

تقريبا في نفس الوقت الذي كان يعد فيه فيشر نظريته عن كمية النقود، كان هناك اقتصاديين اخرين من اساتذة مدرسة كامبريدج للاقتصاد السياسي في لندن امثال: "مارشال، روبنسن وبيجو" يعدون نفس التحليل، هذا وقد تعددت صيغ معادلة كامبريدج بتعدد الدارسين لها وذلك لاختلاف وجهات النظر فيما بينهم، منها معادلة مارشال ومعادلة بيجو ومعادلة روبنسن، هذا وقد توصل كل من "مارشال وبيجو" الى نفس الشكل الرياضي مع معادلة التبادل لي "فيشر" من حيث ان المعادلة تأخذ شكل المعادلة التعريفية، إلا ان مدخل كل من "مارشال وبيجو" يختلف اختلافا جوهريا².

ففي الوقت الذي اهتم فيه "فيشر" بالطلب على النقود من خلال تأثير كل من المعاملات والعوامل المؤسسية المحددة لسرعة دوران النقود، نجد ان التقليديون الجدد قد قاموا بتوسعة نطاق الطلب على النقود بحيث يكون قابلا لان يتصرف الى معنيين لا معنى واحد، وذلك من خلال ان الطلب على النقود قد يحدث نتيجة قيام

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

² - احمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص: 152.

النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل وهو ما اتفق مع نظرية "فيشر"، كما قد ينشأ الطلب على النقود بالنظر الى وظيفة النقود كمخزن للقيمة اي كأداة للوفاء بالمدفوعات الآجلة.

وفي عرضنا لأسلوب مدرسة كامبردج سوف نناقش معادلة الارصدة النقدية الحاضرة في صيغة "مارشال"، وتقوم هذه المعادلة على مفهوم معادلة "فيشر" من حيث وجود علاقة مباشرة بين كمية النقود ومستوى الاسعار، إلا ان اختلاف يرجع الى ان معادلة "فيشر" قد نظرت الى الانفاق من خلال سرعة دوران النقود، اما معادلة الارصدة النقدية فقد نظرت للانفاق من خلال الطلب على النقود، كما تقوم هذه المعادلة على اساس العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية من جهة والدخل النقدي من جهة اخرى، باعتبار ان التغيرات في رغبة الافراد او ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة تؤدي الى التأثير على حجم الانتاج ثم على حجم الدخل واخيرا على مستوى الاسعار، ومنه يكون التأثير على المستوى الاسعار وفق نظرية الارصدة النقدية من خلال التغير في كمية النقود تأثيرا غير مباشر، وعليه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة كما يلي¹:

بافتراض ان مجموعة من الافراد يحتفظون في فترة زمنية معينة بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي، والذي يمكن اصطلاحه بالترفضيل النقدي ونرمز له بالرمز (K)، حيث ان العلاقة بين التفضيل النقدي (K) وبين سرعة دوران النقود (V) هي علاقة عكسية:

$$K = \frac{1}{V} \dots \dots \dots (3)$$

وبتعويض حجم المعاملات (T) بالإنتاج او الدخل (Y) في معادلة التبادل لي "فيشر" رقم (1) تصبح معادلة الارصدة النقدية كالآتي:

$$M \times V = P \times Y \dots \dots \dots (4)$$

وبمقارنة المعادلة رقم (3) بالمعادلة رقم (4) فأننا نحصل على الصيغة الرياضية النهائية لمعادلة كامبريدج كما يلي:

$$M/K = P \times Y$$

اي ان:

$$M = P(Y.K) \dots \dots \dots (5)$$

حيث ان:

- Y: الدخل الحقيقي من عملية الانتاج في وحدة الزمن.
- K: النسبة التي يرغب بها الافراد في الاحتفاظ بها في شكل ارصدة نقدية من اجل الانفاق.

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 16-19.

ومن المعادلة (5) نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار P بشرط ثبات كل من الدخل او الانتاج Y والتفضيل النقدي K ، وان العلاقة بين التفضيل النقدي K ومستوى الاسعار P هي علاقة عكسية.

وخلاصة القول ان نظرية الارصدة النقدية حاولت ان تتعد عن التبسيط والنقد الذي وجه لنظرية معادلة التبادل، إلا ان هي الاخرى لم تسلم من الانتقاد.

رابعاً: تقييم النظرية الكمية

لقد كانت النظرية الكمية من اولى النظريات التي حاولت تفسير وتحديد المستوى العام للأسعار وما يحدثه من تقلبات من خلال اهتمامهم بالعلاقة التي تربط كمية النقود من ناحية ومستوى الاسعار من ناحية اخرى.

كما ان الدارس للنظرية النقدية التقليدية والمتعمق في فرضياتها ونتائجها، لا يستطيع إلا ان يقف موقف الاحترام والتقدير والسبب في ذلك يرجع في رأينا الى¹:

- ان فكرتها التي قامت على ايجاد العلاقة المباشرة والتناسبية بين كمية النقود والسعر جاءت متفقة تماما مع الواقع والتحليل الاقتصادي.
- كانت النظرية موفقة الى حد بعيد في استخدام المعادلات الرياضية في توضيح العلاقة بين كمية النقود والسعر كما فعل "فيشر" او "مدرسة كامبريدج"، وهذا ما ادى الى استيعاب التحليل الاقتصادي وبالتالي تسيير فهم النظرية الكمية.
- يمكن وصف نظرية كمية النقود بانها نظرية علمية بحتة، اعتمدت في تفسير الواقع الاقتصادي على الاسلوب العلمي البحث فهي اذن نظرية واقعية تفسيرية.
- كان الفضل للنظرية الكمية في التنبيه الى خطورة الدور الذي يلعبه الافراط النقدي في خلق الموجات التضخمية.
- بقر الاقتصادي هانسن ان النظرية الكمية للنقود قد تكون طريقة ممتازة لتحليل التطور التضخمي في البلدان النامية، بحيث انها استطاعت ان تفسر الارتفاع التضخمي في الاسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها قدر كبير من افتراضاتها وخاصة في البلدان النامية حيث جمود جهازه الانتاجي الامر الذي يقربها من افتراض ثبات الناتج المحلي².
- فضلا ان هذه النظرية تجدد حضورها في التطبيق في المكان والزمان الذي تبالغ فيه السلطات النقدية في اصدار النقود الورقية، كما ان هذه النظرية مهدت لدراسة الجوانب الاخرى من الاقتصاد التي تتحكم في مسلك النقود وسرعة تداولها.

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

² - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

كما قد تعرضت كمية النقود لانتقادات عديدة تناولت الاساس الرياضي الذي استندت اليه والنتائج التفصيلية التي استخلصتها، وتحسر اهم هذه الانتقادات فيما يلي:

- العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى العام الاسعار التي تضمنتها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصورتها¹:

- فكمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الاسعار فهذه الاخيرة يمكن ان ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود.
- قد تتغير الاسعار نتيجة لأسباب حقيقية وليست نقدية كما هو الحال في البلدان النامية.
- كما ان العلاقة بين كمية النقود ومستوى الاسعار ليست مباشرة او تناسبية.
- يضاف الى ما سبق ان العلاقة بين كمية النقود والاسعار ليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين اي انها قابلة للانعكاس.

- ان المتغيرات التي تضمنتها المعادلة الاساسية لنظرية كمية النقود ليست مستقلة بعضها عن البعض كما تفترضها النظرية، وان هناك فروض اخرى لا تتصف بالواقعية كفرض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يستند الى افتراض حالة التوظيف الكامل والتي قد لا تمثل الا حالة استثنائية، وفرض ثبات سرعة دوران النقود حيث ان سرعة دوران النقود يمكن ان تتغير بتغير حجم المعاملات ويمكن ايضا ان تتغير نتيجة لظروف السوق كما انها تتقلب انخفاضاً وارتفاعاً في ظروف الكساد والرواج².

- تجاهل النظرية لدور النقود كمصدر للقيمة وتبنيها الرأي الذي يعددها كمصدر للتبادل فقط، كما ان هنالك صعوبة في تطبيق قانون العرض والطلب على النقود لتحديد قيمتها للطبيعة خاصة للنقود.

- عدم تطرق النظرية لسعر الفائدة ولم تأخذ في الحسبان على الرغم من اهمية التغيرات في كمية النقود وتأثيرها على سعر الفائدة³.

- اثبتت التجارب والوقائع عدم صحة تفسير هذه النظرية للتضخم اذ وقفت عاجزة اثناء وقوع ازمة الكساد العالمي (1929-1933) وايجاد الحلول المناسبة لها، فقد حاولت الحكومة الامريكية مكافحة هذا الكساد عن طريق خلق عجز في الميزانية وتمويله بإصدار كميات جديدة من البنكوت - فزادت من احتياطي البنوك التجارية- مما زاد من قدرة هذه الاخيرة على التوسع في منح الائتمان، ولكن الجزء الاكبر من الزيادة ظل في ايدي الجمهور دون إنفاق لتوقعهم حدوث انخفاض أكبر في الاسعار فازداد تفضيلهم النقدي مما أدى بدوره الى حدوث انخفاض في سرعة دوران النقود، وقد نتج عم هذا الوضع ان الزيادة في كمية النقود لم يترتب عليها ارتفاع في الاسعار بل على العكس انخفضت هذه الاخيرة نتيجة لزيادة التفضيل النقدي الذي أدى الى تقليل

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

² - احمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص: 273.

³ - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

الانفاق وانخفاض حجم المعاملات ومن ثم لام تصلح نظرية كمية النقود كأساس لتوجيه السياسة النقدية خلال الكساد العظيم.

وعلى الرغم من تلك الانتقادات فقد ادت هذه النظرية التي ربطت بين حجم النقود ومستوى الاسعار في الماضي دورا كبيرا جعل منها محط اعتبار لم تفلح في القضاء عليه كل الانتقادات الموجهة لها.

الفرع الثاني: التضخم طبقا للنظرية الكينزية

ويطلق عليها ايضا بنظرية فائض القيمة، وقد بنيت هذه النظرية على الانتقادات الموجهة الى النظرية الكمية نتيجة الازمات التي تعرضت لها الدول الرأسمالية خلال فترة الثلاثينات وبداية ازمة الكساد سنة 1929، حيث اثبتت هذه الازمة الكبيرة ان الواقع مختلف تماما عن الافتراضات التي تبنتها النظرية الكمية مما ادى الى الاطاحة بالفكر الكلاسيكي وتمهيد الطريق لظهور الفكر الكينزي الذي احدث تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي.

ان تحليل "كينز" للتضخم الذي ظهر في كتابه "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود" في سنة 1936 قد اضاف بعدا جديدا لتفسير العملية التضخمية من خلال التفاعل بين قوى الطلب الكلي والعرض الكلي، اي ان الزيادة في الطلب الكلي التي تتضمن زيادة الانفاق الكلي بشقيه العام والخاص وكذلك زيادة صافي عائدات التجارة الخارجية ستؤدي الى الحالة التضخمية، وكذلك أكد "كينز" على ان اختلال العلاقة بين اسواق السلع والخدمات من جهة واسواق عناصر الانتاج من جهة اخرى سينعكس بصورة فجوات تضخمية.

يقوم التحليل الكينزي على عدة افتراضات تختلف عن الافتراضات التي يقوم عليها التحليل الكلاسيكي، ويقوم التحليل الكينزي على مجموعة من الافتراضات الاساسية تتمثل فيما يلي¹:

- ان وضع التوازن لا يتحقق دائما عند مستوى التوظيف الكامل حيث يتحقق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي مع وجود موارد عاطلة.
- ان النقود لا من اجل تمويل المعاملات فقط هناك طلب ذاتي على النقود.
- ان الطلب الكلي الفعال هو المحرك الاساسي لمستوى النشاط الاقتصادي ولذلك فان اي زيادة في الطلب الفعال من خلال زيادة الاتفاق الحكومي او الانفاق الاستثماري الخاص تؤدي الى زيادة الطلب الكلي الفعال.

وبناء على الافتراضات السابقة فان التحليل الكينزي لأسباب حدوث التضخم تختلف عن التحليل الكلاسيكي فيما يلي²:

¹ - احمد مجد مندور وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2004، ص: 293.

² - مرجع سبق ذكره: ص: 294.

- ان الزيادة في كمية النقود قد لا يترتب عليها بالتأكيد زيادة في الطلب الكلي، ومن ثم لا يترتب عليها بالتأكيد ارتفاع افي المستوى العام للأسعار اذا تم استخدام الزيادة في الطلب على النقود لزيادة حجم الارصدة النقدية العاطلة لدى الافراد.
- قد يزيد الطلب الكلي مع ثبات كمية النقود اذا تم تمويل الزيادة في الطلب الكلي من خلال الارصدة النقدية العاطلة.
- ان الزيادة في الطلب الكلي لا يترتب عليها بالتأكيد ارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث يتوقف تأثير الزيادة في الطلب الكلي على الاسعار على مرونة العرض الكلي في المجتمع، فاذا كان الاقتصاد لا يفترض انه يعمل دائما عند مستوى التوظيف الكامل فان هناك عدة حالات لتأثير الزيادة في الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار:
- الاحتمال الاول يمثل الحالة المثلى: اذا كانت مرونة العرض الكلي لا نهائية حيث يترتب على زيادة الطلب الكلي زيادة مماثلة في العرض الكلي ففي هذه الحالة لا يترتب على زيادة الطلب الكلي اي تغيير في المستوى العام للأسعار فزيادة العرض الكلي يلي بما يلي حاجة الطلب الكلي تؤدي الى زيادة الانتاج دون حدوث تغير في الاسعار ولذلك تعتبر زيادة الطلب الكلي غير تضخمية.
- الاحتمال الثاني يمثل الحالة العامة او الغالبة: وفقا لافتراض عمل الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل، اي وجود موارد انتاجية عاطلة لم تستغل بعد فأن الزيادة في الطلب الكلي (الانفاق الكلي) نتيجة زيادة احد مكونات الانفاق او حتى زيادة كمية النقود الى زيادة حجم العرض الكلي من السلع والخدمات وبذلك يزيد الدخل الحقيقي كما ان اسعار عناصر الانتاج لن ترتفع فورا، الا ان زيادة الطلب المتتالية على عناصر الانتاج بسبب زيادة الطلب الكلي تؤدي تدريجيا الى ارتفاع تكلفة الانتاج مما ينعكس ذلك على زيادة مستوى العام للأسعار، وبالتالي لا يمكن في هذه الحالة القول بأن التضخم تسببت فيه اصلا كمية النقود او ان التضخم ظاهرة نقدية بحتة، كما ان هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يمكن ان يحدث في الاقتصاد بسبب جمود الجهاز الانتاجي وحالات الجمود المختلفة في اسواقه، مما يقلل من الاستجابة الكاملة للأسعار او الاستجابة الكاملة التي تجعل هذه الزيادة تتحقق كلها في شكل زيادة في الانتاج، وهذا النوع من التضخم يطلق عليه كينز "التضخم الجزئي" وهو تضخم لا يثير المخاوف لأنه يحفز على زيادة الانتاج بسبب ارتفاع الارباح¹.
- الاحتمال الثالث يمثل الحالة الاستثنائية: وهو حالة يفترض فيها ان الاقتصاد قد وصل فيها الى مرحلة التشغيل الكامل حيث تكون الطاقات الانتاجية قد وصلت الى اقصى حد من تشغيلها، حيث ان زيادة

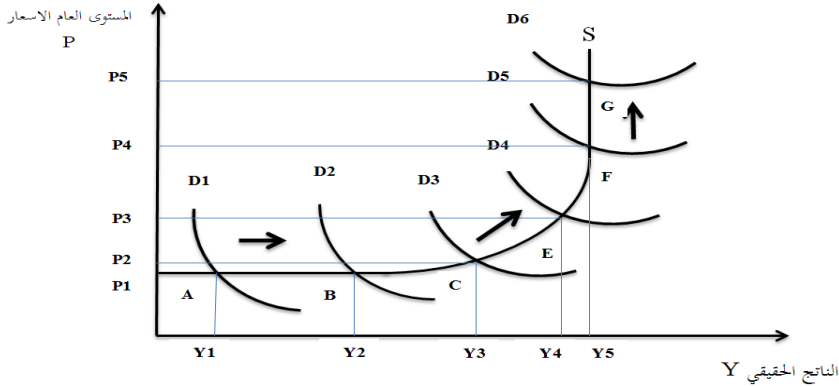
¹ - عبدالقادر لحول، العلاقة بين النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة - دراسة قياسية-، (اطروحة دكتوراه:

اقتصاد مالي) العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي لباس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015، ص: 208.

الطلب الكلي نتيجة لزيادة الانفاق الكلي مع عدم حدوث اي زيادة في الانتاج او العرض الكلي للسلع والخدمات لان الجهاز الانتاجي يفتقد المرونة عند مستوى التشغيل اي ان مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، تؤدي الى حدوث ما يسمى بفائض الطلب¹ والذي ينعكس كلية على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وفي هذه الحالة فقط تتفق النظرية الكينزية في تفسير التضخم مع النظرية الكمية (النظرية الكلاسيكية)، وفي هذه الحالة تتحقق الفروض الكلاسيكية الخاصة بحالة التشغيل الكامل²، ومن الملاحظ ان الارتفاع في الاسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب (الفجوة التضخمية) ويسمي كينز هذا التضخم "بالتضخم البحث"³.

وبصفة عامة يمكن ايضاح الاحتمالات الثلاثة المختلفة لأثر زيادة الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار وعلاقتها بمرونة منحنى العرض الكلي في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-9): تأثير الزيادة في الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار



المصدر: احمد محمد مندور وآخرون، مرجع سبق ذكره: ص: 296.

حيث ان:

- S: يمثل العرض الكلي.

- D: يمثل الطلب الكلي.

المسافة من (A) الى (B) تمثل الحالة الاولى حيث مرونة العرض الكلي لانهائية ولذلك يترتب على زيادة الطلب الكلي من (D1) الى (D2) زيادة في حجم الناتج الحقيقي من (Y1) الى (Y2) دون ان يصاحبها ارتفاع في المستوى العام للأسعار ولذلك تكون زيادة الطلب الكلي غير تضخمية.

المسافة من (C) الى (E) تمثل الحالة الثانية حيث مرونة العرض الكلي ما بين الصفر وما لانهاية ولذلك يترتب على زيادة الطلب الكلي من (D3) الى (D4) حدوث زيادة في الناتج المحلي من (Y3) الى (Y4) وزيادة في المستوى العام للأسعار من (P2) الى (P3) وتعتبر زيادة الطلب الكلي في هذه الحالة زيادة تضخمية جزئية.

¹ - فائض الطلب (الفجوة التضخمية): هو الفرق بين الطلب الكلي والناتج الوطني.

² - احمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص: 277.

³ - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

المسافة من (F) الى (G) تمثل الحالة الثالثة حيث العرض الكلي عديم المرونة وهي حالة التشغيل الكامل ولذلك يترتب على زيادة الطلب الكلي من (D5) الى (D6) زيادة في المستوى العام للأسعار من (P4) الى (P5) مع ثبات الناتج الحقيقي عند (Y5) وبذلك تكون زيادة الطلب الكلي زيادة تضخمية.

رابعا: تقييم النظرية الكينزية

كان لأفكار الكينزين اثر كبير في بروز ادوات تحليل جديدة لدراسة مختلف التغيرات والظواهر الاقتصادية، وفيما يخص التضخم فقد كانت النظرية الكمية تعمل على الحد من الاصدار النقدي على اعتبار ان اي زيادة في كمية النقود تعتبر خطرا حقيقيا على الاقتصاد ويجب تجنبه كما انها ايضا تعتبر ان الاقتصاد دائما ولطالما كان في حالة التشغيل الكامل.

ومن هذا المنطلق كان لكينز راي مخالف حيث يرى انه يمكن ان يكون الاقتصاد في مرحلة ما قبل التشغيل الكامل وبالتالي وجود موارد وامكانات اقتصادية معطلة، فهو لا يرى مانعا ان تلجأ الدولة الى زيادة كمية النقود ليزداد الطلب على النقود ويرتفع مستوى الانتاج.

ومنه فأن التحليل الكينزي يعبر أكثر عن الدول الرأسمالية الصناعية والتي تتميز بقطاع صناعي ضخم واسواق عالية الكفاءة وهذا ما يخلق فائضا انتاجيا، كما انه لا يعبر عن البلدان المتخلفة التي تتميز بقصور حجم طاقتها الانتاجية وناتج وطني قريب من الثبات مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيراً عنها¹.

الفرع الثالث: التضخم طبقا للنظرية كمية النقود الحديثة

على الرغم من تقديم "كينز" تحليلا متميزا في تفسيره للظواهر التضخمية، إلا انه قد تعرض لانتقادات لاذعة كان سبها الابرز ظهور ازمة جديدة لم يشهدها النظام الرأسمالي من قبل الا وهي ظاهرة الركود التضخمي وهي ظاهرة تناقض العلاقة الاجور والاسعار وبين مستويات ومعدلات البطالة التي عبر عنها بمنحنى فيلبس، بالإضافة الى عجز سياسات مكافحة التضخم التي نصحت بها النظرية الكينزية، ادت الى ظهور ما يسمى بمدرسة كمية النقود الحديثة او ما يعرف بمدرسة شيكاغو التي اعادت الحياة الى النظرية التقليدية ولكن في صورة جديدة وبأدوات ووسائل أكثر نجاعة وواقعية، بحيث ان افكار المدرسة تثير الاهتمام وتلقى قبولا لدى الكثير من واضعي سياسات مكافحة التضخم.

وتعتبر نظرية كمية النقود الحديثة وطلب حائزي الثروة والمشروعات من اهم اسهامات الفكر الاقتصادي المعاصر، فهي نظرية قامت اساسا على تحديد وإحياء نظرية فيشر، ففي سنة 1956 اعاد الاقتصادي الامريكي المشهور "ميلتون فريدمان" صياغة العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في صورة حديثة ومتطورة، إلا

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

ان تحليلها اقرب الى التحليل الكينزي ومدخل كامبردج من تحليل فيشر، اي ان نظرية كمية النقود الحديثة هي الطريقة اكثر شمولاً من التحليل الكينزي والتحليل التقليدي.

وتختلف هذه النظرية عن النظرية التقليدية في الافتراضات الاساسية التي تقوم عليها في تفسيرها لكيفية حدوث التضخم، فوفقاً لنظرية الكمية الحديثة لا يوجد ما يسمى بمستوى التشغيل الكامل في اي مجتمع اي ان حجم الانتاج هو عنصر متغير ليس كمية ثابتة كما يرى التقليديون، كذلك تقرر النظرية ان هناك ما يعرف باسم المعدل الطبيعي للبطالة¹، كما تنظر هذه النظرية الى ان التضخم ظاهرة نقدية بحتة وان مصدره نمو كمية النقود بسرعة اكبر من نمو الانتاج، حيث يربط فيها بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغير في المستوى العام للأسعار وذلك من خلال ما يطرا على الطلب على النقود من تغيرات، وبدون في دراسة تفصيلية للنظرية النقدية الحديثة فأنا ما يهمننا اكثر هو التأكيد على حقيقة ان المحدد الرئيسي للمستوى العام للأسعار طبقاً لهذه النظرية يكمن في ركنين اساسيين هم²:

- المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج القومي او الدخل القومي الحقيقي، اي نصيب الوحدة من الناتج القومي من كمية النقود، وليس مجرد تطور حجم كمية النقود.

- التغير الذي يطرا على سرعة دوران النقود (V) او مقلوبها (k) كمعبر عن الارصدة النقدية التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

وكما اشرنا سابقاً الى ان هذه المدرسة حاولت تفسير ظاهرة التضخم بالاعتماد على نظرية كمية النقود لكن بتعميق العلاقة بين المستوى العام للأسعار من جهة وعرض وطلب النقود من جهة اخرى، حيث تقرر ان السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة المستمرة في عرض النقد من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق الطلب على النقود، وترى ان سبب الاختلالات يرجع الى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقد الذي تتحكم فيه السلطات النقدية اما الطلب على النقود فهو يصعب التحكم فيه حيث تشتمل على متغيرات عديدة كما يقول فريدمان كسعر الفائدة الحالي والمتوقع، ومعدل التضخم ومستوى الدخل القومي، ومستوى الثروة المادية على صيغة اصول ثابتة على شكل نقدية، ويمكن تلخيص دالة الطلب على النقود رياضياً (كما يراها فريدمان) على النحو التالي³:

$$M^d = M^d(rc, re, pe, pc, y, w)$$

حيث تشير:

- M^d : حجم الطلب على النقود.

¹ المعدل الطبيعي للبطالة: يتألف من الافراد الذين يختارون ان لا يعملوا عند مستوى الاجور الحقيقية الجارية اي انها بطالة طوعية.

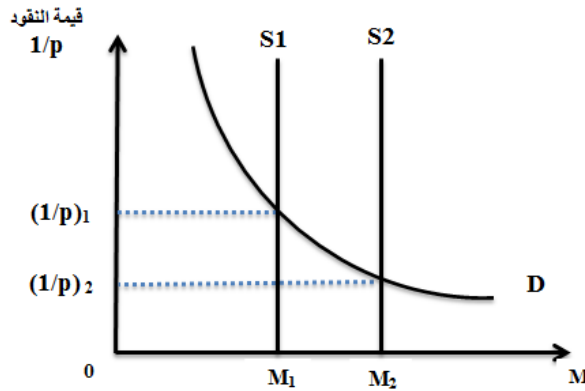
² - محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص: 303.

³ - سعيد سامي الحلاق، ومحمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 202.

- rc : مستوى سعر الفائدة الحالي.
- re : مستوى سعر الفائدة المتوقع.
- pc : مستوى التضخم الحالي.
- pe : مستوى التضخم المتوقع.
- y : الدخل القومي.
- w : الثروة بكافة اشكالها.

ويمكن ايضاح وجهة نظر النقديين باستخدام الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (10-1): حدوث التضخم من وجهة نظر النقديين



المصدر: سعيد سامي الحلاق، ومُحَمَّد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 202.

ويتضح من الرسم اعلاه ان المحدد الرئيسي لمستوى الاسعار ($1/p$) هو كمية النقود، اي ان زيادة عرض (الكمية) النقود من $S1$ الى $S2$ سوف يزيد مستوى الاسعار من (P_1) الى (P_2) فيسارع كنتيجة لذلك الافراد لاستبدال ارصدهم النقدية بأصول حقيقية، لذا يقرر فريدمان ان التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود باعتبار ان مستويات الاسعار تتغير بصورة متناسبة مع التغير في عرض النقد، وان معكوس المستوى العام للأسعار ($1/p$) يمثل قيمة النقود، اي ان قيمة النقود او مستوى العام للأسعار يتحدد بكمية النقود المعروضة.

ويرى النقديون ان العرض الكلي للسلع والخدمات يعتمد على مستوى الاسعار المتوقعة، وبالتالي فان التحليل النقدي اعطى وزنا كبيرا للتوقعات المستقبلية، كما انهم اعتقدوا بان الزيادة في عرض النقد هي المسبب الرئيسي للتقلبات في الانتاج الحقيقي وفي مستويات التوظيف، ولم يتفقوا مع الكلاسيكيين في ان الانتاج يتحدد كلية من جانب العرض حتى في المدى القصير.

تقييم نظرية كمية النقود الحديثة:

تعد نظرية كمية النقود الحديثة اكثر واقعية في تفسير القوى التضخمية في البلاد المتخلفة بالمقارنة مع النظرية الكمية التقليدية وايضا اكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكينزية¹.

¹ - مُحَمَّد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص: 309.

ومن الملاحظ ان نفس الانتقادات تقريبا التي وجهت الى نظرية الكمية التقليدية فيما يتعلق بتفسير التضخم، هي نفسها التي يمكن ان توجه الى النظرية الكمية الحديثة، فهناك الكثير من الاقتصاديين الذين يشككون في مدى صحة المبدأ القائل "بأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة".

كما إن نظرية فريدمان قد اعادت الدور للسياسة النقدية واهميتها في معالجة الازمات الاقتصادية (التضخم)، واهملت دور السياسة المالية التي دعا اليها كينز، إلا انهم شددوا على ضرورة استخدام السياسة النقدية بحذر وحكمة حتى لا يحدث عنها اثار سلبية قد تكون مهلكة للاقتصاد.

وبالرغم من اختلاف تفسير التضخم طبق لنظريات الطلب عند الكينزيين والنقديين فإن كليهما قد وقع في نفس الخطأ الذي يظهر في تجاهلها لجانب العرض في توليد الصدمات التضخمية، فقد تبدأ القوى التضخمية الاولى من جانب العرض وزيادة تكاليف الانتاجية تكلفة الاجور، وتكاليف الانتاج الاخرى، مما يؤدي الى تحريك منحني العرض الكلي في الاجل القصير الى اليسار¹.

المطلب الثاني: نظريات العرض (دفع النفقة)

من خلال تعرضنا في المطلب السابق لمصادر التضخم من جانب الطلب والتي تقول بأن فائض الطلب هو الذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار، وعلى خلاف ذلك نجد ان الوقائع الاقتصادية التاريخية قد اشارت الى انه بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في سنة 1957 الى عجز نظرية جذب الطلب في تفسير ارتفاع الاسعار، حيث اثبتت التجارب والتحليلات انه حتى اذا ما تخلص من كل اثار فائض الطلب فإن الاسعار قد تميل الى الارتفاع، وذلك لان التطورات الاجتماعية والاقتصادية قد اثبتت وجود اسباب اخرى غير قوى فائض الطلب تعمل على ايجاد التضخم، الامر الى ادى اعادة النظر في تفسير التضخم.

الفرع الاول: نظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة

ومن هذا المنطلق فقد دار نقاشات خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة واوربا حول ارتفاع الاجور بشكل مستقل عن ظروف الانتاج والطلب الكلي، ونتيجة لذلك انبثقت رؤية جديدة ترى ان مصدر القوى التضخمية يكون في جانب العرض (نظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة).

فهذه النظرية تزعم ان سبب التضخم هو مطالبة النقابات العمالية بزيادة الاجور النقدية من جهة، ووجود ممارسات احتكارية من قبل الشركات من جهة اخرى تمكنها من رفع اسعار منتجاتها حتى في غياب الزيادة في الطلب او ارتفاع في تكاليف الانتاج، مما ادى الى إثارة جدل واسع حول من هو المسؤول عن التضخم، اذ ادعت النقابات بأن ارتفاع الاجور هو ناتج عن ارتفاع مسبق بالأسعار بينما اصر اصحاب الشركات على العكس وبأن ارتفاع ناتج عن ارتفاع مسبق بالاجور، الا ان الكثير من الاقتصاديين اشار الى ان العملية الكامنة وراء التضخم

¹ - احمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص: 279.

الناشئ عن دفع النفقة يحدث وفقا للسنياريو التالي: " بسبب زيادة الاجور بواسطة نقابات العمال تقوم المؤسسات بزيادة اسعار سلعها وخدماتها في محاولة لحماية هوامش ربحها، وتؤثر زيادة الاسعار هذه على تكاليف المؤسسات الاخرى وتكاليف معيشة المستهلكين، وعندما ترتفع تكاليف المعيشة يشعر العمال بأن لهم الحق بالحصول على اجور اعلى من اجل تعويض تكاليف المعيشة العالية، وتحول المؤسسات ثانياً هذه الزيادة الى المستهلكين على شكل زيادة سعرية، وهكذا يغذي التضخم نفسه بنفسه حيث تستمر الارتفاعات المتتالية في الاسعار ويطلق على هذا النوع من التضخم (التضخم الحلزوني) حيث تؤدي زيادة الاجور الى زيادة الاسعار ثم زيادة الاجور مرة اخرى فزيادة الاسعار... وهكذا"¹.

ويمكن ملاحظة هذا النوع من التضخم حتى ولو كان حجم الطلب الكلي يقل عن حجم انتاج التشغيل الكامل، ويطلق على تضخم النفقة بسبب مطالبة النقابات بزيادة معدلات الاجور النقدية اسم " التضخم الناشئ عن ارتفاع الاجور Wage-Push inflation"، كما يطلق على التضخم النفقة الناشئ عن مزاوله المنشآت لقواها الاحتكارية اسم "التضخم الناشئ عن دفع الارباح Profit-Push inflation"².

وبناء على ما تقدم فإن تضخم العرض يمكن ان يعود الى الاسباب التالية³:

1- ارتفاع الاجور بسبب ضغط النقابات العمالية.

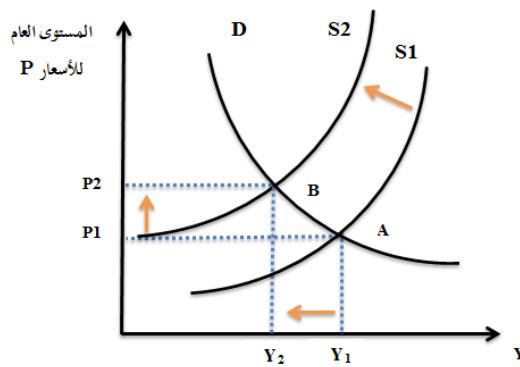
2- سيطرة الاحتكارات.

3- ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج المستوردة.

4- ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج المحلية.

ويمكن توضيح تضخم العرض بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-11): حدوث تضخم العرض



المصدر: احمد مُجد مندور وآخرون، مرجع سبق ذكره: ص: 302.

¹ - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

² - عبدالفتاح عبدالسلام ابوحليل، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسات الاقتصادية، منشورات جامعة الجيل الغربي، بنغازي، الجماهيرية العربية الليبية العظمى، 1993، ص: 485.

³ - محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص: 182.

ويلاحظ من الشكل ان ارتفاع نفقة الانتاج نتيجة لارتفاع الاجور يؤدي الى انتقال منحني العرض الكلي الى اليسار من S_1 الى S_2 ويترتب على هذا الانتقال تغير وضع التوازن من النقطة A الى النقطة B حيث تحدث زيادة في المستوى العام للأسعار من P_1 الى النقطة P_2 مع انخفاض حجم الناتج الحقيقي من Y_1 الى Y_2 .
ويعني ما سبق ان تضخم العرض يترتب عليه اثرين:

- ارتفاع المستوى العام للأسعار.

- انخفاض مستوى الناتج ومن ثم انخفاض مستوى التوظيف وارتفاع مستويات البطالة.

اي ان تضخم العرض يصاحبه ايضا ارتفاع في معدلات البطالة، ويطلق على ظاهرة تلازم التضخم والبطالة معا بظاهرة الركود التضخمي.

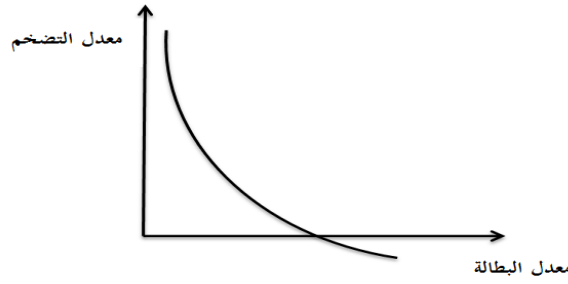
ومن الجدير بالذكر ان بعض المؤشرات الاقتصادية قد برزت في فترة السبعينات من القرن الماضي دفعت باتجاه عدم اقتصار تحليل اسباب التضخم على حالة ارتفاع معدل الاجور او السيطرة الاحتكارية للشركات الكبرى، حيث ان تضخم العرض يمكن ان يحدث نتيجة ارتفاع اسعار المدخلات الانتاجية (اسعار المواد الخام والمواد الاولية، ونصف او شبه المصنعة، والمستخدمه في الانتاج)، فقد عانت الدول الصناعية من ارتفاع اسعار البترول عام 1973 وأدى هذا الارتفاع الى ارتفاع كبير في تكاليف الانتاج، مما ادى الى صدمة عرض تلقائية ادت الى ارتفاع المستوى العام للأسعار في هذه البلدان، ومن جانب اخر فإن البلدان النامية التي تعاني اساسا من مشكلة التضخم قد لا يكون لنقابات العمال فيها تأثيرا على تحديد الاجور او رفعها ومن ثم عدم تأثير هذا العامل على إحداث تغيرات فاعلة في الاسعار، في حين قد يكون لعامل اسعار مستلزمات الانتاج المستوردة تأثيرا هاما في تفسير التضخم في هذه البلدان، فكلما ارتفعت سعر مستلزمات الانتاج المستوردة كلما ارتفعت اسعار السلع والخدمات وأدى ذلك الى ظهور ضغوط تضخمية¹.

الفرع الثاني: منحني فيلبس

لقد اصبح منحني فيلبس اداة من ادوات التحليل الاقتصادي، فالعلاقة التي قدمها فيلبس Phillips في مقاله التي نشرها 1958 ووضح فيها العلاقة بين معدل التغير النسبي في الاجور النقدية، ومعدل البطالة في بريطانيا خلال الفترة 1861-1957 في الامد القصير في منحناه المسمى "بمنحني فيلبس"، ثم تم تعديله ليوضح العلاقة التبادلية بين معدل البطالة ومعدل التضخم بسبب ان التغيرات في الاجور النقدية ستؤدي الى حدوث تغيرات في المستوى العام الاسعار، كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

الشكل رقم (1-12): منحني فيليبس



المصدر: عبدالفتاح عبدالسلام ابوحييل، مرجع سبق ذكره، ص: 469.

وقد أكد هذا المنحنى على العلاقة العكسية بين معدل التضخم، ومعدل البطالة ومحتوى هذه العلاقة ان انخفاض حجم البطالة يدفع معدلات الاجور الى اعلى وبالتالي ارتفاع مستويات الاسعار في المدى القصير، حيث انه اذا استمر توقع التضخم فسيقتل منحني فيليبس الى اليمين مما يؤدي الى ما يسمى التضخم الركودي الذي شهدته الدول الصناعية الغربية في عقد الثمانينات، وجوهر هذه الظاهرة ان هذه الدول عانت من ركود في التوظيف والنمو في نفس الوقت الذي زادت فيه المستويات العامة للأسعار اي ان هذه الدول لم تتمكن من تحقيق التوظيف الكامل ولم تستطع المحافظة على استقرار الاسعار، وبالإضافة الى ذلك تؤدي زيادة المنافسة في سوق العمل وبالتالي زيادة كفاءته تؤدي الى نقل منحني فيليبس الى اليسار وبالتالي الى انخفاض التكلفة التي سيتحملها المجتمع المتمثلة في معدل البطالة.

الفرع الثالث: تقييم نظريات العرض

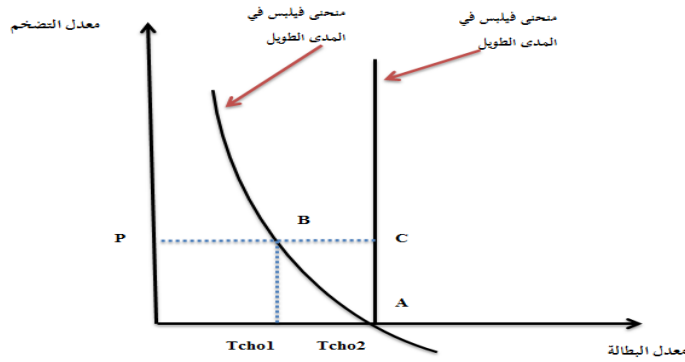
لقد هوجم منحني فيليبس من ناحية الاطار النظري من قبل فريدمان، حيث ان هذا الهجوم يمس المدى الطويل وليس المدى القصير، وتنبع هذه النتيجة التي وصلوا اليها من المعدل الطبيعي للبطالة، حيث يزعم منتقدوا منحني فيليبس ان الاجور الحقيقية وليس الاجور النقدية هي العامل المهم في سوق العمل ولذلك يختفي منحني فيليبس في الاجل الطويل، وهي فكرة تعتمد على نظرة كلاسيكية/نيوكلاسيكية عن سوق العمل الذي يعدل نفسه تماما (بالقيم الحقيقية)، فالأجر الحقيقي سيتغير ليحقق توازن سوق العمل عند معدل البطالة الطبيعي، حيث ان المعدل الطبيعي للبطالة هو المعدل السائد في سوق العمل ويتمتع بالمنافسة الكاملة، واي معدل للبطالة يقل عن المعدل الطبيعي يؤدي الى التضخم¹، واستنادا الى هذه الرؤية فأن منحني فيليبس ليس له اي قيمة، ويجب على السلطات ان تنسى مشكلات البطالة وان تركز على السياسة الاقتصادية التي تعمل لتخلص من التضخم².

¹ - إي راي كاتنبري، موجز تاريخ علم الاقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب، ترجمة سمير كرم، المركز القومي للترجمة، الطبعة 01،

القاهرة، مصر، 2011، ص: 403.

² - محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 307.

الشكل رقم (1-13): منحني فيلبس من وجهة نظر النقديون



المصدر: محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 305.

ويعتقد النقديون انه في المدى القصير اذا ما زاد عرض النقد فذلك سوف يؤدي الى حالة غير مستقرة على منحني فيلبس الاصلي، كالنقطة (B) مثلا، حيث إننا انتقلنا من النقطة (A) الى النقطة (B) على نفس منحني فيلبس، وفي المدى الطويل فأن موردي القوى العاملة يتوقعون مزيدا من التضخم وارتفاع الاسعار، وهذا سوف ينقل منحني فيلبس الى اليمين الى الحد الذي تعود فيه البطالة الى معدلها الاصلي عن النقطة (A)، وعليه فان منحني فيلبس في المدى الطويل والذي يربط علاقة معدل التضخم بمعدل البطالة سوف يصبح عموديا وبالتالي فإنه لا يقضي بوجود علاقة سلبية بين المتغيرين او يدل على وجود اي علاقة بين المتغيرين¹.

ولقد ثار الجدل حول امكانية الربط بين نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب ونظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة، وفي ضوء علاقات التشابك بين العوامل التي تحكم الطلب على السلع والخدمات المنتجة بتلك العوامل التي تحكم نفقات انتاجها امكن تحديث علاقات الارتباط بين النظريتين.

فعندما يرتفع الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية يزيد الطلب على عناصر الانتاج وخاصة عنصر العمل، وعندما يزيد الطلب على عنصر العمل ينخفض مستوى البطالة، وهذا يتيح للاتحادات العمالية ان تطالب برفع معدلات الاجور وتنجح في هدفها فترتفع معدلات الاجور وبالتالي نفقة الانتاج التي تدفع بالأسعار الى الاعلى، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يعني ارتفاع الاجور ارتفاع دخول الطبقات العاملة التي تزيد من طلبها على السلع الاستهلاكية مما يحفز على زيادة انتاجها وبالتالي زيادة الطلب على العمل وغيرها وتخفيض مستوى البطالة الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع جديد في الاجور والاسعار مرة اخرى².

هذه النظريات هي الاخرى ايضا تجاهلت اعتبارات اخرى هامة، في الدفع المستمر للأسعار نحو الارتفاع والتي يمكن ان تسبب تضخم مستمر لا يقل اهمية عن تضخم الطلب او تضخم العرض، وهي الاعتبارات او العوامل الهيكلية التي تغير من التركيب الهيكلي للاقتصاد والتركيب الهيكلي للمجتمع ذاته، سواء كان ذلك في الدول المتقدمة او الدول النامية، هذا النوع من القوى يمكن ان يوجد في الدول النامية بسبب حالات الجمود في

¹ - سعيد سامي الحلاق، ومحمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

² - محمد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص: 299.

الجهاز الانتاجي والمؤسسي وجمود الاسواق، كما انه يوجد في الدول الصناعية المتقدمة بسبب تطور هيكل القوى الفاعلة فيها¹.

المطلب الثالث: النظرية الهيكلية البنوية

تفسر النظرية الهيكلية حدوث التضخم لأسباب ترجع بالأساس الى اختلالات في هيكل الطلب والعرض في كل من الدول النامية والدول المتقدمة على السواء².

الفرع الاول: النظرية الهيكلية للطلب

في هذا الاطار تذهب النظرية الهيكلية في تفسيرها للتضخم انه يرجع الى حدوث اختلالات في جانب الطلب دون ان يقابلها تغيرات في جانب العرض، فمع التطور التكنولوجي والمعرفي المتكرر والمستمر تؤدي الى ظهور سلع جديدة تكسر احتكار السلع التقليدية، ونتيجة لزيادة الدخول يزيد على هذه السلع بدرجة تفوق زيادة العرض منها، مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها نتيجة للتنافس بين السلع على الموارد المتاحة، مما يؤدي كذلك الى ارتفاع اسعار عوامل الانتاج ومن ثم ارتفاع تكاليف الانتاج.

ولذلك فان لأثر النهائي للتغير في هيكل الطلب هو ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويستمر هذا الارتفاع مع استمرار حدوث تغيرات دائمة في هيكل الطلب.

الفرع الثاني: النظرية الهيكلية للعرض:

يرجع بعض الاقتصاديين التضخم حسب هذه النظرية الى وجود اختلالات هيكلية في جانب العرض، ومن اهم هؤلاء الاقتصاديون "تشارلز شولتر" الذي نشر دراسته في امريكا سنة 1959 بنوان "تحليل الاتجاهات المعاصرة للتضخم في الولايات المتحدة الامريكية"، ونشأ عن مدرسة "تشارلز" هذه مدرستان احدهما ركزت على التغيرات الهيكلية التضخمية في الدول الصناعية المتقدمة، واخرى تبحث في التغيرات الهيكلية المرتبطة بالتخلف والتنمية، اي بما يحدث في الدول النامية³.

اولا: التضخم الهيكلية في الدول المتقدمة

يرى الاقتصادي الامريكى المشهور "جالبيرث" ان التضخم الهيكلية في الدول المتقدمة نتج عن طريق إعادة هيكلة الاقتصاديات الصناعية في الستينيات القرن الماضي بعد زيادة معدلات النمو الاقتصادية بنسب كبيرة، مما ادى الى ظهور شركات ضخمة ذات قوى احتكارية وتأثير عالي تعمل وفق نظام عرف "بنظام التخطيط" مثل

¹ - احمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص: 282.

² - احمد مجد مندور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 308.

³ - نجلاء مجد بكر، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

الشركات المتعددة الجنسيات، بحيث تركز اهدافها الى تعظيم ارباحها الى اقصى درجة ممكنة في الاجل القصير وكذلك زيادة ما تمتلكه من ثروات واصول¹.

وتستطيع هذه الشركات تحقيق هذه الاهداف من خلال عدة وسائل اهمها²:

- ان الاسعار التي تباع بها هذه الشركات تحدد بعيدا عن الاسواق، حيث تتيح لها قوتها الاحتكارية تحقيق ذلك، وعادة ما تبلغ هذه الشركات في تحديد اسعار منتجاتها مما يؤدي الى خلق ضغوط تضخمية.
- التحكم في اسعار المدخلات من خلال احتكار شرائها على نطاق كبير، إذ لا يقتصر التحكم على حدود الدولة التي تنشأ فيها فقط بل تتعداه الى عدد كبير من الدول من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، ولذلك فأنها لا تسمح بتخفيض الاسعار حتى في حالات ثبات التكاليف وزيادة الانتاجية.
- تتوفر هذه الشركات على القدرة في التحكم في اجور العمال، إذ انها لا تقبل بمطالب العمال فيما يتعلق بزيادة الاجور إلا لغرض تفادي حالات الاضراب عن العمل المكلفة لها.
- القدرة على التأثير على سلوك المستهلكين بطريقة غير مباشرة واستخدام الاساليب الدعائية الجذابة توجيه اذواق المستهلكين الى السلع التي تقوم بإنتاجها.

وكذلك من بين المتغيرات التي تؤدي الى حدوث حالات التضخم الهيكلي في الدول المتقدمة ما يحدث من تغيرات في الاسعار النسبية، إذ يمكن ان يؤدي ارتفاع الاسعار النسبية في بعض الاسواق لبعض السلع بصورة غير مباشرة الى توليد ضغوط تضخمية، كذلك هناك ما يطلق عليه "تضخم الانتاجية" إذ انه في حالات ارتفاع معدلات الانتاجية في بعض القطاعات يسمح للعمال بان يحصلوا على زيادات في الاجور ليس فقط على مستوى هذه القطاعات وانما يتعداه الى المستوى الاقتصادي الوطني ككل³.

ثانيا: التضخم الهيكلي في الدول النامية:

تنسب هذه النظرية الى المدرسة الهيكلية التي كان يترجمها "راؤول بريش" من امريكا اللاتينية والتي حاولت تفسير التضخم في البلدان النامية، إذ يعتقد الهيكليون ان التضخم كان حتميا في اقتصاد كان يحاول ان ينمو على نحو سريع مع وجود عوائق هيكلية، هذه العوائق الهيكلية التي وصفها "ثورب" 1971 بانها اوجه اساسية معينة من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاقتصاد الوطني والتي بطريقة او اخرى تمنع التوسع⁴.

ونشير بإيجاز الى مجموعة من هذه العوائق الهيكلية التي تعاني اقتصاديات البلدان النامية ونذكر معالمها في ما

يلي⁵:

¹ - احمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص: 282.

² - احمد مجد مندور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 309-310.

³ - احمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص: 323.

⁴ - مجد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 307.

⁵ - مجد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص: 309.

- **الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الاولية:** من المعروف ان الطلب على المواد الاولية يتعرض لتقلبات شديدة في الاسواق العالمية.
فعندما ترتفع اسعار هذه المواد الاولية بشدة فإنها تؤدي الى ارتفاع حصيلة الصادرات بشكل غير عادي، وهذا من شأنه ان ييث في الاقتصاد الوطني موجة توسعية في الدخول الفردية وإيرادات الحكومة من الضرائب، فيزيد الانفاق الوطني في مواجهة عرض غير مرن للإنتاج فترتفع الاسعار.
وعندما تنخفض اسعار هذه المواد الاولية بسبب اكتشاف بدائل جديدة صناعية وحدوث تطورات تكنولوجية تؤدي الى وفرة في استخدام المواد الاولية، تنخفض حصيلة الصادرات مما يجبر الحكومات الى تخفيض القيمة الخارجية لعملائها بغية تشجيع صادراتها وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة، ومع تكرار انخفاض حصيلة الصادرات ينخفض حجم السلع المستوردة مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها محليا وخاصة الضرورية منها.
ويترتب على كل ذلك في الحالتين خلق ضغوط تضخمية تتزايد بصورة مستمرة.
- **الجمود النسبي في الجهاز المالي للبلدان النامية:** ويترتب على هذا ما يسمى بانخفاض الجهد الضريبي، مما يعني ضعف الجهاز الضريبي وانخفاض كفاءته، مما يضطر الحكومة نحو تمويل الانفاق العام بواسطة اسلوب عجز الميزانية واسلوب الاصدار النقدي الجديد، مما يساهم بشكل كبير جدا في زيادة المستوى العام للأسعار بسبب زيادة كمية النقود المعروضة بالنسبة لحجم الناتج الثابت.
- **الفجوة الغذائية في البلدان النامية:** بسبب ضآلة عرض المنتجات الغذائية نتيجة لمجموعة من العوامل التي تساهم في انخفاض اداء القطاع الزراعي، من بينها استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي ركزت على تنمية القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، ومع تزايد الطلب على الغذاء وبمعدل كبير بسبب ارتفاع عدد السكان، مما يترتب على ذلك ارتفاع في اسعار السلع الغذائية والمواد الاولية اللازمة للتصنيع، ولاشك ان ارتفاع اسعار هذه السلع الاساسية يؤدي الى حدوث ضغوط تضخمية دائمة.
- **طبيعة عملية التنمية وما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الاولى:** فالاقتصادات النامية بحاجة الى استثمارات كبيرة في البنى التحتية والتي لا تعطي مردودها إلا بعد فترة من الزمن تسمى "بفترة التفريخ" وهي الفترة التي تنقضي بين الانفاق على المشروع وتحقيقه للإنتاج، خلال هذه الفترة يؤدي استمرار الانفاق الاستثماري الى ارتفاع المدخولات النقدية ومن ثم ارتفاع الطلب الاستهلاكي بمعدلات عالية لا تتناسب مع زيادة الطاقات الانتاجية، اي ارتفاع الطلب الكلي بمعدلات تفوق زيادة المعروض من السلع والخدمات، حيث ان الارتفاع في الاسعار يبقى حتى في حالة وجود بطالة عالية¹.

¹ - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

وبذلك تكون النظرية الهيكلية قد ركزت على نوعين من العوامل التي تؤثر في زيادة معدلات التضخم، نسردها في ما يلي¹:

- العامل الاول: عوامل نقدية وهي التي تحض على زيادة كمية النقود والانفاق، وهو ما جاءت به النظريات السالفة.
- العامل الثاني: عوامل مادية بحتة كالإنتاج والضرائب والاتجاهات العامة للأفراد والمؤسسات الوطنية.

المبحث الثالث: اثار التضخم واساليب مكافحته

مما لاشك فيه ان التضخم اصبح ظاهرة عالمية تعاني منها معظم اقتصادات العام، مما يترتب عليها اثار اقتصادية واجتماعية، ونتيجة لذلك فقد وضعت العديد من السياسات اللازمة والكفيلة لمعالجة ظاهرة التضخم والحد من تأثيرها على المستويين الجزئي والكلبي.

المطلب الاول: اثار التضخم

يجمع العديد من المفكرين الاقتصاديين على ان ظاهرة التضخم ظاهرة نقدية تخلف اثار اقتصادية كبيرة، بل انما لا تتوقف عند ذلك فهي تتعداه حتى الى الوضع الاجتماعي، فهناك اثار اجتماعية خطيرة تتولد من التضخم وتنعكس على الافراد والمجتمع كارتفاع معدلات الجريمة وتفكك العلاقات الاسرية².

الفرع الاول: الاثار الاقتصادية للتضخم

ينتج عن ظاهرة التضخم اثار اقتصادية عديدة منها:

اولا: تدهور قيمة النقود

ان التضخم كما نعرف هو ذلك الارتفاع الكبير في الاسعار، وارتفاع الاسعار من جهة اخرى معناه فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية وخفض قدرتها على شراء السلع والخدمات، وهذا يعني تدهور قيمتها. وهكذا فإن استمرار التضخم يدفع الى هجرة الاموال الاجنبية والاموال الوطنية على السواء، مما يؤدي الى تدهور قيمة العملة سواء بالنسبة للعمالات الاجنبية او بالنسبة للذهب، الذي يرتفع ثمنه مقوما بها³.

¹ سعيد سامي الحلاق، ومُجد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 214.

² نجلاء مُجد بكر، مرجع سبق ذكره، ص: 119-120.

³ عيسى خليف، التغيرات في قيمة النقود الاثار والعلاج في الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 134.

ثانيا: اثر التضخم على التوزيع

يعد هذا الاثر اشهر الاثار الناجمة عن التضخم والتي حازت نصيب الاسد في البحث والدراسات الاقتصادية، وهذا الاثر كما يصنف على انه اثر اقتصادي يصنف بنفس القوة على انه اثر اجتماعي¹، ويؤدي التضخم الى اعادة توزيع الدخل ذلك لان اسعار عوامل الانتاج لا ترتفع بنفس النسبة، كما ان اثر التضخم على دخول الطبقات المختلفة هو مختلف ايضا وهذا يبرز الاثار الاجتماعية الخطيرة للتضخم، وانطلاقا من هذا سنبين باختصار اثار التضخم على الجماعات الاقتصادية المختلفة.

1- المقرضون والمقترضون

شاع القول ان التضخم يجلب ضررا على المقرض ويحقق نفعا للمقترض، فالمقترض يحقق نفعا لانهم يردون ديونهم بالنقود التي اصبحت قيمتها الشرائية اقل مما كانت عليه في وقت حصولهم على القرض بسبب تدهور القوة الشرائية، ومن ثم فإن ما دفعه المقرض للمقترض ابتداء لن يأخذه حقيقة عند الاداء وانما سيأخذ نقود مريضة ومتدهورة القوى، وبذلك فإن التضخم يمل على نقل الثروة من المقرضين الى المقترضين، وهذا لا يعني على الاطلاق ان يرحب المقترضين دائما بالتضخم فقد يكونون احد الجماعات التي تتأثر عكسيا بالتضخم.

2- العمال واصحاب الاعمال

اصحاب الاعمال غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية على حساب العمال خلال فترة التضخم، فارتفاع الاسعار يعني مزيدا من الارباح بينما الاجور عادة ما تكون ثابتة حتى ولو تحركت الى الاعلى فإن ذلك يكون جزئيا من جهة وبطيئا من جهة اخرى، مما يعني ان دخولهم الحقيقية تدهورت. اما اصحاب الدخل الثابت الذين يتحصلون على دخولهم من ملكية الاراضي والعقارات السكنية والمعاشات والاعانات الاجتماعية سيتأثرون كثيرا من التضخم حيث تقل دخولهم الحقيقية في غمرة التضخم نظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الدخول.

3- الريفيون والحضرين

عادة ما يكسب اصحاب الريف في اوقات التضخم لان اسعار السلع الزراعية ترتفع بينما نفقاتهم متدنية فهم عادة ما يستطيعون تسديد ديونهم بعملة ذات قيمة منخفضة وبالتالي يحصلون على فائدة مزدوجة²، لكنه عند التحقيق في الامر فانه يكون على خلاف ذلك، حيث عادة ما ترتفع اسعار السلع الصناعية في فترات التضخم بمعدلات اعلى، مما يعني ان الفلاحين يتضررون حقيقة من التضخم، ومن خلال ذلك لا يمكن التعميم من الاستفادة وإنما ينبغي دراسة كل حالة على حدة.

¹ - شوقي احمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، الطبعة 01، الاسكندرية، مصر، 2017، ص: 205.

² - سعيد سامي الحلاق، ومحمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

ثالثا: الاثر الانتاجي

اثر التضخم على الانتاج متشعب تشعب اثره على التوزيع سواء بسواء، فمن جهة تأثيره في هيكل الانتاج فإنه عادة ما يجري تغيير كبير في هيكل الانتاج القائم، متجها ناحية المجالات والقطاعات والاصول المستفيدة تاركا ما سواها، ومن المؤلم ان تلك القطاعات المتروكة هي قطاعات مهمة لتنمية المجتمع وتوسيع طاقاته الانتاجية بينما القطاعات التي يزداد الاقبال عليها هي قطاعات استهلاكية كمالية، وكذلك قطاعات مضاربية في الاراضي والمجوهرات، ومن جهة تأثير التضخم على الاستثمار فإنه يكون سلبيا من خلال تأثيره على هيكل الاستثمار، فخلال فترات التضخم ترتفع اسعار السلع الرأسمالية من الات ومعدات وارضيات ومباني... الخ، مما يؤدي الى ارتفاع التكاليف الاستثمارية لإقامة المشروعات الانتاجية التي تحتاج كذلك الى فترة طويلة حتى تسترد قيمة تكاليفها، مما يجعل الاستثمار في المشروعات الانتاجية مرتفع المخاطر، وهذا ما يحدث تحول في هيكل الاستثمار بالتوجه نحو الانشطة الاستثمارية الخدمائية سريعة الدوران مثل الانشطة الخدمية كالفنادق والمطاعم حيث تنخفض درجة المخاطرة مما يؤثر سلبيا على عمليات التنمية في داخل الدولة¹.

رابعا: الاثر على القطاع الخارجي وميزان المدفوعات

بوجه عام يمكن القول ان اثر التضخم هنا سلبي بشكل واضح، فالتضخم يؤثر سلبيا على احتياط الدولة من العملات الاجنبية من خلال اثره السلبي على صادرات وواردات الدولة، حيث يضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع اسعار الصادرات مما يقلل من الجزء المخصص للتصدير، ومن ناحية اخرى تصبح السلع المحلية اغلى بالمقارنة بالدول الاخرى مما يشجع على زيادة الاستيراد واستنزاف قدر كبير من العملة الاجنبية، وهذا ما يترتب عليه العجز في ميزان المدفوعات².

خامسا: اثر التضخم على الثروة:

خلال اوقات التضخم تنخفض الدخول للأفراد الذين يتحصلون عليها نتيجة ملكية الاراضي والعقارات السكنية التي تدر عليهم ايجارات ثابتة، فتصبح غير قادرة على مواجهة نفقات المعيشة مما يضطرهم الى التصرف في ثروتهم بالبيع وذلك بغية المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك اعتادوا عليه، فأصحاب الاراضي والعقارات ما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الاصول بمعدلات تفوق معدلات الارتفاع العام في الاسعار وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروات على المجتمع³.

¹ - شوقي احمد دنيا، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

² - احمد مجد مندور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 316.

³ - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

سادسا: اثر التضخم على الادخار والاستثمار

ان التضخم يقود الى زيادة نسبة ما يخصص من الدخل الفردي لأغراض الاستهلاك، لان الحفاظ على مستوى مقبول من استهلاك الفرد وبالذات ما هو ضروري فيه، يتطلب انفاق قدر أكثر من الدخل الفردية على الاستهلاك، وهذا يعني ارتفاع نسبة ما ينفق من الدخل الوطني على الاستهلاك، وينخفض نتيجة ذلك ما يتم تخصيصه من الدخل الفردي والوطني لأغراض الادخار، ومن ثم انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار وبذلك ينخفض الاستثمار، وهو الامر الذي تم تفسيره سابقا بأنه يؤدي الى زيادة الادخار، والاستثمار العيني نظرا لان ما يتم استخدامه في الانتاج العيني للأغراض الاستهلاك ينخفض بارتفاع الاسعار الذي يقلل القدرة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وبذلك يتاح قدر أكبر من الناتج العيني بشكل ادخارات اي سلع وخدمات لم تستخدم لأغراض الاستهلاك ويتم استخدامها لأغراض الاستثمار، وبذلك ترتفع نسبة ومقدار الادخار والاستثمار العيني، وهو ما يطلق عليه الادخار الاجباري والذي يمكن ان يعتبر اثر ايجابي للتضخم من زاوية انه يتيح الامكانية بدرجة أكبر لزيادة النمو بزيادة الادخار والاستثمار هذا.¹

الفرع الثاني: الاثار الاجتماعية للتضخم

في الحياة العملية عادة ما تتداخل الظواهر الاقتصادية مع الظواهر الاجتماعية، بحيث يصعب التمييز بينهما خاصة على مستوى الاثار وهذا ما يفسر اعتبار بعض الكتاب التضخم على انه جريمة اجتماعية، وفيما سنسرد بعض الاثار الاجتماعية:

اولا: التضخم وحدة التمايز الاجتماعي

خلال فترات التضخم تزداد فئات في المجتمع ثراء بينما تزداد فئات اخرى سوءا على سوء، هذه الحدة في التمايز تحدث المزيد من الاثار الاجتماعية والنفسية والسلوكية لكلا الفئتين التي تهدد نسيج المجتمع وكيانه وتعرضه للدمار، حيث ان الفئة التي ازدادت ثراء على حساب الفقراء ليس لديها الرغبة في تطوير اقتصاد البلاد بل تفضل نفسها عن الفئة الاخرى فيظهر الاستهلاك الترفي، ليصبح استهلاك السلع الفاخرة وخاصة المستوردة هو وبذلك تتكدس السلع الوطنية، حتى ان الفئة الفقيرة تسعى الى تقليد الفئة الغنية في هذه الانماط الاستهلاكية فيؤثر ذلك على نمو الصناعات الوطنية وتطورها، وكذلك نتيجة لانتشار الفقر يحتل الوضع الامني الامر الذي يؤدي الى انتشار عمليات السطو المسلح والاختطاف.²

¹ - فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، إربد، الاردن، 2006، ص: 178.

² - علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، الطبعة 01، بيروت، لبنان، 2012، ص: 268.

ثانيا: التضخم وهجرة الكفاءات والايدي العاملة

عندما يحصل التضخم تنخفض القيمة الحقيقية للأجور لفئات عريضة من افراد الطبقة المتوسطة من جراء الارتفاعات السريعة المتتالية في اسعار السلع والخدمات مع عدم مواكبة الاجور لهذه الارتفاعات فإن اعداد صغيرة من العقول والخبرات والكفاءات وبالأخص من حملة الشهادات العليا يعملون جاهدين للهجرة الخارجية الدائمة والمؤقتة، وغير خاف ما تحدثه تلك الهجرة من اثار اقتصادية واجتماعية متنوعة وخطيرة¹.

ثالثا: انتشار الرشوة والفساد

يخلق التضخم موجة استياء لدى الموظفين بسبب تردي اوضاعهم المادية الامر الذي يضطر الموظف الى البحث عن فرص اخرى للكسب المشروع او غير المشروع، فيلجؤون الى اساليب منحرفة للتعويض عما لحقهم من اضرار، مما يخلق موجة من التسبب وعدم الالتزام وغير ذلك من السلوكيات الضارة اقتصاديا واجتماعيا والتي تشيع وتنتشر حتى تصبح ظاهرة عامة في السلوك ترقى الى اعتبارها معيارا اجتماعيا مقبولا عمليا، ومن ذلك تفشي الرشوة والفساد المالي والاداري والتهرب الضريبي والجمركي، ويصعب على الدولة بعد ذلك محاربتها والقضاء عليها الا بعد فترة طويلة من الزمن والعمل المستمر والمتواصل لمحاسبة الفاسدين، بالإضافة الى الزيادات المتتالية في الاجور حتى تتناسب مع الاسعار.

رابعا: تدهور قيمة عمل المنتج

نتيجة لما يحدثه التضخم من استفادة بعض الفئات إستفادات ضخمة وتحقيق المكاسب الطائلة دون بذل المزيد من الجهد والعمل فانه يؤدي الى إهدار متزايد للقيمة الاجتماعية للعمل المنتج في المجتمع ويعمق المزيد من الاحساس بأنه لم يعد للعمل المنتج قيمة تذكر، وكفى بهذا الاحساس إذا ما شاع يكون مدمرا لكل عمل في سبيل تقدم المجتمع وتنميته².

هذا باختصار شديد لأثار التضخم ومخاطره التي تبين انها كلها اثار سلبية لاتقف فقط على الجانب الاقتصادي، بل تتعداه الى الجوانب الاجتماعية والسلوكية، محدثة في كل تلك الجوانب اثار يصل مفعولها الى حد التدمير للاقتصاد الوطني بل وللمجتمع ككل، ولهذا نجد العديد من الجهود التي تبذل لمواجهة والقضاء عليه او على الاقل تحجيمه وتعقيم ما يكون من اثاره، وهذا ما سنتناوله في المطلب القادم.

¹ - شوقي احمد دنيا، مرجع سبق ذكره، ص: 214.

² - مرجع سبق ذكره، ص: 215.

المطلب الثاني: اساليب مكافحة التضخم

وتماشيا مع ما تم ذكره لاحظنا ان التضخم ظاهرة ليست سهلة التحليل نظرا لتنوع اسبابها بالإضافة الى اثارها الخطيرة سواء كانت اقتصادية او اجتماعية في اي اقتصاد كان، الامر الذي يجعل هدف القضاء عليها او احتوائها من اولى اهداف السياسات الاقتصادية في اي دولة.

ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة البرامج والاساليب التي تضعها وتنفذها السلطات التنفيذية المختصة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة، ويمكن تقسيم سياسات مكافحة التضخم الى:

الفرع الاول: السياسة النقدية

يتفق العديد من المفكرين الاقتصاديين على ان التضخم يعتبر ظاهرة نقدية، فالإفراط في العرض النقدي يعتبر السبب الحقيقي الذي يدفع بالأجور نحو الارتفاع ومن ثم يشعل نار التضخم في الدولة.

وتوصف السياسة النقدية في مثل هذه الظروف والتي تتم ممارستها من طرف البنك المركزي بأنها موكلة بدور هام جدا يتضمن تنظيم عرض النقد ضمن الحدود التي تحكم التوافق بين معدلات الزيادة في العرض النقدي مع ما يتناسب من الناتج الحقيقي، وتتلخص ادوات السياسة النقدية لعلاج التضخم فيما يلي:

- ادوات الرقابة الفنية الغير مباشرة.

- ادوات الرقابة الفنية المباشرة.

اولا: ادوات الرقابة الفنية الغير مباشرة:

يقسم سام ويلسون ادوات الرقابة الفنية التي يمارسها البنك المركزي في التأثير على حجم النقد والائتمان الى اربعة اقسام:

1- سياسة سعر الخصم.

2- عمليات السوق المفتوحة.

3- نسبة الاحتياط القانوني.

4- الوسائل الحدية الاخرى (الودائع الخاصة مع الحد الاقصى لسعر الفائدة).

1- سعر الخصم:

او كما يطلق عليه سعر البنك، ويعتبر من اقدم وسائل الرقابة الغير مباشرة للسياسة النقدية، حيث تم استخدامها اول مرة في انجلترا سنة 1839، ففي فترات التضخم يرفع البنك المركزي من سعر الفائدة (سعر الخصم) الامر الذي يؤدي الى ارتفاع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي، ومنه ارتفاع تكلفة

حصول الافراد على النقد والقروض من البنوك التجارية، وبالتالي خفض عرض النقد ورفع سعر الفائدة، وبالتالي خفض الاسعار¹.

ويأخذ على سياسة سعر الخصم عدم الفعالية في الحالات التي تملك فيها البنوك التجارية فوائض كافية من الاحتياطات النقدية مما يحد من ضرورة الاقتراض من البنك المركزي، كذلك يأخذ على سياسة سعر الخصم عدم ملائمتها في الاقتصادات النامية نظرا للطبيعة البنيوية المتخلفة لأسواق الخصم والائتمان وجمود الجهاز المالي والصيرفي².

2- نسبة الاحتياطي القانوني:

على عكس سياسة سعر الخصم فان سياسة نسبة الاحتياطي القانوني تعتبر افضل وسيلة للتأثير في حجم الائتمان في الاقتصادات النامية التي تعاني من حالات الجمود في الاجهزة المالية والصيرفة، وتعتبر هذه السياسة فعالة اكثر في اوقات التضخم اكثر منها في حالات الكساد، ففي حالات التضخم فأن البنك المركزي يرفع من نسبة الاحتياط القانوني الذي تلتزم البنوك بالاحتفاظ به لدى البنك المركزي مما يترتب عليه تجميد جزء كبير من الارصدة النقدية لدى البنوك التجارية، وهذا يحد من قدرتها على التوسع في عمليات الاقتراض، حتى انه في بعض الحالات تلجأ البنوك التجارية الى استرداد بعض القروض لدى عملائها اذا كانت الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني كبيرة او عدم توفر السيولة وكانت مهلة الوفاء قصيرة، وهكذا تخفض من خلقها للائتمان وتقلص بالمقابل الكتلة النقدية في الاقتصاد³، ما يأخذ على هذه السياسة ان نتائجها غير مؤكدة في احوال كثيرة وخاصة اذا كانت البنوك التجارية ذات سيولة عالية كما هو الحال في معظم البلدان النامية.

3- عمليات السوق المفتوحة:

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من اجل تخفيض او زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع او شراء الاوراق المالية من اسهم وسندات، فقد استخدمت في الولايات المتحدة الامريكية منذ 1923 بصفة منتظمة واثبتت فعاليتها في فترة الكساد الكبرى في اوائل الثلاثينات، وتعتبر هذه الوسيلة الاكثر شوعا واستخداما خاصة في الدول المتقدمة، فقد اعتبرها "فريدمان" من اكثر الادوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي، في حين يرى "كينز" انها الاداة الاكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا على المعروض النقدي.

ففي الحالة التي يعاني فيها الاقتصاد من التضخم وزيادة عرض النقد في الاقتصاد، افتراضا وحيث تبرز حاجة الاقتصاد الى تقليص عرض النقد فيه لمعالجة حالة التضخم فأن البنك المركزي ومن خلال سياسته النقدية يقوم ببيع الاوراق المالية في السوق وبهذا يتم سحب النقود من السوق مقابل بيع اوراقه المالية وبذلك يتم تقليص

¹ - صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

² - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

³ - امينة بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 181.

عرض النقد، ما يؤدي الى زيادة سعر الفائدة وبالتالي خفض الطلب الكلي والحد من ارتفاع الاسعار ومعالجة حالة التضخم في الاقتصاد¹.

4- الوسائل الحدية الاخرى:

وتتمثل في :

- **سياسة الودائع الخاصة:** وتتلخص في تجميد البنوك التجارية لجزء من ودائعها وارصدها النقدية زيادة عن نسبة الاحتياط القانوني، رغبة من البنك المركزي في تغيير نسبة الائتمان والقروض الممنوحة تخفيضاً للانفاق الكلي او مضاعفة له، وقد استخدمت هذه السياسة من طرف بنك إنجلترا سنة 1960 مقابل فائدة 1%، بحيث انه يسمح للبنك المركزي التعامل بالجزء المجدد نظير فائدة معينة².

- **سياسة الحد الاقصى لسعر الفائدة:** وذلك يكون عن طريق فرض حد اقصى لسعر الفائدة الممنوح من قبل البنوك التجارية على الودائع لديها وذلك من اجل التحكم في حجم الانفاق النقدي الكلي، فالبنوك التجارية قد تغالي في رفع ارباحها بحصولها على فوائد قد تصل الى 3% من تشغيل بعض اصولها كأذونات الخزينة مما يدفعها الى رفع الفائدة الممنوحة لزيادة التراكم في ودائعها، وهنا ولضبط حركة السياسة الائتمانية المتوازنة يفرض البنك لمركزي حد اقصى للفائدة الممنوحة للودائع لا يجوز تجاوزها فيرتفع ذلك الحد في حالات الكساد وينخفض في فترات التضخم طبقاً لضغوط الانفاق الكلية³.

ثانيا: ادوات الرقابة الفنية المباشرة

إن ادوات الرقابة الفنية المباشرة للسياسة النقدية تتمثل في مجموعة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي بصفة مباشرة قصد التأثير على كمية المعروض النقدي في الاقتصاد، ويمكن تلخيص اهم ادوات الرقابة المباشرة من طرف البنوك المركزية كما يلي:

1- سياسة تأطير القروض او السقوف التمويلية:

وتعمل على الحد من التوسع في التمويل الاجمالي وجعله عند المستوى المأمون الذي يحدد في الخطة، وهكذا يضمن توزيع وتنويع امثل للاستثمار وبشكل مفيد، وفي حالة تجاوز اي بنك سقفه التمويلي يجب عليه ان يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز او تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير البنك او السلطة النقدية.

¹ - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 313

² - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

³ - مرجع سبق ذكره، ص: 139.

وايضا من بين الاشكال التي يتخذها اسلوب تأطير القروض تحديد الهامش المطلوب من اجل المضاربة في اسواق الاوراق المالية، ففي اوقات التضخم يرتفع الهامش الذي يجب على الافراد المضاربين سداده للأوراق المالية المشتراة وتنخفض هذه النسبة في حالات الكساد¹.

2- تخصيص التمويل:

يستطيع البنك المركزي ان يضمن توزيعا هادفا من خلال ضمان تخصيص الاموال في اوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية، من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد اولويات المجتمع، كما يستطيع البنك المركزي تحديد نسبة معينة لتمويل القطاعات ذات الاولوية كتمويل القطاعات الصغيرة الزراعية او التجارية او الصناعية بالقروض اللازمة، كما يمكن للبنك المركزي ان يساعد البنوك التجارية بإعادة التمويل وهذا بهدف تشجيع التدفقات التمويلية الى القطاعات ذات الاولوية².

3- تنظيم القروض الاستهلاكية:

وتعني هذه الوسيلة مراقبة عمليات التأمين الاستهلاكي، بحيث انها تعتبر من اهم الادوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، ففي ضل تنامي عملية البيع بالتقسيط وظهور البوادر التضخمية نتيجة الافراط في الطلب على السلع الاستهلاكية يقوم البنك المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة او تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط كدفع جزء من قيمة السلع مقدما وتخفيض مدة التقسيط ورفع قيمتها بهدف تحقيق حجم الطلب عليها³.

4- الاقناع الادبي:

تتميز هذه السياسة بانها اسلوب ذو طابع تفاهمي وتشاوري ولا يتسم الاجبارية في التطبيق، فهي اداة يحاول البنك المركزي من خلالها اقناع البنوك التجارية باتباعها لسياسة معينة، كالقيام بتوجيه الاقتراحات والرجاءات والنداءات والتحذيرات دون الحاجة لإصدار تعليمات رسمية او استخدام ادوات الرقابة القانونية. وتتوقف فعالية هذه الاداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، وقد تزداد فعالية هذه السياسة في محاربة التضخم والكساد اذا اقترنت ببعض السياسات النقدية الاخرى او بشيء من التحذير او الوعيد، لذلك نجد هذه الاداة قد نجحت في الكثير من اهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة.

5- اصدار التوجيهات والوامر:

يستطيع البنك من خلال هذه الاداة الرقابية الحديثة فرض الرقابة على حجم الائتمان واستخدامه وتوجيهه نحو المشروعات والاعراض الكفيلة بعلاج الازمات الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال اصدار السلطات النقدية

¹ - امينة بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 184.

² - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 129-130.

³ - عبدالقادر لحول، مرجع سبق ذكره، ص: 228.

تعليمات مباشرة الى البنوك التجارية والمؤسسات المالية بإجبارية اتباع سياستها في علاقتها الائتمانية مع الافراد المتعاملين، كتحديد حجم الائتمان الممنوح لهم او نوعه او كيفية استخدامه¹.

6- وسيلة الاعلام:

يستطيع البنك المركزي استخدام وسائل الاعلام لتحديد سياسته الائتمانية المستقبلية والاجراءات التي يستخدمها وذلك دعما لجهود إصلاح الاوضاع النقدية وتحقيق الاهداف الاقتصادية بما يتلاءم مع طبيعة الوضع الاقتصادي الداخلي مما يجبر البنوك التجارية على التعاون من اجل تنفيذ تلك السياسة وتسيير معاملاتها بشكل يتلاءم مع تلك السياسة ويساعد على تحقيقها.

الفرع الثاني: السياسة المالية

في الحقيقة غن استخدام اساليب السياسة النقدية غالبا ما كانت غير فعالة في الحد من الضغوط التضخمية، إلا اذا استخدمت بقسوة شديدة قد ينجم عنها اثار خطيرة ، على عكس السياسة المالية التي تتميز بأنها اقل خطورة وتعتبر علاجا فعالا في زيادات الطلب الفعال.

وترتكز السياسة المالية في محاربتها للتضخم على الافتراض بأن ارتفاع الاسعار مصدره زيادة الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي، ولذلك فإن السياسة المالية تهدف اساسا الى ضبط الطلب الكلي من خلال استخدام الادوات المتاحة، ولغرض اعطاء صورة واضحة عن ادوات السياسة المالية الرامية الى ضبط التضخم، لا بد من المرور على اهم تلك الادوات.

اولا: الرقابة الضريبية

تعتبر الرقابة الضريبية إحدى المتغيرات التي تستخدمها السياسة المالية كونها اداة فعالة في ضبط حركات التضخم والانكماش خاصة في البلدان النامية والتي تتصف اجهزتها المالية والمصرفية بالبدائية والتخلف، كما انها تعتبر كذلك اداة فعالة في تحقيق معدلات اعلى من الرقابة على مستويات الانفاق الوطني من جهة وكأداة بجميع لفوائض القيم من جهة اخرى.

ففي فترات التضخم يتوجب رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل فتنخفض القوة الشرائية لأفراد المجتمع، فينتجه معظم الافراد الى الادخار بدلا من الانفاق لانخفاض مستويات دخولهم مما يلطف من حدة الطلب، وتؤدي لتراجع الانفاق الكلي ومن ثم تراجع الاسعار وفي نفس الوقت تؤدي الى زيادة التحصيلات الضريبية، ويجب التنبيه عند زيادة الضرائب التركيز على الضرائب المباشرة لأنها تنقص دخول الاغنياء، والابتعاد عن الضرائب الغير المباشرة لأنها تطل دخول الفقراء وذوي الدخل المحدود².

¹ - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص: 154-155.

² - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

وتعتبر السياسة الضريبية اداة مهمة في الحد من التضخم، لكن هناك بعض القيود التي تتعرض لها سياسة الرقابة الضريبية منها¹:

- القيود الاحصائية، حيث ان الحسابات الضريبية لا تكون دقيقة كحسابات الانفاق الكلي.
- ان فعالية سياسة الرقابة الضريبية محدودة لانعدام هذه الرقابة في بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع الاستثمار مثلاً.
- ارتباط الرقابة الضريبية بمتغيرات اخرى كالأجور.
- عدم مرونة الرقابة الضريبية نسبياً، مما يعيق فاعليتها وعدم قدرتها في التلائم مع تعدد الميزانيات وتغيرها لأكثر من مرة في العام فضلاً عن تطور الظروف والاوزاع التي لا تخضع للرقابة الضريبية.
- ارتفاع التكلفة قد يضعف حوافز الانتاج الاستهلاكي والاستثماري على حد سواء.
- اختلاف التركيب الاداري للاقتصاديات النامية كاقصاديات زراعية تفتقر لأساليب الادارة الضريبية في الرقابة وفي استخدام اساليب ضريبية ومالية حديثة ومناسبة.

ثانياً: الرقابة على الدين العام

يمكن تعريف الدين العام بأنه عبارة عن مبلغ من المال يدفع من قبل وحدات اقتصادية محلية او اجنبية بموجب عقد يستند الى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية تتعهد بموجبه الدولة بدفع فوائد القرض على مبلغ القرض وسداد اصل القرض².

فعلى عكس سياسة الرقابة الضريبية ذات طابع الالزام والجبر فسياسة الرقابة على الدين العام ذات طابع اختياري له قيمته الاسمية وفائدته المحددة، فيتم بهذه الوسيلة سحب سيولة فائضة كانت تسبب التضخم، وبالمقابل تغري المبالغ المحصلة من خلال سندات الدين العام الحكومة لإعادة انفاقها وتمويل عجز الموازنة، وهنا ينصح بل يحرم على الحكومة انفاق هذه المبالغ لأنها سوف تزيد الطلب من جديد وسوف تؤجج نيران التضخم، اما اذا بقيت في الخزينة او في البنك المركزي فإنها ستؤدي الى انخفاض حجم السيولة ومن ثم انخفاض حجم الطلب الذي كان سبباً من اسباب التضخم³.

وغالباً ما تلجأ السلطات الحكومية الى تطبيق الافكار الكينزية بالنسبة للرقابة على الدين العام في فترات التضخم الى عقد القروض وطرح الاسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور مقابل فائدة مرتفعة، كما ننوه الى ان القروض المحلية تعد افضل من القروض الخارجية لهذا الغرض لما للقروض الخارجية من اثار سلبية واقتصادية،

¹ - سعيد سامي الحلاق، ومُجد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 229.

² - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

³ - علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص: 272.

إذ ينظر الى القروض المحلية من طرف اصحاب الفكر المالي الى ان لها تأثير في النشاط الاقتصادي خاصة في حالات التضخم الكساد.

وتعد سياسة الرقابة على الدين العام او سياسة القروض محدودة الفعالية في الدول النامية بسبب ضيق الاسواق المالية وما يجري فيها من معاملات ومبادلات للسندات الحكومية بيعا وشراء بالقدر الكافي، مما يتطلب زيادة في تجمعات الادخار الاختياري الغير متوفرة وانصراف القادرين توظيف اموالهم في توسيع مشاريعهم او الدخول في مشاريع جديدة اكثر ربحا من توظيفها في القروض الحكومية.

ثالثا: الرقابة على الانفاق العام

تعرف السياسة الانفاقية بأنها البرنامج الانفاقي الذي يقوم على اساس طبيعة وادوات الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية¹، وتباشر سياسة الرقابة المالية تأثيرها في الرقابة على التضخم والكساد من خلال الانفاق الحكومي برفع معدلاته او تخفيضها حسب الاحوال الاقتصادية السائدة.

ففي حالة التضخم يقتضي الحال بتخفيض حجم الانفاق الحكومي وهو ما يعرف بالسياسة الانفاقية الانكماشية مما يؤدي الى تحقيق فائض في الميزانية على اوجه الانفاق الاخرى، وجدير بالذكر ان نوه الى ان الانفاق الحكومي يتكون من نوعين اساسين الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري، فالإنفاق الاستهلاكي يستوجب تخفيضه بالقدر المستطاع حتى يسهم في علاج التضخم، في حين نجد ان الانفاق الاستثماري يشكل دعما اساسيا لجذب الاستثمار اي انه بتوجيه نحو الانتاج لا يمكن اعتبار سببا في التضخم بل على العكس يمكن معالجة التضخم من خلاله وبالأخص في الدول النامية، ولذلك يمكن القول ان سياسة تقييد الانفاق الحكومي في معالجة التضخم في البلدان النامية يتعارض مع السياسة التنموية خصوصا اذا كانت موجهة للإنفاق الاستثماري. هذا وقد اثبتت السياسة المالية فعاليتها كوسيلة علاجية للازمات الاقتصادية المختلفة لما تتمتع ادواتها من تأثير مباشر وفعال في التحكم بالظواهر التضخمية او الانكماشية والسيطرة عليها في تثبيت الاستقرار والتوازن الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها في مستويات الطلب الكلي، ورغم ذلك لم تسلم من الانتقادات الموجهة اليها ومن بينها²:

- البطيء في اتخاذ القرارات قد يحد من عمل سياسة الموازنة، ويعود هذا البطيء الى التعقيدات الادارية فالموازنة تتوقف على مصادقة البرلمان.
- السياسة المالية تنقصها المرونة فالإجراءات المتخذة بواسطة الضرائب لا تعطي نتائج مباشرة لان دفع الضرائب الحالية يتم في السنة الموالية.

¹ - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

² - امينة بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

- اعتماد كينز على السياسة المالية في معالجة التضخم واهماله السياسة النقدية ادى الى ظهور مشكلة التضخم بشكل كبير في الاقتصاد.
- انتقاد سياسة تمويل العجز والوسائل التي لجأت اليها الدولة لمواجهة هذا العجز. وعليه فانه لكي تتحقق اهداف الدولة في القضاء على الفجوة التضخمية او فجوة الركود لا بد من التنسيق الكامل بين السياستين المالية والنقدية، بحيث تكون الخطوات التي تتبعها السلطة المالية متمشية مع سياسات واساليب السياسة النقدية.

الفرع الثالث: سياسة الرقابة المباشرة على الاجور والاسعار

ان السياسة المالية والسياسة النقدية المستخدمتان لمدة طويلة في محاربة التضخم كانتا ترميان الى التأثير على الطلب الكلي وقد كانتا تعجزان في كثير من الحالات عند ايقاف تلك الارتفاعات المستمرة في الاسعار، لفشلهما في توزيع الموارد الانتاجية والتحكم في عمليات الانتاج والتوفيق بين المظاهر الاقتصادية الاخرى كعوامل الطلب والعرض، هنا حيث يصبح لا غنى عن تدخل السلطات الحكومية بفرض رقابة مباشرة على حركات الاسعار والاجور .

اولا: سياسة الرقابة على الاجور

وتعرف سياسة الاجور على انها مجموعة الاجراءات التي تعمل على تقييد معدل الزيادة في الاجور النقدية كما تسعى الى تخفيض ضغط النقابات العمالية واصحاب المشروعات على قوى السوق وذلك عن طريق اقناعهم بالالتزامات بتعويض الاجور وتثبيتها¹.

وترتكز سياسة الاجور في علاجها للتضخم على ضرورة الربط الزيادة في الاجور بالزيادة في الانتاجية مع وجوب الابقاء على مستويات الانتاجية فوق الحد الاعلى لمعدلات الاجور، وذلك للحد من ارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض العرض الكلي، اي ان الدولة من خلال هذه السياسة تتدخل لتحديد اسعار عناصر الانتاج خاصة عند عنصر العمل بهدف المحافظة عن استقرار اسعار السلع والخدمات.

ففي اثناء التضخم، وحيث تقتضي السياسة الحكومية في الرقابة على الاجور تحقيق مستويات مقبولة من العمالة ، فلا بد من تخفيض في حجم الطلب الفعلي وبالقدر الكافي لتحقيق تلك المستويات من العمالة وهذا يتأتى بتخفيض الاجور في جميع القطاعات، وذلك لان انخفاض الدخول النقدية لجميع الافراد من المستهلكين والمستثمرين سيخفض بدوره من حجم الانفاق الكلي الاستهلاكي، فضلا عن توقعات المستهلكين والمستثمرين من الافراد باستمرار الانخفاض في مستويات الاجور النقدية المستقبلية سيجعلهم يخفضون من حجم نفقاتهم

¹ - امينة بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 205.

الاستهلاكية والاستثمارية مما يخفض من حجم الانفاق الكلي ومن ثم في حجم الطلب الفعلي، مما يخفض بدوره من مستويات الانتاج الكلي والعمالة.

ولابد من التأكيد هنا انه في حالات الكساد والبطالة لا بد ان تتضمن الرقابة على الاجور تحقيق نوع من العمالة، حيث يترتب على زيادة الاجور زيادة في الدخول النقدية التي تؤدي الى زيادة الانفاق الكلي (الطلب الفعلي)، وهذا بدوره ينعش الحركة في الاقتصاد الوطني ويرفع من مستوى العمالة الكاملة¹.

ثانيا: سياسة الرقابة على الاسعار

وتعرف ايضا بسياسة تثبيت الاثمان، ويهدف نظام الرقابة هذا تحديد حد اقصى لأسعار بعض السلع لا يمكن تجاوزه، ونتيجة لذلك فإنه في حالات وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات لا يستطيع المنتجون رفع اسعارهم تحت اي ظرف كان، ويعتبر العالم الاقتصادي "كوريهارا" ان سياسة الرقابة على الاسعار تصبح مجدية إذا ما اخذ بعين الاعتبار الصعوبات الادارية في تطبيق الاسعار الاجبارية والقيود القانونية ضد السوق السوداء، كما يقترح تطبيق برنامج للبطاقات يهدف الى تحويل الاستهلاك الكلي عن بعض الاصناف التي يكون عرضها اقل من العادي بدلا من مراقبة الاستهلاك، واقتراح ايضا انتاج السلع الضرورية بدلا من السلع الكمالية كإجراء مضاد للتضخم لتبقى الاسعار بعيدة عن الارتفاع بسرعة.

وقد عارض "كينز" سياسة على الاسعار واعتبرها وسيلة اضعف من تحد من التضخم او تخفف منه، ويرى فقط انها بديل للتضخم القديم ولن تكون فعالة الا اذا صاحبته قيود على مقدار القوة الشرائية، اذا يرى امكانية تخفيض القوة الشرائية بواسطة ادوات السياسة المالية، بحيث تسمح للمستهلك التمتع بحريته في توزيع قوته الشرائية بين السلع الاستهلاكية على عكس نظام البطاقات الذي يسعى الى مبدأ سيادة المستهلك.

¹ - سعيد سامي الحلاق، ومُجد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 231.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تعرضنا له في هذا الفصل تبين لنا ان التضخم ظاهرة قد اصابته مختلف الاقتصادات العالمية بدرجات متباينة، فهو عبارة عن ظاهرة تمتلك سمة الخصوصية في البيئة التي تظهر فيها، اي انه لا يمكن الجزم بأن هناك سبب معين يقف ورائه، بل هو في الغالب عبارة عن مجموعة من الاسباب التي تتفاعل مع بعضها البعض محدثة بذلك العملية التضخمية، لذلك فإن مأمورية تفسيره ليست بالأمر الهين.

ومن خلال هذا يمكن التأكيد على مجموعة من الحقائق التالية:

- ان التضخم ظاهرة مركبة وليست جزئية، فهو عبارة عن عملية ارتفاع مستمرة في المستوى العام للأسعار تؤدي الى انخفاض وتدهور القوة الشرائية للأفراد؛
- التضخم عملية ديناميكية تنشأ بفعل عوامل نقدية او حقيقية او هيكلية، وهذا ما يفسر وجود نظريات مختلفة تركز كل واحدة منها على مصادر معينة باعتبارها أكثر اهمية في ظهور التضخم؛
- هناك نظريات تخص جانب الطلب التي ركزت عليها كل من النظرية النقدية بشقيها التقليدي والحديث بالإضافة الى النظرية الكينزية، ونظريات تخص جانب العرض (ارتفاع الاجور، ارتفاع تكاليف الانتاج)، بالإضافة الى النظرية الهيكلية التي تفسر التضخم بأسباب هيكلية؛
- تبين لنا ان للتضخم عدة اثار سلبية القت بظلالها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفرد، بداية من تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية الى تأثيرها الواضح في عملية الادخار مما يعطل عملية الاستثمار وبذلك تتراجع عملية الانتاج في ظل تزايد الطلب مما يجبر الحكومة الى اللجوء الى عملية الاستيراد لتغطية فائض الطلب، وهذا ما يؤدي الى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وصولا الى انتشار الفساد الاداري وارتفاع معدلات الجريمة وتفكك المجتمع؛
- ونتيجة للأثار المترتبة على التضخم فقد وضعت سياسات لعلاجه او لتخفيف من حدته، واختلفت طرق العلاج بين المدارس الاقتصادية فالنقديون يميلون كثيرا الى السياسة النقدية، في حين نجد ان الكينزيون يميلون كثيرا الى السياسة المالية، في حين اجمع اخرون على وجوب مراقبة الاجور والاسعار كسياسة علاجية، ولقد اجتمعت هذه المدارس جميعها على ضرورة تخفيض فائض الطلب وعلى تخفيض حجم النقد الزائد، لان النقد هو الذي تسبب في إحداث الزيادة في الاسعار وانخفاض القوة الشرائية؛
- لقد اثبتت التجارب الاخيرة في مكافحة التضخم والتي تمت بنجاح منذ بداية الثمانينات في كثير من الدول المتقدمة على ان التضخم ليس كارثة او قدرا محتوما على عكس الدول النامية التي ترى انه حالة مرضية تنهش جسد الاقتصاد.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

تمهيد:

لطالما كان موضوع النمو الاقتصادي الشغل الشاغل للحكومات منذ القدم، إذ يعتبر من الاهداف الرئيسية لصانعي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار تسعى من خلاله الى تحقيق معدلات موجبة ومرتفعة، ذلك لان النمو الاقتصادي يعتبر عنصرا اساسيا للتخفيف من حدة الفقر والخروج من الوضعية الحرجة التي تعيشها البلدان خاصة منها الدول النامية، مما جعله يحتل حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية ولقد اجتهد علماء الاقتصاد منذ بداية الثورة الصناعية الاولى ليقدموا شروحا منهجية لأسباب النمو وليتبينوا اسباب تباطؤ هذا النمو في بعض الاحيان.

لذلك سنستهل في بداية هذا الفصل الحديث عن النمو الاقتصادي من خلال مفهومه وطرق قياسه والعوامل المساعدة له، ثم سنتعرف على نظرياته ونماذجه، وكذلك سنتطرق الى علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي في خضم النظرية الاقتصادية وذلك في إطار محاولتنا ربط الموضوع، ومن اجل ذلك يركز هذا الفصل على هذه العناصر وفقا للمباحث التالية:

- المبحث الاول: مفهوم النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.
- المبحث الثالث: علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي.

المبحث الاول: مفهوم النمو الاقتصادي.

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي من أكثر المفاهيم ترددا لدى العامة، وكثير من الناس لا يميزون بين مصطلح النمو الاقتصادي ومصطلح التنمية الاقتصادية، إذ يعتقدون بأن النمو الاقتصادي هو التنمية الاقتصادية، لذلك نرى من الضروري الإشارة الى هذه الافكار.

المطلب الاول: تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

من الناحية النظرية يتفق مصطلح النمو والتنمية بحيث يميل بعض الكتاب الى المساواة بينهما واستخدامهما كمترادفين، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الانتاجية لاقتصاد، إلا انه يعد موضوع التنمية اشمل واوسع نطاقا لكونه يتضمن النمو الاقتصادي.

الفرع الاول: تعريف النمو الاقتصادي

النمو مصطلح كمي يتعلق بارتفاع تراكمي في مستوى الانتاج في قطاع او قطاعات عدة من الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة. ويقصد بالنمو الاقتصادي تلك الزيادات في الناتج المحلي الاجمالي لذلك البلد خلال مدة طويلة، ما يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن¹.

ويتضح من التعريف السابق ان حدوث النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث عناصر اساسية تتمثل فيما يلي²:

اولا: العنصر الاول

ان النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي بل لا بد وان يترتب عليه زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويقاس عن طريق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}} = \frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$$

ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل ان يكون معدل الزيادة في الدخل القومي اكبر من معدل الزيادة في عدد السكان، فكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا ان نمو السكان بمعدل اعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد، وهذا يعني انه بالرغم من زيادة الانتاج المحلي في هذا البلد إلا انه لم يحقق نموا اقتصاديا، وهذا يتطلب ان يكون:

$$1 < \frac{\text{معدل الزيادة في الدخل}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}}$$

¹ - اشرف عبدالعزيز عبدالقادر واخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قُطرية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الطبعة 01، بيروت. 2013.

² - عبدالعزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص ص: 38-42

- فإذا كانت النسبة السابقة تساوي 1 فهذا يعني انه على الرغم من زيادة الدخل القومي إلا ان نصيب الفرد منه يظل ثابتا بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة.
- إذا كانت النسبة السابقة اقل من 1 فهذا يعني ان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ينخفض رغم زيادة الدخل القومي وذلك لان معدل النمو في السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل القومي. ويمكن ايضا قياس معدل النمو الاقتصادي عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} - \text{معدل النمو السكاني}$$

ثانيا: العنصر الثاني

إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، اي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الافراد على شراء السلع والخدمات المختلفة، ولا يتأتى ذلك الا باستبعاد اثر التغير في قيمة النقود اي لا بد من استبعاد اثر التضخم، ويقاس ذلك عن طريق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الدخل الحقيقي}}{\text{معدل التضخم}} = \text{الدخل النقدي}$$

ولذلك فأن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب ان يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي اكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)، ويعني ذلك ان حدوث زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل يتطلب ان يكون:

$$1 < \frac{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل}}{\text{معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)}}$$

حيث انه:

- إذا كان الناتج من العبارة السابقة يساوي 1 فهذا يعني ان قدرة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على الشراء تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) بنفس النسبة.
- وإذا كان الناتج من العبارة السابقة اقل من 1 فهذا يعني ان القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي قد انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) بنسبة أكبر.

ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في دولة ما عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي النقدي} = \text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل} - \text{معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)}$$

ثالثا: العنصر الثالث

ان الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد ان تكون على المدى الطويل اي زيادة مستمرة ومستقرة وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال اسبابها، اي انها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدول على إعانة من الخارج لفترة معينة، او بسبب ارتفاع مفاجئ في اسعار السلع التي تقوم بتصديرها، كما حدث في حالة ارتفاع اسعار النفط في السبعينات واولائل الثمانينات ارتفاعا كبيرا بلغت سعرا خياليا 42 دولار للبرميل ادت الى زيادات كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة، ثم سرعان ما عادت وانخفضت مرة اخرى الى مستويات شديدة الانخفاض حوالي 10 دولارات للبرميل في منتصف الثمانينات، فهذا يمثل نموا عابرا لا يلبث ان يزول ولا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي¹.

الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بانها عملية شاملة ومستمرة تُعنى بتطوير جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايولوجية، بحيث انها تُحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل افراد المجتمع والتحسين المستمر لنوعية الحياة من خلال الاستخدام الامثل للموارد والامكانيات المتاحة، على ان يراعى في ذلك ان تكون التنمية عملية مستمرة ومستدامة، بمعنى انها توفر احتياجات الجيل الحالي بدون التضحية بقدرة الاجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها².

فالمفهوم السابق للتنمية الاقتصادية يؤكد على انها تحتوي عدة عناصر اساسية على النحو التالي³:

اولا: تحقيق النمو الاقتصادي بالمعنى الذي سبق ايضاحه فيما سبق، بتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، ان تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية، وان تكون الزيادة على المدى الطويل.

ثانيا: تهدف التنمية الاقتصادية الى إحداث تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، وذلك بتوسيع نطاق الطاقة الانتاجية من خلال تحويل هيكل الانتاج يعتمد بصفة اساسية على المنتجات الالوية سواء الزراعية او المعدنية وتصديرها بحالتها او بعد إجراء اضافات قليلة إليها، الى هيكل انتاجي يتميز بارتفاع نسبة الانتاج الصناعي يعتمد على المواد الالوية المتوفرة لديها، وبذلك يزيد الناتج المحلي ويتنوع الانتاج في المجتمع وتزداد فرص العمل وتتححر الدولة من التبعية الخارجية.

ثالثا: ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الالوية لتلك الاساسيات وتوفيرها بما يتلاءم مع احتياجات الطبقة الفقيرة، فهذه الطبقة تعاني اساسا من نقص الغذاء والخدمات الاساسية من مسكن وتعليم

¹ - احمد محمد مندور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 382.

² - عبدالحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2021، ص: 01.

³ - عبدالعزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص: 42-45.

ورعاية صحية، ولذلك يجب ان ينصب اهتمام التنمية الاقتصادية على توفير الحاجات الاساسية لأفراد الطبقة الفقيرة في المجتمع.

رابعا: يعتبر اهم عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية فهذا العنصر يعمل على اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، فعلى الرغم من ان العديد من الدول نجحت في تحقيق معدلات عالية من النمو إلا انه لم تحسن من مستويات المعيشة لدى شعوب كثير من هذه الدول وادت حدة الفقر فيها، حيث ان معظم تلك الزيادات توجهت الى اصحاب الطبقة الغنية، وهذا ما ادى الى مناداة الكثير من الاقتصاديين الى تغيير وجهة نظرهم فيما يتعلق بمفهوم التنمية الاقتصادية وانها لا تتحقق إلا من خلال القضاء على الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل.

خامسا: التنمية لا تعني فقط تغير في الجانب الاقتصادي بل تعني ايضا بأحداث تغيير في الجوانب الاجتماعية بما يتلاءم والقيم الاخلاقية المتعارف عليها، والثقافية بفرض استخدام المعرفة العلمية في اتخاذ القرارات المختلفة، والسياسية بزيادة درجة الحرية فيها في اتخاذ القرارات والتقليل من المركزية.

وخلاصة مما سبق يتضح ان هناك اختلاف جوهري بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ويمكن ان نوضح هذه الاختلافات فيما يلي:

- ان التنمية الاقتصادية اوسع وأكثر شمولاً من مجرد النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يهتم بالكم في حين ان التنمية الاقتصادية تهتم بالكيف بجانب الكم.
- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي، في حين تركز التنمية الاقتصادية على ان يصل العائد الى اصحاب الطبقة الفقيرة في داخل المجتمع.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائياً ولا يحتاج الى تدخل الدولة، في حين التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل الدولة لوضع خطة شاملة بما يضمن حدوث التغير الهيكلي المطلوب وتوزيع عائداته لصالح الطبقات الفقيرة.
- من بين الاختلافات التي اشار اليها العديد من الاقتصاديين تلك التي اشارت اليها السيدة "هيكس" بأن التنمية تشير الى البلدان النامية، بينما يشير النمو الى البلدان المتقدمة¹.

المطلب الثاني: مؤشر قياس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الاجمالي (GDP) يعد اهم واوسع مقياس لحجم النشاط في الاقتصاد، حيث اصبح يستخدم على نطاق واسع لمعرفة مستوى الاداء الاقتصادي لأي دولة ما بين عام واخر او عبر مدة زمنية محددة، وقد تطوير هذا المؤشر لأول مرة بالشكل الذي

¹ - مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2007، ص: 125.

نعره على يد الاقتصادي "سيمون كيزنتيس" في سنة 1934 في تقرير قدم للكونغرس الأمريكي استهدف تقدير الانتاج الأمريكي من كافة السلع والخدمات¹.

ويُعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه اجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود الدولة في فترة زمنية معينة (ربع سنة، او سنة)²، لذا فهو مقياس تدفق يعطي تقديرا للقيمة الاجمالية للإنتاج المتحقق خلال فترة من الزمن ولا يمثل مقياس لرصيد متوفر في لحظة زمنية بعينها، ومن هذا التعريف يمكن ان نستنتج ما يلي³:

- اننا في قياس الناتج المحلي الاجمالي نلجأ الى احتساب القيمة السوقية لما انتج من سلع وخدمات نهائية وليس احتساب الكميات المنتجة من كل سلعة.
- انه لا يدخل في قياس الناتج المحلي الاجمالي إلا ما أنتج خلال الفترة نفسها، حيث ان ما تم تداوله من سلع وخدمات انتجت في فترات سابقة وليست جزء مما انتج خلال هذه الفترة مثل (السيارات المستعملة، العقارات، الاسهم والسندات)، وبالتالي لا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الاجمالي.
- ان الناتج المحلي لا تدخل في قياسه الا السلع النهائية، اي السلع التي تم شراؤها من قبل مستهلكها النهائي، اما السلع الوسيطة فلا يتم احتسابها وذلك تفاديا لازدواجية الحساب، اي حساب سلعة نفسها اكثر من مرة في مراحل انتاجية متعددة.
- لا يدخل في حساب الناتج المحلي الاجمالي نشاطات ما يسمى بالاقتصاد الخفي، وهي الانشطة التي يحاول اصحابها إخفائها عن الحكومة، بسبب كونها أنشطة غير قانونية كتجارة المخدرات او أنشطة اخرى يكون من غير الممكن تقدير قيمتها.
- رغم انه لا يدخل في قياس الناتج المحلي الاجمالي إلا قيمة السلع المنتجة التي تم بيعها خلال الفترة نفسها، إلا انه يستثنى من ذلك قيمة السلع المنتجة التي يحتفظ بها قطاع الاعمال كإضافة الى المخزون ليتم بيعها في فترة لاحقة، حيث ينظر اليها كما انها لو جزء من الانتاج اشتراه قطاع الاعمال.
- في حين انه لا يدخل في قياس الناتج المحلي الاجمالي قيمة السلع التي يتم تبادلها في السوق، إلا انه يستثنى إيجارات الوحدات السكنية التي يسكنها مالكيها، حيث يوضع تقديرات لقيمتها التأجيرية تضاف الى حسابات الناتج المحلي الاجمالي.

ويمكن قياس الناتج المحلي الاجمالي من خلال ثلاث طرق ومن منظور مختلف، لكنهم يعطون القيمة نفسها تقريبا، ويمكن بيان وتفصيل هذه الطرق على النحو التالي:

¹ - نزمين مجدي، مفاهيم اقتصادية اساسية: الناتج المحلي الاجمالي (GDP) Gross Domestic Product، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد

19، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2021، ص: 08.

² - TIM CALLEN, Gross Domestic Product: An Economy's All, International Monetary Fund, Retrieved :

02- 07-2022, Lien de site Web: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/gdp.htm>

³ - عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة 01، 2018، ص: 5-6.

الفرع الاول: قياس الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الدخل

وفقا لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الاجمالي يحسب على اساس تقدير وجمع قيمة الدخل المكتسبة التي يحصل عليها مالكو عوامل الانتاج المختلفة لقاء مساهمة هذه العوامل في العملية الانتاجية خلال فترة من الزمن عادة ما تكون سنة، وتصنف هذه العوامل حسب النظرية الاقتصادية الى¹:

• **الاجور (W):** وهي تمثل عائد عنصر العمل، ويندرج تحتها كافة الرواتب والاجور التي يتقاضاها الموظفون والعاملون في الاقتصاد، كما تشمل كذلك المكافآت والعمولات والدخل من المهن الحرة مثل دخل الاطباء والمحامين واية ايرادات اخرى، وهي تحسب في العادة قبل خصم الضرائب والحسميات الاخرى مثل مساهمات الضمان الاجتماعي.

• **ربيع الارض (R):** ويندرج تحت هذا العامل صافي الناتج الوطني من الغلات الزراعية والملكيات العقارية وغيرها.

• **فائدة راس المال (I):** ويندرج تحتها كافة الفوائد التي تدفع على القروض والاستثمارات.

• **ربح المنظم (P):** ويندرج تحت هذا العامل الارباح الاجمالية التي تحققها المؤسسات التجارية والشركات ومؤسسات قطاع الاعمال، وهي تحسب قبل توزيع هذه الارباح على اصحابها ومستحقيها من مالكي الاسهم وكذلك قبل خصم او دفع الضرائب عنها.

وهكذا فان محصلة جمع كافة عوائد عوامل الانتاج السابقة تمثل العناصر التي اسهمت في توليد الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة زمنية محددة.

$$\text{الناتج المحلي الاجمالي} = \text{الاجور} + \text{ربيع الارض} + \text{فائدة راس المال} + \text{ربح المنظم}$$

الفرع الثاني: قياس الناتج المحلي الاجمالي بطريقة القيمة المضافة

تركز هذه الطريقة على جانب العرض الكلي في الاقتصاد، ويتم من خلالها حساب الفرق بين مجموع قيم الانتاج النهائي من السلع والخدمات لكل وحدات الانتاج العاملة في اقتصاد ما، وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في ذلك الانتاج، ومن ثم نحصل في هذه الحالة على ما يسمى بالقيمة المضافة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية التي تمثل مجموعها الناتج المحلي الاجمالي².

$$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة الانتاج النهائي} - \text{قيمة السلع الوسيطة}$$
$$\text{الناتج المحلي الاجمالي} = \text{مجموع القيم المضافة}$$

¹ - صالح فواز مجد الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة 02، عمان، الاردن، 2000، ص: 72.

² - نزمين مجدي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

الفرع الثالث: قياس الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الانفاق

تعتمد هذه الطريقة على تقدير اجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في المجتمع والتي تباع في اسواق الانتاج، وتبدو هذه الطريقة انها من اكثر الطرق وضوحا وانسجاما حيث انه من الصعب في الحياة العملية ايجاد طريقة معينة لرصد العدد اللامتناهي من السلع والخدمات التي تنتج وتباع في الاسواق، لذلك فقد عمد الاقتصاديون الى حصر المجموعات الاساسية التي تقوم بالإنفاق وشراء هذه السلع والخدمات في اربعة مجموعات اساسية للإنفاق هي:

• **الاستهلاك (C):** تشكل المشتريات الاستهلاكية الشخصية الشطر الاعظم من الناتج، وتوجه اغلب النفقات الاستهلاكية الى السلع غير المعمرة والخدمات ويدخل في هذه المجموعة الغذاء، والملابس، والخدمات الطبية والقانونية والتعليم والوقود حيث انها تستخدم في فترات قصيرة نسبيا، اما السلع المعمرة مثل الاجهزة والسيارات فتشكل نسبة صغيرة نسبيا في جملة السلع الاستهلاكية، وهذه السلع تستخدم على مدى فترة طويلة من الزمن، رغم انها تحسب بالكامل في الناتج في الوقت الذي اشترت فيه¹.

• **الاستثمار (I):** ويتشكل الاستثمار من مكونين رئيسين، اكبرهما واكثرهما اهمية الاستثمارات الثابتة لقطاع الاعمال، والذي يتمثل في مشتريات قطاع الاعمال من المصانع والاجهزة والمعدات والمباني الجديدة، كما يشمل ايضا الاستثمار السكني، والذي هو عبارة عن مشتريات القطاع العائلي من الوحدات السكنية الجديدة، اما المكون الثاني فهو الاستثمار في المخزون والذي يتمثل في التغيرات في حجم المخزون الذي تحتفظ به وحدات قطاع الاعمال من السلع النهائية التي تنتجها.

و الاستثمار هنا يقصد به اجمالي الاستثمار اي الانفاق الاستثماري شاملا مخصصات الاهلاك، حيث ان مخصصات الاهلاك هي المبالغ التي يستقطعها قطاع الاعمال من دخله لغرض تمويل استبدال ما يهتك من راس ماله الثابت، وبالتالي فهي جزء من الدخل الذي يصل الى عناصر الانتاج، لذا يلزم إضافتها الى مجموع عوائد عناصر الانتاج لنصل الى قياس سليم للناتج المحلي الاجمالي عند قياسه بطريقة الانفاق كي يتساوى مع قياسه بطرق الاخرى².

• **الانفاق الحكومي (G):** ويشمل كافة مشتريات الحكومة وعلى كافة المستويات، كالذي تنفقه الدولة على تقديم الخدمات الحكومية وشراء السلع المختلفة لكنه لا يشمل عناصر إنفاق عديدة من بينها مدفوعات الفوائد على الدين العام والمدفوعات التحويلية للأفراد، كالتأمينات الاجتماعية والاعانات، باعتبار ان المدفوعات التحويلية لا تعدو ان تكون اعادة توجيه للدخل الحالي ولا تدفع مقابل سلع وخدمات مباعه على الحكومة، لذا فهي جزء من الانفاق الحكومي الذي يدخل في قياس الناتج المحلي الاجمالي.

¹ - جيمس جوارتيني، و ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبدالفتاح عبدالرحمن، عبدالعظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988، ص: 168.

² - عبد الرحمن محمد السلطان، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

• **صافي الصادرات (NX):** لا يخفى ان الصادرات هي السلع والخدمات المحلية التي يقوم الاجانب بشرائها، اما الواردات فهي السلع والخدمات الاجنبية التي تشتريها الدولة، لذا لا بد من حسم قيمة الواردات من اجمالي الانفاق المحلي للوصول الى قيمة صحيحة لما تم انتاجه من سلع وخدمات نهائية محليا، نظرا لكون هذه الواردات محتسبة ضمن الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي الداخلة جميعها في حساب الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم فانه لا يدخل في حساب الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الانفاق إلا صافي الصادرات فقط، والمتمثل في¹:

$$\text{صافي الصادرات (NX)} = \text{اجمالي الصادرات (X)} - \text{اجمالي الواردات (M)}$$

وهكذا، فإن قيمة الناتج المحلي الاجمالي وفقا لطريقة الانفاق تساوي مجموع الانفاق الكلي للقطاعات او المجموعات الإنفاقية الاربعة السابقة، المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي وصافي الصادرات:

$$\text{الناتج المحلي الاجمالي} = \text{الاستهلاك (C)} + \text{الاستثمار (I)} + \text{الانفاق الحكومي (G)} + \text{صافي الصادرات (NX)}$$

ويطلق عادة على المعادلة السابقة مسمى مطابقة حسابات الدخل الوطني.

المطلب الثالث: انواع وعوامل النمو الاقتصادي واعبائه

سنتعرف في هذا المطلب على انواع النمو الاقتصادي بأشكاله الثلاث والعوامل المحددة له، كما انه من الضروري التساؤل عن الاعباء التي يمكن ان تنجز عنه والتي يمكن ان تكون في بعض الاحيان جد مكلفة.

الفرع الاول: انواع النمو الاقتصادي

يمكننا التمييز بين الانواع التالية للنمو الاقتصادي:

اولا: النمو التلقائي

ويحدث هذا النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية بطريقة تلقائية دون اتباع اسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني، بحيث تتم فيه تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل السكان في المجتمع بشكل بطيء وتدرجي، بالرغم من مروره في بعض الاحيان بتقلبات عنيفة في المدى القصير، ويتطلب هذا النمط من النمو مرونة كبيرة في الاطار الاجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه، بحيث تنقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع الى اخر، مثل ما حدث مع الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية².

¹ - مرجع سبق ذكره، ص: 12.

² - شين لزه، اثر مخزون راس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، (اطروحة دكتوراه: اقتصاد كمي)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص: 14.

ثانيا: النمو العابر

يحدث هذا النوع من النمو نتيجة لوجود اسباب طارئة عادة ما تكون خارجية ويزول بزوالها، وهذا النمو ليس له صفة الاستمرار، حيث يأتي في الغالب استجابة لتطورات مفاجئة في تجارتها الخارجية لا تلبث ان تتلاشى بنفس السرعة، هذا النوع من النمو نجده غالبا في الدول النامية التي تعرف عدم مرونة البنى الاجتماعية والثقافية، وهذا ما يعرف بتحقيق نمو من غير تنمية.

ثالثا: النمو المخطط

هذا النوع من يتوقف على عملية تخطيط مدركة، بحيث ان زيادة معدلات النمو من عدمها تتوقف على قدرات المخططين في إعداد هذه الخطط الاقتصادية كما تتوقف ايضا على واقعية الخطط المرسومة، بالإضافة الى المتابعة والتنفيذ ومشاركة الجمهور في العملية، ومع استمرارية هذا النوع خلال فترة زمنية طويلة يتحول الى نمو مضطرد ومن ثم الى تنمية اقتصادية¹.

وإذا كان كل من النمو التلقائي والنمو المخطط هما نمو من النوع الذاتي الحركة، فإن النمو العابر في معظم الدول النامية هو نمو تابع لا يملك الحركة الذاتية².

الفرع الثاني: عوامل النمو الاقتصادي

بصورة عامة هناك مجموعة من العوامل يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو سواء كانت قصيرة او طويلة الاجل، حيث ان هذه العوامل التي تعمل على احداث النمو ستلازم المخططين ومنفذي عملية النمو باستمرار، ومن اهمها:

اولا: راس المال المادي

ويعرف بانه مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين³، وينطوي تحت هذا العامل كل اصل منتج وينتج سلعا اخرى، كالآلات والمعدات بالإضافة الى التجهيزات والبنية الاساسية اللازمة لقيام المشروعات الانتاجية سواء زراعية او صناعية او خدمية، كما ان هذا الموجود من راس المال يمكن ان يتغير عبر الزمن بسبب الاضافات في الطاقات الانتاجية التي تضاف من سنة الى اخرى، هاته الاضافات التراكمية الى الموجود من راس

¹ - شهيناز سومية طالب، الاثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة -دراسة حالة الجزائر-، (اطروحة دكتوراه: تحليل اقتصادي)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجليلي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017، ص: 32.

² - كمال شريط، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية، (اطروحة دكتوراه)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص: 60.

³ - ب. برنييه، إ. سيمون، اصول الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الامير ابراهيم شمس الدين، الكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة 01، القاهرة، 1989، ص: 451.

المال يشار إليها بعبارة "التكوين الرأسمالي" والذي هو مرادف "الاستثمار"، أي ان الاستثمار في النهاية مقدار الاضافة الى رأسمال المجتمع¹.

وفي كل الاحوال فالتكوين الرأسمالي او الاستثمار هو احد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي فكلما زاد الاستثمار كلما زاد النمو الاقتصادي والعكس صحيح، كما يتخذ التكوين الرأسمالي او الاستثمار معيارا للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية والدول الغنية والدول الفقيرة.

وهناك شروط معينة لكي يتحقق التكوين الرأسمالي او الاستثمار هي²:

- **الشرط الاول:** تحقق الادخار فلا استثمار بلا ادخار؛
- **الشرط الثاني:** ان يتم استثمار ما تم ادخاره؛
- **الشرط الثالث:** ان لا يكون هناك اكتناز.

ثانيا: العمل

ان مفهوم عنصر العمل في علم الاقتصاد لا يقتصر على الايدي العاملة في المصانع والمزارع فقط، وانما يشمل جميع الجهود البشرية، الفكرية والجسدية، التي تستخدم في انتاج السلع والخدمات، فالجهود التي يبذلها عمال الانشاء وعمال الزراعة والصناعة مثلا تدخل ضمن هذا العنصر مثلما تصنف ضمنه جهودات اطباء واساتذة الجامعة، والمهندسين، والمحامين، والصيادلة، والعلماء، والباحثين. وهناك بعض الاقتصاديين يستثنى من هذا التعريف الجهود المهنية والفكرية التي تتطلب تدريبا فنيا عاليا، او تعليما جامعييا متقدما ويشار لهذه الجهود "بالرأسمال البشري" لكونه يشبه الرأسمال المادي في ثلاث امور³:

- يتطلب رأسمال البشري فترة تراكم او تكوين يسبق استخدامه في الانتاج، وهي فترة التدريب او التعلم، فالطالب الجامعي عندما يقضي اربع او خمس سنوات لتحصيل الشهادة الجامعية مثلا يمر بفترة تكوين راس مال بشري يكتسب خلالها علوم ومهارات تزيد امكانياته الانتاجية.
- ان زيادة الرأسمال البشري تؤدي الى زيادة الامكانيات الانتاجية، بافتراض ان العامل المتدرب او المتعلم تعليما عاليا يمكنه ان ينتج اكثر من العامل غير المتدرب مثلما يزيد الرأسمال المادي الامكانيات الانتاجية للاقتصاد الكلي.

¹ - مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات Macroeconomic، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2014، ص ص: 545-546.

² - عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، الطبعة 01، الاسكندرية، 2010، ص: 273.

³ - نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان كطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2006، ص: 22.

- يتطلب تكوين راس المال البشري عملية استثمار مثلما يتطلب تكوين رأسمال المادي، فالطالب الجامعي عندما يدفع اجور الدراسة للجامعة التي يدرس فيها يقوم بعملية استثمار من خلال دفع تكاليف الخدمات التعليمية التي توفرها (تنتجها) الجامعة، وتساعده في تكوين رأسمال بشري.

ثالثا: مدى توافر الموارد الطبيعية

وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، وهي تتكون من الارض وما عليها وما بداخلها، وتختلف هذه الموارد باختلاف تأثيراتها على النمو الاقتصادي، فمساحات الارض القابلة للاستغلال الاقتصادي والاكتشافات الجديدة في الموارد الطبيعية كالنفط والمعادن الاخرى ونوعية العمالة في الانتاج لا تتطور تطورا كبيرا بالدرجة التي تحقق نموا اقتصاديا سريعا ألا اذا كانت ترافقها زيادة مناسبة براس المال، هذا وقد اكدت الدراسات الاحصائية في الدول الاكثر تقدما على ان تراكم راس المال والتقدم التقني هما المصدران الرئيسيان للنمو الاقتصادي فيما يعد عامل الموارد الطبيعية عاملا مساعدا، فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان مازالت نامية¹.

رابعا: التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج

حيث يؤدي هذا العامل الى زيادة الكفاءة الاقتصادية والانتاجية وتحسين الاداء وتوليد تكنولوجيا جديدة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

خامسا: التقدم الفني والتكنولوجي

ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية التي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، اي يمكن استخدامها في الانتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الاسعار السائدة او القدرة الشرائية في المجتمع، ويمكن ان يحصل التقدم الفني والتكنولوجي في العالم الحديث بإحدى او كلتا الطريقتين التاليتين²:

- طريقة تنيمة الكوادر العلمية الوطنية والاستثمار في البحوث والتجارب العلمية.
- طريقة استيراد التكنولوجيا من المناطق الاكثر تقدما الى المناطق الاقل تقدما من خلال التبادل التجاري الدولي او من خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

¹ - محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2016، ص: 48.

² - نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

الفرع الثالث: اعباء النمو الاقتصادي

من الضروري الإشارة الى ان النمو الاقتصادي لا يتحقق الا في اطار تحمل لبعض الاعباء والتضحيات لعل اهمها¹:

1. كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زادت الحاجة الى زيادة انتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات اليها، بالإضافة الى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من اجل زيادة الانتاج في المستقبل.
2. ان النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بل وحتى النامية، ادى الى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.
3. كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، كلما زاد التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والجوانب الاخلاقية في المجتمع.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

ان الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقد كانت الانطلاقة الجديدة لكيفية حصول النمو الاقتصادي مع علماء الاقتصاد الماركسيين من امثال الانجليزيين "جون لوك" و"ويليام بيتي" والفرنسي "جون باتيست كولبر"، الذين كانوا يرون ان النقد خاصة المسكوك منه مثل الذهب والفضة يعتبر مكن الثروة الوطنية التي يجب تكديسها، واعتقدوا انه من الافضل لبناء مخزون الذهب والفضة ان يتم تحقيق فائض في الميزان تجاري من خلال الترويج الفعال للتصدير ووضع قيود على اسعار وحصص ما يجري استيراده، وبهذا يتحقق الرخاء الاقتصادي، الا ان رواد المدرسة الكلاسيكية تصدوا لمنطق الماركسيين ودافعوا بقوة عن سياسات التجارة الحرة.

المطلب الاول: نظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية

ظهر الفكر الكلاسيكي في اواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر اي فترة الثورة الصناعية في اوربا، وقد كان الاقتصاديين الكلاسيك شغوفين جدا بقضايا النمو الاقتصادي على المستوى الكلي وقضايا توزيع الدخل بين الاجور والارباح من امثال "ادم سميث" و "روبرت مالتوس" و "ريكاردو" و "جون ستيوارت ميل" الذين يعتبرون من اهم رواد هذه المدرسة، فقد حاولوا اكتشاف اسباب النمو طويل الاجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو من ان يتحقق، ومن ابرز افكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يأتي²:

- 1- اعتقد الكلاسيك ان الانتاج دالة لعدد من العوامل وهي الموارد الطبيعية، العمل، راس المال، التقدم التكنولوجي، وان التغير في الانتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل في احد هذه العوامل او جميعها، واعتبر

¹ - مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص: 548.

² - مدحت الفريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 62-64.

الكلاسيك ان الموارد الطبيعية (الاراضي الزراعية) ثابتة وان بقية العوامل متغيرة، ولهذا فان عملية الانتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، لكن صحة التحليل المذكور رهن بافتراض ثبات الفن الانتاجي وراس المال المستخدم.

واستنادا الى ما سبق اعتقد الكلاسيك بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الانتاجي وعملية تكوين راس المال (الاستثمار)، وان تكوين راس المال يعتمد على الارباح، وان التقدم التكنولوجي لا يتم الا من خلال تكوين راس المال، وعليه فإن الارباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.

2- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي حيث اكدوا بان تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي الى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت فان تزايد حجم السكان من شأنه ان يؤدي الى تخفيض تكوين راس المال وكما يأتي:

• تأثير التراكم الرأسمالي على نمو السكان: اذ يرى الكلاسيك ان النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين راس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور وذلك باتجاه الزيادة، وبالتالي زيادة معدل الاجر مما يزيد من حجم السكان.

• تأثير النمو السكاني على عملية تكوين راس المال: اذ ان النمو السكاني يقود الى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (بافتراض ثبات الفن الانتاجي وثبات الارض) وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية ومن ثم الاجور، وانخفاض الارباح والادخارات ، وبالتالي انخفاض تكوين راس المال).

ولا شك ان مدى تحقق ما جاءت به النظرية الكلاسيكية هو رهن بتحقق افتراضاتها، وهي افتراضات غير واقعية حاليا ، كافتراض وجود المنافسة التامة والاستخدام الكامل.

3- ميل الارباح للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة ويفسر آدم سميث ذلك بزيادة الاجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة فيما بين الرأسماليين¹.

4- يعتقد الكلاسيك بانه عند وجود السوق الحرة فان اليد الخفية (المستخلصة من فكرة القانون الطبيعي التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر والتي مفادها ان النظام الذي تصنعه الطبيعة هو احسن النظم لتهيئة فرص النمو) من شأنها ان تعظم الدخل القومي.

5- يعتقد الكلاسيك ان حالة الاستقرار هي حتمية كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي لان تراجع الارباح قد يصل الى الصفر وتوقف تراكم راس المال ويستقر السكان، ويصل مستوى الاجور مستوى الكفاف، ويفسر سميث ذلك هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد الى حالة السكون².

¹ - محمود علي الشراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

² - فضيلة ملو، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2018)، Revue d'Economie et de Statistique Appliquée، المجلد 17، العدد خاص، جوان 2020، ص: 128.

6- الحاجة الى العوامل الاجتماعية والمؤسسية الموازية للنمو: أكد الكلاسيك على الاهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية الموازية للنمو، وهذه تشمل نظام اجتماعي اداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني ونظام كفو للإنتاج واطراف اجتماعية مناسبة، وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد القديمة والمواقف والخرافات وتحديد حجم العائلة .

والخلاصة النهائية هي ان الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا ان التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيس للنمو، وان الارباح هي المصدر الوحيد للادخار لذلك ينبغي تحقيق قدر كافي من المدخرات، وان توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما ان وجود المؤسسات وكذلك المواقف والاطراف الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن اجل ان تحصل عملية النمو الاقتصادي ايدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية:

على الرغم من ان نظرية النمو الكلاسيكية لاتزال الى حد الان تشكل ثروة في الفكر الاقتصادي، إلا انه قد وجهت لها جملة من الانتقادات، ويمكن إجمالها فيما يلي¹:

✓ يعتبر الكلاسيك ان الارباح هي مصدر الادخار، إلا ان التجارب اشارت الى ان هناك مصادر اخرى للادخار ومنها ادخار الحكومة وادخار القطاع العام، كما انها لم تأخذ بعين الاعتبار ادخار الطبقة المتوسطة.

✓ النظرة التشاركية لدى الكلاسيك حول النمو من خلال رؤيتها التي ترى فيها ان نهاية التطور الرأسمالي هي الركود، مستندة في ذلك قانون تناقص الغلة وكذلك على نظرية مالتوس للسكان.

✓ التقليل من اهمية امكانية التقدم التكنولوجي في الحد من اثر تناقص العوائد بافتراض ان المعرفة معطاة وثابتة عبر الزمن.

✓ عدم واقعية نظرية اجر الكفاف، حيث اظهرت التجارب العملية للنمو ان الاجور لم تبقى عند مستوى الكفاف بل ارتفعت بشكل مستمر دون ان يحصل انخفاض في معدلات الارباح لدى المؤسسات.

✓ اهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام، وهذا بعد فشلها في إدراك اهمية القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، خاصة في البلدان النامية التي تغيب فيها المؤسسات مما يفرض على الحكومة اجبارية التدخل في النشاط الاقتصادي.

¹ - احمد ضيف، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، (اطروحة دكتوراه: نقود ومالية)، العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014، ص: 20.

✓ يرى الكلاسيك ان الادخار يوجه الى الاستثمار، وبالتالي الادخار يساوي الاستثمار، وتغاضوا عن فكرة ان الاستثمار يمكن ان يزيد عن الادخار من خلال التمويل المصرفي للاستثمار كما يرى الاقتصادي شومبيتر.

✓ يشير البعض الى ضعف التحليل الاقتصادي الكلاسيكي فيما يخص سياسة الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، وانها غير ملائمة لان المؤسسات اخذت تنمو وتتحول الى احتكارات، وقد واجه التفكير في السوق الحرة تغيرا جذريا فلا يوجد هناك بلدا يكون فيه السوق هو السائد¹.

المطلب الثاني: نظرية النمو الاقتصادي الكينزية

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينيات من القرن العشرين ولم تتخلله اية مشكلات، حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لذلك بدأ الاهتمام من جديد بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة اخرى. ومن خلال ما سبق فقد وضع "كينز" هذا التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي في البلدان النامية:

✓ يقوم المصنع بإنتاج كمية من الانتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، وعند بيعها يدفع المصنع تكاليف الانتاج في شكل اجور وريع وفائدة، والتي تمثل ايرادات للأفراد مثلما يمثل الربح دخلا لملاك المصنع، فإنه لا بد ان تتساوى قيمة الانتاج مع قيمة الدخول المتولدة من هذه العملية؛

✓ لهذا، فإنه حتى تباع جميع المصانع كل ما انتج يجب ان ينفق الافراد كل ما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الارباح على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصانع الرغبة في انتاج نفس الكمية او اكثر في الفترة التالية، وحيث ان النقود التي تتدفق من رجال الاعمال الى افراد المجتمع في شكل اجور وريع وفائدة وارباح، تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة اخرى الى رجال الاعمال عندما يشتري الافراد السلع والخدمات منهم، مما يضمن تتابع واستمرار المراحل؛

✓ غير ان ذلك لا يحدث بشكل الي، فالأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة منه (عادة في البنوك)، ولذلك يحدث تراجع في تيار الانفاق، او يتم انفاق جزء من الدخل على السلع الاجنبية (الواردات) وليس على السلع المحلية، كما يدفع بعض الافراد جزءا من دخلهم الى الحكومة في شكل ضرائب، وكلاهما ايضا يشكل تراجع في تيار الانفاق؛

¹ - محمد بلواني، اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2011، (اطروحة دكتوراه)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم

الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص: 189.

✓ ان هذه التسريبات (الادخار-الواردات-الضرائب) يمكن ان يقابلها ثلاث تيارات عكسية تمثل حقنا لتيار الانفاق، مثل الصادرات التي يطلبها الاجانب على السلع الوطنية، والانفاق الحكومي الممولة من الضرائب المحصلة سابقا، والاقتراض من البنوك لزيادة راس مال المنشآت لتمويل الاستثمار في سلع راس المال؛

✓ بالتالي فإن تساوي التيارات الثلاثة للتسرب والحقن يكون عندها الانفاق يساوي قيمة الانتاج، ومع افتراض ان التركيب الهيكلي لكل الاسعار النسبية يوزع الطلب على الصناعات المختلفة لدرجة ان الطلب والعرض في كل صناعة متساوية فان ذلك يعني كل ما ينتج يباع ومن ثم يسود الرخاء في المجتمع، وفي هذه الحالة وتوفر السلع والخدمات فإن تخلف الطلب الكلي هو السبب في حدوث الازمة، مما يدفع بالمنظمين ورجال الاعمال الى الاحجام عن التوسع في حجم النشاط إلا بتزايد الطلب لزيادة تشغيل الموارد العاطلة؛

✓ واخيرا، يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود البطالة، اي عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل، مما يحقق النمو الاقتصادي إحدى مراحل في الدول الرأسمالية¹.

هذا وقد كان اهتمام كينز نفسه على خطط قصيرة الاجل والتي لا تزيد عن سنتين في فترات انتقالية على امل الوصول الى الوضع الطبيعي، وترك لغيره تطوير نظريات الاجل الطويل لتحديد الدخل التي يطلق عليها نظريات النمو او النماذج.

الفرع الاول: نموذج "هاورد - دومار" "Harrod-Domar"

لقد كان كل من "هاورد" و "دومار" من بين الاوائل الذين طوروا نظريات النمو الاقتصادي، وتعتبر نظريتهما متشابهة تماما وتستند الى التحليل الكينزي الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقد قاما بالبحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبهما في البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون.

وقد توصل النموذج الى استنتاج مفاده ان للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، وقد طرح "هاورد" السؤال التالي: هل يمكن للاقتصاد ان ينمو بمعدل مستقر الى الابد؟. وقد اعتقد "هاورد" ان الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نموا مستقرا إلا بالصدفة ويكون ابي وفيما عدا ذلك يحصل ركود او تضخم متتالي تنجز عنه ركود او تضخم عام واسباب ذلك كامنة في الاقتصاد نفسه.

¹ - احمد سيدي كبداني، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية، (اطروحة

دكتوراه: اقتصاد)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص: 40.

ومن خلال ما سبق يتصور "هاورد" ثلاث نماذج لمعدل النمو، تتلخص فيما يلي¹:

أولاً: معدل النمو المرغوب (G_w)

وهو معدل النمو المستخدم لكامل مخزون رأس المال والذي يضمن تحقيق وتوفير الاستثمارات اللازمة، وكذلك هذا المعدل الذي يسمح ببقاء الطلب الاجمالي مرتفع الى غاية تمكن المنتجون من بيع منتجاتهم.

ثانياً: معدل النمو الفعلي (G)

ويقصد به معدل النمو الجاري، ويتحدد بنسبة الادخار ونسبة رأس المال الناتج اي معامل رأس المال، ويساعد هذا المقياس في التعبير عن معدلات النمو على المدى القصير.

ثالثاً: النمو المتوازن

عندما يتساوى معدل النمو الفعلي (G) مع معدل النمو المرغوب فيه (G_w).

وعندما يكون ($G_w < G$) فإن المجتمع يعاني من التضخم وذلك لان الدخل الحقيقي يزيد بمعدل اسرع من معدل تزايد الطاقة الانتاجي للاقتصاد، وإذا كان ($G_w > G$) فإن المجتمع يعاني من حالة كساد لان الدخل الحقيقي اقل من معدل تزايد الطاقة الانتاجية.

رابعاً: معدل النمو الطبيعي (G_n)

ملخص القول صعوبة تحقيق التساوي بين المعدلين انطلاقاً من المفهومين السابقين، عمد "هاورد" الى تقديم مفهوم ثالث وهو معدل النمو الطبيعي (G_n) الذي يجب اعتباره افضل معدل مستوى للرفاهية، ويعني به اقصى معدل تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ وحسب فرضية الاستخدام الكامل، وهذا يظهر اهمية الميل المتوسط والميل الحدي للادخار، كما ان معدل النمو الطبيعي قد يساوي او يختلف عن المعدل المرغوب فيه ولا يميل المعدلان الى التطابق.

ويرى "هاورد" ان المعدل المرغوب يتحرك فيه الاقتصاد مع بطالة لإيرادية كبيرة ومتنامية، اما المعدل الطبيعي فهو يعني الاستخدام الكامل، وقد يكون معدل النمو الفعلي اقل من كليهما، إلا انه يمكن لمعدل النمو الفعلي ان يتجاوز معدل النمو الطبيعي في فترات الدورة الاقتصادية التي يتم فيها إعادة العاطلين عن العمل إلى العمل، أو عند ارتفاع الأرباح الحدية، ويرى ايضا "هاورد" انه إذا كان المعدل المرغوب أعلى من المعدل الطبيعي، فيجب أن يكون المعدل الفعلي أقل من المعدل المرغوب في معظم الأوقات، وتقوم قوى الطرد المركزي بسحبه إلى أسفل، مما يتسبب في فترات متكررة من البطالة، اما إذا كان المعدل الطبيعي أعلى من المعدل المرغوب، فإنه يمكن تحقيق

¹ - محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 07، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص: 08.

الاستخدام الكامل بشكل متكرر أكثر بسبب السحب التصاعدي لقوى الطرد المركزي، ولكن فقط على حساب التضخم، كما يجب أن يكون هدف السياسة هو جعل المعدل المرغوب أقرب ما يمكن إلى المعدل الطبيعي¹. ومن جهة أخرى بحث "دومار" الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل؟، ولخص الإشكال في أن الاستثمار يولد الدخل ويزيد من الطاقة الانتاجية، فيما الزيادة في الاستثمارات المطلوبة التي تحقق التساوي بين الزيادة في الدخل والزيادة في الطاقة الانتاجية تؤدي إلى الوصول إلى الاستخدام الكامل، ومدخله في ذلك تطور العلاقة بين الطلب الاجمالي والعرض الاجمالي من خلال الاستثمارات. وقد ركز نموذج (هاورد - دومار) على النظرية الديناميكية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والنتاج، ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أن هذا النموذج قد اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على المستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والانتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الانتاجية لخزين رأس مال. ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها²:

- غياب القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي والقطاع الخارجي (اقتصاد مغلق).
- تحقيق الكفاءة الانتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى الاستخدام الكامل عند مستوى توازن الدخل.
- تساوي وثبات الميل الحدي للاادخار مع الميل المتوسط للاادخار.
- الاسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الانتاجية كلها ثابتة.
- وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية.
- كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي.

- افترض أن الادخار (S) جزء ثابت s من الدخل (Y)، ويعني هذا أن الادخار (S_t) في فترة زمنية t يساوي جزءاً من الدخل المدخر (s) مضروباً في الدخل في فترة زمنية t (Y_t) أو³:

$$S_t = sY_t \quad (0 < s < 1) \dots \dots \dots (1)$$

- افترض هارود أن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، وصفة خاصة يفترض أن الاستثمار في الفترة الزمنية t يساوي (v) معامل رأس المال على الانتاج (وهي ثابتة وموجبة) مضروباً في التغير في الدخل (Y_t-Y_{t-1}) أي:

$$I_t = v(Y_t - Y_{t-1}) \quad (v > 0) \dots \dots \dots (2)$$

¹ - R. F. Harrod, **Domar and Dynamic Economics**, The Economic Journal, Vol. 69, No. 275, Oxford University, Sep 1959, p: 455.

² - محمد الناصر حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

³ - Todaro M, P & Smith S C, **Economic Development**, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 11th edition, Boston, United States of America, 2012, p: 112.

ومن خلال ان فرضية الاستثمار المحقق (I_t) يساوي دوما الادخار المحقق (S_t) فإنه يمكن كتابة ما يلي¹:

$$I_t = S_t \dots \dots \dots (3)$$

وبتعويض كل من المعادلتين (1) و (2) في المعادلة (3) نحصل على:

$$v(Y_t - Y_{t-1}) = sY_t \dots \dots \dots (4)$$

فإذا قسمنا طرفي المعادلة رقم (4) على (Y_t) و (v) نحصل على:

$$\frac{(Y_t - Y_{t-1})}{Y_t} = \frac{s}{v} \dots \dots \dots (5)$$

حيث ان: ($\frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_t}$) تمثل معدل النمو في الدخل، وقد اطلق هارود عليه معدل النمو المرغوب (G_w)

وهو يساوي معدل الادخار (s) مقسوما على معامل راس المال على الانتاج (معامل معجل الاستثمار) (v).

$$G_w = \frac{s}{v}$$

ومن منطلق هذه العلاقة نلاحظ ان:

- يرتبط معدل النمو في الدخل بعلاقة طردية بمعامل الادخار اي بنسبة ما يدخره المجتمع من دخله القومي، فكلما ارتفعت معدلات الادخار زاد معدل النمو، والعكس صحيح.
- يرتبط معدل النمو في الدخل بعلاقة عكسية مع معامل راس المال على الانتاج، فكلما انخفض هذا المعامل الذي يعني في نفس الوقت ارتفاع إنتاجية الاستثمارات يزداد معدل نمو الدخل، والعكس صحيح.

هذا ولقد انتقد الاقتصاديون النموذج السابق من عدة جوانب، نورد منها ما يلي²:

- ان دالة الادخار والاستثمار المستعملتين في النموذج هما من البساطة بحيث لا يمثلان الحياة العملية. ولقد "هاورد" مدركا لذلك، وهو يرى ان استخدام دوالا أكثر تعقيدا لا تغير نتائج التحليل.
- عند اختلاف (G) عن (G_w) فإن "وليام بومل" يرى ان المنشآت قد تنظر الى ان عدم التساوي هي ظاهرة مؤقتة، وتستمر في الانتاج بالمعدل السابق نفسه وإذا استمر التباين لعدة فترات زمنية، فستضطر المنشآت الى تعديل إنتاجها، ومع ذلك فسيكون هناك قدر اقل من عدم الاستقرار الذي يفترضه النموذج.
- على الرغم من ان النموذج السابق يعد متشائما حول إمكانية الجمع بين النمو المستقر والاستخدام الكامل في المدى الطويل، إلا ان الاستفادة من مبادئ النظرية الكينزية ساعد السلطات العامة في الدول المتقدمة على تصميم العديد من السياسات الاقتصادية لمواجهة صعوبة الاستخدام الكامل في المدى القصير. هذا يعني إمكانية تعديل نموذج "هاورد-دومار" لكي يعطي النتائج المرغوبة، وذلك باستخدام السياسات المالية والنقدية التي اهملها النموذج.

¹ - مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة: ابراهيم محمد منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1985، ص: 458.

² - عبدالفتاح عبدالسلام ابوحييل، مرجع سبق ذكره، ص: 520.

- إن نموذج "هاورد-دومار" لا يسمح بإحلال عناصر الانتاج بعضها محل بعض، فهو يفترض ثبات نسبة مزج عناصر الانتاج، وان ارتفاع متوسط انتاجية راس المال يعود الى التقدم التقني، وليس الى زيادة كثافة راس المال في العملية الانتاجية.

المطلب الثالث: نظرية النمو الاقتصادي النيوكلاسيكية

في منتصف خمسينيات القرن العشرين كتب جوقة من الاقتصاديين تناغما نيوكلاسيكيا جديدا ذا رؤية تناقض التي تلك راها "هاورد ودومار"، ولقد كان كل من "روبرت سولو" و"سوان" و"جيمس ميد" من بين الذين خرجوا على المجموعة رافضين حصول الانتاج على نسب ثابتة من راس المال والعمل. حيث اصبح عند النيوكلاسيك سعر الفائدة ومعدل الاجور يتمتعان بالمرونة، واصبح راس المال والعمل قابلين للاحلال بعضهما لبعض، طبقا لما إذا كان سعر الفائدة المنخفض يجعل الاستثمار الرأسمالي افضل او إذا ما كان انخفاض معدل الاجور يجعل من الافضل استخدام، وتعتبر عملية الاحلال جيدة ومعقولة مادام الاقتصاد لم ينحرف فعلا عن مساره المستقر¹.

وتقوم النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي على الفروض التالية²:

- ✓ ان العمل وراس المال هما عنصرا الانتاج الوحيدان.
- ✓ استخدمت النظرية اصطلاحا (دالة الانتاج) لتحديد بها حجم الانتاج الكلي خلال الفترات الزمنية المتعاقبة، غير ان استعمال هذا المفهوم ليس سهلا.
- فالانتاج الكلي يتكون من الكثير من السلع غير المتجانسة، التي تجمع قيمتها باستخدام الرقم القياسي للأسعار، وهذا يعني ان التغيير في تركيبة الانتاج الكلي او في الاسعار النسبية قد يؤدي الى تغيير الانتاج الكلي، دون تغيير كمية عناصر الانتاج المستخدمة، ولهذا السبب تفترض النظرية ما يلي:
- يتكون الانتاج الكلي من سلعة واحدة يمكن استهلاكها او استثمارها.
- ان كل من عنصري الانتاج متجانسان، ويمكن تقسيم عنصر العمل وراس المال الى وحدات صغيرة، واستخدامها مع اي كمية من العمل، وبالتالي تكون هناك امكانية لإحلال احدهما محل الاخر.
- سيادة المنافسة الكاملة بالشكل الذي يحقق مرونة في اسعار عناصر الانتاج وبالدرجة التي تكفل تحقيق الاستخدام الكامل.
- يعد الادخار جزءا ثابتا من الدخل (الانتاج) الكلي، وهذه هي نظرة نموذج "هاورد ودومار".
- ينمو كل من القوى العاملة والسكان بمعدل ثابت، ولا يتأثر هذا المعدل بالأجر الحقيقي او بالمتغيرات الاقتصادية الاخرى.

¹ - إي راي كانتريري، مرجع سبق ذكره، ص: 438.

² - عبدالفتاح عبدالسلام ابوحبيل، مرجع سبق ذكره، ص: 522.

الفرع الاول: نموذج "سولو-سوان"

كتب "سولو" في محاضراته نظرية النمو وما بعدها التي نال فيه جائزة نوبل في ديسمبر 1987 ان الكتابات التي تحدثت عن التطور الاقتصادي في فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية غالباً ما كانت تؤكد ان مفتاح الانتقال من النمو البطيء الى النمو السريع تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في معدل الادخار، هاته الوصفة يقول "سولو" انها لم تكن مستساغة له الامر الذي جعله ينشغل بنظرية النمو الاقتصادي محاولاً إدخال تحسينات على نموذج "هاورد ودومار"¹.

وكما اسلفنا يعد نموذج "سولو" النيوكلاسيكي للنمو الذي هو امتداداً لنموذج "هاورد ودومار" اشهر النماذج النيوكلاسيكية لنمو الاقتصادي بصفة عامة، حيث يركز كل منهما على اهمية الادخار والاستثمار كمحدد رئيسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي بالمجتمع، غير ان نموذج سولو يقوم على توسيع إطار نموذج "هاورد ودومار" عن طريق إدخال عنصر إنتاجي اضافي وهو عنصر العمل، هذا فضلاً عن إضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني او التكنولوجي الى معادلة النمو الاقتصادي، الذي يظهر اثره على النمو في الاجل الطويل نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معاً.

وعلى عكس نموذج "هاورد ودومار" الذي بني على افتراض ثبات غلة الحجم، فإن نموذج "سولو" يسمح باستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال في الاجل القصير، وفي ظل افتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معاً في الاجل الطويل فإنه يمكن ان يفسر اثر التقدم التكنولوجي على معدل النمو، على الرغم من ان سولو مثل غيره من الاقتصاديين يفترض ان المستوى التكنولوجي يتحدد من خرج اطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الاخرى².

وتعتبر دالة انتاج كوب دوغلاس (Cub-Douglas) الأكثر استخداماً في النموذج النيوكلاسيكي وبخاصة في نموذج "سولو"، ويمكن توضيحها بالشكل الرياضي الاتي³:

$$Y = AK^{\beta_1}L^{\beta_2}$$

حيث ان:

- (Y): الناتج المحلي الاجمالي؛
- (K): عنصر رأس المال البشري والمادي، (β_1): مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال وهي اقل من 1؛
- (L): عنصر العمل، (β_2): مرونة الناتج بالنسبة للعمل وهي اقل من 1؛
- (A): المستوى التكنولوجي ويكون ثابت في الاجل القصير.

¹ - روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة: ليلي عبود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2000، ص: 17.

² - Solow R M, **A Contribution to the Theory of Economic Growth**, The Quarterly Journal of Economics, Vol 70, No 1, Oxford University, Feb 1956, p: 66.

³ - عبدالحليم شاهين، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

ووفقا للمعادلة السابقة يحدث النمو في الناتج المحلي الاجمالي بسبب حدوث زيادة في رصيد راس المال عن طريق الادخار والاستثمار، او حدوث زيادة في عنصر العمل عن طريق التعليم مثلا، او حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

وقد تم تطوير نموذج "سولو" هذا على يد "سوان" واخرون، حيث تم من خلال هذا النموذج توضيح النمو الاقتصادي في الاجل الطويل في ظل ثبات غلة الحجم، ويوضح سوان ان النمو الاقتصادي يتحدد من خلال ثلاثة عوامل هي¹:

• التغير في حجم العمالة؛

• التغير في رصيد راس المال بالمجتمع؛

• التغير التكنولوجي.

ويشير التغير في الناتج المحلي الاجمالي الى النمو، ومن ثم يمكن تحديد صيغة النمو بمفاضلة دالة الانتاج السابقة تفاضلا كليا، في ظل افتراض ثبات غلة الحجم في الاجل الطويل، وبالتالي فإن:

$$\beta_1 + \beta_2 = 1 \text{، وان: } \beta_1 = 1 - \beta_2$$

وهذا يعني ان التغير في عنصر العمل وراس المال معا بنسبة معينة يؤدي الى تغير الناتج المحلي بنفس النسبة. حيث ان:

$$\beta_1 + \beta_2 = \frac{\text{التغير النسبي في الناتج المحلي}}{\text{التغير النسبي في عنصر العمل وراس المال}}$$

وبتطبيق التفاضل على دالة كوب دوغلاس السابقة نصل الى ان²:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta A}{A} + \beta_1 \frac{\Delta K}{K} + \beta_2 \frac{\Delta L}{L}$$

حيث ان:

• $\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (معدل النمو الاقتصادي)؛

• $\frac{\Delta A}{A}$: معدل التغير التكنولوجي؛

• $\frac{\Delta K}{K}$: معدل النمو في عنصر راس المال؛

• $\frac{\Delta L}{L}$: معدل النمو في عنصر العمل.

• β_1 : نصيب راس المال من الدخل القومي؛

• β_2 : نصيب العمل من الدخل القومي.

¹ - السيد مُجد السريتي، على عبدالوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص: 350-351.

² - مُجد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الكتاب الجامعي، الطبعة 02، صنعاء، 2012، ص: 315.

وبالتالي فإنه من هذه المعادلة يتضح انه توجد ثلاث عوامل تمثل مصادر النمو في الناتج المحلي بالمجتمع، في ظل معرفة البيانات عن عاملين ومعدل النمو في الناتج المحلي، يمكن تحديد دور العامل الثالث كمتبقي، وهذا ما يميز هذا النموذج عن النماذج السابقة، حيث من خلال هذه المسابقة يمكن معرفة اثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي كعنصر متبقي في الدالة السابقة.

وقد اشارت الدراسات التطبيقية الى ان النمو في عناصر الانتاج (راس المال والعمل) يسهمان بحوالي ثلثي معدل نمو الناتج القومي بينما يسهم التقدم التكنولوجي (الذي يتمثل في الاختراعات وتطور وسائل الانتاج واساليب الادارة ونظم التدريب والتأهيل وكفاءة نظم الاتصالات والمعلومات ونحوها) بالثلث المتبقي¹.

الفرع الثاني: نموذج "ميد" "J.E.Meade"

قام الدكتور "جوهان ميد" وهو من انصار المدرسة النيوكلاسيكية اثناء فترة عمله كأستاذ بجامعة كامبردج، بمحاولة لتوضيح مدى امكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، وقد محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم "ميد" عام 1961 في كتابه الصادر بعنوان (النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي)، وتتمثل الفرضيات التي قام عليها هذا النموذج كما يلي²:

- سيادة المنافسة الكاملة في الاسواق ولا وجود للتجارة الخارجية؛
 - ثبات عوائد السلعة وكل من السلع الرأسمالية والاستهلاكية يتم انتاجها محليا مع ثبات اسعار السلع الاستهلاكية؛
 - تشابه جميع الآلات والمكينات في المجتمع وهي الشكل الوحيد لراس المال وثبات نسبة الاهلاك السنوية؛
 - استخدام كامل للأرض والعمل، ونسبة العمل للآلات التي يمكن تغييرها في المدى الطويل والقصير؛
 - امكانية الاحلال كامل بين السلع الرأسمالية وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.
- من خلال هذه الفرضيات تم بناء نموذج "ميد" للنمو الاقتصادي، والذي يرى فيه ان انتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على اربعة عناصر رئيسية هي:
- ✓ المخزون الصافي او الفعلي لراس المال المتاح (K) والمتجسد في الآلات؛
 - ✓ الكمية المتاحة من قوة العمل (L)؛
 - ✓ الكمية المتاحة للاستخدام من الارض والموارد الطبيعية الاخرى (N)؛
 - ✓ عامل الزمن المؤثر في المعلومات والفن الانتاجي خلال الفترة (T).

¹ محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الامين للنشر والتوزيع، الطبعة 05، صنعاء، 2013، ص:300.

² - محمد الناصر حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

بافتراض ثبات القدر المتاح من الارض والموارد الطبيعية الاخرى (N)، فإن الناتج يمكن ان يزداد من عام لأخر بزيادة العناصر الثلاثة الاخرى¹:

$$y = \left[v \frac{K}{Y} \right] k + \left[w \frac{L}{Y} \right] l + r \dots \dots \dots (1)$$

حيث ان:

- v : الناتج الحدي لرأس المال؛
- w : الناتج الحدي لقوة العمل؛
- r : تمثل التغير التكنولوجي.

وبوضع:

- $\left(U = \frac{vK}{Y} \right)$: والتي تمثل الحدي النسبي لرأس المال؛
- $\left(Q = \frac{wL}{Y} \right)$: والتي تمثل الناتج الحدي النسبي للعمل.

ومنه تصبح المعادلة رقم (1) على الشكل التالي:

$$y = Uk + Qn + r \dots \dots \dots (2)$$

هذه المعادلة توضح ان معدل نمو الناتج هو محصلة لثلاث معدلات للنمو، هي معدل نمو رأس المال مرجح بالناتج الحدي لرأس المال، والثانية معدل نمو السكان مرجح بالناتج الحدي لقوة العمل، اما الثالثة فهي معدل النمو التكنولوجي.

ومن المعروف ان معدل النمو الحقيقي يقاس بمعدل نمو دخول الافراد، وعلى ذلك فإن معادلة " ميد" الاساسية والخاصة بمعدل نمو الدخل الفردي تأخذ الشكل التالي²:

$$y - n = Uk - (1 - Q)n + r \dots \dots \dots (3)$$

هذه المعادلة تعبر عن استبعاد معدل نمو السكان لحساب معدل نمو الدخل الفردي. وباعتبار ان:

$$I = S \quad \text{وان} \quad S = sY \quad \text{وان} \quad k = \frac{\Delta K}{K} = \frac{I}{K} = \frac{sY}{K} \quad \text{وبالتالي فإن:}$$

$$Uk = v \frac{K}{Y} \cdot \frac{sY}{K} = v \cdot s \dots \dots \dots (4)$$

بتعويض المعادلة (4) في المعادلة (3) فإنه يصبح لدينا:

$$y - n = v \cdot s - (1 - Q)n + r \dots \dots \dots (5)$$

بثبات عدد السكان ($n=0$)، فإن معدل نمو دخل الفرد سيعتمد على كل من معدل تراكم الرأسمالي ومعدل

التقدم التكنولوجي، وتصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$y = v \cdot s + r \dots \dots \dots (6)$$

وإذا كان معدل النمو التكنولوجي ثابت أيضاً فإن المعادلة الاساسية تصبح على الشكل التالي:

$$y = v \cdot s \dots \dots \dots (7)$$

¹ - Borts G H, **Professor Meade on Economic Growth**, Economica, Vol. 29, No. 113, Wiley, Feb 1962, p: 73.

² - احمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 37-38.

اولا: شروط بداية النمو حسب "ميد"

افتراض مجتمعا يتحقق فيه ثبات معدل نمو الناتج الصافي او الدخل، وايضا ثبات معدل نمو نصيب الفرد من الدخل، اي ان معدل نمو السكان ثابت ولا يوجد تقدم في المستوى التكنولوجي، مثل هذا المجتمع عليه ان يوفر ثلاثة شروط حتى يمكنه البدء في زيادة معدل نمو الناتج هي¹:

- ان تكون جميع مروونات الاحلال بين مختلف العناصر تساوي الواحد.
- ان يكون التقدم التكنولوجي متعادلا اتجاه كافة العناصر.
- يثبت الجزء المدخر من الارباح والجزء المدخر من الاجور ونفس الشيء بالنسبة للريع، ويمكن التعبير عن هذا الثبات بنسبة المدخرات الاجمالية الى الدخل.

ونظرا لافتراض ثبات y في بداية النمو فان k ستكون ثابتة، اي ان $y = k$ وهو ما يعني ان معدل نمو

الدخل سيصبح ثابتا، وباستبدال k بـ y في المعادلة رقم (2) نجد ان²:

$$y = k = \frac{Qn + r}{1 - U} \dots \dots \dots (8)$$

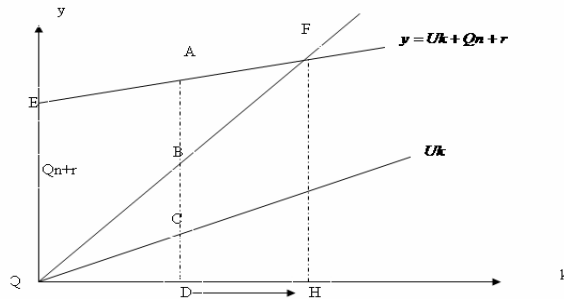
ثانيا: معدل نمو الحرج حسب "ميد"

مما سبق وحسب ميد وضع التوازن يعتمد اساسا على تراكم مخزون رأس المال، حيث افترض ميد وجود معدل حرج لمخزون رأس المال الذي يحقق التوازن وان اي زيادة او نقصان عن هذا المعدل سينجم عنها عدم التساوي بين y و k ، وفي حالة حدوث انحراف عن مستوى بداية النمو فإننا بصدد احتمالين هما³:

- اذا كان $k > F$ فإن الدخل سينمو بمعدل اقل من ذلك الذي ينمو به مخزون رأس المال، وذلك نتيجة لانخفاض المدخرات، وعلى ذلك سيتجه معدل نمو رأس المال نحو المستوى الحرج.
- إذا كان $k < F$ فإن الدخل سينمو بمعدل اكبر من معدل نمو مخزون رأس المال، وذلك نتيجة لارتفاع

المدخرات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): نموذج النمو المتوازن لدى "ميد"



المصدر: احمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

¹ - نُجْد طَلْحَة، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

² - Borts G H, Ibid, p: 73.

³ - احمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

عند النقطة D نجد ان قيمة y اكبر من قيمة k اي ان $BD < AD$ وبالتالي فإن قيمة k ستبدأ بالتزايد الى النقطة H والتي تحقق تساوي معدل نمو الدخل مع y مع معدل نمو مخزون راس المال k والتي تمثل نقطة ابتداء النمو للاقتصاد.

بالرغم لما قدمه نموذج "سولو-سوان" ونموذج "ميد" من تفسير للنمو الاقتصادي، باعتبارهما ممثلي النظرية النيوكلاسيكية الا انهما تعرضا للعديد من الملاحظات والانتقادات والتي تتمثل في ما يلي:

- ان النموذج "ميد" يفترض اقتصاد مغلق لا دور للتجارة الخارجية فيه، مع اهمال الدور المؤسسي في المجتمع.
- تم بناء نموذج "ميد" على اساس الافتراض التقليدي بسيادة سوق المنافسة الكاملة، وهو افتراض نظري لا وجود له في الواقع العملي.
- افتراض "ميد" ان السياسة النقدية كفيلة بالمحافظة على ثبات اسعار السلع الاستهلاكية، وان تغير معدلات الاجور النقدية كفيلا بتحقيق العمالة الكاملة.
- على الرغم من ان نموذج "سولو" النيوكلاسيكي اعترف بوضوح بأهمية التكنولوجيا كمصدر اساسي من مصادر النمو الاقتصادي، إلا انه عانى من قصور نتيجة اعتباره معدل التغير التكنولوجي متغير خارجي ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابت، وبالتالي في ظل غياب الصدمات الخارجية او التغيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصادات تتوجه الى النمو الصفري¹؛
- يؤخذ كذلك على نموذج "سولو" اعتماده على فرضية تناقص الانتاجية الحدية المستوحاة من المدرسة الكلاسيكية، وهذا ما ادى الى بروز فكرة التقارب والتي تعني إمكانية لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية اي التقائهما في نقطة معينة في الزمن الطويل، وهذا ما جعله غير قادر على تفسير ذلك التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية في اواخر الثمانينات وبداية التسعينات؛
- اعتبروا ان النمو الاقتصادي يكون بالتدرج اي بوتيرة منتظمة ومتزايدة إلا ان الاقتصاديون اعتبروا ان النمو يكون دفعة؛
- وجه اغلب النيوكلاسيك كل اهتمامهم نحو دراسة المشاكل الاقتصادية قصيرة الاجل، دون ان يركزوا اهتمامهم على الاجل الطويل رغم اهمية هذا الجانب من الدراسة²؛
- يمكن القول بوجه عام بأن النماذج النيوكلاسيكية في التطور اكثر انطباقا على الدول الرأسمالية المتقدمة، ويصعب تطبيقها برمتها على الدول الاقل تقدما او الدول المتخلفة.

¹ - عبدالحليم شاهين، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

² - Robert J Barro، محددات النمو الاقتصادي دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة: نادر ادريس التل، الطبعة 01، دار الكتاب الحديث للنشر،

المطلب الرابع: نظرية النمو الاقتصادي الداخلي

ادت الانتقادات التي تعرضت لها نظرية النمو النيوكلاسيكية خصوصا بعد فشلها في إعطاء تفسيرات واضحة حول درجة التفاوت الذي ظهر على مستوى الاداء الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية في فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، بالإضافة الى عجزها في تفسير مصادر النمو طويل الاجل، الى ظهور اعمال حديثة على شكل نظرية جديدة عرفت بنظرية النمو الداخلي، والتي كانت دوافعها الاساسية هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة، وكذلك تفسير الجزء الاعظم من النمو المحقق. وباختصار فإن منظري نظرية النمو الداخلي كانوا يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا في معادلة "سولو" والذي يعرف بمتبقي "سولو" ويعتمد فيها معدل التغيير التكنولوجي في الاجل الطويل على المعلمات الاساسية للنموذج مثل معدلات الاستثمار في راس المال المادي والبشري ومعدل النمو السكاني.

ويلاحظ ان نماذج النمو الداخلي تتشابه كثيرا في هيكلها مع النماذج النيوكلاسيكية، فهي تتفق معها في التأكيد على اهمية الادخار والاستثمار في راس المال البشري لتحقيق النمو السريع في العالم النامي، ولكنها تختلف بدرجة كبيرة عنها بدرجة كبيرة في الافتراضات والاستنتاجات، فقد اسقط نموذج النمو الداخلي افتراض تناقص الغلة النيوكلاسيكي، و اشاروا الى ان الاستثمارات الخاصة والعامية في راس المال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن الانتاجية تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد¹.

وإجمالاً يمكن القول ان هذه النظرية قد استبعدت تماما ان يتحدد النمو الاقتصادي في الاجل الطويل بمتغيرات خارجية، وركزت على اهمية راس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو، ولعل ابرز نماذج النمو الداخلي، لي "بول رومر" سنة 1986، و "روبرت لوكاس" سنة 1988، اللذان اوضحا دور قناتي ربيستين للنمو هما راس المال البشري والمعرفة، كما تعتبر دراسة "روبرت بارو" من اهم الدراسات المتعلقة بنظرية النمو الداخلي التي اضافت عوامل اخرى كالسياسة التجارية ومدى الانفتاح على العالم الخارجي والاستثمار الاجنبي والاستقرار السياسي ونظم الشفافية والمساءلة القانونية واستقلال القضاء².

الفرع الاول: نموذج رومر 1986 (Romer)

لقد كان نموذج "بول رومر" الذي قدمه في سنة 1986 يمثل اللبنة الاولى لنظرية النمو الداخلي، حيث انه قدم نموذجا بديلا للنموذج النيوكلاسيكي للنمو طويل الاجل القائم على افتراض تناقص عائد راس المال، وما نتج عن هذا الافتراض من نتائج اهمها ان متوسط نصيب الفرد من الناتج سيقترب من قيمة ثابتة وينعدم النمو في حالة غياب التقدم التكنولوجي، وحسب نموذج "رومر" يوجد نوعين من التراكم هما تراكم راس المال المادي وتراكم

¹ - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

² - عبدالحليم شاهين، مرجع سبق ذكره، ص: 22-23.

المعرفة (التقدم التكنولوجي) المتولد عنه (مرتبطين)، وإذا كانت إيرادات التراكمين ثابتة امكن للاقتصاد ان يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الاجل وثابت، وهو يعتمد على العوامل التي تحدد الميل للدخار، فزيادة مدخرات اطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم والذي بدوره يحقق معدل نمو اكثر ارتفاعاً¹.

ولقد اعاد "رومر" فكرة التعليم او التدريب بالممارسة، حيث كان اول من طرح هذه الفكرة هو "ارو" في ورقته التي كانت حول التعلم عبر الممارسة منذ فترة طويلة في الستينيات²، لكن التميز الخاص لي "رومر" انه قام بتغيير قدر معين من الخصائص، وذلك حتى يتمكن من ان يقترح نموذجاً فعلياً للنمو الذاتي، نذكر منها ما يلي³:

- الوفورات الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية تتحقق عبر أليتين، تتمثل الاولى فيما يؤدي اليه الاستثمار في احدى الشركات من زيادة انتاج الشركة المعنية وكذا الشركات الاخرى، وتتعلق الثانية براس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه؛

- التأثير المستمر للازمات على تراكم راس المال ومن ثم المعرفة على مسار النمو والذي يكون انعكاسه طويل الاجل حتى مع استعادة التوازن المستقر؛

- دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الاولى في كل من رصيد المعرفة (راس مال المؤسسة من الابحاث والتطوير) وراس المال المادي والعمل، وهي كذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة؛

- توجد ثلاث حالات رئيسية للنمو، حيث تكون مرونة الانتاج المعرفة الكلية (المعرفة الخاصة والجماعية) اقل من الواحد الصحيح في الحالة الاولى، وتعادل الواحد في الحالة الثانية، واكبر من الواحد في الحالة الثالثة؛

- تتميز دالة الانتاج بتزايد الانتاجية الحدية للمعرفة من وجهة النظر الاجتماعية، اي انه عند ثبات عوامل الانتاج المختلفة فإن دالة الانتاج لكل منشأة هي دالة محدبة في A (المعرفة). وعلى ذلك افترض رومر ما يلي⁴:

✓ ان المؤسسة التي تستثمر في راس المال المادي مع مرور الزمن تتعلم كيف تنتج بكفاءة وجودة عالية، هذا التأثير الموجب للخبرة اكتسبته المؤسسة مع مرور الوقت وبالتمرن، وهذا ما اسماه "رومر" بالتدريب عن طريق الاستثمار؛

✓ اي معرفة تكتسبها المؤسسة تعد سلعة عامة من حق اي مؤسسة الاستفادة منها بدون اي تكلفة، بمعنى ان اي ابتكار يجب ان ينتشر ويوزع في السوق؛

¹ - اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2012، ص: 137.

² - روبرت صولو، مرجع سبق ذكره، ص: 246.

³ - اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 138-139.

⁴ - الوليد قسوم ميسوم، اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، (اطروحة دكتوراه: اقتصاد تطبيقي)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص: 67.

- ✓ وجود اقتصاد تسوده المنافسة بين عدد من المؤسسات التي تنتج سلعا متجانسة.
- ✓ افترض "رومر" ايضا ثبات تفضيلات الافراد وتمائل الفن الانتاجي، وثبات حجم السكان، مع استبعاد فرض النموذج النيوكلاسيكي المتعلق بتناقص الناتج الحدي لرأس المال.
- ولقد اعتمد "رومر" في تحليله على دالة الانتاج، حيث افترض كما اسلفنا وجود عدد من المؤسسات (n) ولكل مؤسسة دالة انتاجها كما يلي¹:

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\beta} (A_t l_{it})^\beta \dots \dots \dots (01)$$

حيث ان:

- (y_{it}) : انتاج المؤسسة (i) في الفترة (t)؛
 - (k_{it}) : رأس المال المستعمل من طرف المؤسسة (i) في الفترة (t)؛
 - (l_{it}) : كمية العمل المستعملة من طرف المؤسسة (i) في الفترة (t)؛
 - (A_t) : يمثل المعرفة لكل المؤسسات والمرتبطة برأس المال الاجمالي $(\sum k_i)$.
- ويمكن كتابة (A_t) كما يلي:

$$A_t = (A)^{1/\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^\alpha \dots \dots \dots (02)$$

حيث (A): ثابت.

وعليه من المعادلة (01) و(02) يمكن كتابة دالة الانتاج للمؤسسة (i) كما يلي:

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\beta} \left[(A)^{1/\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^\alpha l_{it} \right]^\beta \dots \dots \dots (03)$$

وعليه في حالة وجود تطابق بين جميع المؤسسات في عامل رأس المال وعامل العمل (تساوي قيمة رأس المال في جميع المؤسسات، ونفس الشيء بالنسبة للعمل)، فإن الانتاج الاجمالي للاقتصاد الكلي يكتب على الشكل التالي:

$$\sum_{i=1}^{i=n} y_{it} = \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{1-\beta} \left[(A)^{1/\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^\alpha \sum_{i=1}^{i=n} l_{it} \right]^\beta$$

$$\sum_{i=1}^{i=n} y_{it} = \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{1-\beta} A \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{\alpha\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} l_{it} \right)^\beta$$

¹ - احمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 45-46.

$$\sum_{i=1}^{i=n} y_{it} = A \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{1-\beta+\alpha\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} l_{it} \right)^{\beta}$$

ونعلم ان:

• الانتاج الكلي: $Y_t = \sum_{i=1}^{i=n} y_{it}$ ؛

• رأس المال الكلي: $K_t = \sum_{i=1}^{i=n} k_{it}$ ؛

• العمل الكلي: $L_t = \sum_{i=1}^{i=n} l_{it}$.

ومنه يمكن كتابة نموذج "رومر" الكلي بالصيغة التالية:

$$Y_t = A(K_t)^{1-\beta+\alpha\beta} (L_t)^{\beta} \dots \dots \dots (05)$$

نقوم الان بحساب المردودية الخاصة لرأس المال، ثم المردودية الاجتماعية لرأس المال ونقارن بينهما:

• حساب المردودية الخاصة لرأس المال: باشتقاق المعادلة رقم (01) نحصل على العائد الحدي الخاص

$$r_{it} = (1 - \beta)(k_{it})^{-\beta} (A_t l_{it})^{\beta}$$

لرأس المال (r_{it}) ، لنجد:

وبتعويض (A_t) بالعبارة رقم (02)، نجد:

$$r_{it} = (1 - \beta) A_t^{\beta} k_t^{\beta(\alpha-1)} \dots \dots \dots (06)$$

• المردودية الاجتماعية لرأس المال: باشتقاق المعادلة رقم (05) بالنسبة لرأس المال نحصل على العائد

الحدي الاجتماعي لرأس المال (r_t) ، لنجد:

$$r_t = (1 - \beta + \alpha\beta) A_t^{\beta} K_t^{\beta(\alpha-1)} \dots \dots \dots (07)$$

الان يمكن مقارنة المردودية الخاصة بالمؤسسة مع المردودية الاجتماعية، حيث يمكن الملاحظة من المعادلتين

(06) و(07) بأن العائد الاجتماعي يفوق العائد الخاص وذلك لان:

$$(1 - \beta + \alpha\beta) > (1 - \beta)$$

وهذا ما يفسر وفورات خارجية لنموذج "رومر". لنفترض ان كمية العمل المتاحة ثابتة، نستنتج من المعادلة

(05) ان النمو مرتبط برأس المال الاجمالي والقيمة الدالة $(1 - \beta + \alpha\beta)$ ، لذلك سوف نستعرض ثلاث حالات

هامية:

✓ اذا كان $(\alpha < 1)$: الانتاج يرتفع مع رأس المال بإيقاع ضعيف، وفي هذه الحالة فإن توقف النمو

في الاجل الطويل سيكون اكيد، ونتواجد هكذا في نموذج "سولو"؛

✓ اذا كان $(\alpha > 1)$: يوجد نمو متفجر؛

✓ إذا كان $(\alpha = 1)$: يوجد نمو محمي ذاتيا لانه مرتبط إلا بمستوى رأس المال العام والخاص، ونلاحظ في هذه الحالة بالتحديد وجود مشكل الاسلاك الشائكة المقدم من طرف "هاورد"، بمعنى اي تغير في (α) بحجم صغير يقود الى حالة السكون او الى حالة النمو الانفجاري.

الفرع الثاني: نموذج رومر 1990 (Romer)

واستمرار لأعمال "رومر" في مجال النمو الداخلي، قدم "رومر" نموذج الثاني في سنة 1990 الذي هو تحسين للنموذج الذي قام بتطويره في سنة 1986، والذي يقر فيه بأن النمو طويل الاجل يتحدد من داخل النشاط الانتاجي، وان العنصر المحفز له هو التقدم التقني من خلال نشاطات البحث والتطوير. وقد افترض "رومر" في نمودجه الجديد اربع مدخلات رئيسة للإنتاج هي رأس المال والعمالة ورأس المال البشري ومؤشر مستوى التكنولوجيا، ويتكون النموذج الرسمي للاقتصاد من ثلاثة قطاعات هي¹:

اولا: قطاع البحث

ولقد عرف "رومر" تغير مخزون المعرفة أو التكنولوجيا في الاقتصاد على انها ببساطة تراكم الأفكار والأفكار يطورها الناس، كما انها هاته الافكار تعتبر مدخلات غير تنافسية، أي أن أي شخص يشارك في البحث يتمتع بحرية الوصول إلى مخزون المعرفة بالكامل، كما يمكن لجميع الباحثين الاستفادة منها في نفس الوقت، و قد قام "رومر" بوضع تغير مخزون المعرفة في نموذج بسيط على الشكل التالي²:

$$\dot{A} = \delta L_A \dots \dots \dots (01)$$

حيث ان:

● (\dot{A}) : تمثل تغير مخزون المعرفة؛

● (L_A) : تمثل عدد الاشخاص الباحثين في قطاع البحوث؛

● (δ) : تمثل معامل إنتاجية قطاع البحث.

وتعد المعادلة السابقة من اهم معادلات النموذج كونها تحدد الكيفية التي يتم بها انتاج المبتكرات العلمية الجديدة التي ترتبط بكمية رأس المال البشري المخصص لقطاع البحث ومدى إنتاجية هذا القطاع³.

¹ - Romer P M, **Endogenous Technological Change**, The Journal of Political Economy, Vol 98, No 5, University of Chicago, Oct 1990, pp: 78.79.

² - Charles J I, **R & D-Based Models of Economic Growth**, JOURNAL OF POLITICAL ECONOMY, Vol 103, No 4, University of Chicago, Aug 1995, p: 765.

³ - طارق بن خليف، **النمو الداخلي وانشطة البحث والتطوير**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة الودي، 2012، ص:

ثانيا: قطاع السلع الوسيطة

يستخدم قطاع السلع الوسيطة التصاميم من قطاع الأبحاث جنبا إلى جنب، وقد يتم البحث عن تصميم جديد وإنتاج سلعة جديدة داخل نفس الشركة أو في شركة منفصلة تباع براءة اختراعها للشركة التي ستنتج السلعة الفعلية¹، ويتميز هذا القطاع بالمنافسة الاحتكارية لان جزء من الارباح يعود للباحثين واصحاب براءة الاختراع وهذا ما يحفز التطوير والبحث العلمي، فيصبح الطلب على رأس المال يساوي المخزون الكلي لرأس المال المتاح:

$$K = \int_0^A x(i) di$$

حيث ان $x(i)$: تمثل الكمية الموجودة من كل نوع من انواع السلع الرأسمالية، وبافتراض ان هاته الانواع من السلع الرأسمالية يتم انتاجها تحت نفس الظروف تصبح:

$$K = Ax \dots \dots \dots (02)$$

ثالثا: قطاع السلع النهائية

يتم انتاج السلع النهائية بتكنولوجيا تربط بين رأس المال البشري، والعمل، ورأس المال المادي، وفق دالة الانتاج التالية:

$$Y = L_Y^{1-\alpha} \int_0^A x_i^\alpha di \dots \dots \dots (03)$$

حيث ان:

- L_Y : تمثل كمية رأس المال البشري التي تدخل في انتاج السلعة النهائية؛
 - A : يمثل السلع الوسيطة المتاحة لإنتاج الناتج النهائي.
- وبتعويض المعادلة (02) في المعادلة (03) نحصل على:

$$Y = L_Y^{1-\alpha} A^{1-\alpha} K^\alpha \dots \dots \dots (04)$$

رابعا: معدل النمو المتوازن (g)

ويتحدد من خلال نشاطات البحث والتطوير، ويعطى بالشرط التالي:

$$\begin{cases} g = \dot{K}/K = \dot{Y}/Y = \dot{A}/A \dots \dots \dots (05) \\ g = g_Y = g_k = g_A \end{cases}$$

فإذا تم فرض ان:

$$\bar{\delta} = \delta A^\theta \dots \dots \dots (06)$$

حيث ان (δ) و (θ) هي ثوابت، فإن اذا كانت²:

¹ - Romer P M , Ibid, p: 79.

² - احمد سيدي كبداني، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

- إذا كانت $(\theta > 0)$: فإن انتاجية البحث ترتفع مع رصيد والافكار المكتشفة؛
- إذا كانت $(\theta < 0)$: فإن الافكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعوبة الاكتشاف، بسبب انخفاض معدل الابتكار عن مستوى المعرفة.

لنفترض ان عدد الابتكارات يرتفع مع عدد الباحثين فإن:

$$L_A = L_A^\lambda \dots \dots \dots (07) \quad ; \quad 0 < \lambda < 1$$

وبتعويض المعادلتين (06) و(07) في المعادلة رقم (01)، ومع افتراض ان معامل الاهتلاك المعرفي $(\lambda = 1)$

فإن تغير مخزون المعرفة يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{A} = \delta A^\theta L_A^\lambda \dots \dots \dots (08)$$

حيث يلاحظ انه وبأخذ كل باحث على حدى فإن (δ) يعتبر ثابتا (مردودات ثابتة)، اما على المستوى الكلي فإن (δ) يتغير متأثرا بنشاط المجموعة، مما يعني معاملة (A^θ) بطريقة خارجية المنشأ من طرف الافراد، بالرغم من انه داخلي المنشأ بالنسبة للمجموعة.

وانطلاقا من المعادلة رقم (05) و(08) يصبح لدينا:

$$g = \frac{\dot{A}}{A} = \delta \frac{L_A^\lambda}{A^{1-\theta}} \dots \dots \dots (09)$$

وعلى طول مسار النمو المتوازن، فإن معدل نمو المعرفة ثابت بحكم التعريف، وسيكون هذا متسقا مع زيادة حجم العمالة المنخرطة في البحث والتطوير بشرط أن تنمو L_A^λ و $A^{1-\theta}$ بنفس المعدل، وهو قيد من شأنه أن يربط بشكل طبيعي معدل نمو المعرفة، معدل النمو هذا يثبت جميع معدلات النمو الأخرى المثيرة للاهتمام في النموذج¹:

$$g_Y = g_k = g_A = g_c = g \equiv \frac{\lambda n}{1 - \theta} \dots \dots \dots (10)$$

على المدى الطويل يتحدد نمو الناتج الفردي بعوامل دالة تغير مخزون المعرفة، ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين (n) ، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي لا يتحقق عفويا وإنما بتسخير الامكانيات البشرية والمادية للبحث والتطوير بمعنى انتاج المعارف والافكار (الابتكارات).

الفرع الثالث: نموذج لوكاس 1988 (Lucas)

قام "لوكاس" بمراجعة مثال للنموذج النيوكلاسيكي وقرانه بحقائق معينة من التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة لإثبات عدم كفايتها، وقد أوضح انه لم يرغب في استخدام هذه النظرية كما هي بسبب عدم قدرتها على تفسير التفاوت الملحوظ في النمو عبر البلدان، بالإضافة الى التنبؤ القوي الذي يبدو مضادا للوقائع، لذلك فقد حاول "لوكاس" التفكير في بديل أو على الأقل محرك مكمل للنمو الذي يخدم هذا الغرض في نموذج "سولو" مع الاحتفاظ بالسلمات الأخرى لذلك نموذج، معتمدا في ذلك على إضافة ما يسميه "شولتز" (1963) و"بيكر"

¹ - Charles J I, Ibid, p: 767.

(1964) برأس المال البشري للنموذج ، وذلك بطريقة قريبة جدا من الناحية الفنية لنماذج "ارو" (1962) و"اوزوا" (1965) و "رومر" (1986)¹.

ومن خلال ما سبق فقد اسس "لوكاس" نموذج للنمو الاقتصادي بإضافة قطاع ثاني في الاقتصاد والذي ينتج رأس المال البشري، حيث يرى انه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الافراد كلما ساعد ذلك على زيادة راس المال البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث في حالة اهمال التكوين والتعليم.

ويستند نموذج "لوكاس" على الفرضيات التالية²:

- الاقتصاد متكون من قطاعين، قطاع الانتاج وقطاع التكوين؛
 - كفاءة الفرد والوقت الذي يخصصه للدراسة هما اللذان يحددان وتيرته للتعلم؛
 - ان كل الافراد متشابهون من حيث المستوى التعليمي المقدم لهم.
- وانطلاقا من هذه الفرضيات تأخذ دالة الانتاج لي "لوكاس" الشكل التالي³:

$$Y = AK_t^\beta [u_t h_t L]^{1-\beta} \bar{h}_t^\gamma \dots \dots \dots (01)$$

حيث ان:

- K_t : يمثل رأس المال المادي؛
 - A : يمثل التقدم التكنولوجي؛
 - $[u_t h_t L]$: يمثل كفاءة العمل؛
 - u_t : تمثل الوقت المخصص للإنتاج؛
 - h_t : تمثل المستوى المتوسط لكفاءات العمال المشاركين في الانتاج؛
 - L : يمثل العمل؛
 - \bar{h}_t : يمثل المخزون المتوسط لرأس المال البشري المحسوب لجميع الافراد؛
 - β : يمثل معامل مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال المادي، و $1 - \beta$: يمثل مرونة الانتاج بالنسبة للعمال.
- اما علاقة رأس المال البشري التي اتى بها "لوكاس" فتكتب من الشكل التالي⁴:

$$\dot{h}_t = \delta(1 - u_t)h_t \dots \dots \dots (02)$$

حيث ان:

¹ - LUCAS Jr, Robert E, **ON THE MECHANICS OF ECONOMIC DEVELOPMENT**, Journal of Monetary Economics, V 22, NO 01, 1988, pp: 17

² - جلول بن عناية، عبدالقادر سرير، تقدير علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج var (1980 -

2014)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، 2016، ص: 48.

³ - احمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

⁴ - LUCAS Jr, Robert E, Ibid, p: 19.

• δ : تمثل مقدار الفعالية؛

• $1 - u_t$: يمثل الزمن المسخر للحصول على المعارف

وبافتراض ثبات الوقت المخصص للتعليم في الحالة التوازنية، فإن معدل نمو رأس المال البشري ثابت ويعطى بالشكل الآتي:

$$v = \frac{\dot{h}_t}{h_t} = \delta(1 - u_t) \dots \dots \dots (03)$$

ويكمن محرك النمو الاقتصادي في كفاءة تراكم رأس المال البشري، ويكتب معدل النمو على النحو التالي¹:

$$g = \frac{\delta(1 - \beta + \gamma)(1 - u_t)}{(1 - \beta)} = \frac{(1 - \beta + \gamma)}{(1 - \beta)} v$$

ووفقا للمعادلة السابقة فإن زيادة مستوى الكفاءة للقوة العاملة هو من العوامل الرئيسية المحددة للنمو وان تراكم رأس المال البشري هو المحرك الذي يسمح باستمرار النمو في الاجل الطويل².

وفي هذا النموذج نلمس ان وجود اختلاف في درجة الغنى والفقير بين الدول يرجع في الاساس الى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد ان دول المتقدمة تمتاز بمعدلات نمو جيدة وذلك لأنها اعطت الاهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين في حين نجد ان الدول النامية تمتلك معدلات نمو ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها او اهتمام افرادها بالتكوين، وما يلاحظ ان هذا النموذج استطاع شرح التفاوت في معدلات النمو التي عجز عنها النموذج النيوكلاسيكي، حيث يرى انه اذا كان لبلدين نفس المستوى التكنولوجي فيمكن لهذين البلدين ان يظهرنا معدلات نمو مختلفة في الحالة المستقرة بسبب اختلاف كميات الوقت المخصصة للتعليم من قبل الافراد او اختلاف سياسات التعليم في كلا البلدين³.

الفرع الرابع: نموذج بارو 1990 (Barro)

يعد "بارو" اول من اشار الى دور تراكم رأس المال العام في تأثيره على النمو الاقتصادي وتحدث عن ملكية السلطات العامة للبنى التحتية، ويرى "بارو" ان تطور البنى التحتية هي عامل ومحدد مهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، فاستثمار الحكومة فيها يولد زيادة العائدات على المدى الطويل مما يلغي قانون تناقص الغلة للشركات

¹ - Marielle M, **Education et croissance économique: test du modèle de Lucas [1988]**, from researchgate, Retrieved: 03-13- 2022, Lien de site Web:

https://www.researchgate.net/publication/268385254_Education_et_croissance_economique_test_du_modele_de_Lucas_1988

² - احمد ضيف، مرجع سبق ذكره، صص: 57.

³ - صارة بورجة، **محددات النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية والجزائر**، (اطروحة دكتوراه: تقنيات كمية مطبقة)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020/2019، ص: 61.

الخاصة، بالإضافة لتدخل الدولة عن طريق تشجيع الافراد على الاستثمار في التقدم التقني وتشجيعها للمبتكرين وتحفيزهم لزيادة جهودهم وذلك بوضع قوانين لحماية حقوق الملكية الفكرية بمنحهم براءات اختراع¹. ومن اهم افتراضات النموذج هي²:

- ارتكز على جمع النفقات العمومية لفائدة البنى التحتية للسنة الواحدة وليس على مخزون المنشآت؛
- التكاليف العمومية عبارة عن استثمار عمومي، اي لا يكون احتكار ولا تنافس؛
- يتم الانتاج وفق دالة كوب دوغلاس.

ولقد قام "بارو" بتوسعة دالة الانتاج التقليدية بإدراج متغير مستقل ثالث هو النفقات العمومية (G) الى جانب متغير راس المال (K) والعمل (L)، وفيما يلي عرض مختصر للمنهج الرياضي الذي اعتمده "بارو" والذي سمح بحساب المعدل الامثل للضريبة الذي يعظم معدل النمو الاقتصادي³:

$$Y = AK^\alpha L^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \dots \dots \dots (01)$$

ويتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وفق الشرط التالي:

$$Y = C + I + G = C + (\dot{K} + \delta K) + G \dots \dots \dots (02)$$

وبما ان الضرائب (T) تقتطع من الدخل، والنفقات (G) ممولة من الضرائب فإنه يمكن كتابة:

$$T = tY = G \dots \dots \dots (03)$$

وبذلك فإن معادلتى الدخل المتاح (Y_d) والاستهلاك (C) تكونان كما يلي:

$$Y_d = (1 - t)Y \quad ; \quad C = (1 - s)Y_d$$

$$\Rightarrow C = (1 - s)(1 - t)Y \dots \dots \dots (04)$$

وبتعويض المعادلة (03) و(04) في معادلة شرط التوازن (02) نجد ان:

$$Y = (1 - s)(1 - t)Y + (\dot{K} + \delta K) + tY$$

$$\Rightarrow Y = (1 - s + st)Y + \dot{K} + \delta K$$

$$\Rightarrow s(1 - t)Y = \dot{K} + \delta K \dots \dots \dots (05)$$

وبالعودة الى المعادلة رقم (01) وتعويض (G) بما يساويها في المعادلة رقم (03) نجد ان:

$$Y = AK^\alpha L^{1-\alpha} tY^{1-\alpha}$$

¹ - عتو الشارف، و خيرة اجري، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 08، 2015، ص: 144.

² - مايح شبيب الشمري، حسين على الشامى، الحوكمة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص: 103.

³ - الوليد قسوم ميسوم، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

$$\Rightarrow Y = KA^{\frac{1}{\alpha}}L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \dots \dots \dots (06)$$

وبتعبير المعادلة رقم (06) في المعادلة رقم (05) نجد ان:

$$s(1-t) \left(KA^{\frac{1}{\alpha}}L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \right) = \dot{K} + \delta K$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{K} + \delta K}{s(1-t)K} = A^{\frac{1}{\alpha}}L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s(1-t) \cdot A^{\frac{1}{\alpha}}L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \dots \dots \dots (07)$$

وبذلك حسب "بارو" فإن معدل الضريبة المثلى (t^*) الذي تفرضه الدولة لتمويل النفقات العمومية لتعظيم

$$\frac{\partial \left(\frac{\dot{K}}{K} \right)}{\partial t} = 0 \quad \text{النمو الاقتصادي يحقق الشرط التالي:}$$

ومنه نحصل على معدل الضريبة المثلى لتعظيم النمو الاقتصادي (t^*) بالصيغة التالية: $t^* = 1 - \alpha$.

ومن خلال ما سبق نجد ان "بارو" قد شدد على تدخل حتمي من السلطات العمومية من اجل تحقيق معدلات نمو امثليه عن طريق سياسة اقتصادية ناجحة، حيث يبين "بارو" في هذا الصدد اهمية تدخل الدولة بافتراض انه عليها في البداية تثبيت حجم النفقات العمومية المساوية لي $\left(\frac{G}{Y} \right)^* = t^* = 1 - \alpha$ وتقوم بالتالي باقتطاع ضريبة جزافية على جميع المداخيل والمساوية لي (G) من اجل تمويل جميع نفقاتها¹.

الفرع الخامس: نموذج روبيلو (Rebelo)1991

إن الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو في المدى الطويل قد ارق العديد من الاقتصاديين النيوكلاسيك وذلك بسبب تناقص الانتاجية الحدية وخاصة الانتاجية الحدية لرأس المال، لذلك وضع الاقتصادي البرتغالي "سيرجيو روبيلو" نموذج الاقتصاد (AK) الذي يعد من اول النماذج لنظرية النمو الداخلي واكثرها يسرا، والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية الكلية دور وانعكاسات ايجابية على النمو لافي المدى الطويل، والغاء فرضية تناقص الانتاجية الحدية اي ان ($\alpha = 1$)، ودالة الانتاج المعتمدة في نموذج تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي²:

$$Y = AK \dots \dots \dots (01)$$

حيث ان:

- Y : حجم الانتاج؛
- K : رأس المال الموسع الذي يتضمن رأس المال العيني (الآلات والمعدات) ورأس المال البشري (العمالة)؛

¹ - احمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

² - مايش شبيب الشمري، حسين على الشامي، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

• A: ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

وباعتبار ان حجم السكان ثابت، وان تراكم رأس المال يكتب على الشكل التالي:

$$\dot{K} = sY - \delta K \dots \dots \dots (02)$$

ومن المعادلتين رقم (01) و(02) يمكننا استخراج المعادلة التالية:

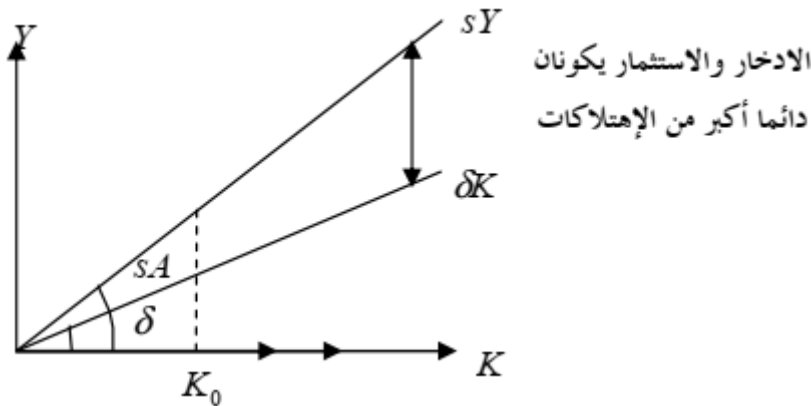
$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \dots \dots \dots (03)$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots \dots \dots (04) \quad \text{او:}$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta \dots \dots \dots (05) \quad \text{او:}$$

حيث ان (s) يمثل معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو في نموذج (AK) وذلك كما يلي:

الشكل رقم (2-2): نموذج AK



المصدر: مايع شبيب الشمري، حسين علي الشامي، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

يمثل δK خط الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال الذي تعرض للاندثار، واما sY فتعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما ان Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهو احد خصائص نموذج AK.

لنفترض ان اقتصاد ما يبدأ من النقطة K_0 . ففي حالة نموذج "سولو" كان تراكم رأس المال خاضعا لغلّة حجم متناقصة، اي ان كل وحدة جديدة في رأس المال تكون انتاجيتها اقل من سابقتها حتى تصل الى مستوى δ . اما نموذج AK فهو ذا غلّة حجم ثابتة، اي ان كل زيادة في رأس المال ستؤدي الى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الانتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية لـ A .

وانطلاقاً من المعادلتين (03) و(04) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الانتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد (g_Y) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن اي سياسة حكومية ترمي الى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها اثرا مباشرا على النمو الاقتصادي، لان¹:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = g_Y$$

ومن خلال ما تم تناوله حول نظرية النمو الداخلي نجد انه من اهم التوصيات التي تقدمها هاته النظرية للدول والحكومات لترويج للنمو بها ما يلي²:

- يجب ان تركز استراتيجيات النمو على خلق المعرفة الجديدة بكل ابعادها، ليس فقط داخل الجامعات والمعامل ولكن ايضا من خلال شركات الاعمال؛
 - كل الافكار الصغيرة والكبيرة تلعب دورا هاما في زيادة معدل النمو الاقتصادي، وان هيكله الاعمال بأي من الطرق المتعددة، بغرض تشجيع الاختراع من جانب العاملين المشاركين مباشرة في العملية الانتاجية يعادل في اهميته للاقتصاد المعرفي اهمية البحوث العلمية المنظمة؛
 - فرص ترويج النمو تعتمد في جزء كبير على القاعدة الحالية المحلية من المعرفة والخبراء، والمجتمعات يجب ان تطمح الى بناء هذه القاعدة من خلال استراتيجيتها العامة؛
 - النمو الذي يعتمد على المعرفة يسهم في تعضيد دائرة التقوية الذاتية، ومن ثم فالنمو السريع يفجر مزيدا من الابتكار المعرفي، والاخير يؤدي الى مزيد من النمو السريع...وهكذا.
 - هذا وقد وجهت لهذه النظرية مجموعة من الانتقادات من اهمها ما يأتي:
 - احد اهم عيوبها اعتمادها على عدد من الفرضيات النظرية النيوكلاسيكية التي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية.
 - ان النمو الاقتصادي غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية واسواق راس المال والسبع غير الكاملة؛
 - عدم حصول دراستها التطبيقية للقيمة التنبؤية على تأييد كبير وواسع.
- وختاما ورغم ان هذه النظرية لاتزال في مراحلها التكوينية فإنها مع ذلك تساهم في توفير فهم افضل لاختلافات النمو الطويل الامد في تجربة البلدان المتقدمة والنامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي³.

¹ - احمد سيدي كبداني، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

² - سهير ابو العينين، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 167،

معهد التخطيط القومي، يوليو 2003، ص: 15.

³ - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

المبحث الثالث: علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي

عرفت العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي على مر الزمن اختلاف كبيراً في الآراء بين المدارس الفكرية المختلفة مما ولد هذا الكثير من الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين لإيجاد طبيعة هذه العلاقة وعن كيفية تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في محاولة منهم لتكوين نماذج لإثبات هذه العلاقة.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

وضع رواد المدرسة الكلاسيكية الأساس لعدد من نظريات النمو وقد تم وضع الأساس الأول لنموذج النمو الكلاسيكي من قبل آدم سميث الذي افترض نموذجاً للنمو يحتوي على ثلاثة عوامل للإنتاج مثل الأرض والعمل ورأس المال، وقد اعتبر آدم سميث أن الادخار هو العامل الأكثر أهمية في تأثيره على معدل النمو¹، وافترض ان التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي يظهر في العلاقة بين التضخم (التغير في مستويات الأسعار) وتأثيراته على الضريبة على مستويات الربح والإنتاج، وبالرغم من ان هذه العلاقة لم يتم توضيحها بشكل محدد في نظريات النمو الكلاسيكية الا انه ضمناً تكون العلاقة بين المتغيرين سلبية².

المطلب الثاني: النظرية الكينزية والنيوكينزية

يتألف النموذج الكينزي من منحنى الطلب الكلي (AD) والعرض الكلي (AS)، والذي يوضح بشكل مناسب علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي، ووفقاً لهذا النموذج على المدى القصير يكون منحنى العرض الكلي (AS) مائلاً للأعلى وليس رأسياً وهي ميزته الحاسمة، حيث انه إذا كان منحنى العرض الكلي عمودياً فإن التغييرات في جانب الطلب الكلي في الاقتصاد تؤثر فقط على الأسعار، اما إذا كان منحدرًا صاعدًا فإن التغييرات في الطلب الكلي تؤثر على كل من الأسعار والإنتاج، هذا ينطبق على حقيقة أن العديد من العوامل هي التي تحرك معدل التضخم ومستوى الإنتاج على المدى القصير، وتشمل هذه التغييرات في التوقعات، القوى العاملة، أسعار عوامل الإنتاج الأخرى، والسياسة المالية أو النقدية³.

وباختصار ستعتمد العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الاجل القصير على ما إذا كان التضخم مدفوعاً في الغالب بصدمات الطلب أو صدمات العرض، ففي اقتصاد تهيمن فيه صدمات الطلب فمن المرجح أن تكون العلاقة بين التضخم والنمو إيجابية نتيجة للحركة المهيمنة على طول منحنى إجمالي العرض، وعلى العكس

¹ - gokal v & hanif s, **RELATIONSHIP BETWEEN INFLATION AND ECONOMIC GROWTH**, Economics Department, Reserve Bank of Fiji, Suva, Fiji, Dec 2004, p: 5.

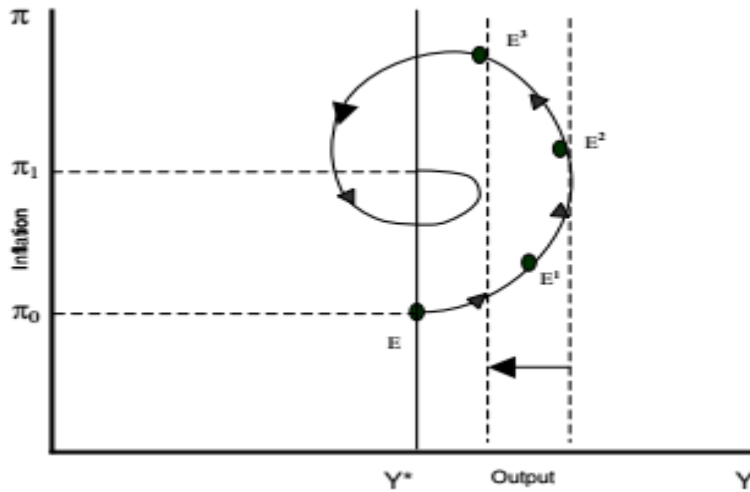
² - Gatawa N M, Abdulfafar A & Olarinde M O, **Impact of Money Supply and Inflation on Economic Growth in Nigeria (1973-2013)**, Journal of Economics and Finance, Vol 8, No 3, MAY-JUNE 2017, p: 28.

³ - gokal v & hanif s, Ibid, p: 06.

من ذلك حيث تهيمن صدمات العرض فمن المرجح أن تكون العلاقة بين المتغيرين سلبية نتيجة للحركة على طول منحنى إجمالي الطلب¹.

وعند الانتقال من المدى القصير إلى المدى الطويل، من المفترض أن تتوازن العوامل المذكورة أعلاه، بحيث ينتج عن التعديل الديناميكي لمنحني AD و AS على المدى القصير "مسار تعديل" والذي يُظهر علاقة إيجابية أولية بين التضخم والنمو، ولكنه يتحول في النهاية إلى السلبية نحو الجزء الأخير من مسار التعديل²، وهذا ما يظهر في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي حسب الكينزيين



Source: gokal v & hanif s, Ibid, p: 08.

من خلال الشكل السابق يتضح من خلال الحركة الانتقالية للنقطة E إلى E¹ وجود العلاقة الإيجابية الأولية بين التضخم والنمو الاقتصادي ويرجع الكينزيون وجود هذه العلاقة إلى مشكلة عدم تناسق الوقت، ووفقا لهذا المفهوم يشعر المنتجون أن أسعار منتجاتهم فقط هي التي ارتفعت بينما يعمل المنتجون الآخرون بنفس مستوى السعر، لكن في الواقع ارتفعت الأسعار الإجمالية، وبالتالي يستمر المنتج في إنتاج المزيد ويستمر الإنتاج في الارتفاع، ويعتقد الكينزيون أيضا أن هذه العلاقة الإيجابية يمكن أن تكون بسبب اتفاقيات بعض الشركات لتوريد البضائع في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه، لذلك حتى لو ارتفعت أسعار السلع في الاقتصاد فلن ينخفض الإنتاج، حيث يتعين على المنتج تلبية طلب المستهلك الذي تم الاتفاق معه.

من المهم أيضا ملاحظة سمتين أخريين من عملية التعديل، أولا: هناك أوقات ينخفض فيها الإنتاج ويزداد معدل التضخم، على سبيل المثال بين النقطتين E² و E³ هذه العلاقة السلبية بين التضخم والنمو مهمة، لأنها

¹ - Hanaa Kheir-El-Din, Hala Abou-Ali. , **INFLATION AND GROWTH IN EGYPT: IS THERE A THRESHOLD EFFECT?**, Middle East Development Journal, Vol 01, No 01, 2009, p: 4.

² - Mamo F T, **Economic Growth and Inflation A panel data analysis**, (Thesis: Master Programme), Department of Social Sciences Economics, Södertörns University, Sweden, 2012, p: 16.

تحدث في كثير من الأحيان في الممارسات الاقتصادية، هذه الظاهرة هي التضخم المصحوب بالركود، أي عندما يرتفع التضخم مع انخفاض الإنتاج أو استقراره، ثانياً: لا ينتقل الاقتصاد مباشرة إلى معدل تضخم أعلى ولكنه يتبع مساراً انتقالياً حيث يرتفع التضخم ثم ينخفض.

وبموجب هذا النموذج هناك مفاضلة قصيرة المدى بين الإنتاج والتغير في التضخم، ولكن لا توجد مفاضلة دائمة بين الناتج والتضخم، ولكي يظل التضخم ثابتاً عند أي مستوى يجب أن يساوي الإنتاج المعدل الطبيعي (Y^*) أي أن مستوى من التضخم مستدام، ومع ذلك لكي ينخفض التضخم يجب أن تكون هناك فترة يكون فيها الإنتاج أقل من المعدل الطبيعي¹.

ومع بداية السبعينات كانت هنالك قدر من الجهود لتطوير النظرية الكينزية بالاستفادة من التطورات في النظرية الكلية هذا ما أدى إلى ظهور مجددين للنظرية الكينزية عرفوا بمصطلح النيوكينزية سنة 1984، هذا وقد ركزوا في كتاباتهم تركيزاً شديداً على النمو الاقتصادي والاستقرار، وفقاً لهذه النظرية يعتمد التضخم على مستوى الإنتاج الفعلي (الناتج المحلي الإجمالي) والمعدل الطبيعي للعمالة²:

أولاً: إذا تجاوز الناتج المحلي الإجمالي إمكاناته وكانت البطالة أقل من المعدل الطبيعي للبطالة وكل شيء آخر متساو، فسوف يتسارع التضخم مع قيام الموردين بزيادة أسعارهم وتفاقم التضخم الداخلي، يؤدي هذا إلى تحول منحني فيليبس في اتجاه التضخم المصحوب بالركود نحو تضخم أكبر ومزيد من البطالة.

ثانياً: إذا انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون مستواه المحتمل وكانت البطالة أعلى من المعدل الطبيعي للبطالة، مع ثبات العوامل الأخرى، فسوف يتباطأ التضخم حيث يحاول الموردون ملء السعة الفائضة، وخفض الأسعار وتقويض التضخم الداخلي مما يؤدي إلى خفض التضخم، يؤدي هذا إلى تحول منحني فيليبس في الاتجاه المطلوب نحو تضخم أقل وبطالة أقل.

أخيراً: إذا كان الناتج المحلي الإجمالي يساوي إمكاناته ومعدل البطالة يساوي NAIRU، فلن يتغير معدل التضخم، طالما لا توجد صدمات في العرض على المدى الطويل، يعتقد الكينزيون الجدد أن منحني فيليبس عمودي، أي أن معدل البطالة يساوي المعدل الطبيعي للبطالة، في حين أن هناك عدداً كبيراً من معدلات التضخم المحتملة التي يمكن أن تسود عند معدل البطالة هذا.

ومع ذلك فإن إحدى مشكلات هذه النظرية هي أن المستوى الدقيق للإنتاج المحتمل والمعدل الطبيعي للبطالة غير معروف بشكل عام ويميل إلى التغيير بمرور الوقت، يبدو أيضاً أن التضخم يعمل بطريقة غير متكافئة، حيث يرتفع بسرعة أكبر من انخفاضه.

¹ - DORNBUSCH R. & FISCHER S, **MACRO ECONOMICS**, McGraw-Hill College, Vol 06, Ohio, 1993, pp: 489-491.

² - gokal v & hanif s, Ibid, pp: 14-15.

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية

اعطى الاقتصاديون النيوكلاسيك تفسيرهم الخاص حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، ويرى اصحاب هذا الفكر ان العاملين المؤثران في إحداث النمو الاقتصادي في المدى القصير هو الادخار وزيادة رأس المال العيني، وهذان العاملان بدورهما يتأثران بالتضخم، في حين ان المحرك الرئيسي للنمو في المدى الطويل هو التقدم الفني¹.

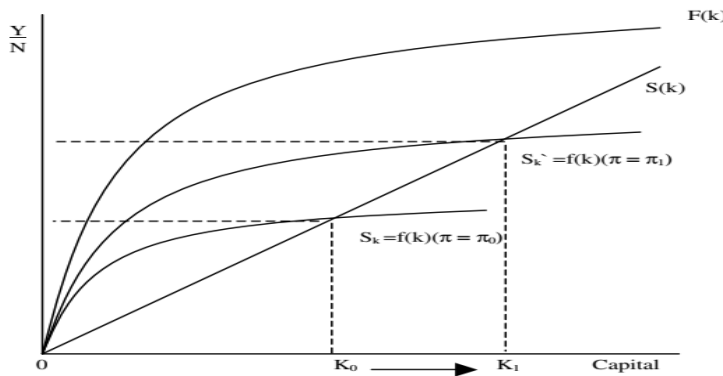
وقد كان "مونديل" سنة 1963 اول من اقترح وجود علاقة تربط بين التضخم والنمو، حيث يرى ان ارتفاع معدل التضخم او التوقعات التضخمية تؤدي الى انخفاض السيولة لدى الافراد بسبب انخفاض معدل العائد المتوقع من السيولة النقدية، مما يجبر الافراد الى الاحتفاظ برصيد نقدي اقل وتحويل الباقي الى المدخرات مما يعني زيادة في تراكم رأس المال وبالتالي نمو اسرع للإنتاج، ومنه فحسب "مونديل" فإن التضخم يؤدي إلى زيادة معدل نمو الإنتاج بشكل دائم عن طريق تحفيز تراكم رأس المال².

وقد شارك "توبين" (1965) فكرة "مونديل" القائلة بأن التضخم مرتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي، ويعتمد نموذج على نموذج النمو النيوكلاسيكي المكون من قطاع واحد لـ "سولو" و "سوان"، ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي³:

$$Y = f(K)$$

حيث يرى "توبين" في نموذج غير النقدي ان رأس المال K هو الشكل الوحيد للثروة، والشكل التالي يوضح عمل الية المحفظة لي "توبين".

الشكل رقم (2-4): تأثير "توبين"



Source: gokal v & hanif s, Ibid, p: 11.

¹ - إيمان محمد عبداللطيف، العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1961-2018)،

مجلة دراسات، المجلد 21، العدد 3، يوليو 2020، ص: 110.

² - Mamo F T, Ibid, p: 17.

³ - ORPHANIDES A & SOLOW R M, Money, inflation and growth, Chapter 06 in Handbook of Monetary Economics, Elsevier Science Publishers, Vol 01, 1990, p: 229.

ومن خلال الشكل السابق نلاحظ انه إذا زاد معدل التضخم من π_0 إلى π_1 ($\pi_0 < \pi_1$)، فإن العائد من النقود سينخفض، ووفقاً لآلية محفظة "توبين" سيبتعد الناس عن المال بعائده المنخفض ويتجهون نحو رأس المال، وفي الشكل السابق تم توضيح ذلك من خلال التحول في الخط البياني S_K إلى S_K^1 ، تؤدي آلية المحفظة إلى زيادة مخزون رأس المال الثابت للدولة من K_0 إلى K_1 ، ويوضح إطار عمل "توبين" أن معدل التضخم الأعلى يرفع مستوى الإنتاج بشكل دائم، ويحدث أثناء الانتقال من مخزون رأس المال الثابت للدولة K_0 إلى المخزون الرأسمالي الجديد المستقر K_1 .

بكل بساطة يعتبر "توبين" المال كبديل لرأس المال ويظهر أن ارتفاع التضخم يجبر الافراد الى استبدال النقود من شكلها السائل الى اصل مالي مدر للفوائد مما يرفع مستوى الاستثمار ويؤدي إلى مستوى أعلى من الإنتاج ويعزز النمو الاقتصادي¹.

وقد وضع "ستوكمان" في سنة 1981 نموذجاً تؤدي فيه النقود عند الزيادة في معدل التضخم إلى انخفاض مستوى الإنتاج على عكس فكرة "مونديل" و"توبين"، حيث اعتبر ان المال هو مكمل لرأس المال وهو ما يمثل علاقة سلبية بين مستوى الإنتاج ومعدل التضخم، كما إن رؤية "ستوكمان" مدفوعة بحقيقة أن الشركات تضع بعض السيولة في تمويل مشاريعها الاستثمارية، ونظراً لأن التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للأرصدة النقدية لدى الافراد مما يدفعهم الى الاحتفاظ بمشتراتهم من السلع النقدية ورأس المال عندما يرتفع معدل التضخم، وفي المقابل ينخفض مستوى الإنتاج استجابة لزيادة معدل التضخم، اي ان التضخم وفقاً لـ "ستوكمان" له تأثير سلبي على الإنتاج، وبالتالي على النمو الاقتصادي².

وقد قام "كولي وهانسن" في سنة 1989 بتوسيع الية النظر في تراكم رأس المال، حيث ان الافتراض الرئيسي هو أن المنتج الهامشي لرأس المال يرتبط بشكل إيجابي بكمية العمالة، وعندما تنخفض كمية العمالة استجابة لارتفاع التضخم، ينخفض العائد إلى رأس المال مما يؤدي الى انخفاض كميات الإنتاج، وقد أظهر أن مستوى الإنتاج ينخفض بشكل دائم مع زيادة معدل التضخم³.

كما يوجد في هذه النظرية مؤيدون لعدم وجود علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وقال "سيدروسكي" (1967) والذي استندت صياغته على ورقة رامسي الكلاسيكية (1928) حول سلوك التوفير الأمثل، وقد كانت النتيجة المذهلة لـ "سيدروسكي" أنه في نموذج النمو النقدي البسيط يكون معدل الفائدة الحقيقي مستقلاً عن التضخم ومعدل نمو النقود، علاوة على ذلك ونظراً لوجود مخطط فريد في النموذج من الناتج الهامشي لرأس المال إلى مستوى كثافة رأس المال، فإن رأس المال مستقل أيضاً عن التضخم، وبالتالي فإن المال هو محايد للغاية ويبطل تأثير توبين⁴، اي ان الزيادة في معدل التضخم لا تغير مخزون رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي.

¹ - M W Madurapperum, **Impact of Inflation on Economic Growth in Sri Lanka**, journal of world Economic Research, Vol 05, No 01, 2016, p: 02.

² - إيمان محمد عبداللطيف، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

³ - gokal v & hanif s, Ibid, p: 14.

⁴ - ORPHANIDES A & SOLOW R M, Ibid, p: 236.

وبشكل عام وضحت المراجعة النظرية في نظرية النيوكلاسيكية نتائج مختلطة فيما يتعلق بعلاقة التضخم بالنمو الاقتصادي، حيث انه يمكن أن تؤدي الزيادة في التضخم إلى ارتفاع الإنتاج "مونديل" و"توبين"، أو انخفاض الإنتاج "ستوكمان" و"كولي وهانسن"، أو عدم حدوث تغيير في الإنتاج "سيدروسكي".

المطلب الرابع: النظرية النقدية

تم اقتراح النظرية النقدية من قبل ميلتون فريدمان وفقا لهذه النظرية فإن عرض النقود هو العامل الوحيد الذي يحدد مستويات الأسعار في الاقتصاد، ويرى فريدمان أن ظاهرة التضخم تعود بصفة اساسية الى ارتفاع معدل المعروض النقدي بشكل أكبر من معدل النمو في الاقتصاد¹.

وتنظر النظرية النقدية إلى مفهوم التوقع في منحنى فيليبس وتقسّم منحنى فيليبس على المدى القصير والمدى الطويل، بالنسبة لهذه النظرية سيثبت منحنى فيليبس في المدى القصير ولكن ليس على المدى الطويل، واستندت حججهم إلى فرضية الاقتصاد حيث تتضاعف تكلفة كل شيء، ويتعين على الأفراد أن يدفعوا ضعف هذا المبلغ مقابل السلع والخدمات، لكنهم لا يمانعون لأن أجورهم أكبر أيضا بمرتين، ويتوقع الأفراد معدل التضخم المستقبلي ويدمجون آثاره في سلوكهم، على هذا النحو لا تتأثر البطالة والإنتاج والمتغيرات الاقتصادية الحقيقية الأخرى، ويسمي الاقتصاديون هذا المفهوم بحياد المال ويظل الحياد قائما إذا كانت قيم التوازن للمتغيرات الحقيقية بما في ذلك مستوى الناتج المحلي الإجمالي مستقلة عن مستوى المعروض النقدي على المدى الطويل، ويثبت الحياد الفائق عندما تكون المتغيرات الحقيقية بما في ذلك معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقلة عن معدل النمو في عرض النقود على المدى الطويل، إذا كان التضخم يعمل بهذه الطريقة فسيكون التضخم غير ضار في حالة الحياد والحياد الفائق².

وباختصار تشير النظرية النقدية إلى أن التغيرات في المعروض النقدي في المدى القصير هي المحدد الأساسي للتقلبات في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد (البطالة، الدخل الحقيقي، المستوى العام للأسعار... وغيرها من المتغيرات الحقيقية) مما يعني وجود علاقة موجبة بين التضخم والنمو الاقتصادي، اما في المدى الطويل فأن التغير في المعروض النقدي تؤثر في المقام الاول على المستوى العام للأسعار وعلى المتغيرات الاسمية الاخرى وليس الحقيقية وبالتالي تختفي العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي³.

¹ - إيمان محمد عبداللطيف، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

² - gokal v & hanif s, Ibid, pp:09-10.

³ - Froyen R T, **MACROECONOMICS Theories and Policies**, published by Pearson Education, Vol 10, United States, 2013, p: 212.

المطلب الخامس: نظرية النمو الداخلي

تمثل إحدى السمات الفرق الرئيسية بين نماذج النمو الداخلي والنماذج النيوكلاسيكية، ان نماذج النمو الداخلي تشرح النمو بشكل أكبر مع رأس المال البشري، من خلال الإشارة إلى أن معدل النمو يعتمد على معدل العائد من رأس المال البشري وكذلك رأس المال المادي، وينظر اصحاب هذه النظرية الى ان الضريبة على أي شكل من أشكال رأس المال تؤدي إلى انخفاض العائد، وعندما يتم وضع مثل هذه النماذج للنمو الداخلي في إطار صرف نقدي فإن معدل التضخم (الضريبة) تؤدي إلى خفض معدل النمو بشكل مباشر، في حين أن فرض ضريبة على رأس المال البشري من شأنه أن يتسبب في استبدال العمالة بالترفيه مما يقلل من معدل العائد على رأس المال البشري ويمكن أيضا أن يخفض معدل النمو، وبالتالي فإنه يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي¹.

¹ - Mamo F T, Ibid, p: 18.

خلاصة الفصل:

لقد تجدد الاهتمام بموضوع النمو الاقتصادي في العقدين الاخيرين وحظي بكم كبير من الدراسات النظرية والتطبيقية من طرف الاقتصاديين والمفكرين مما جعله يمثل محورا رئيسيا في النظريات وافكر الاقتصادي سواء بشكل مباشر او غير مباشر، ومن خلال ما تقدم في هذا الفصل يمكننا التأكيد على ما يلي:

- النمو الاقتصادي يعتبر ناتج كمي يتمثل في تلك الزيادات المتواترة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي؛
- فيما يخص الفرق بين النمو والتنمية تبين لنا ان التنمية اوسع واكثر شمولاً من النمو الاقتصادي؛
- ومن اجل اغراض قياس النمو الاقتصادي فإن الناتج المحلي الاجمالي يعتبر مؤشرا هاما يستخدم على نطاق واسع لمعرفة مستوى الاداء الاقتصادي؛
- كما لاحظنا انه توجد عدة عوامل يتحدد على اساسها النمو الاقتصادي اهمها كمية الموارد الطبيعية وتراكم رأس المال المادي والبشري، بالإضافة الى التقدم الفني والتكنولوجي والتخصص وغيرها من العوامل؛
- وفي اثناء قيامنا بتقديم مراجعة لتطور نظريات النمو الاقتصادي انطلقنا من النظرية الكلاسيكية والتي من اهم رواد هذه المدرسة "ادم سميث" و "روبرت مالتوس" و "ريكاردو" و "جون ستيوارت ميل" الذين اعتبروا ان التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي؛
- واستندت النظرية الكينزية على التحليل الساكن حيث ركز "كينز" على المدى القصير، في حين ركز نموذج "هاورد ودومار" على المدى الطويل، وتوصلوا الى استنتاج مفاده ان الاقتصاد يتطلب زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار؛
- وعالجت النظرية النيوكلاسيكية موضوع النمو الاقتصادي من خلال نموذج "سولو" والذي ركز فيه على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو، إلا انها تعرضت لانتقادات لاذعة بعد فشلها في إعطاء تفسيرات واضحة حول درجة التفاوت الذي ظهر على مستوى الاداء الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية في فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات؛
- ادت هذه الانتقادات الى ظهور اعمال حديثة على شكل نظرية جديدة عرفت بنظرية النمو الداخلي، والتي كانت دوافعها الاساسية هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة، وكذلك فقد اسقطت نظرية النمو الداخلي افتراض تناقص الغلة النيوكلاسيكي، وأشاروا الى ان الاستثمارات الخاصة والعامة في راس المال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن الانتاجية تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد؛
- كما عملنا على ابراز العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم واستعنا في ذلك بأهم المساهمات النظرية التي جاءت في هذا الصدد على مر الزمن، والتي اختلفت اختلافا كبيرا في الآراء بين المدارس الفكرية المختلفة حتى بين اصحاب المدرسة الواحدة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

تمهيد:

بعد اصدار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في دورتها الخامسة عشر سنة 1960 قرار بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، استطاعت العديد من الدول النامية خلال فترة قصيرة من بعد حصولها على استقلالها ان تحقق بدايات مشجعة في الاقتصاد حققت من خلاله معدلات نمو مرتفعة، ولكن مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات اضحت الازمة العالمية تتغير وتشهد ازمت وهزات اقتصادية عنيفة ومتتالية، حيث بدأت العديد من هاته الدول النامية تواجه مشاكل اكثر حدة اظهرت عجز وعدم نجاعة طبيعة السياسات الاقتصادية الكلية المعتمدة، مما اجبرها على اجراء تغييرات هيكلية في العديد من الدول.

وتعد الجزائر من الدول النامية التي نالت استقلالها في تلك الفترة، وحققت بعد ذلك معدلات نمو مرتفعة بسبب امتلاكها ثروات نفطية هائلة، إلا انه ومع منتصف الثمانينات ومع انهيار اسعار البترول سنة 1986 شهدت الجزائر ازمة اقتصادية حقيقية ادت الى ظهور مشكلة مست التوازنات المالية الداخلية تجلت في ظهور التضخم. سنعمل في هذا الفصل على القيام بدراسة وصفية وتحليلية لكل من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1980-2020)، ومن اجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الاول: دراسة تحليلية لمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر؛
- المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم في بعض الدول النامية النفطية؛
- المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم في بعض الدول النامية غير النفطية.

المبحث الاول: دراسة تحليلية لمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر

سوف نتطرق في هذا المبحث الى ثلاث مطالب رئيسية نقوم فيها بتحليل تطور بعض المؤشرات الرئيسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 الى سنة 2020، حيث يتضمن المطلب الاول لمحة عن الاقتصاد الجزائري، اما المطلب الثاني فسنرصد فيه تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وفي المطلب الثالث سنتعرض فيه على تطور معدلات التضخم في الجزائر.

المطلب الاول: لمحة عن الاقتصاد في الجزائر

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة مراحل حاولت من خلالها تطبيق العديد من القوانين والمخططات الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، فلقد ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي بعض البنى التحتية ووسائل النقل والاتصال والموانئ، إلا انها كانت تفتقر الى راس مال وطني خاص تتوفر فيه الكفاءة والخبرة في شتى فروع النشاط الاقتصادي باستثناء الزراعة التقليدية والتجارة وبعض الصناعات الحرفية، بالإضافة الى ضعف الاستثمارات الاقتصادية من طرف السلطات التي كانت توجهاتها منصبة نحو تأمين البنوك واصدار العملة الوطنية، حيث كان الهدف من هذه السياسة هو استكمال الاستقلال الوطني¹.

الفرع الاول: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي (1967-1979)

ابتداء من سنة 1967 اعتمد الاقتصاد الجزائري على اسلوب التخطيط المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية واستقراره على النهج الاشتراكي في توجيه الاقتصاد الوطني وتنظيمه وتسييره، وقد شهدت هذه المرحلة القيام بمخططات تنموية متوسطة الاجل، وقد كان الحجم الاستثماري المنفق خلال هذه الفترة اكثر من 274 مليار دج وكان ما يزيد عن 60% منها موجهة للتصنيع، فقد حظي قطاع المحروقات بحصة الاسد باعتباره مصدر للتمويل ومحرك اساسي للاقتصاد²، حيث شرعت الدولة بتطبيق اول مخطط يُعد فاتحة تطبيق نظام توجيه الدولة للتنمية، وكان هو المخطط الثلاثي (1967-1969) ويعتبر مخطط قصير الاجل بطبيعة الحال ولكنه كان يندرج في اطار مخطط متوسط الاجل يمتد على فترة سبع سنوات، وكان الهدف منه هو حصر الامكانيات المادية والبشرية للمجتمع لإنجاز المخططات المقبلة، وركزت على الهياكل القاعدية للصناعات الاكثر اهمية، وخصص لهذا الغرض مبلغ 11.081 مليار دج إلا ان استثماراته الفعلية بلغت 9.16 مليار دج، اما المخطط الرباعي الاول (1970-1973) فقد هدف الى تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الوطني بتأميم قطاع المحروقات، بالإضافة الى جعل عملية التصنيع في المرتبة الاولى بالتوجه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة، كذلك لم يتم

¹ - عبدالقادر لحول، مرجع سبق ذكره، ص: 234-235.

² - محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 01، الجزائر، 1999، ص: 164.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

اهمال القطاع الزراعي فقد زادت عن المخطط الثلاثي بنسبة 62%، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 68.56 مليار دج إلا ان استثماراته الفعلية بلغت 36.7 مليار دج، اما المخطط الرباعي الثاني(1974-1977) فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق اهدافه، وقد خصص له مبلغ 110 مليار دج الا ان حجم الاستثمارات التي سجلها المخطط نهاية فترة تطبيقه 121.23 مليار دج، وتعتبر المرحلة التكميلية (1978-1979) بمثابة المرحلة الانتقالية التي تم من خلالها اتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني ووصلت تكاليف البرامج الاستثمارية فيه الى مبلغ 190 مليار دج، مع تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية¹.

الفرع الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط اللامركزي (1980-1988)

يعتقد الكثير من الباحثين الاقتصاديين ان بؤادر الاصلاح الاقتصادي بدأت تطفو على ساحة الاحداث الاقتصادية سنة 1980 وذلك بعد تقييم مرحلة الستينات والسبعينات، حيث جاء في إطار التوجيهات الطويلة الامد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدى الفترة العشرية (1980-1990) التي جاءت بها مقررات المؤتمر الرابع للحزب المنعقد في جانفي 1979، انما يجب ان تحقق في نهايتها تغطية مرضية للحاجيات الاساسية للمواطنين والامة كما وكيفا وباعتماد اساسا على الانتاج الوطني²، وذلك من خلال إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق سياسة تنموية اخرى اسلوبها التخطيط، حيث اعتمدت فترة زمنية اطول من تلك التي اعتمدها في المخططات الثلاثة السابقة وهي فترة 05 سنوات.

اولا: المخطط الخماسي الاول (1980-1984)

لقد احصى المخطط الخماسي الاول ان تجربة التخطيط الجزائرية قد دلت من خلال المخططات الاولى عن وجود كميات كبيرة من البرامج غير المنجزة، وكان منها ما يعود تاريخه الى المخطط الثلاثي الاول، لذلك فقد جاء هذا المخطط يحمل استراتيجية تنموية جديدة تقوم على اساس ما تم تقييمه خلال العشريتين السابقتين وفق اهداف نلخصها كما يلي³:

- ✓ استكمال انعاش القطاعات التي لم تعط لها الاولوية من قبل؛
- ✓ تدعيم الاقتصاد الوطني؛
- ✓ الاهتمام اكثر بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين معيشتته؛
- ✓ معالجة الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني اثناء فترة السبعينات؛

¹ هجيرة عبدالجليل، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، (اطروحة دكتوراه: مالية دولية)، التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016، ص ص: 58-62.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المخطط الخماسي 1980-1984، قانون رقم 80-11، 13 ديسمبر 1980، ص: 1795.

³ عبدالرحمن تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص: 27-28.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

✓ الاهتمام أكثر بالهياكل القاعدية، كالطرق السريعة، الجسور، السدود،... الخ.

وبقدر ما اتسعت فترة المخطط الخماسي اتسعت أيضا كمية استثماراته لترتفع تكاليف برامجه 560.5 مليار دينار جزائري، وقد بلغ حجم الترخيص المالي الذي يتحكم في تقديره عاملان هما: من جهة الامكانيات المالية المتاحة، ومن جهة اخرى القدرات الفنية للإنجاز، ما مقداره 400.6 مليار دج بحيث يمثل هذا هدفا للإنجاز نهاية سنة 1984¹، وهو حجم معتبر يشكل نسبة 71.5% تقريبا من تكاليف البرامج الاستثمارية لهذا المخطط، وقد اعتمد المخطط الخماسي الاول في توزيع الاستثمارات بين ثلاث قطاعات كبرى، الاستثمارات المنتجة مباشرة، الاستثمارات شبه منتجة، الاستثمارات غير المنتجة على النحو التالي:

الجدول رقم (3-1): يبين توزيع تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي الاول

نوع الاستثمار	تكاليف البرامج	النسبة	الترخيص المالي	القطاع	التكاليف المالي	الترخيص المالي
الاستثمارات المنتجة مباشرة	297.9	53%	222.56	الزراعة	59.4	47.10
				الصناعة	213.21	155.46
				مقاولات للإنجاز	25	20
الاستثمارات شبه منتجة	46.2	8%	35.40	النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية	23.8	19
				التخزين والتوزيع	17.8	13
				السياحة	4.6	3.40
الاستثمارات غير المنتجة	216.69	39%	143.60	البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية	216.69	143.64
المجموع	560.5	100%	400.6			

المصدر: مُجد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،

الطبعة 02، الجزائر، 1999، ص: 97.

ومن خلال هذا التوزيع نلاحظ ان الاستثمارات المنتجة حازت حصة الاسد بنسبة 53% حاز منه الحجم الاستثماري المخصص لقطاع الصناعة الحظ الوافر بأكثر من 213 مليار دج وكان هيكل الاستثمارات كالتالي: الهيدروكربونات بـ 78 مليار دج، والحديد والصلب 33.5 مليار دج، والميكانيكية الكهربائية 23 مليار دج، والباقي مقسم ما بين الكهربائية والغذائية ومواد البناء وغيرها...، في حين حدد المخطط الخماسي الاول اهداف طويلة المدى لتنمية القطاع الزراعي حيث بلغت تكاليفه الاستثمارية 59.4 مليار دج أي حوالي 20% من تكاليف الاستثمارات المنتجة موزعة على الفروع التالية: الري 30 مليار دج، الزراعة النباتية والحيوانية 23.9 مليار دج، الغابات 4 مليار دج، الصيد البحري 1.5 مليار دج، اما تكاليف الاستثمار شبه المنتجة فقدت بـ 46.2 مليار دج بنسبة 8% تنوعت استخداماتها ما بين فروع النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية بـ 23.8 مليار دج وفرع التخزين والتوزيع بـ 17.8 مليار دج وفرع السياحة بـ 4.6 مليار دج، اما فيما يخص الاستثمارات غير المنتجة فقد شكلت هدفا رئيسيا من اهداف التنمية وبلغت تكاليفها 216.69 مليار دج بنسبة 39% من حجم الاستثمارات الكلية استحوذ فيها فرع السكن على 42.7% وفرع التربية والتكوين على ما يقارب 42.7%.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المخطط الخماسي 1984-1980، مرجع سبق ذكره، ص: 1797.

كما اوصى المؤتمر الرابع للحزب بإصلاحات خاصة على مستوى التنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني تهدف الى جعل التهيئة الاقليمية الركيزة الاساسية للتنمية وتحقيق التوازن الجهوي بين المناطق الجنوبية والمناطق الشمالية، عن طريق توسيع النشاطات الاقتصادية المحلية وتدعيم بعض القطاعات المتأخرة وتشجيع اللامركزية لتدعيم المبادرة الذاتية باتخاذ عدة اجراءات في هذا الاطار، ومنها اعتماد التقسيم الاداري الجديد الذي سمح ببلوغ عدد 48 ولاية و1541 بلدية¹، وعلى هذا الاساس فقد قفز عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية سنة 1980 الى 460 مع نهاية 1984، بل امتد هذا التقسيم الى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها الى 504 مؤسسة، ولم تتوقف اعادة الهيكلة عند هذا الحد بل انتقلت الى البلديات ليصل عندها عدد المؤسسات الى 1079 مؤسسة، بعد ما كان سابقا لا يتجاوز 430 مؤسسة ولائية وبلدية، ومن اجل تحسين اداء القطاع الفلاحي فقد صدر القانون 84/81 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الاراضي الفلاحية الى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث عرفت اعادة هيكلة جميع المزارع التابعة للتسيير الذاتي او تعاونيات الثورة الزراعية بتشكيل 3429 مزرعة اشتراكية مساحتها الاجمالية 2830 الف هكتار وتم توزيع 700 الف هكتار توزيعا فرديا، وكانت تهدف عملية إعادة هيكلة الاملاك الزراعية للدولة الى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا مقارنة بالقطاعات الاخرى، بالإضافة الى تحديث اساليب العمل لزيادة الانتاج وتدعيم الصناعات المنتجة لوسائل الانتاج الزراعي كالعتاد الفلاحي وتجهيزات الري، وتنمية البنى التحتية ومحاوله اشباع الحاجات الاستهلاكية للعائلات كالمواد الغذائية والصيدلية والتجهيزات المنزلية... الخ.

وتدل حصيلة تنفيذ المخطط الخماسي الاول ان حجم الانجاز الفعلي بلغ في نهاية 1984 قرابة 345 مليار دج وهو رقم يدل على ان معدل الانجاز المالي الفعلي كان بنسبة 86.14% من حجم الترخيص المالي المتوقع، ويعود هذا الضعف في القدرة التموينية الى انخفاض اسعار البترول الخام الذي يشكل ضغطا قويا على الايرادات الجزائرية من حوالي 34 دولار للبرميل الى 28 دولار، جدير بذكر ان الصادرات الجزائرية لم تسجل اي تحسن خارج المحروقات حيث بقيت مسيطرة على التصدير بنسبة 98% مع بلوغ المخطط نهايته، في تفاوتت معدلات الانجاز ضمن هذا المخطط من قطاع لآخر، فقد كان حجم الاستثمار الفعلي في الصناعة هو 122 مليار دج اي ما يقارب 79% من الهدف الرقمي المحدد، وكان حجم التقدم في القطاع الزراعي 55%، اما الاستثمارات في القطاع شبه المنتج فقد بلغت نسبة الانجاز فيها 64%.

وفي مجال الشغل فقد اسفر هذا المخطط على خلق مناصب شغل جديدة لحوالي 710000 عامل ويدل هذا الرقم على نسبة 60% مقارنة بالهدف التقديري الذي هو 1.175 مليون منصب عمل جديد، حيث كان معدل النمو السنوي للتشغيل هو 4.3% (أكبر من معدل النمو السنوي للسكان 3.2%) وبطبيعة الحال كان اقل

¹ - عامر هني، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 02، العدد 02، سبتمبر 2018،

جامعة المسيلة، ص: 218.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

من الهدف التقديري الذي هو 9.7%، وبهذا الرقم فقد حققت الجزائر نتيجة ايجابية واصبحت في مقدمة الدول العالمية التي حققت هذا المستوى من التشغيل خلال هذه الفترة¹.

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

يأتي المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) بعد اربع مخططات انمائية للدولة منذ دخول الجزائر عهد التخطيط الذي بدأ سنة 1967، وتكتملة لوظيفة المخطط الخماسي الاول (1980-1984) فلقد كان المخطط الخماسي الثاني طموحا في اهدافه وبرامجه الاستثمارية لاهتمامه بالتنظيم والتسيير ومعالجة الاختلال في التوازن بين الطلب والعرض في المنتجات الاستهلاكية والتوازن الجهوي والتكامل بين القطاعات الاقتصادية، وتطوير قطاع الفلاحة والري والتقليل من الاعتماد على الخارج مع تدعيم سياسة اللامركزية، وخصص لهذا المخطط مبلغ 828.4 مليار دج، وتمثلت الاهداف الرئيسية للمخطط الخماسي الثاني في²:

- ✓ استثمار 550 مليار دج بمتوسط سنوي يبلغ 110 مليار دج و بمعدل نمو استثماري هو 7.3% في العام.
 - ✓ تشغيل 946000 عامل جديد بمتوسط سنوي هو 189200 منصب شغل جديد وبنسبة نمو سنوي هي 4.6%.
 - ✓ تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للإنتاج الداخلي الاجمالي هو 6.6%.
 - ✓ رفع معدل نمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة 5.9% سنويا.
- خضع تحديد هذه الاهداف لشروط ضمان تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ورعيت في ذلك مقاييس ثلاثة هي: النمو الديمغرافي السنوي المقدر بنسبة 3.2%، وتطور القوة العاملة (طلب العمل) الذي قدرت وتيرته بمعدل 4% كل عام، و تطوير مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة سنوية هي 5.9%.
- ولقد اتضح من ملاحظة توزيع تكاليف برامج استثمارات هذا المخطط انه يقدم حسب الهيكل التالي:

الجدول رقم (3-2): يبين توزيع تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي الثاني

نوع القطاع	تكاليف البرامج	النسبة	الترخيص المالي	القطاع	التكاليف	الترخيص المالي
القطاع المنتج	367.02	45%	253.2	الفلاحة والري	115.42	79
قطاع وسائل الانجاز	33.2	4%	19	الصناعة	251.60	174.2
القطاع شبه المنتج	66.03	8%	40.65	مؤسسة إنجاز البناء والاشغال العمومية	33.2	19
				النقل والمواصلات السلوكية واللاسلكية	25.52	23
				التخزين والتوزيع	25.01	15.85
قطاع المياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية	362.13	43%	237.15	السياحة	5.50	1.80
				شبكة النقل	60.46	34.355
				السكن والتهيئة العمرانية	124.92	52.31
				التربية والتكوين	64.80	31.72
الاستثمارات الاخرى	111.95	84.572				
المجموع	828.4	100%	550	الوحدة: مليار دج		

المصدر: حمد بلقاسم حسن بملول، الطبعة 02، مرجع سبق ذكره، ص: 223.

¹ - محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02، الجزائر، 1999، ص:

² - محمد بلقاسم حسن بملول، الطبعة 02، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

لكن بالرغم من هذه الاعتمادات المالية لم يستطيع المخطط الخماسي الثاني تحقيق اهدافه فقد بلغت استثماراته الفعلية حوالي 370.5 مليار دج، ويمثل هذا الرقم الاستثماري الفعلي 67.3% من الهدف المحدد، حيث كان التوزيع العام للاستثمارات الفعلية على سنوات المخطط الخمس دائما اقل من المتوسط السنوي التقديري 110 مليار دج بنسبة تتراوح ما بين 21 الى 30%.

ويعود هذا العجز الاستثماري الملاحظ الى الصعوبات التي اصطدمت بها البلاد على صعيد التوازن المالي الخارجي، بسبب انهيار اسعار البترول الى 10\$ في سنة 1986 وذلك إذا علمنا بأن المحروقات تشكل اكثر من 97% من مجموعة قيمة الصادرات من السلع حيث تم تسجيل تراجع مطرد بين عامي 1986 و 1987 بنسبة 39% و 31% على التوالي، كما زاد الوضع الاقتصادي سوءا نتيجة الثقل المفرط لخدمات الديون الخارجية مما اثر سلبا على النمو الاقتصادي، ورصيد ميزان المدفوعات، وسعر الصرف، الامر الذي ادى الى عدم توفر المورد المالي وبالتالي يترتب عليها عدم القدرة على مواصلة تمويل المشاريع.

الفرع الثالث: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة اقتصاد السوق (1989-1999)

إن تسارع الاحداث بعد هزت انهيار اسعار البترول في سنة 1986 وتراجع اليراد الذي يمول الميزانية وثقل حجم المديونية على الاقتصاد الوطني بالإضافة الى انخفاض قيمة الدولار كان بمثابة القطرة التي افاضت الكأس، الامر الذي اجبر الدولة الجزائرية في اواخر 1987 الى الدخول في سياسة إنمائية جديدة اصطلح على تسميتها بالإصلاح الاقتصادي الجديد، حيث حاولت الدولة الجزائرية تطبيق هذا الاصلاحات بعيدا عن مضلة الهيئات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وقد تبلورت اسس نظام التخطيط الجديد في القانون 88-20 الصادر بتاريخ 13 جانفي 1988 والمتعلق بالتخطيط، في مجموعة من النقاط نوجزها في ما يلي¹:

- ✓ إعادة النظر في طرق التخطيط نحو لا مركزية أكثر؛
- ✓ استقلالية المؤسسات العمومية (لا مركزية قطاعية)؛
- ✓ خصخصة كلية للقطاع الفلاحي، وذلك باستحداث المستثمرات الفردية والجماعية؛
- ✓ الغاء احتكار التجارة الخارجية بالتمويل الموجه للإنتاج؛
- ✓ إعادة تنظيم التجارة الخارجية؛
- ✓ ادخال اليات جديدة لانعاش الصادرات؛
- ✓ اصلاح المنظومة البنكية والنقدية؛
- ✓ اصلاح المنظومة التشريعية، وإعادة النظر في الاستثمارات الخاصة؛
- ✓ اصلاح تشريع العمل؛
- ✓ اصلاح المالية المحلية؛

¹ - عبدالرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

✓ وبكيفية أكثر شمولية، البدء في التنفيذ التدريجي لأليات السوق المفتوح، ترافقها سياسة نشطة لمعدل الصرف.

غير ان نتائج هذه الاصلاحات جاءت محيية للآمال، بل كرسست استمرارية التدهور الاقتصادي والاجتماعي واستفحال الازمة بكل ابعادها، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي اصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات، وبات من الصعب محاولة التصحيح الاقتصادي ذاتيا، مما جعل الدولة الجزائرية تلجأ الى سياسات الاصلاح الاقتصادي الاصولية التي يتبناها صندوق النقد الدولي سنة 1989. وتعرف الادبيات المتعلقة بالسياسات الاصولية نوعين من السياسات، يصطلح على الاولى بسياسة التثبيت الاقتصادي¹ وتكون عبارة عن برامج بموجب اتفاقيات قروض تلتزم الدولة بموجبها بتنفيذ شرطية الصندوق لمدة قصيرة الاجل، اما المصطلح الثاني والذي يعرف بسياسة التكيف او التعديل او التصحيح والتي تعمل على اصلاح النظام الاقتصادي بما يؤدي الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط والطويل².

اولا: اتفاقيات الاستعداد الائتماني (1989-1992)

لقد فرضت الظروف الاقتصادية على الدولة الجزائرية اللجوء الى هذا النوع من الاتفاقيات الذي تم استحداثه سنة 1952، بحيث يتم إعداد هذه الاتفاقيات على فترة تتراوح ما بين 12-18 شهرا، ويمكنها ان تصل احيانا الى ثلاث سنوات، بحيث يتم سحب المبالغ الممنوحة على مراحل ويتم على ضوء كل مرحلة تقييم مدى التزام البلد بمعايير الاداء المتفق عليها.

1- برنامج الاستعداد الائتماني الاول 1989

لجأت الجزائر الى الصندوق النقدي الدولي للحصول على الاقساط في إطار اتفاقية التثبيت في 30 ماي 1989، وبالفعل وافق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة³ وقد استخدم المبلغ كليا كشرية واحدة في 30 ماي 1990، بالإضافة إلى هذا الاتفاق لجأت الجزائر إلى تسهيل التمويل التعويضي والطارئ، والذي يعتبر مكملاً للاتفاق الاستعدادي في جوان 1989، عقب انخفاض اسعار البترول وارتفاع اسعار الحبوب في الاسواق العالمية سنة 1988، وبلغت قيمة هذا التسهيل 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة⁴.

¹ - التثبيت الاقتصادي: هي التغيرات المدروسة في ادوات السياسات الاقتصادية الكلية التي تطبقها حكومة اي دولة استجابة لتغيير الشروط او الظروف الاقتصادية وذلك من اجل تثبيت الاقتصاد.

² - عبدالمجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 272-274.

³ - حقوق السحب الخاصة: هي اصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق سنة 1969 ليكون مكملا للاحتياطات الرسمية الخاصة ببلدانه الاعضاء، وتحدد قيمة السحب الخاص مقابل الدولار الامريكي يوميا على اساس اسعار الصرف الفورية التي تعلن حوالي ظهر كل يوم بتوقيت لندن وتنتشر في موقع الصندوق على شبكة الانترنت.

⁴ - منصور سعدان، دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 08، العدد 01، مارس 2018، ص: 304.

وكان الهدف الرئيسي من وراء هذا الاتفاق هو اشتراط القيام بمجموعة من التدابير والمتمثلة في¹:

- ✓ اتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقييدا؛
 - ✓ العمل على معالجة العجز في الموازنة العامة وتخفيضه؛
 - ✓ تعديل سعر الصرف؛
 - ✓ إزالة التنظيم الاداري للأسعار.
- وعلى اثر هذه الاتفاقيات قامت الجزائر بعدة اجراءات تمثلت في:
- ✓ إصدار ما يسمى بقانون النقد والقرض في 14 افريل 1990 وبذلك تكون الدولة الجزائرية قد اسست بشكل رسمي قواعد التسيير الاقتصادي الحر، والذي يهتم بتنظيم القطاع المصرفي وإعادة الاعتبار لمساهمة السوق النقدي في رسم الملامح العامة للاقتصاد الوطني؛
 - ✓ انهاء احتكار التجارة الخارجية؛
 - ✓ ضغط عجز الموازنة عن طريق التقليل من الانفاق الحكومي وتخفيض قيمة الدينار؛
 - ✓ الاعتماد على اليات العرض والطلب في تحديد سعر الفائدة واسعار الصرف وتقليص تشكيلة السلع التي تحدد اسعارها، وبدأ اجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمسة بنوك تجارية؛
 - ✓ ومن النتائج النقدية والمالية المحققة لسير برنامج الاستعداد الائتماني الاول، نمو الكتلة النقدية M2 بين 1989 و1990 بنسبة 11.32% في حين لم يتغير الناتج الداخلي الاجمالي سوى بمعدل 0.8% فقط، وهو ما يوحي بوجود كتلة نقدية بدون مقابل ويساعد على بروز اختناقات تضخمية، وتبعاً لذلك قيمة الدينار خلال ثلاثة اشهر تخفيضاً قدره 70% من بينها 52% دون ان تعلن عنها السلطات الرسمية لينتقل سعر الصرف من 10.47 دج الى 17.8 دج، بالإضافة الى استمرار عجز ميزان المدفوعات بـ 10 مليون دولار².

2- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991

بعد انتهاء برنامج الاستعداد الائتماني الاول سنة 1989 ساهم عبء المديونية الخارجية وخدماتها في التأثير على فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بداية التسعينات، وهذا ما استدعى اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي وذلك بتحريرها رسالة حسن النية في 27 أفريل 1991 لتوفير السيولة اللازمة لدفع اعباء الدين الخارجي ولمواصلة الإصلاحات التي بدأتها الدولة، وتم الاتفاق على البرنامج الاستعدادي الائتماني

¹ - محمد بن سليمان، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة

1980-2016، (اطروحة دكتوراه: دراسات اقتصادية ومالية)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة

زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020/2019، ص: 192-193.

² - عنتر بوتيار، تقييم اثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2012) مع قراءة استشرافية افاق

2017، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية-، المجلد 07، العدد 03، أكتوبر 2008، ص: 81.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

الثاني بين صندوق النقد الدولي والجزائر بتاريخ 3 جوان 1991، وبموجبه تم تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة الى اربع شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وتوزعت كالتالي¹:

✓ الشريحة الاولى في جوان 1991؛

✓ الشريحة الثانية في سبتمبر 1991؛

✓ الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991؛

✓ الشريحة الرابعة في مارس 1992.

وقد تم ابرام اتفاق برنامج الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991 وفق شروط الصندوق الي تضمنت ما يلي:

✓ مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص الانفاق العام؛

✓ تحرير الاسعار وتجميد الاجور وتطبيق اسعار فائدة موجبة؛

✓ الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛

✓ تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الاموال الاجنبية.

✓ تخفيض عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

ولقد سحبت الجزائر الاقساط الثلاث الاولى إلا ان القسط الرابع لم يتم سحبه بسبب الصعوبات التي واجهتها الحكومة الجديدة في تنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الثاني، حيث وضعت الاصلاحات الاقتصادية جانبا وقامت بمجموعة من الاجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي، وعلى الرغم من هذه الصعوبات الا ان الجزائر حققت من خلال هذا البرنامج النتائج التالية²:

✓ انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 الى 26.7 مليار دولار سنة 1992، مع

ارتفاع معدل خدمات الدين حيث انتقلت من 73.9% سنة 1991 الى 76.5% سنة 1992؛

✓ تحقيق 14 مليار دج فائض في الميزانية نتيجة ارتفاع الإيرادات وتطبيق سياسة الترشيد في النفقات؛

✓ تحقيق 4.70 مليار دولار فائض في الميزان التجاري؛

✓ رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% الى 11.5% سنة 1992؛

✓ مع بداية سنة 1992 زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% .

ثانيا: برنامج التثبيت الهيكلي (أفريل 1994- مارس 1995)

بعد فشل البرنامج السابق وعدم اكماله قامت السلطات الجزائرية ببعث رسالة نية اخرى في مارس 1994، وقامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي لإبرام البرنامج، والذي تم من خلاله اعادة الجدولة سنة 1994 حيث اعيد فيها جدولة 400.4 مليون دولار على مدى 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع، وعليه فإن خدمة الدين لن تستأنف إلا في شهر ماي 1998 بحيث ينم تسديد 52% من المبالغ المستحقة خلال 9

¹ - منصورى سعدان، مرجع سبق ذكره، ص: 305.

² - محمد بن سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

سنوات و45% خلال ثلاث السنوات الاخيرة وتندرج اهداف هذا البرنامج في خطط متوسطة المدى تهدف لاسترجاع النمو الاقتصادي، ويرجع هذا اللجوء الى الصندوق النقد الدولي للمرة الثالثة الى الاسباب التالية:

- ظهور عجز في الميزانية العامة نتيجة زيادة الانفاق على تنشيط الاقتصادي؛
- ضرورة توفر ما يقارب 7.6 مليار دولار لاستمرار العملية الانتاجية؛
- عجز في ميزان المدفوعات يقدر 1.3 مليار دولار سنة 1994؛
- ارتفاع حاد في التضخم وعجز في استيراد قطع الغيار والآلات الصناعية ما ادى الى ضعف الطاقة الانتاجية للمؤسسات؛
- امتناع بعض الدول عن منح قروض للجزائر إلا بعد اتفاقها مع صندوق النقد الدولي. وقد تضمن هذا البرنامج المشروط النقاط التالية¹:
 - ✓ تخفيض سعر صرف الدينار في افريل 1994 بنسبة 40.17% (1 دولار = 36 دج)؛
 - ✓ تحرير التجارة الخارجية عن طريق تسهيل نظام الدفع ونظام الصرف؛
 - ✓ الضغط على عجز الموازنة الى 0.3% من الناتج الخام خلال فترة البرنامج؛
 - ✓ التحكم في التدفق النقدي، وهذا شرط اساسي للتطور السليم والصحيح بخفض حجم الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 الى 14% سنة 1994؛
 - ✓ اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون؛
 - ✓ ادخال معدل فائدة 3.5% على القروض الموجهة للبنك المركزي الموجهة للحكومة؛
 - ✓ ادخال احتياطي بنسبة 3% على الودائع البنكية بفوائد 11%؛
 - ✓ قانون جديد للاستثمار يسمح بمشاركة الاجنبية في رأس مال البنوك المحلية؛
 - ✓ خلق وكالة وطنية للاستثمار.
 - ✓ تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام مع احداث مناصب شغل لامتصاص البطالة. واما النتائج النقدية التي تم التوصل اليها بعد تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي نذكر من اهمها²:
 - ✓ ارتفاع نسبة السلع المحرر اسعارها الى 84% من اجمالي السلع المدرجة في مؤشر اسعار الاستهلاك؛
 - ✓ حقق الناتج المحلي نموا سلبيا بمعدل 0.4% سنة 1994 مقارنة بمعدل النمو المقدر في البرنامج بـ 3%؛
 - ✓ انخفاض العجز الكلي في الميزانية بالنسبة الى الناتج المحلي بمعدل 4.4% مقابل 5.7% المقدر في البرنامج؛
 - ✓ استعادة توازن الميزانية العامة للدولة؛
 - ✓ ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% عام 1994؛
 - ✓ انخفاض معدل التضخم بنسبة 29.05%؛

¹ - منصورى سعدان، مرجع سبق ذكره، ص: 306.

² - عنتر بوتيار، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

✓ تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 50% حيث أصبح سنة 1995 واحد دولار يساوي 47.6دج.

ثالثا: برنامج التعديل الهيكلي او التمويل الموسع (ماي 1995- ماي 1998)

نتيجة الافراط في الاقتراض القصير الاجل وصلت الجزائر الى حافة الاختناق المالي، مما ادى الى قيام السلطات الجزائرية ببعث رسالة نية في 09 افريل 1995 الى صندوق النقد الدولي مرفقة بوثيقة إطار السياسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي او برنامج الاتفاق الموسع ويرمز له عادة (FAS) بمعنى تسهيل التسوية الهيكلية، حيث يمتد لفترة ثلاث سنوات بشروط قابلة للتكيف، من اجل تلقي المساعدة المالية والفنية وفق برنامج في غاية الدقة لم تكن الجزائر لاعبا رئيسيا في وضعه، ومن اهدافه ما يلي¹:

✓ تحقيق نمو متوسط 5% من اجمالي الانتاج الخام (PIB) خارج المحروقات؛

✓ تخفيض نسبة التضخم الى 10.3%؛

✓ تطبيق سياسة لإعادة استقرار الاسعار؛

✓ تخفيض العجز في الميزان التجاري؛

✓ تعبئة الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات؛

✓ رفع معدلات الفائدة؛

✓ تحرير التجارة، الاسعار ونظام الصرف؛

✓ اصلاح النظم البنكي والمالي بإدخال قواعد السوق؛

✓ طلب الانضمام الى الانظمة العالمية للتجارة وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الاوربي لرسم إطار الشراكة².

وعلى إثر هذا البرنامج تحصلت الجزائر على قرض قدره 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة اي ما يعادل 127% من حصة الجزائر، وايضا قامت بإعادة جدولة 13 مليار دولار من ديون المؤسسات الخاصة مع نادي باريس، و3 مليار دولار مع نادي لندن³.

ما يعاب على برنامج الصندوق الدولي هذا انه كان قاسيا جدا على النسيج الاجتماعي، وذلك لاختياره ما يسمى بأسلوب الصدمة عند التنفيذ، إذ كانت مقارنته في معالجة الوضع الاقتصادي الذي الت اليه البلاد الاعتماد بشكل مركز على السياستين المالية والنقدية دون إعطاء الوزن الحقيقي للبعد الاجتماعي. وجراء هذا الاتفاق حققت الجزائر عشية نهاية فترة البرنامج النتائج التالية⁴:

¹ - مولود كبير، الادخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة (1970-2004)، (رسالة ماجستير: اقتصاد كمي)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص: 111.

² - منصور سعدان، مرجع سبق ذكره، ص: 307.

³ - محمد بن سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

⁴ - عبدالرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص: 104-105.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

- ✓ تراجع خدمة الدين الى الصادرات الى حدود 47% نهاية 1998 بعد ما خلال الفترة (1986-1996) في حدود 70%؛
- ✓ الاحتياطي الذي كان خلال الفترة (1986-1996) اقل من 2 مليار دولار، والذي بدأ في الارتفاع منذ العام 1994 ليصل الى 8 مليار دولار نهاية 1997، ثم ينخفض الى 6.8 مليار دولار مع نهاية العام 1998 بسبب التدهور الذي شهدته اسعار البترول في السوق الدولي لنفس السنة؛
- ✓ العجز الذي شهدته الخزينة خلال الفترة (1986-1993) بمتوسط قدره 4.7% من الناتج المحلي الاجمالي، انتقل الى فائض خلال سنتي (1996-1997)، غير ان الميزانية العامة بقيت تعاني من عجز قدر بي 3.9% مما يفسر تدهور المالية العامة او بعبارة اخرى منح القروض الى الدولة بدل من الاقتصاد بمعنى وجود مزاحمة مالية؛
- ✓ معدل التضخم بعدما سجل اكثر من 20% خلال الفترة (1991-1995) سجل تراجعا مستمرا الى ان حقق الهدف المسطر له في البرنامج وهو 5% عند نهايته، ويعود هذا الانخفاض الى التعديلات التي مست اسعار بعض السلع المدعومة وانخفاض قيمة العملة الوطنية؛
- ✓ فيم يخص النمو الاقتصادي سجل الناتج المحلي الاجمالي معدل موجب خلال فترة البرنامج بنسبة متوسطة 3.4% بعدما كانت سالبة خلال الفترة (1986-1993) بمتوسط -0.5%؛
- ✓ خصصة 250 مؤسسة عمومية سنة 1998 بعد اقرار قانون الخصصة بالتعاون مع البنك الدولي سنة 1996¹؛
- ✓ دعم اسعار المواد الغذائية الاساسية؛
- ✓ ارتفاع معدلات البطالة بسبب عملية التطهير المالي للمؤسسات المتعثرة والتي لا يمكن انعاشها.

الفرع الرابع: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2020)

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة منذ 1994 الى غاية سنة 2000 في تثبيت وتعميق سياسة الاستقرار الاقتصادي، إلا ان الهدف الاكثر إثارة والحاحا لم يتحقق بعد والمتمثل في بعث النمو الاقتصادي، ومن اجل ذلك شرعت الجزائر في تطبيق سياسة مالية توسعية عن طريق وضع برامج تنموية لم يسبق لها مثيل من قبل، خصوصا بعد انتعاش اسعار البترول منذ الثلاثي الرابع من سنة 1999 واستمرار تحسنها، وقد تمثلت هذه البرامج فيما يلي:

¹ - عزيزة بن سمينة، مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 09، العدد 17، نوفمبر 2009، ص ص: 109-110.

اولا: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في اسعار البترول، شرعت الجزائر في تطبيق برنامج طموح لانعاش الاقتصاد الوطني، حيث تم في افريل 2001 إقرار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، وقد هدف الى:

✓ زيادة الانتاجية؛

✓ زيادة دخل الافراد، وخلق مناصب عمل للحد من البطالة؛

✓ الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

✓ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

حيث ان كل هذه الاهداف لا تتحقق إلا من خلال الاهتمام الفعلي بالقنوات التالية¹:

✓ تنشيط الطلب الكلي عن طريق الفكر الكينزي باستخدام السياسة المالية لدفع عجلة الاقتصاد

من جديد عوض الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي²؛

✓ دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة

مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل؛

✓ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي؛

✓ تنمية الموارد البشرية.

وقد قدر المبلغ الاجمالي لهذا البرنامج بـ 525 مليار دج، وقد تم توزيع المبالغ المستثمرة في إطار هذا البرنامج

على مجموعة من القطاعات كانت كالتالي:

الجدول رقم (3-3): يبين مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

مجموع رخص البرامج (%)	مجموع مبالغ رخص البرامج (مليار دج)	رخص البرامج (مليار دج)				القطاعات
		2004	2003	2002	2001	
8.6	45	-	-	15	30	دعم الاصلاحات
12.4	65.4	12	22.5	20.3	10.6	الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري
21.7	114	3	35.7	42.9	32.4	البنمية المحلية
40.1	210.5	2	37.6	73.9	93	الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية
17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	الموارد البشرية
100	525	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع

Source : Conseil National Economique et Social, Rapports sur la Conjoncture Economique et Sociale de l'Année 2001, 2001, p: 185

¹ - محمد مراس، دراسة اثر برامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر "باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2015، ص: 32.

² - محمد نايلي، صبيحة بخوش، تقييم المخططات الخماسية للتنمية في الجزائر 2001-2004، مجلة افاق علمية، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2020، ص: 634.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ان قطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خصص له مبلغ 210.5 مليار دج اي انه استحوذ على 40.1% من المبلغ الاجمالي للبرنامج، ويشمل ثلاثة جوانب هي: التجهيزات الهيكلية لل عمران، إعادة احياء الفضاءات الريفية في المناطق الجبلية، وفي الهضاب العليا والواحات، بالإضافة الى السكن وال عمران، هذا وقد استفاد قطاع التنمية المحلية والموارد البشرية من مبلغ 204.2 مليار دج، خصص منها مبلغ 114 مليار دج للتنمية المحلية، في حين استفاد قطاع الموارد البشرية من مبلغ 90.2 مليار دج، اي انه استحوذ هذا القطاعان على 21.7% بالنسبة للتنمية المحلية و 17.2% للموارد البشرية من المبلغ الاجمالي للبرنامج، هذا وقد تم دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج اي ما نسبته 12.4% من المبلغ الاجمالي للبرنامج بعد ان استفاد سابقا من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000¹، كما خصص مبلغ 45 مليار دج لدعم الاصلاحات وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة بنسبة 8.6% من المبلغ الاجمالي للبرنامج، اما عدد المشاريع المدرجة في إطار هذا البرنامج فقد بلغت 15974 مشروعاً.

ومن خلال تقييم نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي وحسب الحصيلة الرسمية، فقد سجل هذا البرنامج نتائج معتبرة وصفت بالجيدة مقارنة بالوضع الذي كانت عليه الجزائر قبل تطبيق هذا البرنامج، نذكر منها²:

- ✓ نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% مع تسجيل نسبة نمو وصلت الى 6.8% في سنة 2003؛
- ✓ تراجع البطالة من نسبة 27.30% في سنة 2001 الى 17.70% في سنة 2004 في ظل ارتفاع الانفاق العمومي من 357.39 مليار دج سنة 2001 الى 639.05 مليار دج سنة 2004³؛
- ✓ إنجاز الالاف من المنشآت القاعدية، وبناء وتسليم الالاف المساكن الجاهزة؛
- ✓ احتياط الصرف قدر بي 32.9 مليار دولار مع زيادة مستمرة؛
- ✓ انخفاض الديون الخارجية من 28.3 مليار دولار الى 22 مليار دولار؛
- ✓ تقليص الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج سنة 1999 الى 911 مليار دج سنة 2003؛

وفي الاخير يمكن القول ان هذا البرنامج لم يكن ليحل المشاكل العالقة المسجلة في مختلف المجالات، ولكن من الطبيعي جدا ان يكون هذا البرنامج قد خفف وحاول خلق ظروف ملائمة لخلق استراتيجية حقيقية للتنمية في ظل الانعكاسات الفاسدة لأزمة طويلة وعميقة.

¹ - BECHAREF K & IMEKHELAF R, **L'efficacité de la politique de dépenses dans le cadre des programmes de développement du troisième millénaire en Algérie**, Revue Algérienne d'Economie et gestion, Vol 15, No 02, 2021, p: 891.

² - عباس فرحات، وسيلة سعود، **عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، جامعة محمد الشريف مساعديّة - سوق اهراس، جوان 2018، ص: 67.

³ - ناصر بوشارب، اسمهان راضية خزاز، **انعكاسات سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2019) على التشغيل والبطالة في الجزائر**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019، ص: 124.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي (2005-2009)

بعد انقضاء فترة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والتي شهدت تحسن في العموم، عمدت الدولة الجزائرية على مواصلة هذا المشروع ببرنامج اخر يواصل الانجازات التي حققها البرنامج الاول ويثمنها من خلال الاهداف الجديدة التي يحملها في طياته، حيث خصص له غلاف مالي اولي قدر 4203 مليار دج، واهم ما تميزت به اهداف البرنامج التكميلي عن اهداف برنامج دعم الانعاش كونها مقيدة بأرقام وبأجال ترتبط بعمر البرنامج، ويهدف الى¹:

- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
 - ✓ تحسين مستوى معيشة الافراد؛
 - ✓ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛
 - ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي والحفاظ عليها عند نسبة لا تقل عن 5% طوال المرحلة.
- هذا ولقد تضمن البرنامج التكميلي الانعاش الاقتصادي محاور رئيسية هامة والمتمثلة في:

الجدول رقم (3-4): يبين مضمون البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي (2005-2009)

المحاور	المبلغ (مليار دج)	النسبة(%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.42%
برنامج تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	40.52%
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.02%
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.85%
برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.19%
مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009)	4202.7	100%

Source: BECHAREF K & IMEKHELAF R, Ibid, p: 892.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ان المخصصات المالية لهذا البرنامج تركزت في خمسة محاور تمثلت في:

- ✓ المحور الاول الذي يخص برنامج تحسين ظروف معيشة السكان وقدر مبلغه بـ 1908.5 مليار دج بنسبة 45.42% وزعت على عدة قطاعات وهي: قطاع السكن، قطاع التربية والتعليم، قطاع التعليم العالي، قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، تطوير الاذاعة والتلفزيون، تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، وغيرها؛
- ✓ المحور الثاني يخص برنامج تطوير المنشآت الاساسية وقدر مبلغه بـ 1703.1 مليار دج بنسبة 40.25% من قيمة البرنامج وزعت على قطاع النقل، الاشغال العمومية، قطاع الماء (السدود والتحويلات)، وقطاع تهيئة الاقليم؛

¹ - محمد مراس، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

✓ المحور الثالث يخص برنامج دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ 337.2 مليار دج ونسبة 8.02% من قيمة البرنامج، وزعت على قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، والصيد البحري، ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية؛

✓ المحور الرابع يخص برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها بمبلغ 203.9 مليار دج بنسبة 4.85% من قيمة البرنامج، وزعت على قطاعات العدالة والداخلية، والمالية، التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى؛

✓ المحور الخامس يخص برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال بمبلغ 50 مليار دج بنسبة 1.19%.
كما يلاحظ ان القيمة الأولية لهذا البرنامج التي تقدر بـ 4203 مليار دج انما تزيد عن مبلغ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 525 مليار دج بحوالي 8 اضعاف، ومع إضافة الغلاف المالي من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والميزانيات الإضافية والبرامج الجديدة لمناطق الجنوب والهضاب العليا الى البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي يصبح غلافه المالي الى 8705 مليار دج¹، ليصل غلافه المالي الاجمالي عند اختتامه نهاية 2009 الى 9680 مليار دج بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى².

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

يعد برنامج التنمية الخماسي الذي وضع للفترة (2010-2014) من اهم الاستراتيجيات طويلة الامد التي اتخذتها الجزائر ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك، ويستلزم برنامج الاستثمارات العمومية من النفقات لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 21214 مليار دج وهو يشمل شقين اثنين هما³:

✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج؛

✓ اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج.

والجدول التالي يبين كيفية توزيع المبالغ المحاور الرئيسية للبرنامج:

¹ - حيزية قاسم، عامر هواري، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، الملتقى الوطني حول: "السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 2013، ص: 10.

² - فريدة معارفي، تقييم اداء برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة العلوم الانسانية، العدد 48، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2017، ص: 442.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 2010.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

الجدول رقم (3-5): يبين مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

النسبة (%)	المبلغ (مليار دج)	المحاور
49.6%	10122	التنمية البشرية
31.6%	6448	المنشآت الأساسية
8.1%	1666	تحسين الخدمة العمومية
7.7%	1566	التنمية الاقتصادية
1.8%	360	مكافحة البطالة
1.2%	250	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال
100%	20412	مجموع البرنامج الخماسي (2010-2014)

Source: BECHAREF K & IMEKHELAF R, Ibid, p: 893.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ:

- ✓ ان محور التنمية البشرية حاز على أكبر حصة في البرنامج بـ 49.6% بمبلغ قدره 10122 مليار دج، وذلك من خلال انشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية و 600 الف مقعد بيداغوجي جامعي و400 الف غرفة ايواء، وازيد من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين، وأكثر من 1500 هياكل طبية، و 2 مليون مسكن، وتوصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220 الف سكن ريفي بالكهرباء، بالإضافة الى تحسين التزويد بالماء الشروب من خلال انجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه، وإنشاء أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة؛
- ✓ كما حاز محور المنشآت الأساسية على 31.6% من قيمة البرنامج بمبلغ مالي قدره 6448 مليار دج ووجهت لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات والسكك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للقطارات، وتحسين النقل الحضري بتجهيز 14 مدينة بخطوط التراموي، كما خصص مبلغ لتهيئة الاقليم والبيئة موجه خصوصا لإنجاز 4 مدن جديدة؛
- ✓ ومن خلال محور تحسين الخدمة العمومية فقد حاز على ما نسبته 8.1% من قيمة البرنامج ووجهت اساسا الى الجماعات المحلية والامن الوطني والحماية الوطنية، وقطاع العدالة، والمالية وقطاع العمل؛
- ✓ وفي محور التنمية الاقتصادية فقد خصص له ما نسبته 7.7% من قيمة البرنامج موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديث وإنشاء مناطق صناعية؛
- ✓ اما محور مكافحة البطالة فقد كان له نصيب من هذا البرنامج بنسبة 1.8% من قيمة البرنامج موجهة لدعم وإدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم واستحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، وترتيبات للتشغيل المؤقت؛
- ✓ وحاز محور البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال على ما نسبته 1.2% من قيمة البرنامج موجهة لتعميم تعليم الاعلام الالي في كل اطوار المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وتجسيد الحكومة الالكترونية.

رابعا: برنامج توظيف النمو (2015-2019)

واستكمال للتنمية الاقتصادية نظرا للمؤشرات الإيجابية التي تحققت في إطار برامج التنمية قررت الحكومة متابعة سلسلة من البرامج التنموية من أجل دعم الاقتصاد على المستوى الوطني وتحقيق التنمية، حيث تم فتح حساب 143-302 من المادة 121 من قانون المالية لسنة 2015، عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجل بعنوان برنامج توظيف النمو (2015-2019) بغلاف مالي قدرة بي 4079.6 مليار دج.

وتعد أهم النقاط التي تناولها هذا البرنامج هي¹:

- ✓ تحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة 7٪ بحلول عام 2019؛
- ✓ إيلاء اهتمام خاص لتدريب الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الكوادر والقوى العاملة المؤهلة؛
- ✓ إيلاء الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو خارج قطاع محروقات، والاهتمام المتزايد بالتنمية الفلاحية والريفية التي تضمن الأمن الغذائي؛
- ✓ تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة وخاصة توفير العقارات والحصول على القروض والخدمات العامة الجديدة؛
- ✓ استحداث مناصب الشغل، ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج للثروة ومناصب العمل.

ومع استمرار انخفاض اسعار البترول مع حلول سنة 2015، ادى بالسلطات الجزائرية تبني مجموعة من الاجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العامة من اجل تدارك الوضع الاقتصادي، وعلى هذا الاساس تم قفل حساب هذا البرنامج في تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب اخر بعنوان: " برامج الاستثمارات العمومية " قدر بمبلغ 300 مليار دج خلال الفترة (2017 - 2019) وهي الفترة المتبقية، وهذا دليل على انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، بالإضافة الى تجميد جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الانطلاق في تنفيذها والحفاظ فقط على الالتزامات بالعمليات الضرورية، والتي تكتسي طابع الاولوية القصوى، وهذا سيؤدي بالضرورة الى التأثير السلبي على الاهداف التي كان يطمح لها البرامج، وخاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل².

¹ - BECHAREF K & IMEKHELAF R, Ibid, p: 894.

² - العالية مناد، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالاسقاط على الفترة الممتدة من

خامسا: النموذج الجديد للنمو (2016-2030)

تمت المصادقة على هذا النموذج الجديد للنمو (2016-2030) في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني في جويلية 2016، وذلك نظرا لوجود عدة عوامل كانت سببا في اللجوء اليه من بينها¹:

❖ تراجع الإيرادات العامة للدولة بفعل تراجع اسعار البترول الى ما دون 40 دولارا للبرميل، حيث ان الجباية البترولية تشكل أكثر من 60% من الإيرادات؛

❖ تطور عجز الموازنة خلال السنوات الاخيرة وهو ما يفسر عدم قدرة الدولة على ايجاد مصادر لتمويله، بعد استنزاف الاحتياطات التي تأثرت بشكل كبير بعد انهيار اسعار البترول سنة 2014؛

❖ نفاذ موارد صندوق ضبط الموارد كليا في بداية سنة 2017 بعدما كان يبلغ 740 مليار دج في نهاية ديسمبر 2016؛

❖ تراجع احتياطي الصرف الاجنبي بسبب انخفاض اسعار البترول بحكم انه المصدر الرئيسي للعملة الصعبة إذ يشكل 98% من الصادرات من جهة، وزيادة وتيرة الواردات من السلع خاصة الاساسية. وتتمحور اهداف هذا النموذج في ما يلي²:

- المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية؛
- عصنة القطاع الفلاحي؛
- الانتقال الطاقوي؛
- تنويع الصادرات.

ومن اجل تمكين الجزائر من التحول الى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية، فلقد وضع النموذج الجديد للنمو، ضمن ثلاث مراحل اساسية³:

¹ - طلال عباسي، لعربي بخلف، الربيع عيساني، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية والاقليمية والدولية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019، ص: 27.

² - هدى بن مجّد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، 2020، ص: 56.

³ - وكالة الانباء الجزائرية، تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في افق 2030 سيتم على ثلاث مراحل، تاريخ الاطلاع: 19-07-2022،

الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/41833>

✓ **مرحلة الاقلاع من 2016 الى 2019:** وتهدف الجزائر من خلالها الى بعث هذه السياسة التنموية الجديدة، حيث انها ستمتيز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة، وذلك من خلال¹:

- تحسين او تطوير ايرادات الجباية العادية لتمكين من تغطية الجزء الاكبر من نفقات التسيير؛
- تقليص محسوس لعجز الخزينة الى غاية نفس الفترة؛
- تجنيد موارد اضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.

✓ **مرحلة الانتقال من 2020 الى 2025:** هدفها تدارك الاقتصاد الوطني؛

✓ **مرحلة الاستقرار من 2026 الى 2030:** يكون في اخره الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

وخلال الفترة (2020-2030) حدد النموذج جملة من الاهداف الدقيقة²:

- ❖ تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للنتاج المحلي الخام في حدود 6.5% سنويا؛
- ❖ مضاعفة الناتج المحلي الخام للفرد بواقع 2.3 مرة خلال ذات الفترة؛
- ❖ مضاعفو حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3% في سنة 2015 الى 10% من الناتج المحلي الخام في افاق 2030؛
- ❖ تحديث وعصرنة القطاع الفلاحي للسماح بتحقيق الامن الغذائي؛
- ❖ تحقيق الانتقال الطاقوي الذي يسمح بخفض المعدل الى النصف من معدل النمو السنوي للاستهلاك المحلي للطاقة (6% في سنة 2015 الى 3% في 2030)؛
- ❖ تنوع الصادرات بما يسمح بدعم النمو الاقتصادي المتسارع؛
- ❖ وضع استراتيجية وطنية للصادرات افاق 2023 ترمي بصفة عامة الى تحسين مناخ الاعمال في الجزائر بهدف جذب الاستثمار الخارجي ودعم تنافسية المنتجات الجزائرية في الاسواق الخارجية، وكذا تعزيز قدرات ونوعية التسيير عند الشركات الناشطة في مجال التصدير³.

¹ ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر- بين الواقع والتجسيد-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 02، جامعة الوادي، 2017، ص: 91.

² - لعمرية لعجال، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، العدد 37، افريل 2019، ص: 125.

³ - عمار لوصيف، لزه العابد، نموذج تنوع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات - رؤية استشرافية-، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 30، العدد 05، ديسمبر 2019، ص: 14.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

ومن خلال الاصلاحات والبرامج الاقتصادية التي اشرنا اليها سابقا، سنحاول في هذا المطلب رصد مختلف مراحل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل تطور اداء الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، بالإضافة الى تحليل اتجاه تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

الفرع الاول: الناتج المحلي الاجمالي

لقد عرف الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر حالة من عدم الاستقرار منذ منتصف الثمانيات الى منتصف التسعينات، نظرا لظروف السياسية والاقتصادية التي عاشتها البلاد، والجدول التالي يبين ذلك:

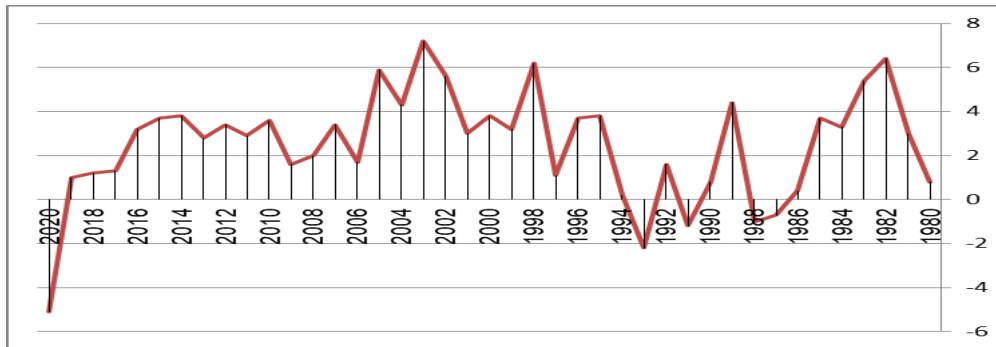
الجدول رقم (3-6): يبين تطور الناتج المحلي في الجزائر

السنوات	الناتج المحلي	معدل النمو %	السنوات	الناتج المحلي	معدل النمو %
1980	162.51	0.8	1994	1 487.40	0.2
1981	191.47	3	1995	2 004.99	3.8
1982	207.55	6.4	1996	2 570.02	3.7
1983	233.75	5.4	1997	2 780.16	1.1
1984	263.86	3.3	1998	2 830.49	6.2
1985	291.6	3.7	1999	3 238.19	3.2
1986	296.55	0.4	2000	4 123.51	3.8
1987	312.71	-0.7	2001	4 227.11	3
1988	347.72	-1	2002	4 522.77	5.6
1989	422.04	4.4	2003	5 252.32	7.2
1990	554.39	0.8	2004	6 149.11	4.3
1991	862.13	-1.2	2005	7 561.98	5.9
1992	1 074.69	1.6	2006	8 514.84	1.7
1993	1 189.72	-2.2	2007	9 366.56	3.4
الوحدة: بالمليار دينار جزائري					

Source: Office National des Statistiques, <https://www.ons.dz>

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان الناتج المحلي في الجزائر قد عرف ارتفاع كبيرا خلال فترة الدراسة، حيث انه ارتفع من 162.51 مليار دج في سنة 1980، الى 20 501.10 في سنة 2019، قبل ان ينخفض الناتج المحلي في السنة الموالية الى 18 383.80 مليار دج بسبب الجائحة العالمية المعروفة بفيروس كورونا (COVID-19)، اي ان الناتج المحلي في الجزائر قد تضاعف اكثر من 126 مرة خلال هذه الفترة، كما انه قد شهد تذبذبا كبيرا في معدلات نموه خلال هذه الفترة، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): يمثل تطور معدل النمو في الجزائر



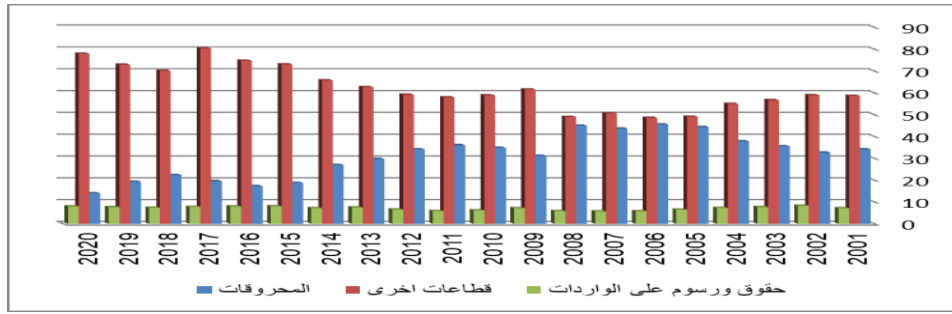
المصدر: بالاعتماد على الجدول السابق وباستخدام برنامج Excel

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان تذبذب معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تكشف فعلا مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي يرتبط ادائه بشكل كبير بتقلبات اسعار البترول، وقد شهدت المرحلة الاولى من سنة 1980 الى 1985 تحقيق معدلات نمو مرتفعة انطلقت من 0.8% حتى وصلت الى حدود 6.4% ويعود ذلك الى ارتفاع اسعار البترول الى 35 دولار بسبب الصدمة النفطية للحرب الايرانية العراقية، ومع بداية المرحلة الثانية من سنة 1986 الى سنة 1994 ادى انخفاض اسعار البترول الى 10 دولار سنة 1986 الى تأثير الاقتصاد الجزائري وانخفاض معدل النمو الى 0.4% لتشهد بعد ذلك الجزائر بداية ازمة حقيقية اثرت سلبا على اداء مختلف القطاعات، فقد شهدت تحقيق معدلات نمو سالبة في السنتين 1987 و 1988 بلغت -0.7% و -1% على التوالي، مما اجبر الجزائر على تبني اصلاحات اقتصادية بمعية المؤسسات النقدية والمالية الدولية والاستدانة من الخارج بهدف تحضير الارضية اللازمة لتوجه نحو اقتصاد السوق لتسجل بعدها معدل نمو قدرة بي 4.4% سنة 1989، إلا انها لم تحقق تلك النتائج المرجوة فقد عادت معدلات النمو الى الانخفاض بالرغم من ارتفاع اسعار البترول في سنة 1990 نتيجة الحرب العراقية الكويتية، ثم لنشهد تحقيق معدلات نمو سالبة في السنتين 1991 و 1993 بي -1.2% و -2.2% على التوالي، لتعود بعدها الجزائر للاستعانة بالصندوق الدولي في سنة 1994 لوضع برنامج للتوازن الاقتصادي، والذي كانت له تأثيرات مشجعة في المرحلة الثالثة من سنة 1995 الى سنة 2000، فقد شهدت هذه المرحلة تحقيق معدلات ايجابية تتأرجح بالصعود والنزول لارتباطها المباشر بأسعار البترول في الاسواق الدولية واعتماد الشبه كلي للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات، في المرحلة الرابعة التي تبدأ من سنة 2001 الى سنة 2020 وبعد تبني الدولة لبرامج الانعاش الاقتصادي والتنمية وتوطيد النمو خلال هذه المرحلة حققت الجزائر معدلات نمو جد ايجابية اصبح فيها النمو الاقتصادي اقل ارتباطا بأسعار البترول، حيث شهدت هذه السنوات من 2001 الى 2005 زيادة في الانتاج في قطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع الخدمات وزيادة الانتاج الزراعي بالإضافة الى ارتفاع اسعار البترول، بينما في الفترة 2006 الى 2010 فقد عرفت كل قطاعات الانشطة نمو ايجابيا إلا قطاع المحروقات فقد سجل نموا سلبيا¹، وهذا يعود الى الاستقرار النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي لباقي القطاعات، هذا وقد انخفضت مساهمة المحروقات في تركيب الناتج المحلي في اعلى نسبة له في سنة 2006 من 45.6% الى 19.3% في سنة 2019 و 14% في سنة 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

¹ - محمد لكصاسي، عرض التقرير السنوي 2010، بنك الجزائر، الجزائر، 2010، ص: 3.

الشكل رقم (3-2): يمثل توزيع الناتج المحلي حسب القطاعات في الجزائر



Source: BANQUE D'ALGERIE, BULLETINS STATISTIQUES, Consulté le 04-17-2022, sur: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

الفرع الثاني: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يعد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس النمو الاقتصادي، وتكمن اهميته في انه يدل على مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة، وقد قسم البنك الدولي اقتصادات العالم الى اربع شرائح دخل: بلدان مرتفعة الدخل ($> \$12535$)، والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (من $\$4046$ الى $\$12535$)، والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (من $\$1036$ الى $\$4045$)، والبلدان منخفضة الدخل ($< \$1036$)، ويتم تحديث هذه التصنيفات في كل عام على اساس السعر الحالي للدولار الامريكي¹.

الجدول رقم (3-7): يبين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر

السنوات	نصيب الفرد (دج)	نصيب الفرد (دولار)	السنوات	نصيب الفرد (دج)	نصيب الفرد (دولار)
1980	8,706.1	2,286.7	1994	54,095.0	1,543.1
1981	9,940.2	2,303.2	1995	71,453.8	1,499.6
1982	10,438.7	2,273.2	1996	89,968.1	1,643.3
1983	11,390.3	2,378.7	1997	95,719.3	1,959.6
1984	12,454.8	2,499.2	1998	95,926.1	1,633.2
1985	13,337.5	2,652.7	1999	108,066.0	1,623.3
1986	13,173.0	2,801.4	2000	135,570.6	1,801.4
1987	13,514.2	2,793.6	2001	136,892.8	1,771.7
1988	14,620.4	2,472.0	2002	144,234.9	1,810.1
1989	17,290.5	2,272.5	2003	164,918.4	2,130.9
1990	22,156.0	2,471.4	2004	189,998.7	2,636.7
1991	33,620.6	1,820.6	2005	229,805.6	3,132.6
1992	40,908.1	1,870.4	2006	253,924.2	3,495.3
1993	54,095.3	1,894.5	2007	274,310.4	3,954.0

Source: Office National des Statistiques, <https://www.ons.dz>

¹ - عمر سراج الدين، ندى حمادة، تصنيفات البنك الدولي الجديدة للبلدان حسب مستوى الدخل: 2020-2021، مدونات البنك الدولي،

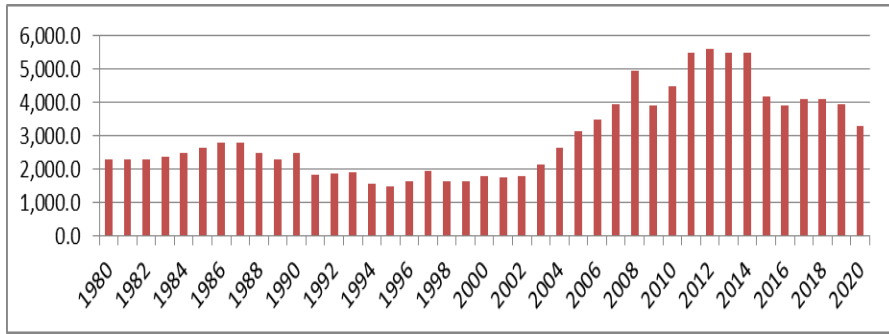
تاريخ الاطلاع: 2022-07-25، الرابط: [https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/new-world-bank-country-](https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/new-world-bank-country-classifications-income-level-2020-2021)

classifications-income-level-2020-2021

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

ويبين الجدول السابق تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)، حيث نلاحظ انه قد عرف ارتفاع كبيرا خلال فترة الدراسة، حيث انه ارتفع من 2286.7 دولار في سنة 1980، ليصل الى اعلى قيمة سنة 2012 بي 5574.2 دولار قبل ان ينخفض الى 3278.1 دولار في سنة 2020، ليتواصل معه تصنيف البنك الدولي للجزائر ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، بعد ان كان ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل سنة 2018، ويرجع عدم الاستقرار هذا خلال فترة الدراسة اساسا الى التذبذب الكبير الذي تشهده اسعار البترول والتي تشكل مصدر رئيسي للدخل في الجزائر، وهذا ما نلاحظه في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): يمثل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر



المصدر: بالاعتماد على الجدول السابق وباستخدام برنامج Excel

المطلب الثالث: التضخم في الجزائر

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الاسعار، وتعتمد الهيئة المكلفة بجمع الاحصاءات الاقتصادية في الجزائر والمتمثلة في الديوان الوطني للإحصاء على استخدام الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لقياس التضخم وذلك لاعتباره أكثر المؤشرات التي تعكس لارتفاعات في مستوى الاسعار المحلية، ويتكون الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر (CPI) من 261 منتج او خدمة تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر، وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تستهلكها الأسر الجزائرية قد تم تصنيفها إلى 8 مجموعات تنقسم هذه المجموعات إلى 63 مجموعة فرعية يتم رصدها من 17 مدينة وقرية تمثل التراب الوطني موزعة حسب الطبقات الجغرافية¹. والجدول التالي يبين لنا قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلك المسجلة خلال الفترة (2020-1980) مقارنة بسنة الاساس 2001:

¹ - Office National des Statistiques, **Indice des Prix à la Consommation 2011-2020**, Collections Statistiques N° 219/2021, Série E: Statistiques Economiques N° 106, ALGER, JUILLET-2021, p: 06.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

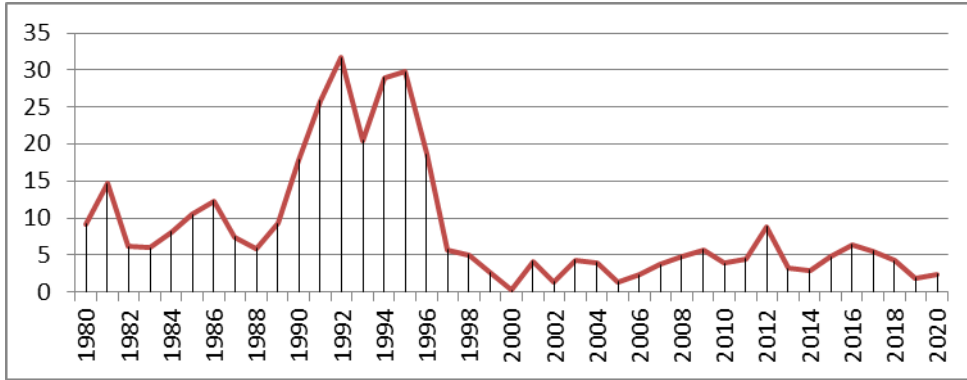
الجدول رقم (3-8): يبين تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر

السنوات	CPI	معدل التضخم	السنوات	CPI	معدل التضخم	السنوات	CPI	معدل التضخم
1980	8.32	9.2	1994	54.54	29	2008	123.98	4.9
1981	9.54	14.7	1995	70.79	29.8	2009	131.1	5.7
1982	10.13	6.2	1996	84.03	18.7	2010	136.23	3.9
1983	10.74	6	1997	88.82	5.7	2011	142.93	4.52
1984	11.62	8.2	1998	93.26	5	2012	155.05	8.89
1985	12.84	10.5	1999	95.68	2.6	2013	160.1	3.25
1986	14.42	12.3	2000	95.97	0.3	2014	164.77	2.92
1987	15.51	7.5	2001	100	4.2	2015	172.65	4.78
1988	16.42	5.9	2002	101.43	1.4	2016	183.7	6.4
1989	17.95	9.3	2003	105.75	4.3	2017	193.97	5.59
1990	21.16	17.9	2004	109.95	4	2018	202.25	4.27
1991	26.64	25.9	2005	111.47	1.4	2019	206.2	1.95
1992	35.08	31.7	2006	114.05	2.3	2020	211.18	2.42
1993	42.28	20.5	2007	118.24	3.7			

Source: Office National des Statistiques, <https://www.ons.dz>

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد شهد ارتفاع كبيرا خلال فترة الدراسة حيث انتقل من 8.32 سنة 1980 الى 211.18 في سنة 2020، الامر الذي يدل على ان المستوى العام للأسعار قد تضاعف أكثر من 25 مرة مقارنة بسنة 1980، والشكل التالي يبين تقلبات ظاهرة التضخم والمتمثلة في معدلات التغير للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر من سنة 1980 الى سنة 2020:

الشكل رقم (3-4): يمثل تطور التضخم في الجزائر



المصدر: بالاعتماد على الجدول السابق وباستخدام برنامج Excel

منذ استقلال الجزائر اعتمدت سلطتها السياسية على التخطيط المركزي، اذ لم تولي اهتماما كبيرا لدور البنك المركزي من خلال السياسة النقدية والتي تعتبر اداة من الادوات المهمة لمحاربة ظاهرة التضخم، حيث كانت السلطات الحكومية تتدخل مباشرة في فرض رقابتها على المتغيرات النقدية بما يضمن تلبية الحاجيات الاقتصادية مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم، حيث انه مع بداية الثمانينات ادى النقص في الانتاج الفلاحي الى استيراد المواد الغذائية التي شهدت ارتفاعا في اسعارها الدولية في ذلك الوقت، اضافة الى انهيار اسعار البترول سنة 1986 مما ادى الى تدهور الميزان التجاري وثقل حجم المديونية، الامر الذي اجبر الجزائر على الموافقة على اجراء اصلاحات اقتصادية ادت الى تغيير نظامها الاقتصادي بالانتقال الى اقتصاد السوق، وهو ما نلاحظه من خلال الارتفاع القياسي لمعدلات التضخم من سنة 1990 الى سنة 1995 حيث شهدت سنة 1992 اعلى نسبة للتضخم في الجزائر قدرت بـ 31.7% وكان ذلك جراء سياسة تحرير الاسعار ورفع الدعم الحكومي عنها وربطها بدالة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

الاسعار الدولية من خلال وضع برنامج لتحرير الاسعار مدته ثلاث سنوات، حيث تم تحرير اسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة الى ما يقارب 200% تماشيا مع الاسعار العالمية، اضافة الى تخفيض قيمة الدينار الذي كان له انعكاسات كبيرة وفورية على اسعار المنتجات المستوردة بعد تحرير التجارة الخارجية مما اجبرها على تغطية العجز الحاصل عن طريق إصدار النقود¹.

بعد سنة 1995 عادت معدلات التضخم الى الانخفاض والاستقرار بشكل ملموس، حيث وصل الى ادى نسبة له سنة 2000 بمعدل 0.3% بسبب برامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي (FMI) ونجاح السياسات النقدية والمالية التي طبقتها الحكومة بهدف ضبط نمو الكتلة النقدية، بالإضافة الى انتعاش اسعار البترول الى مستويات قياسية الامر الذي جعل الحكومة الجزائرية تتوجه الى إنعاش الاقتصاد من خلال البرامج التنموية التي خصصت لها مبالغ ضخمة ادت الى ارتفاع معدل التضخم الى 4.3% سنة 2003 لتعود الى الانخفاض بسبب التقيد الصارم بالسياسة النقدية لتتخفف الى 1.4% سنة 2005، ثم عادت معدلات التضخم الى الارتفاع في سنة 2007 بنسبة 3.07% بسبب التضخم العالمي وتداعيات الازمة العالمية ليصل معدل التضخم الى 4.9% سنة 2008²، وفي الوقت الذي كان فيه الاتجاه العالمي يسير نحو انخفاض التضخم وتسجيل تضخم سلبي في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو، يبرز تطور الاسعار وارتفاع التضخم في الجزائر في سنة 2009 ليصل الى 5.7% لاسيما وان هاته السنة تميزت بتقلص حجم الكتلة النقدية، وعليه يعتبر التضخم داخليا لسوء تسيير الاسواق الداخلية وليس ناتجا، ثم يعود التضخم الى الانخفاض في سنة 2010 الى 3.9% ويرجع ذلك لتحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في الحد من اثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار بالرغم من ان اسعار السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد قد سجلت ارتفاع قويا في نفس السنة³، اما الزيادة التي حدثت سنة 2012 حيث وصل معدل التضخم الى 8.89% بسبب استمرار الضغوط التضخمية الداخلية والتي ظهرت اعتبارا من بداية سنة 2011، وبالأحرى فإن العودة الى الانفاق العام من خلال البرامج التنموية التكميلية قد اثر تصاعديا على الاسعار⁴، وبعد الذروة المسجلة في 2012 تراجع التضخم في سنة 2013 الى 3.25% بعد إدخال البنك المركزي اداة جديدة للسياسة النقدية تتمثل في الية استرجاع السيولة لستة اشهر والى رفع معدل الاحتياطات الاجبارية من اجل الاستمرار في استهداف التضخم كهدف اساسي للسياسة النقدية، لتشهد تراجع اقوى في سنة 2014 الى 2.92% ليصير بذلك التحكم في التضخم فعليا ويساهم في الاستقرار النقدي والمالي⁵، لكن تسارع ارتفاع الاسعار من جديد في سنة 2015 ليبلغ

¹ جمال بالطيب، محمد الخطيب، اثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم للفترة (1990-2019)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2021، ص: 169.

² محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، بنك الجزائر، الجزائر، 2008، ص: 15.

³ محمد لكصاسي، عرض التقرير السنوي 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 03.

⁴ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الاول من سنة 2013، الجزائر، 2013، ص: 5.

⁵ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 واخر التوجهات لسنة 2015، الجزائر، 2015، ص: 13.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

4.78% ليصل 6.4% في سنة 2016 ثم يواصل ارتفاعه الى غاية شهر مارس من 2017 ليبلغ معدل 7.07% ثم تراجع وتيرة التضخم بشكل طفيف لتبلغ 5.59% في سنة نهاية 2017، ولا تبدو حدة الارتفاع في التضخم لسنتي 2015 و2016 رغم تراجعها في 2017 الى المحددات الكلاسيكية للتضخم (اي تطور الكتلة النقدية، تغير معدل الصرف، الاسعار العالمية للمنتجات الاساسية، التضخم المستورد) بل ترجع الى ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من اسواق السلع والخدمات، والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة¹، ليعود معدل التضخم الى الانخفاض مجددا الى 1.95% و 2.42% سنة 2019 و2020 على التوالي بعد تفعيل الية استرجاع السيولة لستة اشهر بعد ان توقفت هذه الالية نهاية سنة 2016 ورفع نسبة الاحتياط الاجباري².

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم في بعض الدول النامية النفطية

بالرغم من حدة تقلبات اسعار النفط إلا انه يعد موردا اقتصاديا هاما يعول عليه كثيرا في تفعيل دوران عجلة التنمية الاقتصادية، باعتباره مصدر مهم للعملة الصعبة وتحقيق الايرادات المالية، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة تطور مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم لعينة من الدول النامية النفطية على غرار السعودية، ايران، نيجيريا.

المطلب الاول: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في السعودية

عمدت السعودية الى تطبيق ما لا يقل عن تسع خطط تنمية خماسية انطلقت منذ سنة 1970، تهدف كلها الى تنويع اقتصاد البلاد وزيادة دور القطاع الخاص وتنمية رأس المال البشري والخروج من التبعية للنفط مواكبة لتغيرات الاقتصاد العالمي، لذلك فالاقتصاد السعودي يُعد من أكبر عشرين اقتصاد في العالم وأكبر اقتصاد في العالم العربي ومنطقة الشرق الاوسط، حيث يشكل القطاع البترولي حوالي 90% من عائدات التصدير، ويبلغ انتاج السعودية من النفط 10.716 مليون برميل يوميا باحتياط مؤكد قدره 267.1 مليار برميل في سنة 2020 وبحصة قدره 17.2% من الاحتياط النفطي العالي، مما يجعلها تقع في المرتبة الثانية عالميا في احتياط النفط بعد فنزويلا التي تحوز على 19.6% من الاحتياط العالمي³.

الفرع الاول: النمو الاقتصادي في السعودية

ولقد عرف الناتج المحلي الاجمالي في السعودية ارتفاع كبيرا خلال فترة الدراسة، حيث انه ارتفع من 342.888 مليار دولار في سنة 1980، الى 651.027 مليار دولار في سنة 2020 ليصل معه نصيب الفرد من الناتج المحلي الى عتبة 18700 دولار وبه تكون السعودية ضمن الاقتصاديات العالمية ذات الدخل المرتفع، والشكل التالي

¹ - بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، الجزائر، 2018، ص ص: 18-19.

² - جمال بالطيب، مُجد الخطيب نمر، مرجع سبق ذكره، ص: 172.

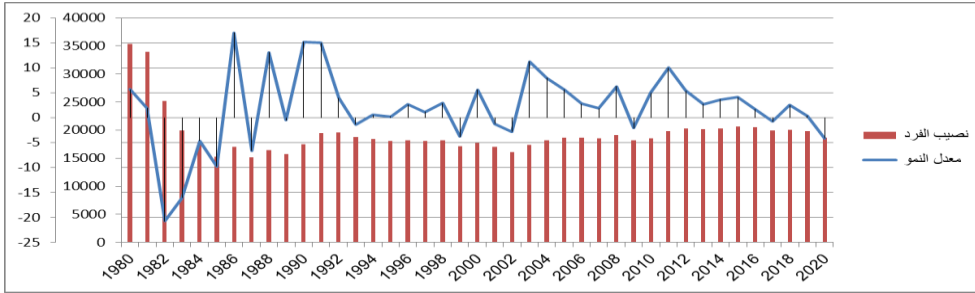
³ - العربية.نت، أكبر 10 احتياطات نفطية في العالم.. السعودية بالمرتبة الثانية، تاريخ الاطلاع: 18-08-2022، الرابط:

<https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/2021/10/18>

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدولة السعودية خلال الفترة (1980-2020):

الشكل رقم (3-5): يمثل تطور معدلات النمو ونصيب الفرد الاقتصادي في السعودية



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

ونلاحظ من الشكل رقم (3-5) ان النمو في السعودية جاء مدفوعا بدرجة كبيرة بالتطورات التي تحدث في قطاع النفط، ففي فترة الثمانينات لاحظنا ان معدل النمو كان سالبا في اغلب الفترات ويرجع ذلك الى التقلبات الكبيرة التي حدثت في السعر الحقيقي للنفط، مما اجبر الدولة على اتخاذ عدة اجراءات منها اصدار سندات الخزينة لأول مرة في سنة 1987 وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات باستثناء المواد الاساسية وهو ما ساهم في تخفيف العبء على كاهل الخزينة وساعد في عبور الازمة بسلام وتحقق مع بداية التسعينات معدلات نمو موجبة فاقت 15% بالإضافة الى تحلي السعودية عن دور المنتج المكمل للنفط¹، وفي 1993 عادت معدلات النمو الى الانخفاض لتأخذ قيمة سالبة -1.36% بسبب انخفاض اسعار النفط لتلجأ الحكومة الى اتخاذ عدة تدابير منها رفع سعر البنزين، ورسوم استهلاك الكهرباء والماء، واسعار تذاكر الرحلات المحلية وغيرها من التدابير التي ادت الى زيادة الايرادات الغير النفطية بمعدل 22%، لتعود معدلات النمو الى الاستقرار مؤقتا وتنخفض مجددا متأثرة بأسعار النفط بسبب الازمة الاسيوية التي ادت الى انهيار الاسعار بنسبة 40%، لتعتمد السعودية مرة اخرى الى مجموعة من الاجراءات منها رفع اسعار البنزين وتحويل قطاع الاتصالات الى شركة مساهمة، لتتعافى بعد ذلك معدلات النمو مع تصاعد اسعار النفط الى غاية سنة 2009 لتشهد تحقيق معدل نمو سالب قدره -2.5% جراء ازمة الكساد العالمي سنة 2008 لتعلن السعودية عن دعم برنامج الاستثمار في القطاعين الحكومي والنفطي وزيادة الانفاق على مشاريع الخدمات الاساسية لتعزيز قدرة القطاع الخاص²، ومع انخفاض اسعار النفط مرة اخرى سنة 2014 اطلقت السعودية برنامج رؤية السعودية 2030 وذلك في سبيل تطوير الاقتصاد وتنويعه وتخفيف الاعتماد على النفط، مرتكزة في ذلك على العديد من الاصلاحات الاقتصادية والمالية والتي استهدفت تحول هيكل الاقتصاد السعودي

¹ - عادة فياض واخرون، المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة، التقرير القطري رقم: 12/271، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2012، ص: 6.

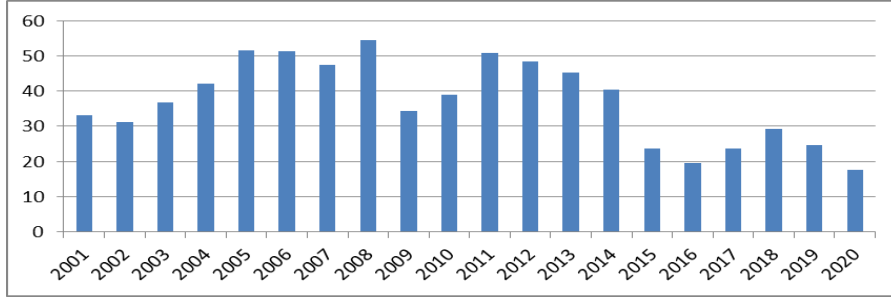
² - RT Online، 5 أزمات اقتصادية مرت بها السعودية خلال 40 عاما، تاريخ الاطلاع: 29-07-2022، الرابط:

<https://arabic.rt.com/business/1110384>

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

الى اقتصاد متنوع ومستدام مبني على تعزيز الانتاجية ورفع مساهمة القطاع الخاص وتمكين القطاع الثالث¹، لتتخفف مساهمة ايرادات الموارد النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى 17.69% سنة 2020، وهذا ما نلاحظه في الشكل الموالي الذي يبين تطور ايرادات الموارد النفطية كنسبة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في السعودية خلال الفترة (1980-2020).

الشكل رقم (3-6): يمثل تطور ايرادات الموارد النفطية في السعودية

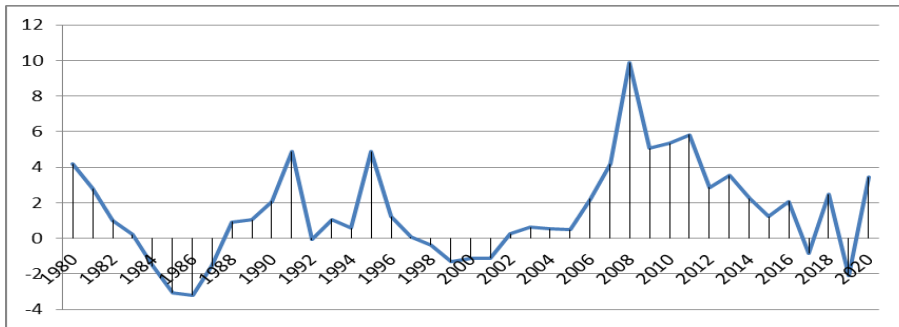


المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

الفرع الثاني: التضخم في السعودية

يتم قياس التضخم في السعودية باستخدام الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين الذي تصدره الهيئة العامة للإحصاء، وتستخدم الهيئة معادلة لاسبير التي تعتمد على استخدام الوسط الهندسي بالتوزيع النسبي مع تغيير سنة الأساس كل 05 سنوات تماشياً مع التوصيات الدولية²، والشكل التالي يوضح تطور معدلات التضخم في السعودية خلال الفترة (1980-2020):

الشكل رقم (3-7): يمثل تطور معدلات التضخم في السعودية



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

من الشكل السابق نلاحظ ان معدلات التضخم في السعودية تتميز بتحقيق درجة عالية من الاستقرار على مدى سنوات عديدة خلال فترة الدراسة ويظهر هذا جلياً من خلال التغيرات الضئيلة نسبياً في الرقم القياسي، فقد شهدت سنة 1984 تحقيق السعودية لأول مرة في فترة تربو عن عقد زمني تسجيل معدل تضخم سالب قدره

¹ - رؤية السعودية 2030، النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، تاريخ الاطلاع 29-07-2022، الرابط:

<https://www.vision2030.gov.sa/ar/thekingdom/explore/economy>

² - البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي السابع والخمسون، الرياض، السعودية، 2021، ص: 90.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

1.55- % نتيجة انخفاض اسعار الواردات بالعملة المحلية (الريال) وارتفاع المعروض الحقيقي من السلع والخدمات وتباطؤ نمو المعروض النقدي¹، ليواصل انخفاضه في السنوات الموالية 1985 و1986 محققا معدلات سالبة 3.05- % و 3.20- % على التوالي، قبل ان يعود الى الصعود في سنتي 1990 و1991 بزيادات قدرها 2.07% و 4.86% نتيجة تأثيره بظروف حرب الخليج، وفي سنة 1995 عاد معدل التضخم الى الارتفاع بسبب التعديلات التي شهدتها بعض الاسعار والرسوم المحلية وخاصة الاسعار المرتبطة باستهلاك الوقود وخدمات المرافق ليصل الى 4.86%، ثم لتشهد السعودية في السنوات الموالية استقرار ويعزى ذلك الى استقرار هيكل الاجور واسعار السلع والخدمات المحلية والاجنبية مع تحسن سعر صرف الريال، وخلال السنوات الثلاث من 2006 الى 2008 شهدت السعودية ارتفاعات في التضخم وصلت الى 9.87% خلال سنة 2008 نتيجة لعدة عوامل كان من ابرزها استمرار الانفاق الحكومي بوتيرة متصاعدة لتعزيز مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى ارتفاع اسعار النفط الى مستويات غير مسبوقه وارتفاع اسعار المواد الغذائية والسلع الاخرى في الاسواق العالمية، لتعرف بعد ذلك تراجعاً في الضغوط التضخمية في سنة 2009 الى 5.05% نتيجة للازمة الاقتصادية والمالية العالمية التي اثرت على تراجع الطلب العالمي مما ادى الى تراجع اسعار السلع الاولية في الاسواق العالمية²، وقد كان متوسط التضخم خلال الفترة من (2007-2011) الاعلى في السعودية خلال فترة الدراسة والذي قدر بي 6.05% ويعود ذلك بالأساس الى التزايد المستمر في عملية الانفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتعرف بعد سنة 2011 معدلات التضخم انخفاضا ملحوظا.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في ايران

بعد الثورة الاسلامية التي شهدتها ايران في سنة 1979 على إثر الفساد الذي عرفته البلاد وارتفاع معدلات الهجرة الريفية الى المدن الى الحد الاقصى مع ارتفاع معدلات التضخم، بالرغم من زيادة عائدات النفط في فترة السبعينات، اعلنت الحكومة عن خطة التنمية الاولى (1983-1988) تمثلت اهدافها في تحقيق الامن الغذائي وتحسين ظروف المعيشة وتقليل اعتماد الدولة على النفط، إلا ان هذه الخطة لم ترى النور بسبب الحرب العراقية الايرانية التي احدثت اضرار كبيرة على الاقتصاد الايراني، ومع مصادقة مجلس الشورى رسميا على الخطة الخمسية الثانية للتنمية (1989-1994) لإجراء برنامج التعديل الهيكلي، ومع تواصل جهود تخفيف الاعتماد على النفط وإنعاش الاقتصاد من خلال تنويعه تم اعتماد خطة التنمية الثالثة (1995-1999) ثم خطة التنمية الرابعة (2005-2009) امتدادا للخطة السابقة، وعلى خلاف مساعي خطة التنمية الثالثة الرابعة فقد اوضحت احصاءات للبنك

¹ - حمد السيارى، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية والاحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، 1997، ص: 08.

² - محمد بن سليمان الجاسر، التقرير السنوي السادس والاربعون احدث التطورات الاقتصادية 2010، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية والاحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، 2010، ص: 101.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

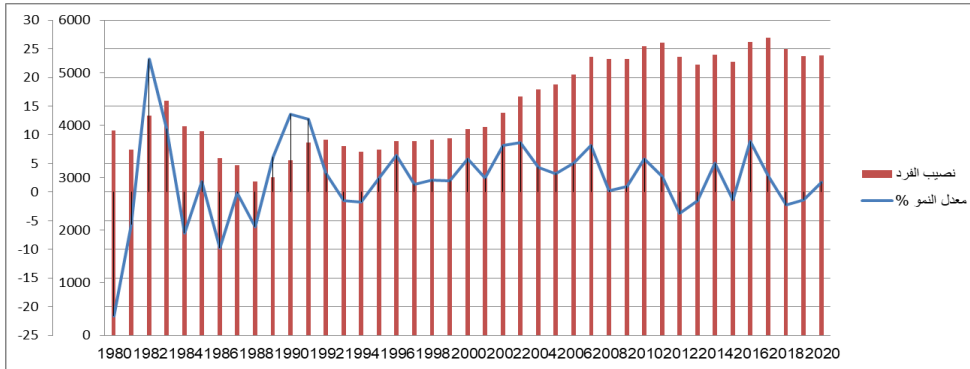
المركزي الإيراني ان اعتماد الحكومة الإيرانية على العائدات النفطية كان في تزايد الى حد تجاوز ضعف الارقام التي وضعتها في خططها، الامر الذي سرع الى رؤية اخرى تمثلت في خطة التنمية الخامسة (2011-2014) ركزت على اهمية اصلاح القطاع الضريبي والقطاعات الانتاجية غير النفطية، إلا انها اصطدمت بالعقوبات الغربية المتتالية بالإضافة الى انخفاض اسعار النفط¹.

وتمتلك ايران ثالث اكبر احتياطي عالمي من النفط الخام بعد فنزويلا والسعودية باحتياط مؤكد قدره 208.60 مليار برميل حيث يشكل 13.5% من الاحتياط العالمي وبينتاج قدره 2 مليون برميل من النفط يوميا، ويعود هذا التراجع في عملية الانتاج الى العقوبات الغربية المفروضة عليها.

الفرع الاول: النمو الاقتصادي في ايران

بلغ الناتج المحلي الاجمالي في ايران حوالي 447.938 مليار دولار سنة 2020، ليصل معه نصيب الفرد من الناتج المحلي الى عتبة 5333.047 دولار وبه تكون ايران ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، والشكل التالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدولة ايران خلال الفترة (1980-2020):

الشكل رقم (3-8): يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد في ايران



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

من الشكل السابق نلاحظ ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في ايران قد عرف حالة من عدم الاستقرار والتذبذب الحاد ما بين الانتعاش تارة والانكماش الحاد تارة اخرى خلال اربعة العقود المنصرمة، ففي الفترة من سنة 1980 الى غاية سنة 1988 عرف النمو الاقتصادي في ايران انكماش كبيرا وصل الى -21.59% جراء الاضطرابات الجيوسياسية التي ضربت البلاد داخليا، بالإضافة الى اندلاع حرب الخليج الاولى المعروفة باسم الحرب العراقية

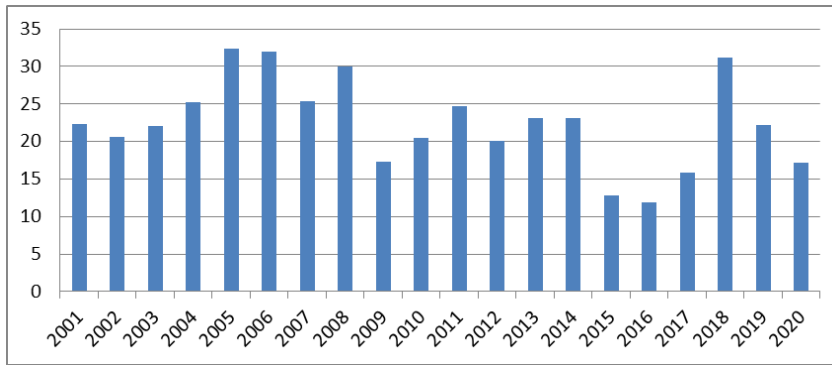
¹ - تامر بدوي، الدولة الريعية في إيران: عائدات النفط والنمو والتضخم، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: 18-08-2022، الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/en/node/3722>

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

الإيرانية¹، وبعد انتهاء حرب الخليج الأولى عرف الناتج المحلي الاجمالي منحني تصاعدي وصل الى 13.59% في سنة 1990 ويرجع هذا التحسن في النمو الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية والى الخطة الخمسية الثانية للتنمية (1989-1994) التي عرفت إجراء برنامج تعديل هيكلية لانعاش الاقتصاد، قبل ان تعود الى الانخفاض وتحقق معدلات نمو سالبة في نهاية فترة الخمسية الثانية (1989-1994) بسبب انخفاض اسعار النفط ورفع مستوى العقوبات الامريكية وصل الى منع الشركات الامريكية من ابرام عقود مالية تتعلق بصناعة النفط، وفي الفترة من (1995-2011) شهدت ايران تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة وبمتوسط قدره 4.08% نتيجة ارتفاع اسعار النفط الى مستويات قياسية وامتداد الى خطط التنمية الثالثة (1995-1999) والرابعة (2005-2009)، ومع دخول سنة 2012 دخلت ايران مرحلة جديدة من العقوبات الامريكية والاتحاد الاوربي جراء برنامجها النووي والتي استهدفت مباشرة عصب الاقتصاد الايراني الا وهو قطاع النفط لتسجل خلال الفترة (2012-2020) متوسط نمو قدره 0.89%²، وفي سنة 2016 و 2017 شهد معدل النمو الاقتصادي الايراني انتعاشا بلغ 8.81% و 2.75% على التوالي بعد التوصل الى الاتفاق النووي والغاء العقوبات، ومع منتصف 2018 عادت معدلات النمو الى الانخفاض وتحقيق معدلات سالبة مع عودة العقوبات.

الشكل رقم (3-9): يمثل تطور ايرادات الموارد النفطية في ايران



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

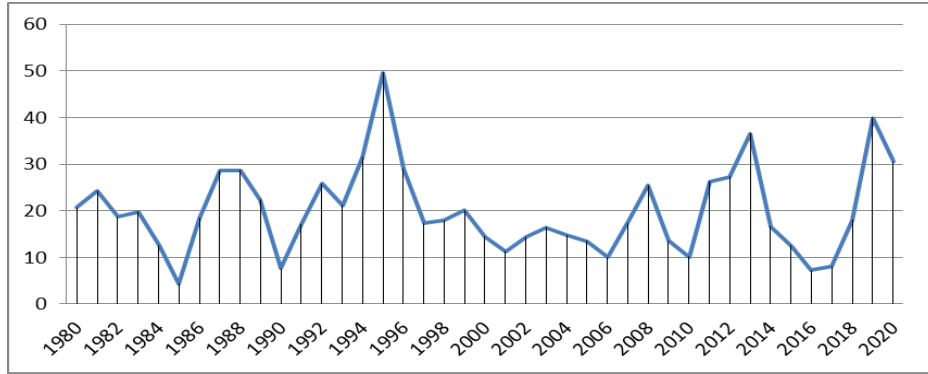
الفرع الثاني: التضخم في ايران

إن التضخم الاقتصادي المرتفع مشكلة اقتصادية لإيران الامر الذي يعيق نمو الأنشطة الاقتصادية ويؤدي إلى عدم اليقين، والشكل التالي يوضح تطور معدلات التضخم في ايران خلال الفترة (1980-2020):

¹ - احمد شمس الدين ليلة، محنة اقتصاد الثورة الايرانية .. دراسة المسببات الهيكلية للاخفاق، رصانة- المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الرياض، 2020، ص: 26.

² - شعبان عبده ابو العز المحلاوي، العقوبات الاقتصادية على ايران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الايرانية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 36، اغسطس 2017، ص: 759.

الشكل رقم (3-10): يمثل تطور معدلات التضخم في ايران



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان معدلات التضخم في ايران قد شهدت تذبذبا كبيرا وارتفاعا وصل الى مستويات قياسية، فبعد قيام الثورة الاسلامية سنة 1979 واندلاع حرب الخليج الاولى وخضوع ايران لعقوبات اقتصادية من قبل الولايات المتحدة الامريكية في نوفمبر 1979 إذ تم حظر الواردات الامريكية من ايران وتجميد 12 مليار دولار من الاصول الايرانية ارتفعت معدلات التضخم خلال الفترة (1980-1988) الى مستويات بلغت في متوسطها 19.54% حيث وصل في سنتي 1987 و1988 مع انهيار اسعار النفط سنة 1986 الى أعلى نسبة له خلال هذه الفترة بـ 28.57% و 28.67% على التوالي قبل ان تنخفض الى 7.62% في سنة 1990، قبل ان تعود معدلات التضخم الى الارتفاع الى وتشهد ايران تحقيق اعلى لها معدل في التضخم بلغ 49.65% بعد انخفاض عائدات النفط جراء تطبيق العقوبات الامريكية على قطاع النفط الايراني بالإضافة الى اتباع الحكومة الايرانية سياسة نقدية توسعية، لتلجأ الحكومة مرة اخرى الى تبني سياسة نقدية انكماشية لينخفض معدل التضخم الى 28.93% في سنة 1996 ثم الى 17.34% في سنة 1997، ومع تحسن اسعار النفط والتفاف ايران على العقوبات الامريكية عادت الحكومة الايرانية الى اتباع سياسة مالية توسعية تارة واتباع سياسة نقدية انكماشية تارة اخرى وحققت خلال هذه الفترة من (1998-2011) معدل تضخم متوسط بلغ 14.22%¹.

في سنتي 2011 و2012 وصلت عائدات النفط في ايران الى اعلى مستوياتها ومعه وصلت معدلات التضخم الى مستويات تضخم مرتفعة وصلت الى 26.29% و 27.25% بسبب عدم انضباط السياسات الاقتصادية، وخلافا للسنوات السابقة فقد شهدت سنة 2013 انخفاض عائدات النفط حينما قامت الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي معا باستهداف قطاع النفط الايراني بحزمة من العقوبات الامر الذي ادى الى مواصلة ارتفاع التضخم الى 36.6% لينخفض في 2016 الى 7.25% بعد استجابة ايران والتوصل للاتفاق النووي والغاء العقوبات في منتصف 2015²، وفي سنة 2019 عاد التضخم ليرتفع مرة اخرى ليصل الى معدل 39.90% بعد انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي في منتصف 2018 مع زيادة فرض عقوبات صارمة.

¹ - احمد شمس الدين ليلة، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

² - شعبان عبده ابو العز المحلاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 763.

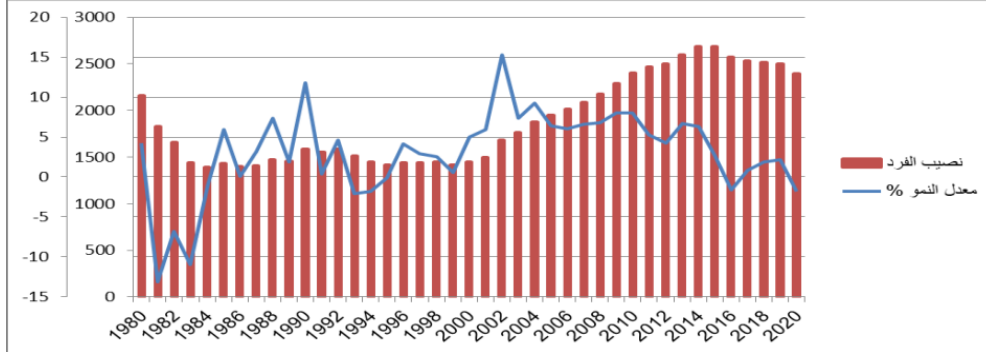
المطلب الثالث: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في نيجيريا

يُعد الاقتصاد النيجيري من أكبر الاقتصادات النامية في قارة أفريقيا، وبعد استقلالها سنة 1960 كانت الزراعة هي الدعامة الأساسية للاقتصاد النيجيري حيث توفر الغذاء والعمالة للسكان والمواد الخام للقطاع الصناعي الناشئ وتدر الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية وعائدات النقد الأجنبي، وبعد اكتشاف النفط واستكشافه وتصديره تضاءلت حصيلة الثروة الزراعية تدريجياً ليحل النفط الخام محلها كمصدر مهيم بقدرة إنتاج تقترب من مليون ونصف برميل في اليوم في سنة 2020 لتساهم بحوالي 95% من الناتج المحلي الاجمالي والذي بدوره يمثل حوالي 95% من عائدات الصادرات، كما تحوز نيجيريا على 2.4% من احتياط النفط العالمي المؤكد وقدره 36.9 مليار برميل¹.

الفرع الاول: النمو الاقتصادي في نيجيريا

حقق الناتج المحلي الاجمالي لدولة نيجيريا قفزة كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث انه ارتفع الى 159 مليار دولار في سنة 1980 ليلعب 494 مليار دولار سنة 2020، ليصل معه نصيب الفرد من الناتج المحلي الى عتبة 2397 دولار وبه تكون نيجيريا ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والشكل التالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد لدولة نيجيريا خلال الفترة (1980-2020):

الشكل رقم (3-11): يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد في نيجيريا



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

شهدت معدلات النمو الاقتصادي في نيجيريا تذبذباً كبيراً، بحيث تزامنت خطة التنمية الوطنية الرابعة (1981-1985) مع بداية الركود الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى انخفاض عائدات النقد الأجنبي واختلال توازن المدفوعات والبطالة في الاقتصاد النيجيري، فخلال هذه الفترة عرفت البلاد تحقيق معدلات نمو منخفضة وسالبة في كثير من الأحيان وصلت الى -13.12% في سنة 1981 نتيجة انخفاض عائدات النفط بشكل حاد بسبب تخفيض حصة نيجيريا في منظمة أوبك وكانت النتيجة سياسة تمويل عاجز مرتفع للغاية استنزف الاحتياطي الخارجي وأدى إلى زيادة غير مسبوقه في ملف الدين الخارجي، دفع هذا التدهور الحاد للظروف الاقتصادية حكومة

¹ - اباد عبدالكريم مجيد، سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح)، دراسات دولية، المجلد 10، العدد 38، جامعة بغداد، 2020، ص: 175.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

شغري إلى إدخال قانون الاستقرار الاقتصادي في أبريل 1982 الذي يتألف من مجموعة من السياسات والإجراءات الصارمة لإدارة الطلب التي تهدف إلى ترشيد نمط الإنفاق العام من أجل استعادة التوازن المالي على الجبهة المحلية والتوازن في القطاع الخارجي، وقد شملت هذه الإجراءات زيادة رسوم الاستيراد ومراجعة تراخيص الاستيراد 40% من النفقات العامة دون أي أولوية، ومراجعة تصاعدية لرسوم الإنتاج وأسعار الفائدة وأسعار المنتجات البترولية، لتجلب هذه السياسات الكثير من الضغط على الاقتصاد بالإضافة إلى زيادة تفشي الفساد الذي شهدته الحكومة إلى حدوث انقلاب عسكري على الحكم في 31 ديسمبر 1983، وسعى النظام الجديد في عهد الجنرال بخاري إلى تعزيز تدابير التقشف التي جاء بها قانون الاستقرار الاقتصادي 1982 من خلال تشديد السياسات المالية وإدخال المزيد من الضوابط الإدارية، وكان الهدف من ذلك إنعاش الاقتصاد المنهار من خلال توفير المواد الخام اللازمة للصناعات ووقف المزيد من إغلاق المصانع، والمساعدة في الحد من مشاكل البطالة، وربما التقليل من التضخم المتصاعد، حققت تدابير التقشف الحكومية بعض النجاح بحلول عام 1985 وقفز نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.91% ويعزى هذا النمو الكبير بشكل أساسي إلى زيادة إنتاج النفط نتيجة التعديل التصاعدي في حصص أوبك وتعافي القطاع الزراعي بعد فترة الجفاف التي استمرت عامين، ومع ذلك أدى نقص الواردات المعطل وتزايد السخط الاجتماعي والسياسي إلى تمهيد الطريق لانقلاب عسكري آخر في أغسطس 1985.

أصبح واضحا لوضعي السياسات الاقتصادية في نيجيريا أن تدابير الاستقرار على المدى القصير ليست مناسبة لمواجهة العوائق ذات الجذور العميقة التي تعترض النمو، لذلك تم الاعتراف على نطاق واسع بإدخال برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي التابع لصندوق النقد الدولي (SAP) في يوليو 1986 باعتباره إصلاحا اقتصاديا عمليا يهدف إلى معالجة نقاط الضعف الكامنة في الاقتصاد من خلال إعادة هيكلة وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد لتقليل الاعتماد على قطاع النفط والواردات وتعزيز النمو الاقتصادي غير التضخمي لتشهد تحقيق معدلات نمو موجبة وصلت إلى 7.33% سنة 1988 و 11.77% في سنة 1990، قبل ان تتراجع معدلات النمو إلى معدلات سالبة في السنوات 1993 و 1994 و 1995 ويعزى هذا بشكل رئيسي إلى عدم الاستقرار السياسي بعد الانقلاب العسكري سنة 1993 الذي اثر بشكل خاص على السياسة النفطية وانخفاض إنتاج النفط بفعل أعمال التخريب على مواقع إنتاج النفط واختلاسه من طرف الجماعات المسلحة في دلتا النيجر بالإضافة إلى اضطراب عمال صناعة النفط.

وأتاحت العودة إلى الحكم الديمقراطي في سنة 1999 دخول دولة نيجيريا مرحلة جديدة مع القيام الجمهورية الرابع فرصة جديدة للحرية السياسية والاقتصادية، حيث عرفت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا مستمرا وصلت إلى أعلى معدل نمو 15.32% في سنة 2002 وبلغ معدل النمو في المتوسط 7.15% خلال الفترة من (2000-2014) بفضل ارتفاع أسعار النفط الأمر الذي سمح بتحقيق زيادات كبيرة في مستوى نصيب الفرد وصلت إلى 2688 دولار في سنة 2014 قبل ان تعود إلى الانخفاض بفعل أزمة النفط التي عرفها العالم في منتصف 2014 وتسببت في حدوث أزمة اقتصادية في نيجيريا وإلى حدوث ركود في عام 2016 بمعدل نمو سالب بلغ 1.61%

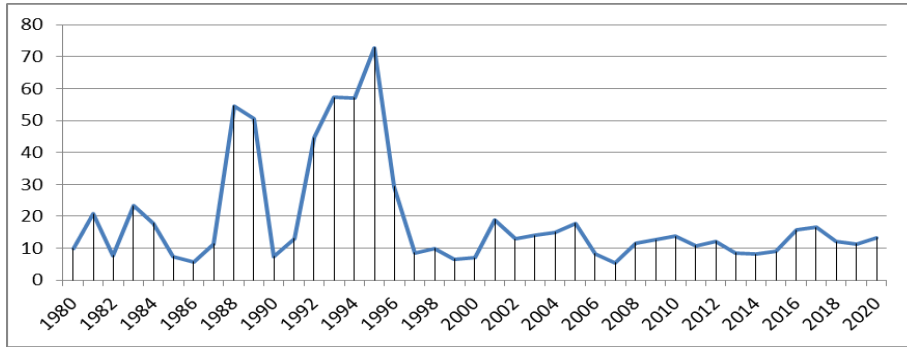
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

نتيجة انخفاض العائد من عائدات النفط بالإضافة الى تجدد أعمال تخريب على مواقع الإنتاج واختلاس النفط التي تركبها الجماعات المسلحة في دلتا النيجر¹.

الفرع الثاني: التضخم في نيجيريا

عرفت معدلات التضخم في نيجيريا تقلبات شديدة خلال الفترة (1980-2020)، حيث انه ارتفع في سنة 1995 وبلغ 72.83% محققا اعلى معدل تضخم مشكل من رقمين تعرضت له نيجيريا، وفي سنة 2007 شهدت تحقيق اقل معدل تضخم لها من رقم واحد بلغ 5.38%، وقد بلغ متوسط التضخم خلال الفترة (1980-2020) معدل 18.77% وهو معدل مرتفع يدل على ان الاقتصاد النيجيري قد عانى كثيرا من الضغوط التضخمية. وتعود هذه الضغوط التضخمية في نيجيريا الى مجموعة من الاسباب كان ابرزها يعود الى الاضطراب المدني، السياسات الاقتصادية، تخفيض قيمة النيرة، زيادة الاجور، سعر الوقود، انخفاض الانتاجية، ضرائب مرتفعة، التضخم المتوقع، الانفاق على الحملات الانتخابية، الفقر²، والشكل التالي يبين تطور معدلات التضخم لدولة نيجيريا خلال الفترة (1980-2020):

الشكل رقم (3-12): يمثل تطور معدلات التضخم في نيجيريا



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

ومن الشكل السابق نلاحظ انه يمكن ان تقسيمه الى مرحلتين:

المرحلة الاولى من (1980-1996) شهدت تقلبات عنيفة في معدلات التضخم بلغ فيها متوسطها 28.83% بدأت منذ سنة 1983 عندما بلغت قيمة التضخم فيها 23.21% ويُعزى ذلك إلى إجراءات التقشف التي وضعت لوقف الانهيار الوشيك للاقتصاد بعد توقيع اتفاقية الديون مع صندوق النقد الدولي والتي تضمنت وضع قيود على الاستيراد والصرف الأجنبي وتخفيض قيمة العملة المحلية النيرة مما أدى إلى نقص حاد في توريد السلع والخدمات، وتدهور شروط التجارة الخارجية، ليتراجع معدل التضخم في السنوات القادمة ويصل الى 5.71% في سنة 1986، لكنه سرعان ما عاد الى الارتفاع بعد تطبيق برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي التابع لصندوق النقد الدولي

¹ -Dali S, **NIGERIA, UNE CRISE ÉCONOMIQUE RÉELLE, NON UN ARTEFACT STATISTIQUE.**

Afrique contemporaine, No 258, 2016, p: 146.

² - Asu Owan Rapheal And all, **Statistical Modelling of Nigeria Inflation Rate From 1990 to 2020: A Pandemic for Economic Development.** CENTRAL ASIAN JOURNAL OF MATHEMATICAL THEORY AND COMPUTER SCIENCES, Vol 03, No 03, 2022, pp: 11-13.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

(SAP) الذي كان له عواقب اقتصادية واجتماعية مؤلمة ليصل التضخم الى 54.51% و 50.46% في السنتين 1988 و1989 على التوالي ويرجع ذلك بالأساس الى التوسع المالي الذي صاحب موازنة سنة 1988 وتمويلها عن طريق البنك المركزي مما ادى الى زيادة الائتمان المحلي¹، وعلى الرغم من انخفاض التضخم إلى حوالي 7.36% في عام 1990 إلا انه عاد الى الارتفاع إلى 44.58% و 57.16% و 57.03% على التوالي في السنوات 1992 و 1993 و 1994 ليصل الى أعلى مستوى له في سنة 1995 بنسبة 72.83% ويعزى هذا إلى زيادة المعروض النقدي وندرة العملات الأجنبية والنقص الحاد في المعروض من السلع فضلا عن استمرار الاضطرابات السياسية والعمالية بعد إلغاء شهر يونيو انتخابات 1993².

المرحلة الثانية من (1997-2020) شهدت تحقيق نوع من الاستقرار في معدلات التضخم وبلغ فيه متوسطه حوالي 11.65% وهي نسبة منخفضة جدا بمقارنة بالمرحلة السابقة والتي بلغ فيها 28.83%، وبسبب الضغوط التضخمية الشديدة التي واجهتها نيجيريا في سنة 1995 بعدما بلغ معدل التضخم ذروته نفذت الحكومة مجموعة الإجراءات والتدابير في محاولة للحد من ارتفاع معدل التضخم لضمان سياسة نقدية فعالة واستقرار سعر الصرف، وقد أدت هذه الإجراءات والتدابير إلى خفض معدل التضخم إلى 6.61% في سنة 1999 و 6.93% سنة 2000، لتشهد نيجيريا بعد ذلك في خمس سنوات المئوية زيادة حادة في التضخم بلغت في متوسطها حوالي 15.72% ويعزى ذلك إلى عجز الميزانية الحكومية، كما ان انخفاض معدل التضخم إلى 5.4% في سنة 2007 نتيجة لتطبيق سياسات نقدية ومالية سليمة، وتراجع معدل التضخم بشكل كبير من 11.58% في سنة 2008 إلى 9% في سنة 2015 بسبب زيادة الإنتاج الزراعي وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة³، وعلى اثر الانخفاض العالمي في أسعار النفط في سنة 2014 الذي بدوره اثر على الاقتصاد النيجيري من خلال انخفاض الاحتياط الاجنبي وارتفاع سعر الصرف الذي بدوره أدى إلى ارتفاع التضخم مرة أخرى في عام 2016 ليلعب 15.67%، ومن الواضح أن معدلات التضخم في نيجيريا التي تفوق معدلاتها 10% لا تزال تمثل تحديا اقتصاديا كبيرا من أجل دعم وإدارة سياسات الاقتصاد الكلي السليم

المطلب الرابع: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في اندونيسيا

بالرغم من ان اندونيسيا لا تعد من الدول الرئيسية المنتجة للنفط في العالم، إلا ان حدث نمو عائدات النفط في منتصف السبعينات احدث فرقا كبيرا وساعد في تنشيط عجلة الاقتصاد الاندونيسي إذ هيمنت عائدات صادرات النفط والغاز على إجمالي الصادرات، إلا انه مع انخفاض اسعار النفط في الثمانينات اجبرت الحكومة

¹ - Sani B & Ismaila A S, **Threshold Effect of Inflation on Economic Growth in Nigeria**, CBN Journal of Applied Statistics, Vol 03, No 01, 2012, p p: 52-53

² - Bawa S, & Ismaila A S & Adamu I, **Analysis of Inflation Dynamics in Nigeria (1981–2015)**. CBN Journal of Applied Statistics, Vol 07, No 01, June 2016, p: 257.

³ - Udoh N S, & Isaiah A S, **A Predictive Model for Inflation in Nigeria**, CBN Journal of Applied Statistics, Vol 09, No 02, December 2018, p: 106.

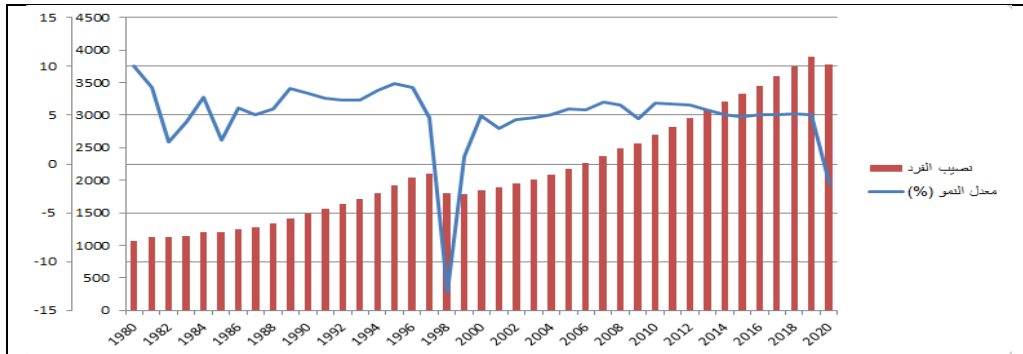
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

آنذاك على تغيير السياسة الاقتصادية وقامت على إثره بتطوير برنامج اقتصادي كبير يهدف الى التوجه نحو تقليل الاعتماد على صادرات النفط، من خلال توسيع رقعة الانفتاح بتشجيع الاستثمار الاجنبي في البلاد وتحسين منافسة صادرات البضائع الاندونيسية في الاسواق العالمية، وقد حققت اندونيسيا من خلال هذا البرنامج ازدهارا اقتصاديا كبيرا اصبحت على اثره ضمن قائمة الدول الصناعية الكبرى في العالم واحد دول النمر الاسيوية، على الرغم الانكماش الحاد الذي تعرض له الاقتصاد الاندونيسي في سنتي 1997 و 1998 بسبب الازمة المالية الاسيوية الحانقة، والتي لجأ على إثرها الى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي.

الفرع الاول: النمو الاقتصادي في اندونيسيا

شهدت اندونيسيا نموا اقتصاديا قويا وتقدما سريعا في التنمية على مدى العقود الماضية، حيث بلغ الناتج المحلي في سنة 1980 حوالي 158.13 مليار دولار وبلغت حصة نصيب الفرد منه حوالي 1067.17 دولار، ليرتفع الناتج المحلي في سنة 2020 الى 1027.66 مليار دولار، ويصل معه نصيب الفرد من الناتج المحلي الى 3780.14 دولار وبه تكون اندونيسيا ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والشكل التالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد لدولة اندونيسيا خلال الفترة (1980-2020):

الشكل رقم (3-13): يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد في اندونيسيا



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل السابق ان معدلات النمو الاقتصادي في اندونيسيا قد مرت بثلاث مراحل:

- المرحلة الاولى من (1980-1997): حيث شهدت اوائل الثمانينات حدوث تباطؤ في النمو في سنة 1982 وسنة 1985 ويرجع ذلك اساسا الى انخفاض اسعار النفط استقرارا، ومع استمرار الاصلاحات المهمة التي نفذتها الحكومة بإجراء تحولات جذرية بانتقال الاقتصاد الاندونيسي من اقتصاد ريعي الى اقتصاد التصنيع، وذلك عن طريق تبني العديد من الخطط الاصلاحية وابتفاق الحكومة اموالا طائلة على إنشاء مدن صناعية ضخمة، اصبحت اندونيسيا وجهة للاستثمارات القادمة من اوروبا والخليج العربي وخصوصا اليابان، وعلى إثرها حقق الاقتصاد الاندونيسي نموا ايجابيا بلغ في المتوسط 6.29%، الامر الذي اجبر مؤسسة البنك الدولي في سنة 1993 الى إدراج اندونيسيا ضمن مجموعة الاقتصادات الاسيوية عالية الاداء والتي تعرف باسم "النمر الاسيوية".

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

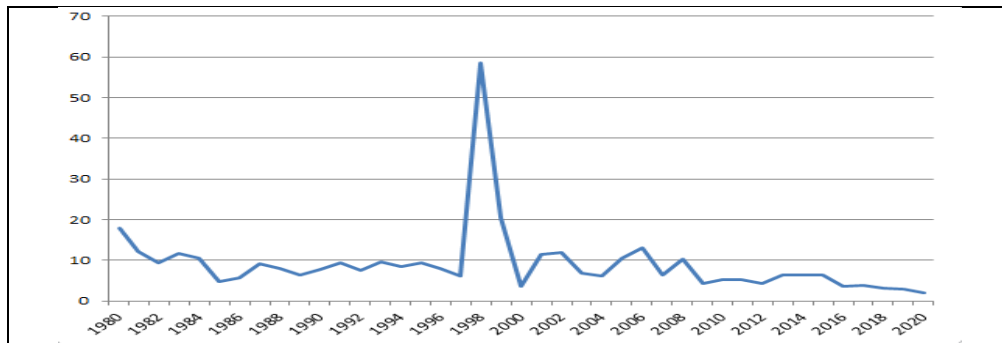
- المرحلة الثانية (1998-1999): تعرضت اندونيسيا لأخطر أزمة مالية على اثر قيام اليابان بسياسة نقدية توسعية وذلك بخفض قيمة الين مقابل الدولار الأمريكي الامر الذي جعل البضائع الاندونيسية اقل قدرة على المنافسة مع البضائع اليابانية، ما تسبب في انهيار اقتصادي واضطراب سياسي عنيف اسقط النظام وادى الى انكماش النمو الاقتصادي بنسبة 13.12%، الامر الذي اجبر السلطات الى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي وتوصلهم الى اتفاق بشأن برنامج اصلاح اقتصادي في اغسطس 1998 يهدف الى استقرار الاقتصاد الكلي، ومع استمرار خفض قيمة العملة المحلية ورفع سعر الفائدة وتشديد السياسة المالية بلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي في نهاية سنة 1999 النسبة 0.79%.

- المرحلة الثالثة (2000-2020): بعد عودة الاستقرار السياسي وتطبيق الاجراءات الاقتصادية استعاد الاقتصاد الاندونيسي عافيته وبدأ ينتعش تدريجيا حيث حقق معدل نمو 4.92% في سنة 2000 وواصل تحسنه ليصل في سنة 2005 الى معدل نمو قدره 5.69%، وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال الفترة (2000-2019) إلا انه شهد استقرارا ملحوظا ونموا ايجابيا بلغ في متوسطه 5.26%، ويعزى ذلك الى السياسات الجديدة للحكومة وقوة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وعدم اعتمادها المباشر على عائدات الصادرات الى منطقة اليورو والولايات المتحدة¹، في سنة 2020 انكمش الاقتصاد الاندونيسي بنسبة 2.06% جراء جائحة كوفيد 19 العالمية.

الفرع الثاني: التضخم في اندونيسيا

ظل التضخم في اندونيسيا تحت السيطرة اغلب فترات الدراسة ماعدا سنة 1998 حيث بلغ متوسط التضخم معدل 7.93% وهو معدل يظهر مدى الجهود المبذولة من طرف السلطات الاندونيسية للسيطرة على التضخم بعد ان عاشت تجربة مريرة معه في ستينيات القرن الماضي، والشكل التالي يوضح مدى تطور معدلات التضخم في اندونيسيا خلال الفترة (1980-2020):

الشكل رقم (3-14): يمثل تطور معدلات التضخم في اندونيسيا



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

¹ -JI,Dr Ide Anak Agung، الاقتصاد، تاريخ الاطلاع: 20-01-2023، سفارة دولة قطر في جاكرتا - اندونيسيا، الرابط:

<https://jakarta.embassy.qa/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF>

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

من الشكل السابق نلاحظ ان معدلات التضخم في اندونيسيا تشكل من رقمين خلال النصف الاول من الثمانينات (1980-1984) بمتوسط قدره 12.40% قبل ان يتشكل من رقم واحد خلال الفترة من (1985-1997) بمتوسط سنوي قدره 7.75%، بعد فترة مستقرة نسبيا مدتها 18 سنة ارتفع التضخم بشكل حاد للغاية في سنة 1998 حيث وصل الى 58.45% بفعل الازمة المالية الخانقة التي تعرضت لها المنطقة بعد رفع اسعار الفائدة وتخفيض قيمة العملة المحلية امام العملات الاجنبية التي ادت الى زيادة الدين الخارجي وارتفاع اسعار السلع المستوردة وفي الاخير حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية¹، ليعود الى الانخفاض في سنة 1999 بمعدل 20.47%، وقد اجبرت الازمة النقدية اندونيسيا على تنفيذ سياسة نقدية تعمل على استهداف التضخم بهدف الحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر تدريجيا لتشهد بعدها الالفية الجديدة (2000-2020) انخفاض معدلات التضخم وتحت السيطرة تماما محققة متوسط سنوي قدره 6.37% حيث كان ادنى معدل في سنة 1.92% في سنة 2020 واعلى معدل 13.10 في سنة 2006.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم في بعض الدول النامية الغير نفطية

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة تطور مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم لعينة من الدول النامية الغير نفطية على غرار تونس، والمغرب، تركيا، ماليزيا.

المطلب الاول: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في تونس

بعد حصولها على الاستقلال في عام 1956 تبنت تونس مثلها مثل العديد من البلدان النامية الأخرى نموذج التنمية (13 مخطط خماسي تنموي) الذي يقوده القطاع العام ومعه تبنت، والذي جعل الدولة تلعب دورا نشطا في القطاعات الاستراتيجية وفي فرض الحواجز أمام الدخول الى القطاعات الكبيرة في الاقتصاد، تطورت تونس بشكل جيد خلال السبعينيات حيث تم اتخاذ خطوات محدودة لفتح الاقتصاد وذلك عندما نفذت الحكومة نظاما جديدا يهدف إلى جذب المستثمرين الأجانب مستفيدة بذلك من موقعها الجغرافي الذي يربط افريقيا بأوروبا، وبحلول الثمانينيات بدأ النموذج الاقتصادي يتأثر بأزمة اقتصادية حادة لجأت من خلالها تونس في سنة 1986 الى صندوق النقد الدولي ووقعت معه اتفاقيات لمدة 18 شهرا ثم اتفاق اخر لمدة اربع سنوات مقابل القيام بإصلاحات هيكلية تمثلت في ايقاف التدهور الاقتصادي وتفعيل سياسة تحرير الاقتصاد، وتضمن هذا البرنامج حصول تونس على 215 مليون دولار من صندوق النقد الدولي و 130 مليون دولار من البنك العالمي و 85 مليون دولار من ايطاليا، وبذلك تم تحرير أجزاء من الاقتصاد في أواخر الثمانينيات والتسعينيات مع تعزيز القطاع الخارجي وكجزء من عملية تكامل أكبر مع الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك ظل التوجه الأساسي للنموذج الاقتصادي دون تغيير جوهرى حيث احتفظت الدولة بسيطرة وثيقة على معظم الاقتصاد ورغم ذلك حقق الاقتصاد التونسي معدلات محترمة للنمو

¹ - Suryani G C, Fevriera S & Adhitya D, **DETERMINAN TINGKAT INFLASI INDONESIA TAHUN 1989-2018**. Jurnal Dinamika Ekonomi Rakyat, Vol 01, No 01, 2022, p: 17.

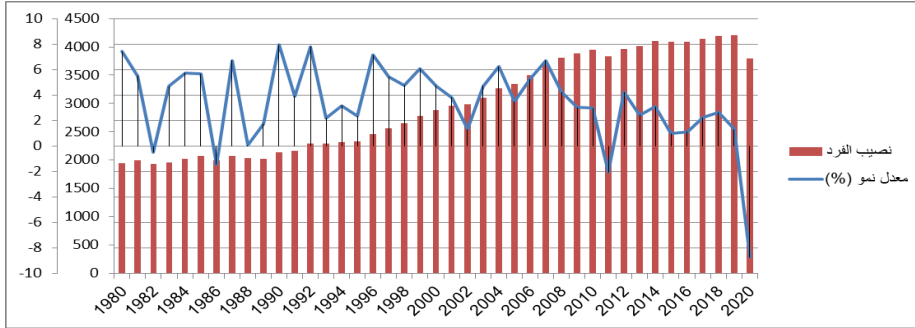
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

الاقتصادي، إلا ان تردّي الوضع على المستوى الاجتماعي واستمراره كان سببا في قيام الثورة التونسية على سنة 2011 ساهم في تثبيط وضعيّة الاقتصاد التونسي¹.

الفرع الاول: النمو الاقتصادي في تونس

عرف الناتج المحلي الاجمالي في تونس تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ الناتج المحلي في سنة 1980 حوالي 12.40 مليار دولار وبلغت حصة نصيب الفرد منه حوالي 1945.74 دولار، ليرتفع الناتج المحلي في سنة 2020 الى 44.91 مليار دولار، ويصل معه نصيب الفرد من الناتج المحلي الى عتبة 3800 دولار وبه تكون تونس ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والشكل التالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد لدولة تونس خلال الفترة (1980-2020):

الشكل رقم (3-15): يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد في تونس



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الشكل السابق ان النمو الاقتصادي في تونس قد عرف حالة من عدم الاستقرار خلال فترة الثمانينات، فبعد ان قدمت تونس في السبعينيات مجموعة كبيرة من الحوافز للمستثمرين في المشاريع الصناعية المعتمدة خاصة لإنتاج الصادرات والتي ساعدت تونس على تحقيق نمو سريع في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وسجل النمو الاقتصادي فيها مع بداية الثمانينات معدل 7.41% في سنة 1980 و5.51% سنة 1981 بقيمة 13.086 مليار دولار، لينخفض في سنة 1982 الى -0.49% بقيمة 13.021 مليار دولار نتيجة تقلص الطلب العالمي وانخفاض اسعار المنتجات المعدة للتصدير بالإضافة تدهور الظروف المناخية وحالة الجفاف التي اصابت البلاد، وبعد حالة الركود انتعش النمو الاقتصادي خلال الفترة (1983-1985) لتشهد تحقيق معدل سنوي متوسط قدر بي 5.35%.

ومع حلول سنة 1986 ادى عدم الاستقرار السياسي والاداء الضعيف فيما يخص الادارة الاقتصادية وتراكم حجم الديون والتي وصلت الى حدود 46% من الناتج المحلي الاجمالي في سنة 1985 وبلغ خدمة الدين 32% من الصادرات سنة 1986 نتيجة الزيادات في الاجور التي فرضتها الحكومة في القطاع العام وارتفاع معدل

¹ - World Bank Group, **The Unfinished Revolution Bringing Opportunity, Good Jobs And Greater Wealth To All Tunisians**, Development Policy Review, May 2014, p: 04.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

التوظيف الى أكثر من 8%، والمحافظة على دعم المواد الغذائية عند مستويات قياسية بلغت أكثر من 5% من الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة الى المشاكل الظرفية التي عرفتها البلاد من انخفاض اسعار النفط وتراجع حجم المبادلات، سجلت تونس انخفاض سالب في النمو الاقتصادي بمعدل 1.44- % وسط تزايد الاضطرابات الاجتماعية والعمالية.

ومن اجل تحسين معدلات النمو وتنشيط دورة الاقتصاد لجأت تونس في منتصف 1986 الى الصندوق النقد الدولي للتفاوض على اول برنامج للتكيف الهيكلي وتوقع معه اتفاقية لمدة 18 شهر وتبدأ مباشرة في تنفيذه، والذي ركز على خفض الرسوم الجمركية وتسهيل القيود على الواردات وتخفيض قيمة الدينار التونسي واجراء مفاوضات مع الدائنين لتمديد آجال استحقاق الدين الخارجي للبلاد إلى تحسين مناخ الأعمال وتشجيع القطاع الخاص على أن يكون أكثر نشاطا لا سيما في الأنشطة الموجهة للتصدير الى ارتفاع معدل النمو في سنة 1987 الى 6.70%¹، لكنه سرعان ما عاد الى الانخفاض في سنة 1988 بمعدل نمو بلغ 0.07% لتلجأ تونس مرة ثانية الى الصندوق النقد الدولي وتوقع معه اتفاقية لمدة اربع سنوات وتشهد بعد ذلك اداء اقتصاديا جيدا محققة خلاله اعلى معدل نمو اقتصادي في سنة 1990 بلغ 7.94% وبناتج محلي اجمالي قدره 17.60 مليار دولار مبرزا الاثار الواضحة لدور الإصلاحات في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

خلال الفترة (1990-2010) اصبح الاقتصاد التونسي أكثر تنوعا الى حد كبير مما ساعدها على تحمل الظروف الاقتصادية، حيث شهدت تونس تحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة ومتذبذبة في بعض الفترات، فخلال الفترة (1993-1995) ادت التغيرات الجوية (الجفاف) الى انخفاض الانتاج الزراعي الذي بدوره ادى انخفاض النمو الاقتصادي بمتوسط سنوي قدره 2.57% بعد ما كان 7.80% في سنة 1992، وكذلك في سنة 2002 ادت الاثار السلبية للتباطؤ الاقتصادي وانخفاض عائدات السياحة بالإضافة الى سنة اخرى من الجفاف الى انخفاض النمو الاقتصادي الى 1.32% بعدما حقق نموا سنويا متوسطا خلال الفترة (1996-2001) قدره 5.32%، وفي سنة 2003 استعاد الاقتصاد التونسي نموه بي 4.70% ليصل في سنة 2004 الى معدل 6.23% بالرغم من الركود الذي عانى منه القطاع الزراعي بسبب الظروف المناخية غير المواتية، ومحققا نموا سنويا متوسطا خلال الفترة (2003-2010) بي 4.75%.

خلال سنة 2011 تدهورت اساسات الاقتصاد التونسي وسجلت نمو اقتصادي ضعيف جدا 2.04- % وذلك بسبب الاحتجاجات السياسية والاجتماعية وتضرر قطاع السياحة والاستثمار الاجنبي، كما ان الصراع الليبي اثر بشكل مباشر على الاقتصاد وذلك من خلال التجارة او التحويلات او الاستثمارات مع ليبيا، لكن معدلات النمو الاقتصادي عادت الى الارتفاع خلال الفترة (2012-2014) خاصة في سنة 2012 حيث شهدت

¹ - Ayadi M, & Mattoussi W, **Tunisia: Industrial Policy in the Transition to Middleincome Status**, Manufacturing Transformation: Comparative Studies of Industrial Development in Africa and Emerging Asia, <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780198776987.003.0009>, July2016, p: 180.

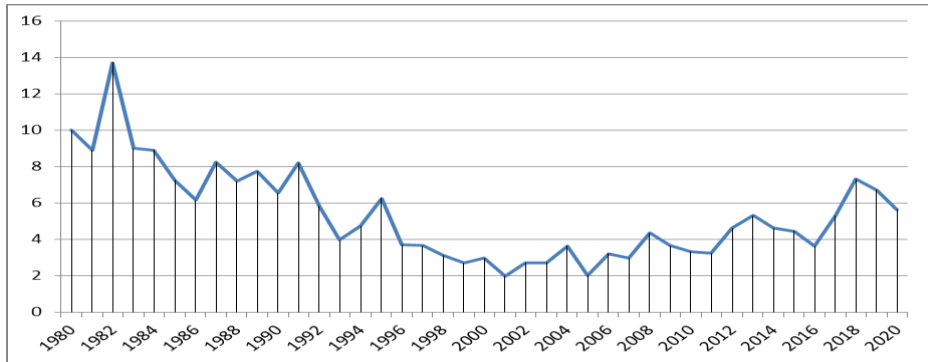
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

تونس تحقيق معدل نمو ممتاز بلغ 4.21% نتيجة لسياسة وزارة المالية التي اعتمدت على عائدات الجباية وبيع المنشآت العمومية وبعض ممتلكات النظام السابق وايضا اعتمدت على سياسة لامركزية اقتصادية ساهم فيها التحفيز على تحقيق تلك النسبة، قبل ان يعرف الاقتصاد التونسي حالة من الركود الفعلي في سنة 2015 وينخفض معدل نمو الاقتصادي الى 0.96% نتيجة تدهور الوضع الامني وخسارة تونس اهم مورد مالي من العملة الاجنبية والمتمثل في القطاع السياحي وتفاقم حجم المديونية بالإضافة الى تحقيق عجز في الميزانية، الامر الذي عجل بعقد مؤتمر تونس اواخر 2016 قصد انقاذ الاقتصاد التونسي خلال الفترة (2016-2020) والذي كان ابرز اهدافه تحقيق نمو اقتصادي محترم، لتشهد السنوات الموالية تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة ومنخفضة نتيجة تعافي قطاع الزراعة والصناعة وانتعاش سوق السياحة، وفي سنة 2020 شهدت تونس تحقيق معدل نمو اقتصادي سالب قدره 8.73% جراء جائحة كوفيد 19¹.

الفرع الثاني: التضخم في تونس

أظهرت العديد من الدراسات والتحليلات أن التضخم في تونس يرجع إلى عوامل مختلطة عوامل مختلطة (نقدية وهيكلية) تتراوح من الزيادة في المعروض النقدي إلى الإنتاج الحقيقي وأسعار الاستيراد²، والشكل التالي يبين تطور معدلات التضخم لدولة تونس خلال الفترة (1980-2020):

الشكل رقم (3-16): يمثل تطور معدلات التضخم في تونس



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل السابق التطور التاريخي انه مع بداية الثمانينات شهدت تونس ارتفاع معدلات التضخم خاصة في سنة 1982 اين وصل التضخم الى اعلى معدل له 13.7% جراء الظروف الاقتصادية التي عصفت بالبلاد، بعدها عرفت معدلات التضخم تباطؤ واضح في ايقاعه في السنوات الموالية 1983 و 1984 و 1985 الى 9% و 8.9% و 7.25% على التوالي بعد الاستئناف الاقتصادي وتحسن الانتاجية³، بالرغم من انخفاض

¹ - Nabi M S, **Tunisia after the 2011's revolution: Economic deterioration should, and could have been avoided**, Journal of Policy Modeling, Vol 43, No 05, sept-oct 2021, p: 2.

² - Abderrahim K, & Castel V, **Inflation en Tunisie: entre perception et réalité dans un contexte de transition**, Banque africaine de développement, Avril 2012, p: 01.

³ - Loukil S, **Economic Challenges and Opportunities after the Revolution in Tunisia: Inflation and Exchange Rate**, Journal of Global Economics, Vol 5, No 03, 2017, p: 03.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

التضخم في سنة 1986 الى 6.16% إلا ان تونس تعرضت الى ازمة مالية خانقة اقتضت تدخل عاجل لصندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة الاقتصاد التونسي، وعلى اثر هذا التدخل قام البنك المركزي التونسي بوضع الاصلاحات الاقتصادية منها تعديل سياسته النقدية وتخفيض قيمة الدينار التونسي وبدأ برنامج تحرير الاسعار لتعرف معدلات التضخم خلال الفترة (1987-1991) ارتفاعا بلغ في متوسطه 7.58%، وخلال الفترة من (1992-1994) شهدت معدلات التضخم انخفاض بلغ في متوسطه 4.84% نتيجة تطبيق سياسات نقدية ومالية رشيدة، وعاد التضخم الى الارتفاع في سنة 1995 بمعدل 6.24% نتيجة ارتفاع الاسعار العالمية لمعظم المنتجات المستوردة. في الفترة من (1996-2007) انخفض التضخم في متوسطه الى اقل من 3% حيث تمكنت الحكومة التونسية من إبقاء التضخم تحت السيطرة بفضل ادارته الحكيمة للسياسات النقدية والمالية¹، وفي سنة 2008 ارتفع التضخم الى 4.34% بسبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية جراء الازمة الامة العالمية ثم يعود الى الانخفاض في حدود المتوسط 3.41% خلال الفترة (2009-2011)، وبعد قيام الثورة التونسية في سنة 2011 ارتفعت معدلات التضخم في سنة 2012 بي 4.61% وفي سنة 2013 بي 5.31% قبل ان تحقق اعلى نسبة لها منذ 1991 في سنة 2018 بمعدل 7.30% نتيجة للضغوطات الكبيرة التي يشهد سوق النقد نظرا لمحدودية توفر العملة الاجنبية منذ قيام الثورة وارتفاع عجز الميزان التجاري وتراجع سعر صرف الدينار التونسي، وفي سنة 2019 انخفض التضخم الى 6.72% بعد تبني البنك المركزي التونسي لسياسة نقدية تقييدية حيث شهدت سنة 2018 رفعين لأسعار الفائدة اعقبهما رفع ثالث خلال الربع الاول من 2019².

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في المغرب

تعد المغرب من الدول النامية التي انتهجت منذ استقلالها سياسة التخطيط كوسيلة لتحديد مساره الاقتصادي والتنموي، إلا ان سياسة التخطيط المنتجة التي طبقها المغرب تميزت بعدم وضوح الاهداف المسطرة وغياب الرقابة اثناء الانجاز ساهم بشكل كبير في تراكم انواع العجز، وارتفعت قيمة الدين الخارجي الى 12 مليار دولار في سنة 1980 بالإضافة انكماش الاقتصاد جراء حالة الجفاف الشديد وكذلك رفع الضرائب زاد من حدة الغضب الاجتماعي، ما ادى الى حدوث ازمة اقتصادية خانقة اجبرت المغرب الى اللجوء الى الاقتراض من الصندوق النقد الدولي من اجل تطبيق برنامج التكيف الهيكلي والتوجه نحو سياسة اقتصاد السوق بالاعتماد على الانفتاح كتوجه رئيسي لنظام في سنة 1983.

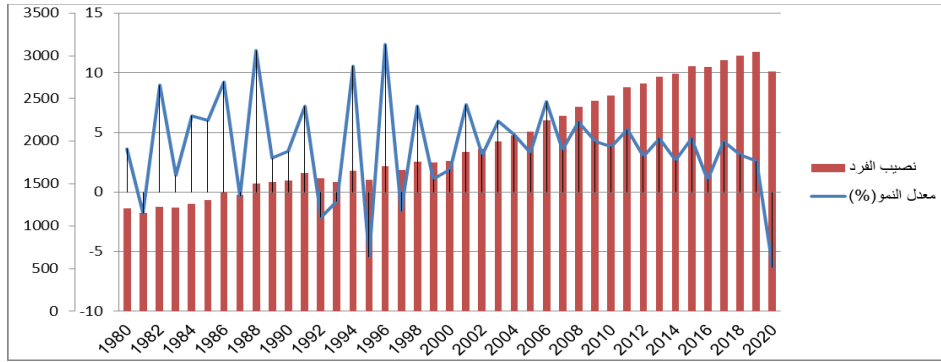
¹- Chemingui M A, & Sánchez M V, **Country Study: Assessing Development Strategies to Achieve the MDGs in The Republic of Tunisia**, United Nations Department for Social and Economic Affairs, 2011, p: 07.

²- هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، **استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية**، دراسات اقتصادية، العدد 62، صندوق النقد العربي، ابوظبي، الامارات، 2020، ص: 52.

الفرع الاول: النمو الاقتصادي في المغرب

يرتكز الاقتصاد المغربي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي على قطاعات الفلاحة والسياحة وبعض القطاعات الصناعية كالنسيج وتصدير الفوسفات، حيث تحوز المغرب على 20% من الانتاج العالمي من الفوسفات ويمثل 50% من ايرادات الدولة، وقد عرف الناتج المحلي الاجمالي في المغرب ارتفاعا ملحوظا وتذبذبا كبير في معدلات نموه خلال فترة الدراسة، حيث بلغ اجمالي الناتج المحلي 24.28 مليار دولار في سنة 1980 وكانت حصة نصيب الفرد منه حوالي 1205.77 دولار ليرتفع في سنة 2020 الى 105.72 مليار دولار ووصل معه نصيب الفرد الى عتبة 2818.77 دولار وبه تكون المغرب ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والشكل التالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد لدولة المغرب خلال الفترة (1980-2020):

الشكل رقم (3-17): يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد في المغرب



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الشكل ان معدلات النمو الاقتصادي في المغرب في فترة الثمانينات والتسعينات قد شهدت حالات من عدم الاستقرار نتيجة الظروف الاقتصادية التي مرت بها، حيث انه مع نهاية السبعينات انخفضت اسعار الفوسفات الى 30 دولار للطن بعدما كان سعره 68 دولار سنة 1976 الامر الذي ادى ظهور عجز كبير على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى بالإضافة الى التغيرات الجوية التي شهدت حالة من الجفاف الحاد الى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي محققا معدل سلبي بلغ 1.74% في سنة 1981، وبالرغم من ارتفاع معدل النمو الى مستوى ممتاز في سنة 1982 الى 8.92% فإن ارتفاع حدة الدين الخارجي الذي وصل الى 68% من الناتج المحلي مع عجز في الميزانية بلغ 12% اضطر السلطات المغربية الى طلب اعادة جولة الديون من صندوق النقد الدولي وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف الى إعادة التوازن لميزان المدفوعات والتقليل من الانفاق وزيادة الإيرادات وتحرير المبادلات وتخفيض العملة والتقليل من السيولة وتجنيد الادخار، وقد تم اعتماده على ثلاث مراحل: حيث بدأت المرحلة الاولى سنة 1983 عرفت باتفاقية التثبيت Stand-By وحصلت بموجبها على 300 مليون حقوق سحب خاصة (DTS)، ثم المرحلة الثانية التي تمت في سنة 1985 وحصلت على 200 مليون حقوق سحب خاصة (DTS)، ثم المرحلة الاخيرة وهي اتفاقية التأكيد بمبلغ قدره 210 مليون حقوق سحب خاصة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

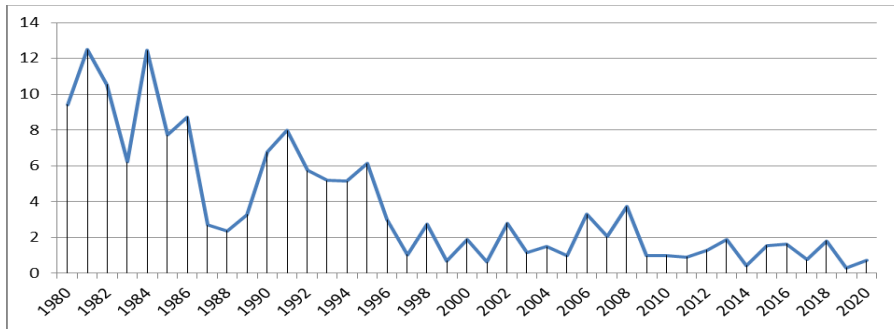
ومع تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي عرفت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاع ملحوظا فقد ارتفعت من 1.38% في سنة 1983 الى 6.41% في سنة 1984 ليصل الى 9.27% في سنة 1986، ولكن في سنة 1987 انهار معدل النمو في المغرب محققا نموا سالبا -0.32% بسبب تدهور الظروف المناخية وحالة الجفاف التي اصابت البلاد التي اثرت بشكل مباشر على الناتج الفلاحي¹، ليشهد بعد ذلك الاقتصاد المغربي مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحسنا ملحوظا في معدلات نموه وصل الى 11.87% في سنة 1988 و 7.21% مع انخفاض في عجز الميزانية الى 1.5% في سنة 1991، ولكن في ظل الاعتماد المفرط على القطاع الزراعي الذي كان يمثل 17% من الناتج المحلي الاجمالي و 40% من الصادرات ويعمل به 40% من السكان النشيطين، ومع عودة تدهور الظروف المناخية وحالات الجفاف الحاد المتكررة عادت معدلات النمو الى الانخفاض في سنة 1992 و 1993 و 1995 و 1997 محققة نموا سالبا قدره -2.01% و -0.74% و -5.40% و -1.56% على التوالي².

خلال الفترة من (1998-2019) دخل المغرب في دورة من النمو المستدام نسبيا محققا اعلى معدل نمو في سنة 2006 بنسبة 7.57% بسبب ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي واقل معدل نمو في سنة 2016 بنسبة 1.05% نتيجة موجة الجفاف التي اصابت البلاد، وبمتوسط سنوي بلغ 4.13% وهذا يرجع بالأساس الى مخططات التنمية التي انطلقت من مخطط التنمية (2000-2004) الى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005-2007) الى مخطط المغرب الاخضر (2008-2012)، وفي سنة 2020 شهد الاقتصاد المغربي اول انكماش له منذ سنة 1997 بنسبة -6.29% نتيجة الجائحة المعروفة باسم كوفيد 19 التي ادت الى انهيار عائدات السياحة في المغرب والانخفاض الحاد الذي عرفته الصادرات بالإضافة لانخفاض الانتاج الزراعي بسبب الجفاف الحاد³.

الفرع الثاني: التضخم في المغرب

الشكل التالي يبين تطور معدلات التضخم لدولة المغرب خلال الفترة (1980-2020):

الشكل رقم (3-18): يمثل تطور معدلات التضخم في المغرب



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

¹ - Ministère de l'Économie et des Finances, **Croissance tendancielle de l'économie Croissance tendancielle de l'économie marocaine**, Direction des Etudes et des Prévisions financières, No 09, Royaume du Maroc, Juin 1996, p: 04.

² - Vergne C, **Le modèle de croissance marocain: opportunités et vulnérabilités**, Macroéconomie & développement, No 14, Juin 2014, p: 07.

³ - محمد بن سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

- نلاحظ من الشكل السابق انه يمكننا التمييز بين مرحلتين رئيسيتين لتطور معدلات التضخم في المغرب:
- **المرحلة الاولى (1980-1995):** تميزت هذه المرحلة بارتفاع معدلات التضخم بعد ان وصلت ازمة المديونية وعجز الموازنة الى اقصى حد في بداية الثمانينات حيث ارتفعت معدلات التضخم من 9.40% سنة 1980 الى 12.49% سنة 1981 و 10.52% سنة 1982، لتشرع المغرب في تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في سنة 1983 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وينخفض معدل التضخم في السنة ذاتها الى 6.20% قبل ان يعود الى الارتفاع في سنة 1984 ويصل الى 12.44% جراء الاثار السلبية لبرنامج التصحيح الهيكلي بخلق ضغوط تضخمية نتيجة الغاء الدعم على السلع الاستهلاكية الاساسية، وتخفيض قيمة العملة مع تحرير المبادلات الخارجية، وكنتيجة لتلك الإجراءات انخفضت معدلات التضخم في سنة 1987 الى 2.69% و 2.36% في سنة 1988، لتعرف بعدها معدلات التضخم خلال الفترة (1990-1995) ارتفاعا بلغ في متوسطه 6.15% نتيجة ارتفاع اسعار المواد الغذائية التي كانت اسعارها متقلبة جدا جراء مرور البلاد بفترة جفاف حاد ادى الى انخفاض المحصول الزراعي¹.
 - **المرحلة الثانية (1996-2020):** تميزت هذه الفترة بنوع من الاستقرار في معدلات التضخم حيث بلغ في متوسطه 1.64% خلال الفترة (1996-2005) نتيجة اتباع الدولة المغربية سياسة تقشفية صارمة بهدف وقف تدهور عجز الموازنة، وارتفع بشكل طفيف خلال السنوات من (2006-2008) الى 3.01% جراء ارتفاع اسعار النفط والجفاف الحاد الذي ادى الى خفض حجم المحاصيل المحلية، وفي سنة 2009 انخفض معدل التضخم الى 0.97% ويحقق معدل تضخم سنوي في 1.10% خلال الفترة (2009-2020) بعد تبني سياسة استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية لخلق ظروف ملائمة لزيادة الاستثمار الاجنبي المباشر².

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في تركيا

تعد تركيا من الدول النامية التي شهدت اضطرابات اقتصادية كثيرة في تاريخها، ألا انها عاشت اخطر ازمة اقتصادية في اواخر السبعينات وبداية الثمانينات حيث بلغ معدل الدين الخارجي في سنة 1980 ربع الناتج المحلي الاجمالي وبلغت خدمة الدين حوالي 33% من حجم الصادرات، في حين وصلت معدلات التضخم الى مستويات قياسية اقتربت من 3 ارقام، بالإضافة الى الانقلاب العسكري الذي وصف بأنه الاكثر دموية في تاريخها. في سنة 1983 مع تنحية الحكم العسكري ودخول تركيا مرحلة سياسية واقتصادية جديدة بمعية صندوق النقد الدولي وبرامج التكيف الهيكلي، ركزت فيها على الصادرات وإزالة القيود على الواردات وفتح باب الاستثمار

¹ - جميلة وجددي، نعيمة برودي، سياسة استهداف التضخم: دراسة قياسية لحالة المغرب خلال الفترة 1980-2018، مجلة جامعة القدس

المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 14، ديسمبر 2020، ص: 114.

² - Nubuko K, **LA TRANSFORMATION STRUCTURELLE DE L'ÉCONOMIE MAROCAINE: DÉFIS ET EFFETS D'ENTRAÎNEMENT**, Fondation Jean-Jaurès, Lien de site Web: https://www.jean-jaures.org/publication/la-transformation-structurelle-de-leconomie-marocaine-defis-et-effets-dentrainement/?post_id=16874&export_pdf=1

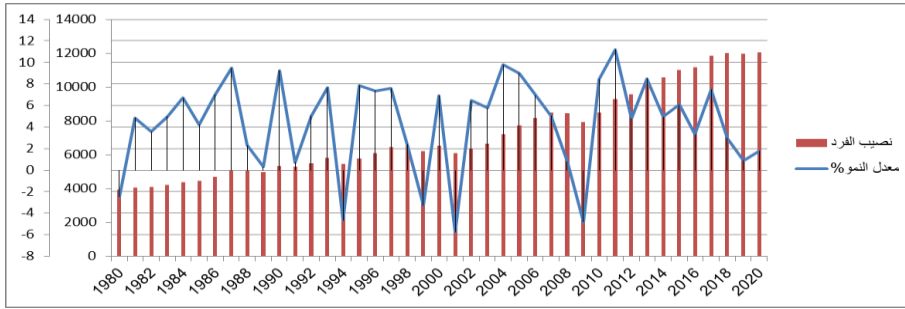
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

الاجنبي المباشر الذي ادى الى تحسن الوضع الاقتصادي الذي لم يدم طويلا نتيجة الازمات المتتالية التي عصفت بالاقتصاد الى غاية سنة 2002 اين تولى حزب العدالة والتنمية قيادة البلاد وانطلاقته في تنفيذ سياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي والاداري والمالي بإرشاد من صندوق النقد الدولي الى عودة الاقتصاد التركي الى الواجهة اين اصبح من اكبر الاقتصادات العالمية.

الفرع الاول: النمو الاقتصادي في تركيا

يعتمد الاقتصاد التركي على السياحة والتصدير فهو يعد منتجا عالميا لأجهزة التلفزيون والإلكترونيات والسلع الاستهلاكية والسيارات والسفن والصلب والملابس والمنتجات الزراعية، وقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في تركيا بشكل ملحوظ منذ تطبيق سياسة تحرير الاقتصاد منذ ثمانينيات القرن الماضي، فقد ارتفع من 173 مليار دولار بمعدل نصيب للفرد قدره 3941 دولار سنة 1980 الى 1015 مليار دولار وبنصيب للفرد تجاوز 12000 دولار في سنة 2020، هذه القفزة النوعية جعلت الاقتصاد التركي من ضمن الاقتصادات المتطورة وذات الدخل المرتفع، والشكل التالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد لدولة تركيا خلال الفترة (1980-2020):

الشكل رقم (3-19): يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد في تركيا



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل السابق ان الاقتصاد التركي شهد تقلبات كثيرة منذ الثمانينيات عقب الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها الحكومة والتي حررت الاقتصاد التركي، حيث انه بعد تحقيق معدل نمو سالب سنة 1980 نسبته 2.44% اتبعت الحكومة مجموعة من الاجراءات اقتصادية لإعادة بعث الاقتصاد وشملت تخفيض قيمة الليرة التركية، وأسعار صرف مرنة، والحفاظ على معدلات فائدة حقيقية إيجابية، ومراقبة شديدة التقييد للعرض النقدي، وإصلاح النظام الضريبي، والإعانات وخفض النفقات العامة الأخرى، وتحرير أسعار السلع والخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة وفتح الاقتصاد أمام الاستثمارات الأجنبية، وقد كانت نتائج هذه الإصلاحات مهمة وملحوظة خلال الفترة (1981-1988) إذ شهدت تحقيق متوسط معدل نمو سنوي بلغ 5.39%، فيما عرفت سنة 1987 تحقيق أعلى معدل نمو في هذه الفترة بنسبة 9.48%، وارتفعت الصادرات بمتوسط 45% سنويا¹.

¹ - Boehlke J, And All, **Econometric Analysis of Economic Miracles in Selected Economies Using TECM Approach**, Chapter 9 In Economic Miracles in the European Economies, (2019), DOI:10.1007/978-3-030-05606-3_9, p: 33.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

تعرف الفترة من (1989-2001) في تركيا بفترة الازمات المتعاقبة، حيث كان هناك بعض نقاط الانهيار التي حدثت على مستوى النمو الاقتصادي لتركيا في سنوات الأزمة 1989 و1991 و1994 و1999 و2001، وقد تلقي الاقتصاد التركي ضربة قوية بسبب حرب الخليج عام 1991 والتي نتج عنها فقدان تركيا لحصيلة رسوم خط أنابيب البترول بعدما قررت السلطات التركية اغلاق خط استيراد وعبور النفط العراقي إلى تركيا وأوروبا، كما أدى انضمام انقرة إلى قرار الحصار الدولي على العراق وقطع العمليات التجارية معه بشكل كامل إلى خسارة الخزينة التركية ثلاثة مليارات دولار حصيلة التبادل التجاري مع العراق، في حين كانت أزمة 1994 ناتجة عن حالة عدم اليقين السياسي وهو ما خلف اثارا سلبية تركت الاقتصاد تحت وطأة الدين المحلي والاجنبي بسبب الارتفاع الكبير في معدلات التضخم محققة معدل نمو سالب نسبته 4.66-%، كما أثرت الأزمة في آسيا وروسيا بشكل سلبي على الاقتصاد التركي في عام 1999 أيضا، ونتيجة لذلك حققت معدل نمو سالب بي 3.26-%، بعد هذه الازمات اتجهت الحكومة التركية في سنة 2001 بتطبيق حزمة من الإصلاحات الهيكلية بدعم من صندوق النقد الدولي للحد من التضخم بتخفيض قيمة الليرة، وخفض الإعانات الحكومية للزراعة، وخصخصة مؤسسات الدولة، وتقليص القطاع العام في الاقتصاد الوطني، هذه الإجراءات التي ادت الى انكماش الاقتصاد التركي محققا معدل نمو سالب بي 5.75-%¹.

خلال الفترة (2002-2020) التي تعرف بأنها المعجزة الاقتصادية التركية، حيث انه بعد صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة وتنفيذ سياسات انفتاح وإصلاح اقتصادي بل وإداري ومالي وتغيير العديد من الاطر الارشادية والمبادئ التوجيهية للعملية الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد وكذلك حصولها على دعم احتياطي خارجي بقيمة 25 مليار دولار لدعم برامج الاصلاح، حققت تركيا نمو اقتصاديا مستمرا ارتفع فيه الناتج المحلي الاجمالي في تركيا من 415 مليار دولار سنة 2002 الى 1015 مليار دولار سنة 2020 أي ان الاقتصاد التركي تضاعف ثلاث مرات تقريبا محققا بذلك معدل نمو بمتوسط سنوي بنسبة 5.23% واعلى نسبة له في سنة 2011 بمعدل بلغ 11.20% وتعثر في سنة 2009 بفعل الازمة الاقتصادية العالمية، هذا التحسن يرجع الى الاصلاحات التي قامت بها الحكومة من خلال اجتذاب المزيد من المستثمرين الاجانب حيث اصبحت تركيا من اكثر الدول جذبا للاستثمار الخارجي، وتفعيل دور القطاع السياحي الذي يعد مصدرا مهما للعملة الصعبة، وزيادة الانتاج وارتفاع حجم الصادرات، الامر الذي انعكس على الحياة الاقتصادية للأفراد².

¹ - ONARAN S, **THE IMPACTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENTS ON ECONOMIC GROWTH IN TURKEY:1980-2015**, (Master Thesis), Department of Economics, GRADUATE SCHOOL OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES, ISTANBUL TECHNICAL UNIVERSITY, Turkey, 2016, pp: 27-28.

² - محمد غسان الشبوط، تركيا ما بين الماضي والحاضر: الاقتصاد التركي والاستثمارات الاجنبية " الدوافع والمعوقات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، تاريخ الاطلاع: 25-10-2022، الرابط: <https://democraticac.de/?p=16179>.

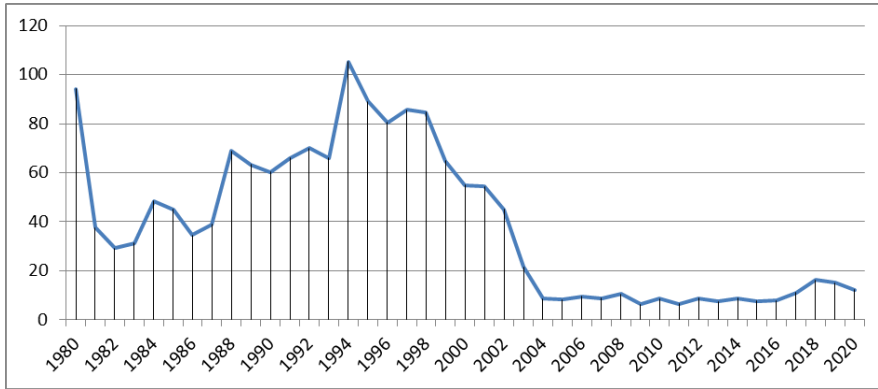
الفرع الثاني: التضخم في تركيا

عانى الاقتصاد التركي من تضخم طويل ومتقلب ومؤلم منذ أوائل السبعينيات وترجع عوامل استدامة هذا التضخم المرتفع والمستمر في تركيا إلى¹:

- ارتفاع عجز ميزانية القطاع العام؛
- تحويل عجز ميزانية القطاع العام إلى نقود؛
- استثمارات ضخمة في البنية التحتية لمختلف الحكومات؛
- ارتفاع النفقات العسكرية؛
- عدم الاستقرار السياسي؛
- الزيادات العرضية في الأسعار العالمية للمدخلات الرئيسية المستوردة (خاصة النفط الخام)؛
- أسعار الفائدة المتزايدة الناتجة عن تأثير المزاخمة لاقتراض القطاع العام في سوق رأس المال المحلي.

الشكل التالي يبين تطور معدلات التضخم لدولة تركيا خلال الفترة (1980-2020):

الشكل رقم (3-20): يمثل تطور معدلات التضخم في تركيا



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الشكل السابق الذي يبين تطور معدلات التضخم في تركيا انه نتيجة أزمة ميزان المدفوعات التي حدثت في سنة 1979 جراء الصدمات التي تعرضت لها أسعار النفط في السبعينات أعلنت الحكومة في 24 يناير 1980 عزمها على تحرير الاقتصاد واتباع سياسة نمو تقوده الصادرات، ونتيجة لذلك وصل التضخم في سنة 1980 إلى 94.10%، لكن بفضل برنامج التثبيت والنمو الاقتصادي المنخفض معدل التضخم إلى 37.61% في سنة 1981 وكان متوسط معدل التضخم 37.85% خلال الفترة (1981-1987)، ثم بدأ في الارتفاع مرة أخرى وارتفع إلى 68.8% في سنة 1988 وتواصل هذا الارتفاع مع بداية أزمة الخليج 1991 وتساعد حالة عدم اليقين السياسي ارتفاع معدل التضخم في سنة 1994 إلى ثلاثة أرقام بمعدل 105.21%، في سنة 1995 قامت السلطات التركية

¹ - EKİNC A, & GENÇ M C, **INFLATION AND INFLATION UNCERTAINTY IN TURKEY: EVIDENCE FROM EGARCH MODELING**, International Journal of Economic and Administrative Studies, 2018, p: 476.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

إدخال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بدلا من أدوات السياسة النقدية المباشرة بما يتماشى مع الممارسات المصرفية المركزية الحديثة وذلك في إطار الاتفاقية الموقعة مع صندوق النقد الدولي، وبلغ متوسط معدل التضخم في التسعينيات 77.2%¹.

في سنة 1999 تم توقيع اتفاقية احتياطية مع صندوق النقد الدولي بهدف الحد من التضخم والذي يغطي فترة ثلاث سنوات، ويهدف البرنامج إلى خفض معدل التضخم بنسبة 25% بنهاية عام 2000، و 12% بنهاية عام 2001 و 7% بنهاية عام 2002 وتم تنفيذ برنامج الحد من التضخم بنجاح ولكنه لا يزال أعلى من الهدف إذ انخفض من 64.86% في سنة 1999 إلى 44.96% في سنة 2002²، وانعكس الأداء الجيد للاقتصاد التركي خلال الفترة (2004-2016) إلى انخفاض معدلات التضخم بشكل سريع حيث انخفضت من 44.96% سنة 2002 إلى 21.60% سنة 2003 ثم 8.59% في سنة 2004 محققة معدل سنوي متوسط خلال الفترة (2004-2016) بلغ 8.27%، ليعود التضخم إلى الارتفاع في سنة 2017 بمعدل 11.14% ثم 16.33% سنة 2018 و 15.17% جراء أزمة العملة التي عاينها الاقتصاد التركي.

المطلب الرابع: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم في ماليزيا

تطورت ماليزيا في السنوات الأخيرة لتصبح دولة رائدة في العالم النامي واستطاعت خلال فترة قصيرة أن تصنع نموذجا رائدا في التنمية الاقتصادية حيث أنها حققت خلال الأربعين سنة الماضية قفزة هائلة في مجال التنمية البشرية والاقتصادية وأصبحت مركزا رئيسيا لإنتاج السلع ذات التقنية العالية، كما يحوي الاقتصاد الماليزي على موارد طبيعية هامة فهي أكبر دولة منتجة للمطاط بحصة بلغت 44% من الإنتاج العالمي وتحوز به على ثلث التصدير العالمي وكذلك تعد ماليزيا من أكبر منتجي زيت النخيل في العالم.

وقد عانت ماليزيا في السنوات التي تلت استقلالها 1957 حالة من عدم الاستقرار السياسي الذي لم يسمح لها بمباشرة التنمية الاقتصادية، إذ شهدت حدوث نزاعاً مع اندونيسيا في سنة 1963 و انفصال سنغافورة 1965 كما شهدت صراعات عرقية وأعمال شغب عرقية في سنة 1969، وقد كان الاقتصاد الماليزي يعتمد بشكل كبير على ما يسمى بالركائز المزدوجة للمطاط والقصدير التي ولدت معا ما يقارب من 75% من عائدات الصادرات، وكانت الحكومة تدرك تماما أن الأداء الاقتصادي لماليزيا كان شديد التأثير بتقلبات التجارة الدولية، لذلك شرعت في برنامج التنويع الزراعي والترويج الصناعي القائم على استبدال الواردات وقد صممت عددا من السياسات

¹ - Ertugrul A, & Selçuk F, **A Brief Account of the Turkish Economy 1980-2000**, Russian & East European Finance and Trade, Vol 37, No 6, Nov-Dec 2001, p: 08.

² - Sahin B E, & Dereli D D, **AN EVALUATION ON INFLATION IN TURKEY AFTER 1980 AND THE ANALYSIS OF RELATIONSHIP BETWEEN INFLATION, INTEREST RATES AND EXCHANGE RATES**, Journal of Economics, Finance and Accounting, Vol 6, No 3, 2019, p: 126.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

الاقتصادية تضمنت خططا تنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الاجل وذلك في اطار الاصلاح الاقتصادي، ومن اهم السياسات التي طبقتها نجد¹:

- السياسة الاقتصادية الجديدة (1971-1990)

قامت ماليزيا في سنة 1971 بوضع خطة لمدة عشرين سنة ركزت فيها على تحسين الاوضاع الاقتصادية بتقليد النمور الآسيوية بتوسيع الاقتصاد وتنويعه من خلال الانتقال اقتصاد يعتمد على الزراعة والتعدين الى اقتصاد يعتمد على التصنيع والتصدير بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، وكذلك العمل على معالجة مشكلة الفقر مع اعطاء الاولوية للماليزيين من اصول مالوية، وادماجهم في الانشطة الاقتصادية.

- السياسة الوطنية (1991-2000)

جاءت هذه السياسة بمثابة استمرار "السياسة الاقتصادية الجديدة" فاستهدفت تطوير الموارد البشرية وتنميتها، الى جانب فعالية الاستثمار، فضلا عن استهداف الحفاظ على نمو المتوازن وتعزيز التكنولوجيا الصناعية وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير وتحسين القدرة التنافسية الدولية بينما ظلت الاهداف الوطنية تركز على محاربة الفقر وتنمية الموارد البشرية.

- سياسة الرؤية الجديدة (2000-2010)

وركزت على بناء الامة الماليزية وترخيص اعراقها، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمشاركة الايجابية في المنافسة العالمية وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة وتعزيز الموارد البشري والحفاظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وقد استهدفت خطط هذه السياسة تحقيق الاهداف التالية:

✓ استقرار الاقتصاد الكلي؛

✓ اجتثاث الفقر واعادة هيكلة المجتمع؛

✓ توسيع استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

✓ انجاز تنمية مستدامة؛

✓ تفعيل القيم الاخلاقية في العمل.

- الرؤية المستقبلية الاستراتيجية 2020

تعكس هذه الرؤية الاستراتيجية التصور المستقبلي لماليزيا بحلول عام 2020 والتحديات التي يجب الاستجابة لها لتحقيق الطموحات القومية، وترمي لتحقيق الاهداف التالية:

✓ بناء دولة ماليزية متحدة وقوية؛

✓ بناء مجتمع ماليزي متقدم وناضج ديمقراطيا؛

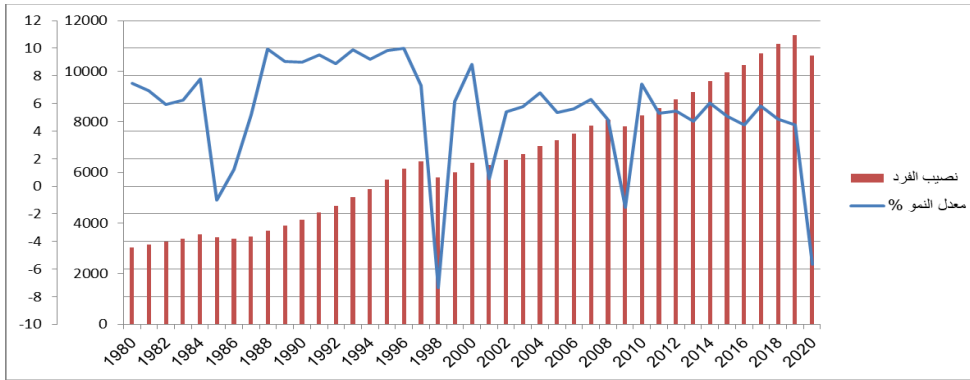
✓ تحقيق التنمية الشاملة.

¹ - السعيد بوشول، سعاد جرمون، معمر قاوي، تجربة الاصلاح الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستفادة، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 03، العدد 04، جانفي 2020، ص: 103.

الفرع الاول: النمو الاقتصادي في ماليزيا

ادى التحول الاقتصادي المبكر لماليزيا الى انتقال الشركات المتعددة الجنسيات اليها وانطلاق عمليات التصنيع الموجهة للتصدير في سنة 1971، الامر الذي سمح بالتوسع السريع في الصادرات المصنعة مما ساعد على تحويل البلاد الى واحدة من اكبر المصدرين الرائدة في العالم في مجال السلع الكهربائية والالكترونية¹، حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا بشكل ملحوظ من 41 مليار دولار بمعدل نصيب للفرد قدره 3026 دولار سنة 1980 الى 344 مليار دولار وبنصيب للفرد تجاوز 10631 دولار في سنة 2020، هذه القفزة النوعية جعلت الاقتصاد الماليزي من ضمن الاقتصادات المتطورة وذات الدخل المرتفع، والشكل التالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد لدولة ماليزيا خلال الفترة (1980-2020):

الشكل رقم (3-21): يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد في ماليزيا



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الشكل السابق انه بالرغم من تحقيق ماليزيا معدل نمو في سنة 1980 بنسبة 7.44% إلا انه انخفض الى 5.94% في سنة 1982 ويرجع ذلك الى الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية عقب الركود الاقتصادي العالمي، حيث واجهت الحكومة مشكلة عجز مزدوج (عجز التوأم) عجز مالي بنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي وعجز في الحساب الجاري بنسبة 14% من الناتج المحلي الإجمالي²، ومن اجل ذلك تم السعي للحصول على القروض من الخارج الامر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الدين الخارجي حيث ارتفع من 19.5% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1980 إلى 40.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية سنة 1982، وفي سنة 1985 عاد الاقتصاد الماليزي الى الدخول في حالة الركود مرة اخرى وشهدت لأول مرة تحقيق معدل نمو سلبي بلغت نسبته 1.02% وذلك عندما انهارت أسعار العديد من أسعار السلع التصديرية الرئيسية، وأدى ذلك الى انخفاض إجمالي دخل الصادرات بنسبة 1.6% و 6.2% في سنتي 1985 و1986 على التوالي، كما شهدت سنة 1986 ارتفاع

¹ - Rasiah Rajah، و V G.R Chandran، تقرير اليونسكو للعلوم: المساءلة والمراقبة الفعالة (للابتكار) امر ضروري لضمان معدل العائد

المرغوب من الاستثمار، اليونسكو، تاريخ الاطلاع: 09-11-2022، الرابط:

https://ar.unesco.org/sites/default/files/usr15_malaysia_ar.pdf

² - ANG J B, **FINANCIAL DEEPENING AND ECONOMIC DEVELOPMENT IN MALAYSIA**, Economic Papers, Vol 26, No 03, Sept 2007, p: 252.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

حجم الديون الخارجية إلى 76% من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي عجل بالحكومة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات لمواجهة التقلبات الدورية، حيث قامت بتقديم حوافز جذابة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى الترويج الفعال للقطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، ومع تحسن الظروف الخارجية في سنة 1987 تعافى الاقتصاد الماليزي بسرعة وسجل معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة (1987-1997) بمتوسط بلغ 8.89% ومحققا أداءا مذهلا في قطاع التصدير بلغت نسبته 70% من الناتج المحلي الإجمالي لتنضم بذلك ماليزيا إلى صفوف أكبر 20 دولة تجارية في العالم¹.

في سنة 1998 تأثر أداء الاقتصاد الماليزي بشدة في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية 1997 وسجل معدل نمو سلبي قدره 7.35% وعمدت الحكومة إلى اتخاذ اجراءات اقتصادية من اجل استعادة ثقة السوق ودعم النظام المالي في البلاد ومن بين الخطوات المتخذة الرفع بصورة جزئية في بعض جوانب الانفاق الحكومي، خفض اسعار الفائدة، وتوسيع الميزانية، وزيادة الائتمانات، والاسراع بتنفيذ برنامج اعادة هيكلة القطاع المالي وقطاع الشركات، وتعافي الاقتصاد بسرعة كبيرة بحيث نما الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1999 و2000 بنسبة 6.13% و 8.85% على التوالي، في سنة 2001 تعثر معدل النمو إلى 0.51% بسبب ركود التجارة العالمية، ونما الاقتصاد بمعدل 5.71% في المتوسط خلال الفترة (2002-2008)، ليعود إلى التعثر ويحقق معدل نمو سالب في سنة 2009 بنسبة 1.51% متأثرا بالأزمة العالمية ما عجل بالحكومة إلى تبني برنامج تحفيزي في مارس 2009، لتعود معدلات النمو الإيجابية إلى الواجهة في سنة 2010 بنسبة 7.42% وتنخفض في سنة 2016 إلى 4.44% بفعل الأزمة العالمية، وفي سنة 2020 شهدت عودة ماليزيا إلى معدلات النمو السالبة 5.64% بفعل وباء كوفيد 19، ومن الواضح أن ماليزيا هي اقتصاد مفتوح تشكل الصادرات فيه نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ما يجعل أداء الاقتصاد يتأثر إلى حد كبير بأداء الصادرات².

الفرع الثاني: التضخم في ماليزيا

تعد ماليزيا من الدول القليلة التي لديها معدل تضخم منخفض على مدى العقود الماضية، حيث بلغ متوسط معدل التضخم فيها 2.81% سنويا خلال الفترة (1980-2020)، إلا أن هذا الانخفاض في متوسط معدلات التضخم لم يمنع من أن تشهد في بعض الفترات حالات من التضخم المرتفع في أوائل الثمانينيات وأوائل وأواخر التسعينيات ونهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد كان التضخم في ماليزيا ناتجا عن العديد

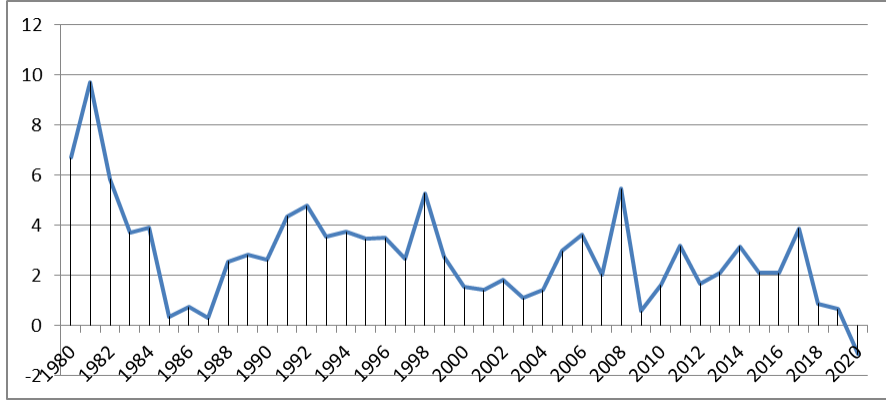
¹ - DORAISAMI A, **Export Growth and Economic Growth: A Reexamination of Some Time-Series Evidence of the Malaysian Experience**, The Journal of Developing Areas, Vol 30, No 2, 1996, p: 225.

² - DORAISAMI A, Ibid, p: 225.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

من العوامل، إما من العوامل الاقتصادية المحلية سواء كانت عوامل نقدية أو غير نقدية أو من مصادر خارجية¹، والشكل التالي يوضح اتجاهات التضخم في ماليزيا خلال الفترة (1980-2020):

الشكل رقم (3-22): يمثل تطور معدلات التضخم في ماليزيا



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

ونلاحظ من خلال الشكل السابق انه خلال الفترة (1980-2020) شهدت معدلات التضخم في ماليزيا بعض التذبذب خلال فترات زمنية محددة نتيجة عوامل مختلفة، فبسبب اضطراب إمدادات الطاقة والغذاء العالمية خلال السبعينيات والثمانينيات ادت الى ارتفاع الأسعار بشكل كبير نتيجة الحرب المصرية الإسرائيلية في عام 1973 والثورة الإيرانية في عام 1979 والحرب الإيرانية العراقية في أوائل الثمانينيات، حيث ارتفع معدل التضخم من 6.67% في سنة 1980 الى 9.7% في سنة 1981 قبل ان يعود الى الانخفاض بنسبة 3.7% و3.8% في سنتي 1983 و1984 على التوالي.

ولكن ابتداء من النصف الثاني من سنة 1985 شهدت أسعار السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم انخفاضا حادا غير مسبوق في جميع المجالات واستمرت الاسعار في التدهور خلال عام 1986، ومع حدوث انخفاضات كبيرة في أسعار النفط الخام وزيت النخيل ساءت معدلات التبادل التجاري بنسبة 4.5% في عام 1985 و 15.5% في سنة 1986 بالإضافة تدهور إجمالي العجز المالي مرة أخرى الذي وصل الى 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من قرر الحكومة الذي سمح بتخفيض قيمة العملة المحلية الريغيت الماليزي (RM) بنسبة 16.7% كخطوة رئيسية لمعالجة مشكلة ميزان المدفوعات (اتفاق بلازا) حتى نهاية عام 1986، انخفض التضخم بشكل حاد إلى 0.34% في سنة 1985 ومتوسط سنوي بلغ 0.45% خلال الفترة (1985-1987) مقارنة بـ 9.7% في سنة 1981.²

في سنة 1990 كان معدل التضخم في ماليزيا 2.6% وبعد ذلك ظل أعلى من 3% خلال الفترة (1991-1996)، حيث انه في السنتين 1991 و 1992 تجاوز معدل التضخم في ماليزيا 4% ويرجع السبب في ذلك إلى أن

¹ - KHAI T M, **DETERMINANTS OF INFLATION IN MALAYSIA 1981-2010**, Research report submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Business Administration, December 2011, p:20.

² - Sheng A, **Bank Restructuring in Malaysia 1985-88**, World Development Report, Washington, 1989, p: 07.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

حرب الخليج التي طالت العراق والولايات المتحدة بشكل أساسي والتي أدى فيها ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى ارتفاع التضخم في ماليزيا، في سنة 1997 انخفض معدل التضخم إلى 2.66% ولكن سرعان ما عاد إلى الارتفاع في سنة 1998 بنسبة 5.27% بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية الرينغيت الماليزي (RM) بحوالي 28.3% مقابل الدولار الأمريكي في نهاية عام 1997 وقد أدى ذلك إلى زيادة التكلفة الناتجة عن ارتفاع أسعار الواردات، قبل أن يعود معدل التضخم إلى الاستقرار في سنة 1999 بنسبة 2.74%، وبصفة عامة يمكن القول أنه خلال فترة التسعينيات بالإضافة إلى العوامل الخارجية كذلك ساهمت عوامل العرض المحلي وخاصة فئة الغذاء بشكل كبير في التضخم في ماليزيا، وأدى نقص العمالة ومستوى الأسعار المعدل من قبل الحكومات، وسوء الأحوال الجوية، والنقص في زراعة الأراضي إلى الحد من الإمدادات الغذائية خلال تلك الحقبة، كما ارتفعت أسعار الفواكه والخضروات وبلغت السوق الطازجة مثل الأسماك واللحوم¹.

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت معدلات التضخم في ماليزيا جد منخفضة حيث أنه خلال الفترة من (2000-2004) كان معدل التضخم ما بين 1-2%، ومع ذلك بدأ معدل التضخم في الارتفاع في سنة 2005 بنسبة 2.97% ووصل إلى ذروته في سنة 2008 بنسبة 5.4% بسبب الأزمة المالية العالمية حيث أدت فقاعة الرهن العقاري والإسكان إلى أزمة مصرفية في الولايات المتحدة وقد انتقلت تلك الصدمة إلى الاقتصاد الماليزي، وخلال الفترة (2010-2017) كانت معدلات التضخم في ماليزيا قابلة للتحكم نسبيا ما بين 1-3% وبمتوسط سنوي 2.26%، وفي سنة 2020 شهدت ماليزيا لأول مرة تحقيق معدل تضخم سالب بلغت 1.13%- بسبب الركود الاقتصادي الذي أصاب العالم جراء وباء كوفيد².

¹ - Islam R, Abdul Ghani A B, Mahyudin E, & Manickam N, **Determinants of Factors that Affecting Inflation in Malaysia**, International Journal of Economics and Financial, Vol 7, No 2, 2017, pp: 356-358.

² - Wong Z J, & Tang T C, **Credit Card Usage and Inflation: A Case Study of a Small Open Economy**, Jurnal Ekonomi Malaysia, Vol 54, No 1, 2020, p: 20.

خلاصة الفصل:

عانت الدول النامية منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من مشاكل عويصة نتيجة عدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية فيها، لذلك فقد تبنت سياسات اقتصادية استهدفت معالجة الاختلالات الهيكلية والقصور في الاداء الاقتصادي.

وفي مستهل دراستنا التحليلية لاحظنا ان الدول النامية الغير نفطية هي الاولى التي عانت من صدمات اقتصادية من حيث التذبذب الكبير الذي تم على مستوى معدلات النمو الاقتصادي والارتفاع المذهل في معدلات التضخم جراء ارتفاع اسعار النفط في منتصف السبعينات، الامر الذي جعلها تعجل بالقيام بإصلاحات اقتصادية ضخمة سواء كانت بمعية صندوق النقد الدولي على غرار تونس والمغرب وتركيا او القيام بإصلاحات محلية مثل ماليزيا، هذا الارتفاع الذي حدث على مستوى اسعار النفط كان له فائدة كبيرة للدول النفطية والتي من بينها الجزائر الى غاية سنة 1986 التي انهارت فيها اسعار النفط محدثة بذلك زوبعة اقتصادية وتدهور كبير على مستوى معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، جعلت الكثير من الدول النامية النفطية تدخل في دوامة اقتصادية جعلها تستنجد بالصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للقيام بالإصلاحات الاقتصادية على غرار الجزائر ونيجيريا او القيام بإصلاحات اقتصادية محلية مثل السعودية.

وخلال فترة التسعينات شهدت تواصل معاناة هذه الدول النامية جراء الاصلاحات الاقتصادية التي بدأت فيها والتي كانت لها انعكاسات خطيرة في بداية الامر من تذبذب وتدهور معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم الى مستويات قياسية في بعض الدول، بالإضافة الى الازمات الاقتصادية العالمية المتواصلة والظروف الداخلية الغير مستقرة لبعض البلدان.

خلال الالفية الجديدة شهدت تحسن في معظم الاوضاع الاقتصادية للبلدان النامية قيد الدراسة، وبدأت تظهر معالم الاصلاحات من خلال استقرار معدلات النمو الاقتصادي في كثير من الفترات وانخفاض معدلات التضخم الى مستويات متدنية ومقبولة في كثير من البلدان، إلا ان هذا الاستقرار لم يمنع ان تتخلله في بعض الفترات هزات جراء الازمة الاقتصادية العالمية 2008، وازمة النفط 2014، والازمة العالمية الاخيرة المعروفة بجائحة كوفيد 19 في سنة 2020، بالإضافة الى حالات الجفاف المتكررة التي اصابت معظم البلدان بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري.

الفصل الرابع:

الدراسة الوصفية والقياسية لأثر

عتبة التضخم على النمو

الاقتصادي

تمهيد:

بعد تقديم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتضخم والنمو الاقتصادي، والتطرق لمختلف التطورات الاقتصادية التي شهدتها هذان المتغيران وذلك من خلال تقديم دراسة تحليلية لهم في الجزائر وبعض الدول النامية كل على حدى، سنحاول من خلال هذا الفصل وبالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المتحصل عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي فرضتها علينا النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة المتمثلة في النمو الاقتصادي مقاسا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) كمتغير تابع، والتضخم مقاسا المستوى العام لأسعار المستهلكين (INF) كمتغير مستقل رئيسي، بالإضافة الى متغيرات مستقلة للتحكم في النموذج هي اجمالي تكوين راس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (K) والمعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (M) والانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي (G)، وذلك في الجزائر وبعض الدول النامية على غرار السعودية، ايران، نيجيريا، اندونيسيا، تونس، المغرب، ماليزيا، تركيا، خلال الفترة (1980-2020)، القيام بدراسة وصفية للمتغيرات واختبار طبيعة العلاقة بينهم باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP)، ثم القيام بالدراسة القياسية وذلك بتقدير عتبة التضخم وتحديد طبيعة التأثير فوقها وتحتها على النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على النموذج القياسي لي "خان وصنهاجي".

وبناء على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

- المبحث الاول: الدراسة الوصفية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP)؛
- المبحث الثاني: البناء النظري للمنهجية المستخدمة في الدراسة القياسية؛
- المبحث الثالث: الدراسة القياسية.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

المبحث الاول: الدراسة الوصفية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP)

تُعد طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP) من اقدم الطرق والاكثر استعمال في تحليل البيانات متعددة المتغيرات، فهي طريقة إحصائية وصفية تهتم بالمتغيرات الكمية وتهدف الى دراسة مختلف العلاقات بين المتغيرات، ولوصف طبيعة علاقة المتغيرات التفسيرية خاصة التضخم مع النمو الاقتصادي في عينة الدراسة، سنستعين بالبرنامجين الاحصائيين SPSS 28 و xl-stat2022.

المطلب الاول: الدراسة الوصفية في الجزائر باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP)

بعد تطبيقنا لطريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP) على معطيات دولة الجزائر المتمثلة في 41 مشاهدة من سنة 1980 الى 2020 و 5 متغيرات متمثلة في النمو الاقتصادي مقاسا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH)، والتضخم (INF)، اجمالي تكوين راس المال الثابت (K)، والمعروض النقدي (M)، والانفاق الحكومي (G)، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الفرع الاول: المتوسطات والانحرافات المعيارية

ان المتوسط الحسابي وحده لا يستطيع تزويدنا بالمعلومات الكافية لتقديم وصف جيد للبيانات، لذلك فإنه لا بد من الاهتمام بمقاييس التشتت لتحديد درجة انحراف البيانات عن المتوسط مثل الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، والجدول التالي يبين مجموعة معينة من مقاييس الاحصاء الوصفي لدولة الجزائر خلال الفترة (1980-2020):

الجدول رقم (4-1): بين المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات الجزائر

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
PIBH	41	0.392	2,607	6.654
INF	41	8.707	8.194	0.941
G	41	96.94	10.44	0.108
M	41	63.62	15.26	0.240
K	41	30.48	6.131	0.201

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان:

- بلغ متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) النسبة 0.39% وهي نسبة منخفضة وبمعامل اختلاف كبير التشتت قدره 6.65 وهذا بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها الدولة الجزائري وتدهور اسعار النفط خلال الفترة (1980-2020).
- بالرغم من ارتفاع متوسط حجم متغيرة الانفاق الحكومي (G) بنسبة 96.94% كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف هو الاصغر والاقل تشتت 0.10 فإنه لم ينعكس مباشرة على نصيب الفرد

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) ويرجع ذلك الى ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وتحويل جزء كبير من هذا الانفاق الى الاجور والمرتببات.

- وكذلك فقد بلغ متوسط حجم متغيرة تراكم رأس المال الثابت (K) النسبة 30.48% كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف يعتبر اقل تشتتا بقيمة 0.20 وهي نسبة مرتفعة عند مقارنتها بمتوسط البلدان ذات الشريحة المرتفعة والمتوسطة من الدخل حيث تتراوح النسبة ما بين (24% و 31%).
- وجاء معدل التضخم (INF) بمتوسط معدل نمو قدره 8.70% وبمعامل اختلاف قيمته 0.94 وهو معدل مرتفع قليلا ويرجع سبب ذلك الى الموجه التضخمية الى عرفتها البلاد في فترة بداية التسعينات.
- كما بلغ متوسط حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد النسبة 63.62% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وبمعامل اختلاف منخفض قيمته 0.24.

الفرع الثاني: اختبارات الكفاءة لتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP)

من اجل القيام بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP) هناك جملة من الفرضيات التي ينبغي التحقق منها من اجل الوثوق في نتائج التحليل.

الجدول رقم (4-2): يبين نتائج اختبار الكفاءة لتطبيق طريقة (ACP) في الجزائر

0.092	محدد مصفوفة معاملات الارتباط	
0.580	اختبار كايزر-ماير-اولكن KMO	
89.395	القيمة الاحصائية لـ Chi-square	اختبار بارتليت Bartlett
18.30	القيمة الحرجة لـ Chi-square	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان:

- ان القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط يختلف عن الصفر حيث ان $\det = 0.092$ وهو ما يدل على سلامة المعطيات وخلو نتائج التحليل من مشكلة التعدد الخطي.
- الغاية من اختبار كايزر-ماير-اولكن KMO معرفة قوة أو ضعف انتشار المتغيرات، حيث كلما كانت قيمة الاختبار تقترب من الواحد كلما كانت دليل على قبول العينة للدراسة والتحليل الإحصائي، ومن خلال نتائج اختبار KMO نلاحظ ان قيمة المؤشر بلغت 0.58 مما يدل على كفاية العينة وقبولها للتحليل.
- ومن خلال نتائج اختبار بارتليت Bartlett الذي تنص فرضيته الصفرية على عدم وجود اختلاف بين مصفوفة الارتباط ومصفوفة الوحدة، نجد ان القيمة الاحصائية $\chi^2 = 89.39$ اكبر من القيمة الحرجة

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

$\chi_t = 18.30$ ما يعنى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على اختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة، أي أنه توجد تباينات مشتركة بين متغيرات الدراسة.

الفرع الثالث: تحليل الارتباطات بين المتغيرات

نعتمد في هذا الجزء على مصفوفة الارتباطات لدراسة الارتباط الخطي بين المتغيرات، حيث سوف نهتم في تحليلنا لهذه المصفوفة بعلاقة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) مع باقي المتغيرات، والجدول التالي يبين طبيعة هذه العلاقات:

الجدول رقم (3-4): يبين مصفوفة الارتباطات في الجزائر

المتغيرات	PIBH	INF	G	M	K
PIBH	1	-0,342	-0,454	-0,271	0,238
INF	-0,342	1	0,246	-0,418	-0,134
G	-0,454	0,246	1	0,505	0,682
M	-0,271	-0,418	0,505	1	0,715
K	0,238	-0,134	0,682	0,715	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ ان:

- هناك ارتباط ضعيف وموجب بين المتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) والمتغير تراكم راس المال الثابت (K) حيث سجل معامل الارتباط بينهم القيمة 0.238، اي ان هذا المتغير بزيادته يعمل على زيادة المتغير نصيب الفرد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- هناك ارتباط ضعيف وسالب بين المتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) وكل من المتغيرات التضخم (INF) والمعرض النقدي (M) والانفاق الحكومي (G) حيث سجلت معاملات ارتباطهم بينهم القيم -0,342 و -0,271 و -0,454 على التوالي، اي ان هذه المتغيرات بزيادتها تعمل على انخفاض متغير نصيب الفرد وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: جودة تمثيل المتغيرات

نبحث في هذه العنصر عن مدى جودة التمثيل لهذه المتغيرات انطلاقا من معاملات الارتباط المتعدد وكذا مقدرا التباينات المشتركة، ومن خلال الجدول التالي نلاحظ ان حاصل مجموع مربعات التباينات المشتركة عند كل متغير في العوامل المستخرجة الذي يظهر في العمود الثاني (Extraction) انها تفوق 0.6 اي ان متغيرات الدراسة ذات جودة عالية للتمثيل.

الجدول رقم (4-4): يبين جودة تمثيل المتغيرات في الجزائر

Qualités de représentation		
	Initiales	Extraction
PIBH	1,000	,627
INF	1,000	,873
G	1,000	,805
M	1,000	,869
K	1,000	,813

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS-28

الفرع الخامس: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور

تشير القيمة الذاتية الى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، اي الى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي، والجدول التالي يبين القيم الذاتي ونسب التشتت.

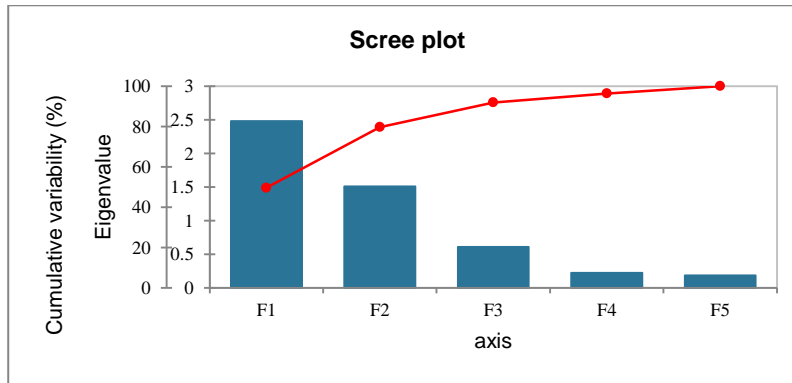
الجدول رقم (4-5): يبين القيم الذاتية ونسب التشتت في الجزائر

	F1	F2	F3	F4	F5
Eigenvalue	2,480	1,507	0,609	0,221	0,183
Variability (%)	49,595	30,141	12,178	4,423	3,664
Cumulative %	49,595	79,735	91,913	96,336	100,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول السابق نستنتج ان المحور الاول (F1) اي المركبة الاساسية الاولى تمثل (49.59%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل اعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 2.48$ ، اما المحور الثاني (F2) اي المركبة الاساسية الثانية فتمثل (30.14%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل القيمة الذاتية الثانية مباشرة $\lambda_2 = 1.50$ ، وبهذا تكون نسبة التمثيل على المخطط العاملي في الفضاء للمحورين (F1) و (F2) بنسبة (79.73%)، هذه النسبة تعتبر جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط، لهذا سنكتفي بتمثيل المتغيرات لدولة الجزائر على معلم متعامد ومتجانس ذو بعدين (F1) و (F2)، والشكل التالي يوضح ذلك اكثر:

الشكل رقم (4-1): يوضح تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع السادس: التمثيل البياني للمتغيرات

بلغت نسبة التشتت على المحورين (F1) و (F2) ما نسبته (79.56%) وهي نسبة جد كافية لإعطاء احسن تمثيل للمتغيرات على هذين المحورين، والجدول التالي يبين نسب مساهمة وتمثيل المتغيرات على المحورين (F1) و (F2) بالإضافة الى احداثياتهم:

الجدول رقم (4-6): يبين نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم

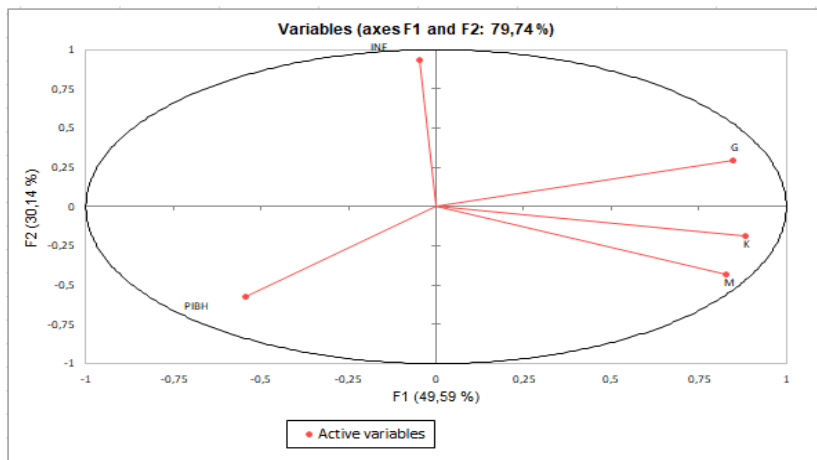
احداثيات المتغيرات		نسب تمثيل المتغيرات		نسب مساهمات المتغيرات		المتغيرات
F2	F1	F2	F1	F2	F1	
-0.577	-0.543	0.332	0.294	22.061	11.875	PIBH
0.933	-0.047	0.871	0.002	57.773	0.089	INF
0.293	0.848	0.086	0.719	5.710	28.990	G
-0.429	0.828	0.184	0.685	12.200	27.643	M
-0.184	0.882	0.034	0.779	2.256	31.403	K

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول السابق يمكن ان نلاحظ ان:

- ✓ بالنسبة للمحور الاول: نلاحظ ان المتغيرات PIBH و G و M و K تساهم في تشكيل المحور الاول F1 بنسبة 99.91%، حيث ان 29.4% من بيانات PIBH و 71.9% من بيانات G و 68.5% من بيانات M و 77.9% من بيانات K ممثلة على المحور الاول F1.
- ✓ بالنسبة للمحور الثاني: نلاحظ ان المتغيرات PIBH و INF و M تساهم في تشكيل المحور الثاني F2 بنسبة 92.03%، حيث ان 33.2% من بيانات PIBH و 87.1% من بيانات INF و 18.4% من بيانات M ممثلة على المحور الثاني F2.
- ✓ وبإسقاط احداثيات النقاط للمتغيرات على المحورين (F1) و (F2) نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم (4-2): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

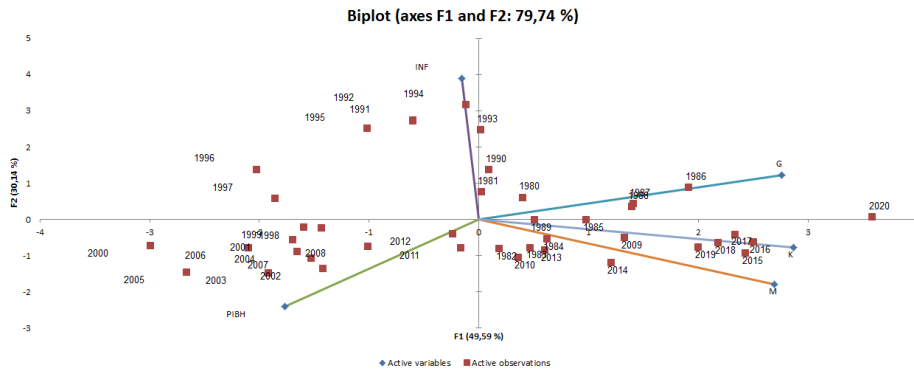
ونلاحظ من الشكل السابق انه يمكننا قراءته على ثلاث مستويات كالتالي:

- **جودة التمثيل:** يظهر من خلال الشكل السابق ان جميع المتغيرات تتباعد عن مركز الاحداثيات وتقترب من محيط الدائرة وهذا يعني انها ممثلة احسن تمثيل على المستوي، وبالتالي فكل المتغيرات مقبولة في التحليل والدراسة.
- **علاقة المتغيرات بالحاوور:** نلاحظ ان كل من المتغيرات معدل نمو المعروض النقدي (M) ومعدل نمو الانفاق الحكومي (G) ومعدل نمو تراكم رأس المال الثابت (K) لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الاول (F1)، في حين نجد ان المتغيرة الخاصة بمعدل التضخم (INF) لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الثاني (F2) اما المتغيرة الخاصة بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) فنجد ان لها ارتباط ضعيف وسالب بالمحور الثاني (F2).
- **علاقة المتغيرات بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH):** من خلال ملاحظة المسافات بين المتغيرات معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) وبقية المتغيرات بعيدة من بعضها البعض وهذا ما يفسر وجود الارتباط الضعيف بين هذه المتغيرات سواء كانت سالبة او موجبة خلال فترة الدراسة.

سابعا: التمثيل البياني للمتغيرات والافراد (سنوات الدراسة)

انطلاقا من التمثيل البياني للمتغيرات السابق سوف نقوم بإسقاط سنوات الدراسة على نفس المعلم، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الشكل السابق يمكننا ان نلاحظ:

- إن السنوات من 1990 الى سنة 1996 لها ارتباط قوي مع المتغيرة الخاصة بمعدل التضخم (INF) وهذا منطقي جدا نظرا لظروف التي عرفتتها تلك الفترة من ارتفاع معدلات التضخم الى مستويات قياسية نتيجة المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الوطني بالتوجه الى اقتصاد السوق، بالإضافة الى تدهور الوضع الامني وعدم الاستقرار السياسي.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

- يمكن ان نلاحظ ايضا أن السنوات 1986 و 1987 و 2020 كان لها ارتباط قوي وسليبي مع المتغيرة (PIBH) وذلك راجع الى الهزات التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ازمة النفط وفيروس الكوفيد 19.
- يمكن ان نلاحظ ايضا أن السنوات من 2014 الى 2019 كان له علاقة طردية مع متغيرة المعروض النقدي (M) والمتغيرة الخاصة معدل نمو تراكم راس المال الثابت (K) بسبب التوسع النقدي الذي انتهجته الحكومة خلال هذه السنوات لمواصلة برامج النمو، كما يلاحظ شبه العلاقة العكسية مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بسبب تدهور اسعار النفط.
- ايضا يمكننا ملاحظة أن السنوات من سنة 1998 الى سنة 2012 ماعدا سنة 2009 ان لها ارتباط وثيق مع المتغيرة (PIBH) وهذا منطقي حيث شهدت هذه الفترات ارتفاع اسعار النفط وتبني برامج ومشاريع تنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: الدراسة الوصفية لعينة من الدول النامية النفطية باستخدام (ACP)

في هذا المطلب قمنا بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP) على معطيات عينة من الدول النامية النفطية على غرار السعودية وايران ونيجيريا واندونيسيا، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الفرع الاول: المتوسطات والانحرافات المعيارية

ان المتوسط الحسابي وحده لا يستطيع تزويدنا بالمعلومات الكافية لتقديم وصف جيد للبيانات ، لذلك فإنه لا بد من الاهتمام بمقاييس التشتت لتحديد درجة انحراف البيانات عن المتوسط مثل الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

اولا: التحليل الاحصائي لمعطيات دولة السعودية

الجدول رقم (4-7): بين المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات السعودية

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
PIBH	41	-1.24	7.58	-6.07
INF	41	1.49	2.66	1.80
G	41	88.92	12.89	0.14
M	41	49.28	13.73	0.27
K	41	21.60	2.94	0.13

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان:

- قيمة متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دولة السعودية كانت سالبة بنسبة -1.24% ومعامل اختلاف اقل استقرارا والذي بلغت قيمته 6.07 ويرجع ذلك الى الاضطرابات الكبيرة والكثيرة التي

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

يتعرض لها الاقتصاد السعودي باعتباره اقتصاد ريعي بحث نظرا للتقلبات التي تحدث على مستوى اسعار النفط خلال هذه الفترة.

- في حين جاء معدل التضخم بمتوسط جد منخفض نسبته 1.49% وبمعامل اختلاف نوعا ما مرتفع قدره 1.8 باعتبار ان الاقتصاد السعودي يعتمد على الاستيراد ما يجعله عرضة لارتفاع الاسعار اثناء الازمات العالمية.
- بلغ متوسط حجم متغير الانفاق الحكومي (G) 88.92% كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف اقل تشتتا 0.14 ورغم ذلك فإنه لم ينعكس مباشرة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) ويرجع ذلك الى ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وتحويل جزء كبير من هذا الانفاق الى الاجور والمرتببات.
- بلغ متوسط حجم متغيرة تراكم رأس المال الثابت (K) النسبة 21.60 كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف يعتبر اقل تشتتا بقيمة 0.13، وباعتبار السعودية من البلدان مرتفعة الدخل فإن هذا المتوسط يعد منخفض وذلك عند مقارنته بمتوسط البلدان ذات الشريحة المرتفعة والمتوسطة من الدخل حيث تتراوح النسبة ما بين (24% و31%).
- كما بلغ متوسط حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد السعودي النسبة 49.28 كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وبمعامل اختلاف منخفض قيمته 0.27.

ثانيا: التحليل الاحصائي لمعطيات دولة ايران

الجدول رقم (4-8): يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات ايران

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
PIBH	41	0.344	7.208	20.939
INF	41	19.989	9.389	0.470
G	41	101.359	8.977	0.089
M	41	51.910	12.323	0.237
K	41	29.663	4.406	0.149

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان:

- قيمة متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دولة السعودية كانت موجبة ومنخفضة بنسبة 0.34% ومعامل اختلاف اكثر تشتتا والذي بلغت قيمته 20.93 ويرجع ذلك الى حالة لا استقرار سياسيا وإقليميا واقتصاديا باعتباره اقتصاد ايران ريعي بالإضافة الى العقوبات الدولية.
- في حين جاء معدل التضخم بمتوسط مرتفع نسبته 19.98% وبمعامل اختلاف منخفض التشتت قدره 0.47 ما يؤكد لنا ان الاقتصاد الايراني يعاني من ارتفاع معدلات التضخم.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

- بلغ متوسط حجم متغير الانفاق الحكومي (G) 101.35% كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف اقل تشتتا 0.08 ورغم ذلك فإنه لم ينعكس مباشرة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) ويرجع ذلك الى ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وتحويل جزء كبير من هذا الانفاق الى الاجور والمرتبات.
- بلغ متوسط حجم متغيرة تراكم رأس المال الثابت (K) النسبة 29.66% كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف يعتبر اقل تشتتا بقيمة 0.14، وباعتبار ان ايران تدخل ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل فإن هذا المتوسط يعد مقبول وذلك عند مقارنته بمتوسط البلدان ذات الشريحة المرتفعة والمتوسطة من الدخل حيث تتراوح النسبة ما بين (24% و31%).
- كما بلغ متوسط حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الايراني النسبة 51.91% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وبمعامل اختلاف منخفض قيمته 0.23.

ثالثا: التحليل الاحصائي لمعطيات دولة نيجيريا

الجدول رقم (4-9): يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات نيجيريا

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
PIBH	41	0,423	5,245	12,409
INF	41	18,779	16,716	0,890
G	41	94,429	6,041	0,064
M	41	16,665	6,109	0,367
K	41	37,303	20,058	0,538

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان:

- قيمة متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دول نيجيريا منخفضة خلال فترة الدراسة وكانت بنسبة 0.42% وأقل استقرارا لأنها تملك أكبر معامل اختلاف والذي بلغ 12.40 ويرجع ذلك الى الاضطرابات الكبيرة والكثيرة التي يتعرض لها الاقتصاد النيجيري نتيجة تدهور الاوضاع الامنية والسياسية لكثرة الانقلابات وايضا باعتباره اقتصاد يعتمد على النفط والتقلبات التي تحدث على مستوى اسعاره.
- في حين جاء معدل التضخم بمتوسط جد مرتفع نسبته 18.77% وبمعامل اختلاف قدره 0.89 وهذا ما يدل على ان الاقتصاد النيجيري عانى خلال هذه الفترة من حالة ارتفاع الاسعار.
- بلغ متوسط حجم متغير الانفاق الحكومي (G) 94.42% كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف اقل تشتتا 0.06 ورغم ذلك فإنه لم ينعكس مباشرة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH).
- بلغ متوسط حجم متغيرة تراكم رأس المال الثابت (K) النسبة 37.30% كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف يعتبر اقل تشتتا بقيمة 0.53، وباعتبار ان نيجيريا تدخل ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الدخل فإن هذا المتوسط يعدُّ مرتفعاً وذلك عند مقارنته بمتوسط البلدان ذات الشريحة المرتفعة والمتوسطة من الدخل حيث تتراوح النسبة ما بين (24% و31%).

- كما بلغ متوسط حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد النيجيري النسبة 16.66% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وبمعامل اختلاف منخفض قيمته 0.36.

رابعا: التحليل الاحصائي لمعطيات دولة اندونيسيا

الجدول رقم (4-10): يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات اندونيسيا

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
PIBH	41	3,374	3,445	1,021
INF	41	9,164	8,775	0,958
G	41	99,329	3,227	0,032
M	41	39,466	10,882	0,276
K	41	26,896	4,426	0,165

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان:

- قيمة متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دول اندونيسيا مرتفعة خلال فترة الدراسة وكانت بنسبة 3.37% وبمعامل اختلاف أكثر استقرارا قيمته 1.02 ويرجع ذلك الى التنوع الاقتصادي الذي تتمتع به دولة اندونيسيا خصوصا في القطاع الفلاحي.

- في حين جاء معدل التضخم بمتوسط مرتفع نسبيا حيث بلغت نسبته 9.16% وبمعامل اختلاف قدره 0.95،
- بلغ متوسط حجم متغير الانفاق الحكومي (G) 99.32% كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف أكثر استقرارا 0.03.

- بلغ متوسط حجم متغيرة تراكم رأس المال الثابت (K) النسبة 26.89% كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف اقل تشتتا بقيمة 0.16، وباعتبار ان اندونيسيا تدخل ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل فإن هذا المتوسط يعدُّ مقبول وذلك عند مقارنته بمتوسط البلدان ذات الشريحة المرتفعة والمتوسطة من الدخل حيث تتراوح النسبة ما بين (24% و31%).

- كما بلغ متوسط حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الاندونيسي النسبة 39.46% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وبمعامل اختلاف منخفض قيمته 0.27.

الفرع الثاني: اختبارات الكفاءة لتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP)

من اجل القيام بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP) هناك جملة من الفرضيات التي ينبغي التحقق منها من اجل الوثوق في نتائج التحليل.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الجدول رقم (4-11): يبين نتائج اختبار الكفاءة لتطبيق طريقة (ACP)

اندونيسيا	نيجيريا	ايران	السعودية	
0.276	0.315	0.264	0.329	محدد مصفوفة معاملات الارتباط
0.535	0.507	0.40	0.40	اختبار كايزر-ماير-اولكن KMO
48.311	43.35	49.94	41.65	اختبار بارتليت Bartlett

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS-28

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان:

- ان القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط لجميع البلدان تختلف عن الصفر وهو ما يدل على سلامة المعطيات وخلو نتائج التحليل من مشكلة التعدد الخطي.
- الغاية من اختبار كايزر-ماير-اولكن KMO معرفة قوة أو ضعف انتشار المتغيرات، حيث كلما كانت قيمة الاختبار تقترب من الواحد كلما كانت دليل على قبول العينة للدراسة والتحليل الإحصائي، ومن خلال نتائج اختبار KMO نلاحظ ان قيم المؤشرات فاقت 0.40 مما يدل على كفاية العينة وقبولها للتحليل.
- ومن خلال نتائج اختبار بارتليت Bartlett الذي تنص فرضيته الصفرية على عدم وجود اختلاف بين مصفوفة الارتباط ومصفوفة الوحدة، نجد ان القيم الاحصائية لجميع البلدان اكبر من القيمة الحرجة $\chi_t = 18.30$ ما يعنى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على اختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة، أي أنه توجد تباينات مشتركة بين متغيرات الدراسة في جميع البلدان.

الفرع الثالث: تحليل الارتباطات بين المتغيرات

نعتمد في هذا الجزء على مصفوفة الارتباطات لدراسة الارتباط الخطي بين المتغيرات، حيث سوف نهتم في تحليلنا لهذه المصفوفة بعلاقة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) مع باقي المتغيرات.

اولاً: مصفوفة الارتباطات لدولة السعودية

يحتوي الجدول التالي على مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات لدولة السعودية:

الجدول رقم (4-12): يبين مصفوفة الارتباطات في السعودية

المتغيرات	PIBH	INF	G	M	K
PIBH	1	0,252	-0,268	0,259	-0,342
INF	0,252	1	-0,477	0,028	0,177
G	-0,268	-0,477	1	0,262	0,301
M	0,259	0,028	0,262	1	0,291
K	-0,342	0,177	0,301	0,291	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS-28

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ ان:

- هناك ارتباط موجب بين المتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) وكل من متغير التضخم (INF) ومتغير المعروض النقدي (M)، حيث سجل معامل الارتباط بينهم القيمة 0.25، اي ان هذه المتغيرات بزيادتها تعمل على زيادة متغير نصيب الفرد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- هناك ارتباط ضعيف وسالب بين المتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) والمتغيران الانفاق الحكومي (G) وتراكم راس المال الثابت (K)، حيث سجلت معاملات الارتباط بينهم القيم 0.26 و -0.342 على التوالي، اي ان هذه المتغيرات بزيادتها تعمل على انخفاض متغير نصيب الفرد وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي.

ثانيا: مصفوفة الارتباطات لدولة ايران

الجدول رقم (4-13): يبين مصفوفة الارتباطات في ايران

المتغيرات	PIBH	INF	G	M	K
H PI	1	-0.229	-0.347	-0.236	-0.097
INF	-0.229	1	-0.100	-0.086	-0.205
G	-0.347	-0.100	1	0.203	0.517
M	-0.236	-0.086	0.203	1	-0.456
K	-0.097	-0.205	0.517	-0.456	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS-28

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ ان:

- هناك ارتباط ضعيف وسالب بين المتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) وكل المتغيرات التضخم (INF) والانفاق الحكومي (G) والمعروض النقدي (M) وتراكم راس المال الثابت (K) حيث سجلت معاملات الارتباط لهم القيم -0.229 و -0.347 و -0.236 و -0.097 على التوالي، اي ان هذه المتغيرات بزيادتها تعمل على انخفاض متغير نصيب الفرد وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات لدولة نيجيريا

الجدول رقم (4-14): يبين مصفوفة الارتباطات في نيجيريا

المتغيرات	PIBH	INF	G	M	K
PIBH	1	-0.205	-0.365	0.107	-0.567
INF	0.205	1	-0.129	-0.286	0.155
G	-0.365	-0.129	1	0.277	0.152
M	0.107	-0.286	0.277	1	-0.491
K	-0.567	0.155	0.152	-0.491	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS-28

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ ان:

- هناك ارتباط ضعيف وسالب بين المتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) وكل من متغيرة التضخم (INF) والانفاق الحكومي (G) حيث سجل معاملا ارتباطهما القيمة $-0,20$ و $-0,36$ على التوالي، في حين ترتبط متغيرة تراكم راس المال الثابت (K) ارتباط قوي وسالب مع (PIBH) قدره $-0,56$ ، اي ان هذه المتغيرات بزيادتها تعمل على انخفاض متغير نصيب الفرد وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي.
- هناك ارتباط سالب وضعيف بين المتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) ومتغيرة المعروض النقدي (M) حيث سجلا معاملا الارتباط القيمة $0,10$ وهي علاقة ارتباطية تكاد تكون معدومة، اي ان هذه المتغيرة بزيادتها تعمل على زيادة متغير نصيب الفرد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

رابعا: مصفوفة الارتباطات لدولة اندونيسيا

الجدول رقم (4-15): يبين مصفوفة الارتباطات في اندونيسيا

المتغيرات	PIBH	INF	G	M	K
PIBH	1	-0,731	-0,164	-0,276	0,141
INF	-0,731	1	-0,012	0,226	-0,316
G	-0,164	-0,012	1	0,026	0,450
M	-0,276	0,226	0,026	1	0,056
K	0,141	-0,316	0,450	0,056	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS-28

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات في دولة اندونيسيا نلاحظ ان:

- هناك ارتباط سالب وقوي بين المتغيرة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) ومتغيرة التضخم (INF) قدره $-0,731$ ، وارتباط سالب وضعيف بين متغيرة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) والمتغيران الانفاق الحكومي (G) والمعروض النقدي (M) حيث سجل معاملا ارتباطهما القيمة $-0,16$ و $-0,27$ على التوالي، اي ان هذه المتغيرات بزيادتها تعمل على انخفاض متغير نصيب الفرد وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي.
- هناك ارتباط موجب وضعيف بين المتغيرة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) ومتغيرة تراكم راس المال الثابت (K) قدره $0,14$ ، اي ان هذه المتغيرة (K) بزيادتها تعمل على زيادة متغير نصيب الفرد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الرابع: جودة تمثيل للمتغيرات

من خلال الجدول التالي نلاحظ ان حاصل مجموع مربعات التباينات المشتركة عند كل متغير في العوامل المستخرجة الذي يظهر في العمود الثاني (Extraction) انها تفوق 0.5 لأغلب المتغيرات في جميع البلدان، اي ان متغيرات الدراسة ذات جودة عالية للتمثيل.

الجدول رقم (4-16): يبين جودة تمثيل للمتغيرات

ايران			السعودية																																						
Communalities <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Initial</th> <th>Extraction</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>PIBH</td> <td>1.000</td> <td>.752</td> </tr> <tr> <td>INF</td> <td>1.000</td> <td>.879</td> </tr> <tr> <td>G</td> <td>1.000</td> <td>.825</td> </tr> <tr> <td>M</td> <td>1.000</td> <td>.926</td> </tr> <tr> <td>K</td> <td>1.000</td> <td>.921</td> </tr> </tbody> </table> <p>Extraction Method: Principal Component Analysis.</p>				Initial	Extraction	PIBH	1.000	.752	INF	1.000	.879	G	1.000	.825	M	1.000	.926	K	1.000	.921	Qualités de représentation <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Initiales</th> <th>Extraction</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>PIBH</td> <td>1,000</td> <td>,866</td> </tr> <tr> <td>INF</td> <td>1,000</td> <td>,879</td> </tr> <tr> <td>G</td> <td>1,000</td> <td>,801</td> </tr> <tr> <td>M</td> <td>1,000</td> <td>,865</td> </tr> <tr> <td>K</td> <td>1,000</td> <td>,894</td> </tr> </tbody> </table> <p>Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.</p>				Initiales	Extraction	PIBH	1,000	,866	INF	1,000	,879	G	1,000	,801	M	1,000	,865	K	1,000	,894
	Initial	Extraction																																							
PIBH	1.000	.752																																							
INF	1.000	.879																																							
G	1.000	.825																																							
M	1.000	.926																																							
K	1.000	.921																																							
	Initiales	Extraction																																							
PIBH	1,000	,866																																							
INF	1,000	,879																																							
G	1,000	,801																																							
M	1,000	,865																																							
K	1,000	,894																																							
Qualités de représentation <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Initiales</th> <th>Extraction</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>PIBH</td> <td>1,000</td> <td>,828</td> </tr> <tr> <td>INF</td> <td>1,000</td> <td>,825</td> </tr> <tr> <td>G</td> <td>1,000</td> <td>,723</td> </tr> <tr> <td>M</td> <td>1,000</td> <td>,281</td> </tr> <tr> <td>K</td> <td>1,000</td> <td>,770</td> </tr> </tbody> </table> <p>Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.</p>				Initiales	Extraction	PIBH	1,000	,828	INF	1,000	,825	G	1,000	,723	M	1,000	,281	K	1,000	,770	Qualités de représentation <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Initiales</th> <th>Extraction</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>PIBH</td> <td>1,000</td> <td>,771</td> </tr> <tr> <td>INF</td> <td>1,000</td> <td>,372</td> </tr> <tr> <td>G</td> <td>1,000</td> <td>,769</td> </tr> <tr> <td>M</td> <td>1,000</td> <td>,737</td> </tr> <tr> <td>K</td> <td>1,000</td> <td>,760</td> </tr> </tbody> </table> <p>Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.</p>				Initiales	Extraction	PIBH	1,000	,771	INF	1,000	,372	G	1,000	,769	M	1,000	,737	K	1,000	,760
	Initiales	Extraction																																							
PIBH	1,000	,828																																							
INF	1,000	,825																																							
G	1,000	,723																																							
M	1,000	,281																																							
K	1,000	,770																																							
	Initiales	Extraction																																							
PIBH	1,000	,771																																							
INF	1,000	,372																																							
G	1,000	,769																																							
M	1,000	,737																																							
K	1,000	,760																																							

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS-28

الفرع الخامس: القيم الذاتية ونسب التشتت على المحاور

تشير القيمة الذاتية الى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، اي الى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي.

اولا: القيم الذاتية ونسب التشتت على المحاور في دولة السعودية

الجدول التالي يبين القيم الذاتي ونسب التشتت:

الجدول رقم (4-17): يبين القيم الذاتية ونسب التشتت في السعودية

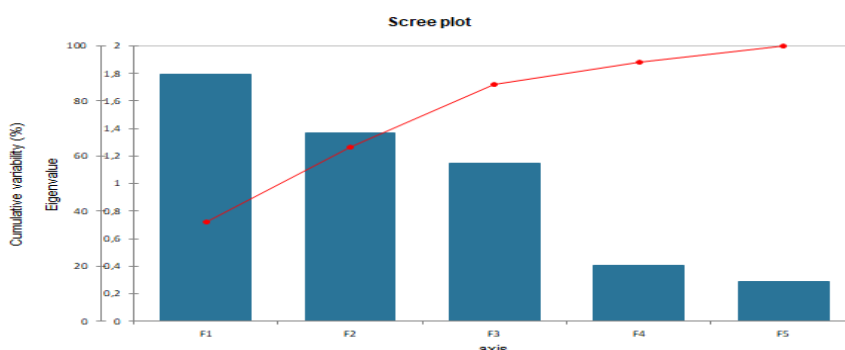
	F1	F2	F3	F4	F5
Eigenvalue	1,796	1,366	1,144	0,403	0,291
Variability (%)	35,911	27,316	22,888	8,067	5,818
Cumulative %	35,911	63,227	86,115	94,182	100,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

من خلال الجدول السابق نستنتج ان المحور الاول (F1) اي المركبة الاساسية الاولى تمثل (35.91%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل اعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 1.79$ ، اما المحور الثاني (F2) اي المركبة الاساسية الثانية فتمثل (27.31%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل القيمة الذاتية الثانية مباشرة $\lambda_2 = 1.36$ ، وبهذا تكون نسبة التمثيل على المخطط العاملي في الفضاء للمحورين (F1) و (F2) بنسبة (63.22%)، هذه النسبة تعتبر جيدة وكافية الى حد ما لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط، لهذا سنكتفي بتمثيل المتغيرات لدولة السعودية على معلم متعامد ومتجانس ذو بعدين (F1) و (F2)، والشكل التالي يوضح ذلك اكثر:

الشكل رقم (4-4): يوضح تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في السعودية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

ثانيا: القيم الذاتية ونسب التشتت على المحاور في دولة ايران

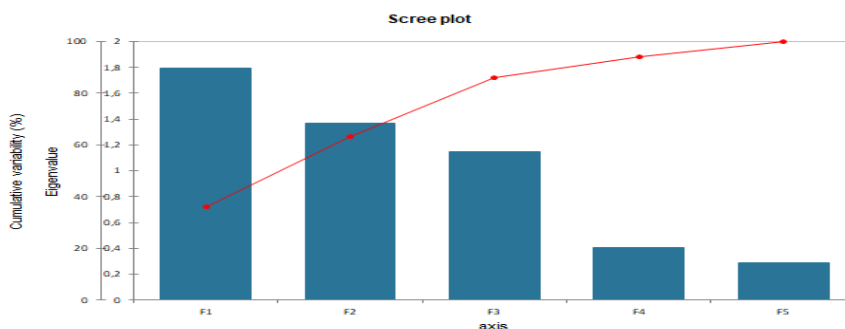
الجدول رقم (4-18): يبين القيم الذاتية ونسب التشتت في ايران

	F1	F2	F3	F4	F5
Eigenvalue	1.689	1.481	1.132	0.517	0.180
Variability (%)	33.780	29.629	22.641	10.348	3.603
Cumulative %	33.780	63.409	86.049	96.397	100.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول السابق نستنتج ان المحور الاول (F1) اي المركبة الاساسية الاولى تمثل (33.78%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل اعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 1.68$ ، اما المحور الثاني (F2) اي المركبة الاساسية الثانية فتمثل (29.62%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل القيمة الذاتية الثانية مباشرة $\lambda_2 = 1.48$ ، وبهذا تكون نسبة التمثيل على المخطط العاملي في الفضاء للمحورين (F1) و (F2) بنسبة (63.40%)، هذه النسبة تعتبر جيدة وكافية الى حد ما لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط، لهذا سنكتفي بتمثيل المتغيرات لدولة ايران على معلم متعامد ومتجانس ذو بعدين (F1) و (F2)، والشكل التالي يوضح ذلك اكثر:

الشكل رقم (4-5): يوضح تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في إيران



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

ثالثا: القيم الذاتية ونسب التشتت على المحاور في دولة نيجيريا

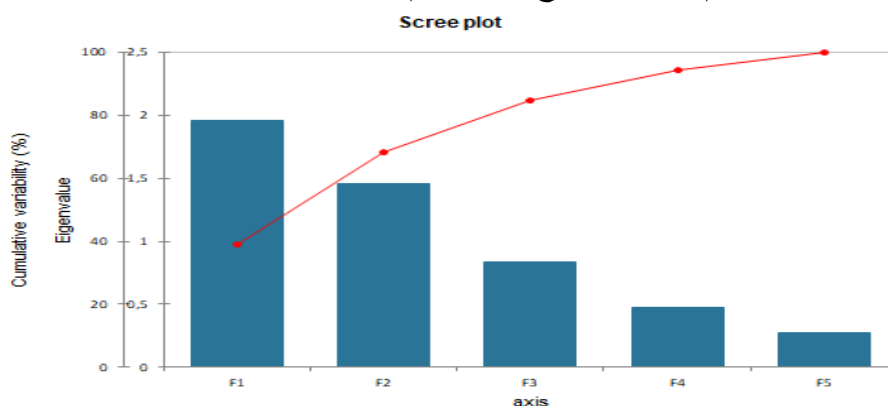
الجدول رقم (4-19): يبين القيم الذاتية ونسب التشتت في نيجيريا

	F1	F2	F3	F4	F5
Eigenvalue	1,955	1,455	0,837	0,476	0,278
Variability (%)	39,100	29,090	16,738	9,512	5,561
Cumulative %	39,100	68,190	84,927	94,439	100,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول السابق نستنتج ان المحور الاول (F1) اي المركبة الاساسية الاولى تمثل (39.10%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل اعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 1.95$ ، اما المحور الثاني (F2) اي المركبة الاساسية الثانية فتمثل (29.09%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل القيمة الذاتية الثانية مباشرة $\lambda_2 = 1.45$ ، وبهذا تكون نسبة التمثيل على المخطط العاملي في الفضاء للمحورين (F1) و (F2) بنسبة (68.19%)، هذه النسبة تعتبر جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط، لهذا سنكتفي بتمثيل المتغيرات لدولة نيجيريا على معلم متعامد ومتجانس ذو بعدين (F1) و (F2)، والشكل التالي يوضح ذلك اكثر:

الشكل رقم (4-6): يوضح تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في نيجيريا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

رابعاً: القيم الذاتية ونسب التشتت على المحاور في دولة اندونيسيا

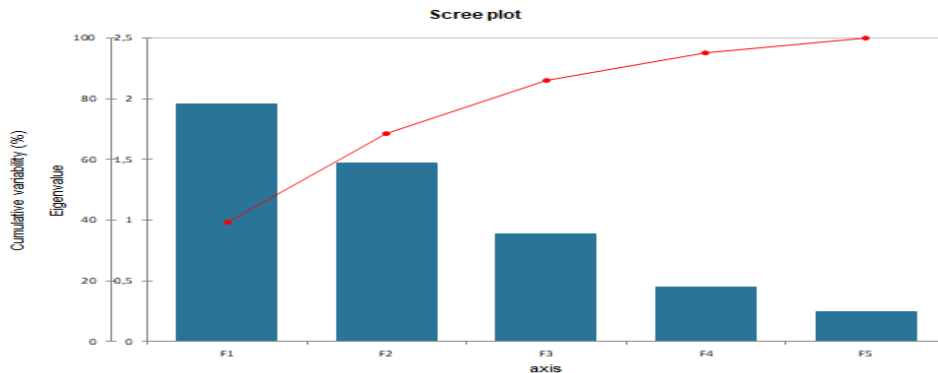
الجدول رقم (4-20): يبين القيم الذاتية ونسب التشتت في اندونيسيا

	F1	F2	F3	F4	F5
Eigenvalue	1,960	1,467	0,882	0,449	0,242
Variability (%)	39,195	29,333	17,647	8,982	4,842
Cumulative %	39,195	68,529	6 86,1	95,158	100,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول السابق نستنتج ان المحور الاول (F1) اي المركبة الاساسية الاولى تمثل (39.19%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل اعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 1.96$ ، اما المحور الثاني (F2) اي المركبة الاساسية الثانية فتمثل (29.33%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل القيمة الذاتية الثانية مباشرة $\lambda_2 = 1.46$ ، وبهذا تكون نسبة التمثيل على المخطط العاملي في الفضاء للمحورين (F1) و (F2) بنسبة (68.52%)، هذه النسبة تعتبر جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط، لهذا سنكتفي بتمثيل المتغيرات لدولة اندونيسيا على معلم متعامد ومتجانس ذو بعدين (F1) و (F2)، والشكل التالي يوضح ذلك اكثر:

الشكل رقم (4-7): يوضح تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في اندونيسيا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

الفرع السادس: التمثيل البياني للمتغيرات

سنعمل في هذا الفرع على اسقاط المتغيرات على العوامل المولدة والمتمثلة في المحورين (F1) و (F2) لجميع البلدان كل على حدى.

اولاً: التمثيل البياني للمتغيرات في السعودية

بلغت نسبة التشتت على المحورين (F1) و (F2) في السعودية ما نسبته (63.22%) وهي نسبة جد كافية لإعطاء احسن تمثيل للمتغيرات على هذين المحورين، والجدول التالي يبين نسب مساهمة وتمثيل المتغيرات على المحورين (F1) و (F2) بالإضافة الى احداثياتهم:

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الجدول رقم (4-21): يبين نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين وحدثياتهم في السعودية

حدثيات المتغيرات		نسب تمثيل المتغيرات		نسب مساهمات المتغيرات		المتغيرات
F2	F1	F2	F1	F2	F1	
0.377	-0.619	0.142	0.383	10.382	21.333	PIBH
0.544	-0.571	0.296	0.326	21.678	18.133	INF
0.036	0.845	0.001	0.714	0.095	39.767	G
0.781	0.259	0.610	0.067	44.692	3.726	M
0.562	0.553	0.316	0.306	23.153	17.041	K

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

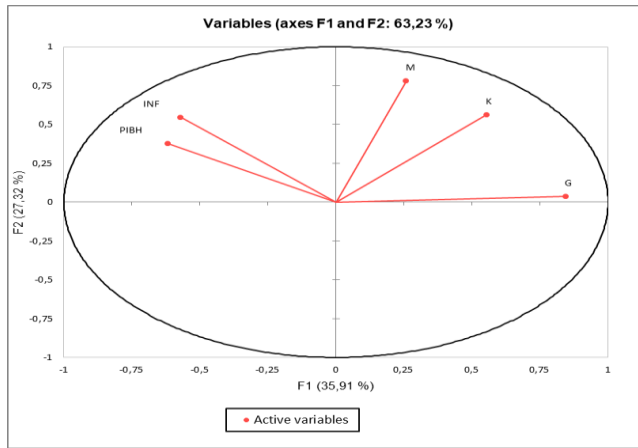
من خلال الجدول السابق يمكن ان نلاحظ ان:

✓ بالنسبة للمحور الاول: نلاحظ ان المتغيرات PIBH و INF و G و K تساهم في تشكيل المحور الاول F1 بنسبة 96.27%، حيث ان 38.3% من بيانات PIBH و 32.6% من بيانات INF و 71.4% من بيانات G و 30% من بيانات K ممثلة على المحور الاول F1.

✓ بالنسبة للمحور الثاني: نلاحظ ان المتغيرات PIBH و INF و M و K تساهم في تشكيل المحور الثاني F2 بنسبة 99.90%، حيث ان 14.2% من بيانات PIBH و 29.6% من بيانات INF و 61% من بيانات M و 31.6% من بيانات K ممثلة على المحور الثاني F2.

✓ وبإسقاط حدثيات النقاط للمتغيرات على المحورين (F1) و (F2) نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم (4-8): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات في السعودية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

ونلاحظ من الشكل السابق انه يمكننا قراءته على ثلاث مستويات كالتالي:

- جودة التمثيل: يظهر من خلال الشكل السابق ان جميع المتغيرات تبعد عن مركز الحدثيات وتقترب من محيط الدائرة وهذا يعني انها ممثلة احسن تمثيل على المستوي، وبالتالي فكل المتغيرات مقبولة في التحليل والدراسة.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

- علاقة المتغيرات بالمحاور: نلاحظ ان المتغير الانفاق الحكومي (G) له ارتباط موجب مع المحور الاول (F1)، في حين نجد ان المتغير الخاص بمعدل التضخم (INF) والمتغير الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) لهما ارتباط سالب بالمحور الاول (F1)، اما المتغيران المعروض النقدي (M) وتراكم رأس المال الثابت (K) فلهما ارتباط موجب مع المحور الثاني (F2).
- علاقة المتغيرات بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH): من خلال ملاحظة المسافات بين المتغيرات وبين المتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH)، نجد ان متغير معدل التضخم (INF) له علاقة طردية مع المتغيرة (PIBH) نظرا لقرب المسافة بينهما، في حين نجد ان بقية المتغيرات بعيدة من بعضها البعض وهذا ما يفسر وجود الارتباط الضعيف بينها وبين (PIBH) خلال فترة الدراسة.

ثانيا: التمثيل البياني للمتغيرات في ايران

بلغت نسبة التشتت على المحورين (F1) و (F2) ما نسبته (63.40%) وهي نسبة جد كافية لإعطاء احسن تمثيل للمتغيرات على هذين المحورين، والجدول التالي يبين نسب مساهمة وتمثيل المتغيرات على المحورين (F1) و (F2) بالإضافة الى احداثياتهم:

الجدول رقم (4-22): يبين نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم في ايران

احداثيات المتغيرات		نسب تمثيل المتغيرات		نسب مساهمات المتغيرات		المتغيرات
F2	F1	F2	F1	F2	F1	
-0.674	-0.425	0.455	0.180	30.690	10.680	PIBH
0.294	-0.217	0.087	0.047	5.854	2.796	INF
0.308	0.844	0.095	0.713	6.386	42.212	G
0.813	-0.143	0.662	0.020	44.666	1.211	M
-0.429	0.853	0.184	0.728	12.405	43.102	K

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

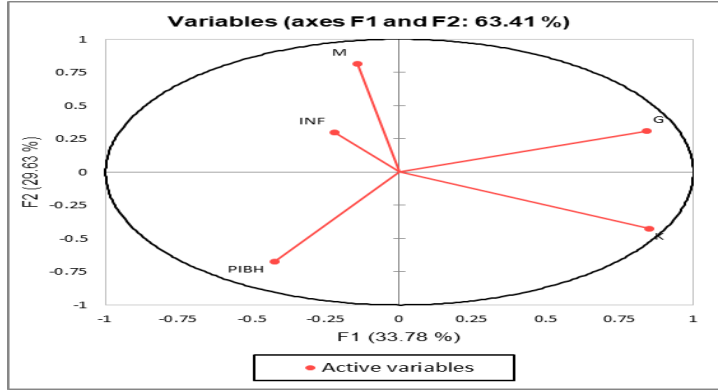
من خلال الجدول السابق يمكن ان نلاحظ ان:

- ✓ بالنسبة للمحور الاول: نلاحظ ان المتغيرات PIBH و G و K تساهم في تشكيل المحور الاول F1 بنسبة 95.99%، حيث ان 18% من بيانات PIBH و 71.3% من بيانات G و 72.8% من بيانات K ممثلة على المحور الاول F1.
- ✓ بالنسبة للمحور الثاني: نلاحظ ان المتغيرات PIBH و M و K تساهم في تشكيل المحور الثاني F2 بنسبة 87.76%، حيث ان 45.4% من بيانات PIBH و 66.2% من بيانات M و 18.4% من بيانات K ممثلة على المحور الثاني F2.
- ✓ نلاحظ ان نسب المساهمة والتمثيل لمتغيرة التضخم INF جد منخفضة على المحورين (F1) و (F2) حيث ان نسب المساهمة لم تتجاوز 6% في حين لم تتعدى نسبة التمثيل للمتغيرة على المحورين النسبة 1%.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

✓ وبإسقاط احداثيات النقاط للمتغيرات على المحورين (F1) و (F2) نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم (4-9): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات في ايران



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

ونلاحظ من الشكل السابق انه يمكننا قراءته على ثلاث مستويات كالتالي:

- **جودة التمثيل:** يظهر من خلال الشكل السابق ان جميع المتغيرات تبعد عن مركز الاحداثيات وتقترب من محيط الدائرة ماعدا متغيرة التضخم وهذا يعني انها ممثلة احسن تمثيل على المستوي، وبالتالي فكل المتغيرات مقبولة في التحليل والدراسة.

- **علاقة المتغيرات بالمحاور:** نلاحظ ان المتغيران الانفاق الحكومي (G) وتراكم رأس المال الثابت (K) هما ارتباط موجب مع المحور الاول (F1)، في حين نجد ان المتغيران المعروض النقدي (M) والتضخم (INF) هما ارتباط موجب بالمحور الثاني (F2) كما ان المتغير الخاص بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) له ارتباط سالب مع المحور الثاني (F2).

علاقة المتغيرات بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH): من خلال ملاحظة المسافات بين المتغيرات وبين المتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH)، نجد ان المتغيرات بعيدة من بعضها البعض وهذا ما يفسر وجود الارتباط الضعيف بينها وبين (PIBH) خلال فترة الدراسة.

ثالثا: التمثيل البياني للمتغيرات في نيجيريا

بلغت نسبة التشتت على المحورين (F1) و (F2) في نيجيريا ما نسبته (68.19%) وهي نسبة جد كافية لإعطاء احسن تمثيل للمتغيرات على هذين المحورين، والجدول التالي يبين نسب مساهمة وتمثيل المتغيرات على المحورين (F1) و (F2) بالإضافة الى احداثياتهم:

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الجدول رقم (4-23): يبين نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم في نيجيريا

احداثيات المتغيرات		نسب تمثيل المتغيرات		نسب مساهمات المتغيرات		المتغيرات
F2	F1	F2	F1	F2	F1	
-0.448	-0.755	0.201	0.570	13.788	29.176	PIBH
-0.397	0.463	0.157	0.214	10.809	10.972	INF
0.857	0.185	0.735	0.034	50.534	1.759	G
0.598	-0.616	0.358	0.380	24.594	19.423	M
0.063	0.869	0.004	0.756	0.275	38.671	K

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول السابق يمكن ان نلاحظ ان:

✓ بالنسبة للمحور الاول: نلاحظ ان المتغيرات PIBH و INF و M و K تساهم في تشكيل المحور الاول F1 بنسبة 98.24%، حيث ان 57% من بيانات PIBH و 21.4% من بيانات INF و 38% من بيانات M و 75.6% من بيانات K ممثلة على المحور الاول F1.

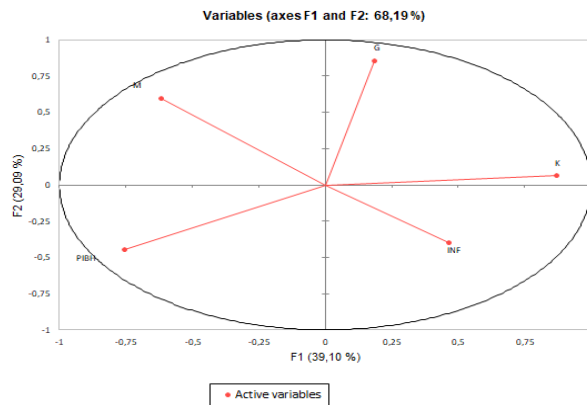
✓ بالنسبة للمحور الثاني: نلاحظ ان المتغيرات PIBH و INF و G و M تساهم في تشكيل المحور الثاني F2 بنسبة 99.72%، حيث ان 20.1% من بيانات PIBH و 15.7% من بيانات INF و 73.5% من بيانات G و 35.8% من بيانات M ممثلة على المحور الثاني F2.

✓ نلاحظ ان نسب المساهمة والتمثيل لمتغيرة التضخم INF جد منخفضة على المحورين (F1) و (F2) حيث ان نسب المساهمة لم تتجاوز 6% في حين لم تتعدى نسبة التمثيل للمتغيرة على المحورين النسبة 1%.
✓ وبإسقاط احداثيات النقاط للمتغيرات على المحورين (F1) و (F2) نحصل على الشكل التالي:

سادسا: التمثيل البياني للمتغيرات

بلغت نسبة التشتت على المحورين (F1) و (F2) ما نسبته وهي نسبة جد كافية لإعطاء احسن تمثيل للمتغيرات على هذين المحورين.

الشكل رقم (4-10): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات في نيجيريا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

ونلاحظ من الشكل السابق انه يمكننا قراءته على ثلاث مستويات كالتالي:

- **جودة التمثيل:** يظهر من خلال الشكل السابق ان جميع المتغيرات تبتعد عن مركز الاحداثيات وتقترب من محيط الدائرة وهذا يعني انها ممثلة احسن تمثيل على المستوي، وبالتالي فكل المتغيرات مقبولة في التحليل والدراسة.
- **علاقة المتغيرات بالمحاور:** نلاحظ ان المتغيرة تراكم رأس المال الثابت (K) لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الاول (F1)، في حين نجد ان المتغيرة الخاصة بمعدل التضخم (INF) المتغيرة الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) لها ارتباط ضعيف موجب وسالب على التوالي بالمحور الاول (F1)، اما متغيرة المعروض النقدي (M) لها ارتباط ضعيف وموجب مع المحور الثاني (F2)، واما متغيرة الانفاق الحكومي (G) فلها ارتباط قوي وموجب مع المحور الثاني (F2).
- **علاقة المتغيرات بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH):** من خلال ملاحظة المسافات بين المتغيرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) نجد انها بعيدة من بعضها البعض وهذا ما يفسر وجود الارتباط الضعيف بينها وبين (PIBH) خلال فترة الدراسة ماعدا متغيرة تراكم رأس المال الثابت (K) نجد ان لها علاقة شبه قوية وسالبة مع المتغيرة (PIBH).

رابعا: التمثيل البياني للمتغيرات في اندونيسيا

بلغت نسبة التشتت على المحورين (F1) و (F2) في اندونيسيا ما نسبته (68.52%) وهي نسبة جد كافية لإعطاء احسن تمثيل للمتغيرات على هذين المحورين، والجدول التالي يبين نسب مساهمة وتمثيل المتغيرات على المحورين (F1) و (F2) بالإضافة الى احداثياتهم:

الجدول رقم (4-24): يبين نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم في اندونيسيا

احداثيات المتغيرات		نسب تمثيل المتغيرات		نسب مساهمات المتغيرات		المتغيرات
F2	F1	F2	F1	F2	F1	
-0.261	-0.872	0.068	0.760	4.653	38.767	PIBH
0.012	0.908	0.000	0.825	0.010	42.079	INF
0.849	-0.050	0.720	0.003	49.092	0.130	G
0.298	0.438	0.089	0.192	6.073	9.788	M
0.768	-0.425	0.589	0.181	40.172	9.237	K

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول السابق يمكن ان نلاحظ ان:

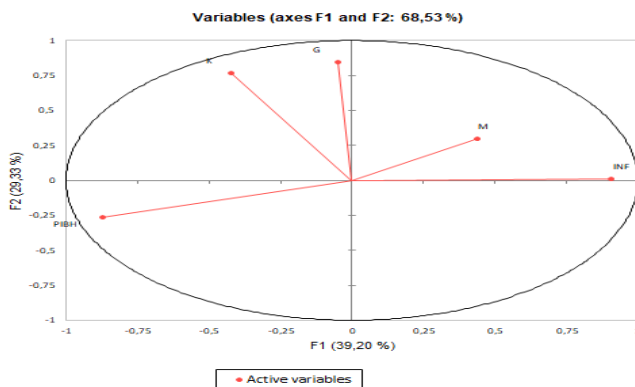
- ✓ **بالنسبة للمحور الاول:** نلاحظ ان المتغيرات PIBH و INF و M و K تساهم في تشكيل المحور الاول F1 بنسبة 99.87%، حيث ان 76% من بيانات PIBH و 82.5% من بيانات INF و 19.2% من بيانات M و 18.1% من بيانات K ممثلة على المحور الاول F1.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

✓ بالنسبة للمحور الثاني: نلاحظ ان المتغيرات G و K تساهم في تشكيل المحور الثاني F2 بنسبة 89.26%، حيث ان 72% من بيانات G و 58.9% من بيانات K ممثلة على المحور الثاني F2.

✓ وبإسقاط احداثيات النقاط للمتغيرات على المحورين (F1) و (F2) نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم (4-11): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات في اندونيسيا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

ونلاحظ من الشكل السابق انه يمكننا قراءته على ثلاث مستويات كالتالي:

- جودة التمثيل: يظهر من خلال الشكل السابق ان جميع المتغيرات تبعد عن مركز الاحداثيات وتقترب من محيط الدائرة وهذا يعني انها ممثلة احسن تمثيل على المستوي، وبالتالي فكل المتغيرات مقبولة في التحليل والدراسة.

- علاقة المتغيرات بالمحاور: نلاحظ ان المتغيرة الخاصة بالتضخم (INF) ومتغيرة المعروض النقدي (M) لهما ارتباط موجب مع المحور الاول (F1) كما نجد ان المتغيرة الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) لها ارتباط سالب مع المحور الاول (F1)، في حين نجد ان متغيرة الانفاق الحكومي (G) ومتغيرة تراكم رأس المال الثابت (K) لهما ارتباط موجب مع المحور الثاني (F2).

- علاقة المتغيرات بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH): من خلال ملاحظة المسافات بين المتغيرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) نجد انها بعيدة من بعضها البعض وهذا ما يفسر وجود الارتباط الضعيف بينها وبين (PIBH) خلال فترة الدراسة ماعدا المتغيرة الخاصة بمعدل التضخم (INF) نجد ان لها علاقة قوية وسالبة مع المتغيرة (PIBH).

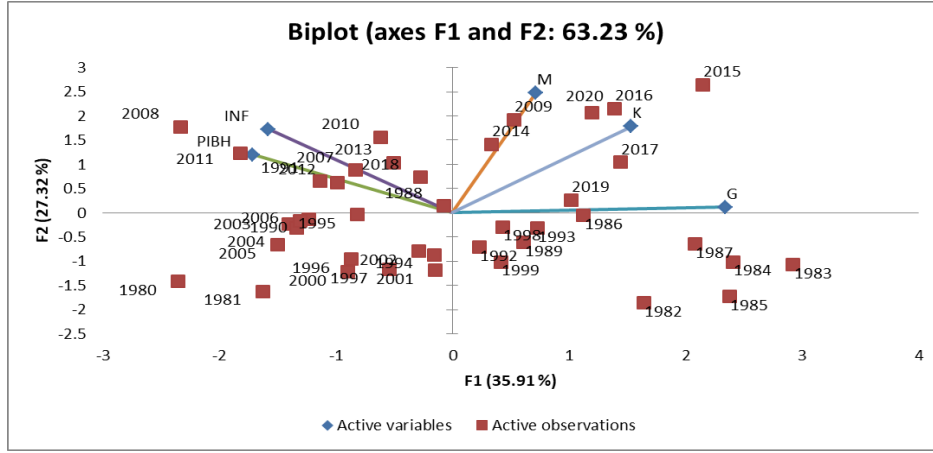
الفرع السابع: التمثيل البياني للمتغيرات والافراد (سنوات الدراسة)

انطلاقا من التمثيل البياني للمتغيرات السابق سوف نقوم بإسقاط سنوات الدراسة على نفس المعلم لكل دولة على حدى.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

اولا: التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في السعودية

الشكل رقم (4-12): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في السعودية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

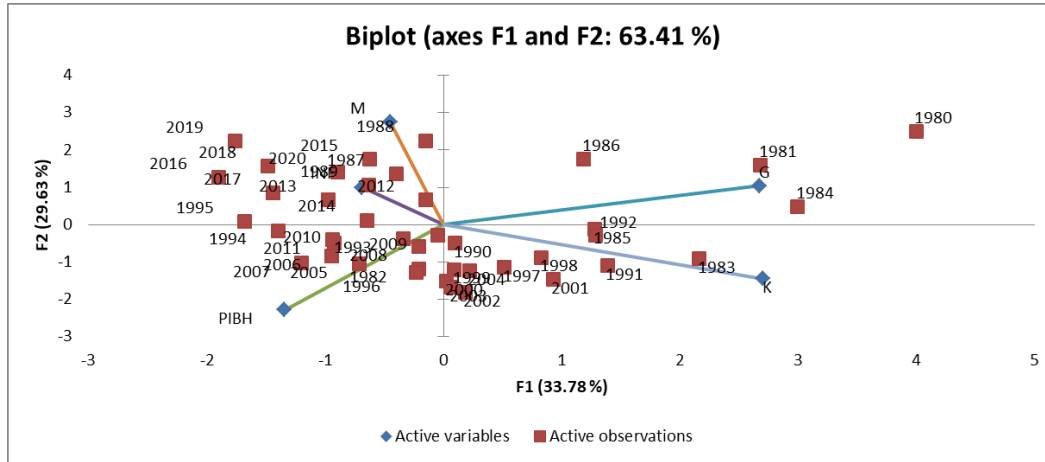
من خلال الشكل السابق يمكننا ان نلاحظ:

- إن السنوات من 1988 و 1991 و 2007 و 2008 و 2010 و 2011 و 2012 و 2013 و 2018 لها ارتباط قوي مع المتغير الخاص بمعدل التضخم (INF) ومع المتغير (PIBH) نتيجة ارتفاع اسعار النفط خلال هذه السنوات.
- يمكن ان نلاحظ ايضا أن السنوات 2009 ومن 2014 الى 2020 كان لها ارتباط مع متغير المعروض النقدي (M) والمتغير الخاص بتراكم راس المال الثابت (K) ماعدا سنة 2019 التي لها ارتباط مع المتغير الخاص بالانفاق الحكومي (G).
- يمكن ان نلاحظ ايضا أن السنوات من 1982 الى سنة 1987 وسنوات 1989 و 1992 و 1993 و 1998 و 1999 كان لها ارتباط سلمي مع المتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) جراء انخفاض اسعار النفط وذلك نتيجة الازمات الاقتصادية او الحروب المجاورة كالحرب العراقية الايرانية في بداية الثمانينات او الحرب العراقية الكويتية في بداية التسعينات.
- يمكن ان نلاحظ ايضا أن السنوات المتبقية كان لها علاقة طردية وضعيفة مع المتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH)، مع وجودها في علاقة سلبية مع المتغيرات المعروض النقدي (M) وتراكم راس المال الثابت (K) والانفاق الحكومي (G).

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

ثانيا: التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في ايران

الشكل رقم (4-13): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في ايران

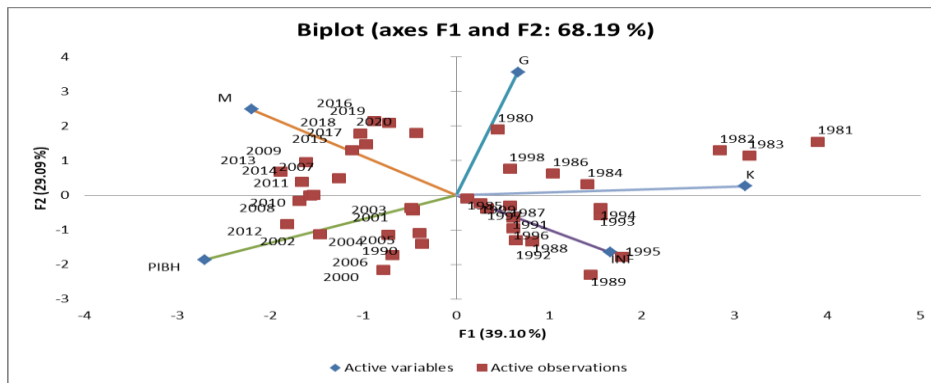


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الشكل السابق يمكننا ان نلاحظ ان علاقة السنوات بالمتغيرات في غير متجانسة لكثرة الاضطرابات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، منها الحرب الايرانية والعراقية في بداية الثمانينات بالإضافة الى تدهور اسعار النفط في منتصف الثمانينات، والحروب المجاورة كالحرب العراقية الكويتية في بداية التسعينات، بالإضافة الى توالي واستمرار العقوبات الدولية بسبب برنامج ايران النووي، الامر الذي جعل ايران تعاني من العزلة وارتفاع معدلات التضخم طوال فترات الدراسة والتذبذب الشديد لمعدلات النمو الاقتصادي.

ثالثا: التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في نيجيريا

الشكل رقم (4-14): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في نيجيريا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الشكل السابق يمكننا ان نلاحظ:

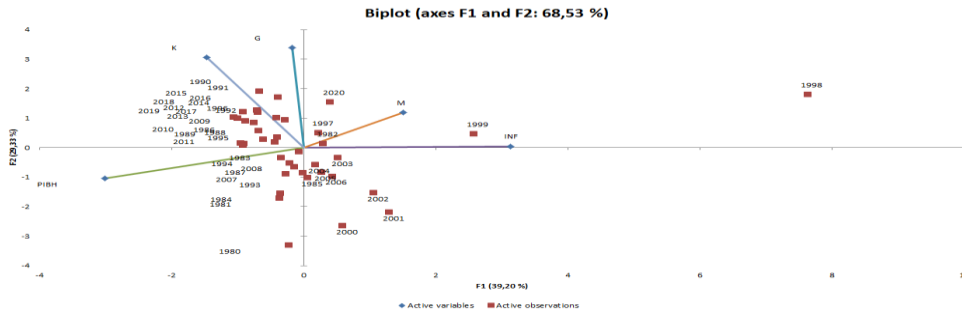
- انه خلال السنوات 1990 ومن سنة 2000 الى سنة 2014 لها ارتباط موجب مع المتغيرة الخاصة بمعدل نمو نصيب الفرد (PIBH) نتيجة الاصلاحات الاقتصادية وارتفاع اسعار النفط.
- يمكن ان نلاحظ ايضا أن السنوات 2015 الى سنة 2020 كان لها ارتباط موجب مع متغيرة المعروض النقدي (M).

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

- يمكن ان نلاحظ ايضا أن السنة 1980 لها ارتباط موجب مع المتغيرة معدل نمو الانفاق الحكومي (G)، اما خلال السنوات من 1981 الى 1986 مع السنوات 1993 و 1994 و 1998 لها ارتباط موجب مع المتغيرة الخاصة بمعدل نمو تراكم راس المال الثابت (K) وارتباط سالب مع المتغيرة الخاصة بمعدل نمو نصيب الفرد (PIBH).
- يمكن ان نلاحظ ايضا أن السنوات من 1987 الى سنة 1997 لها ارتباط موجب مع المتغيرة معدل التضخم (INF) نتيجة الازمات التي ادت الى نقص حاد في المعروض من السلع فضلا عن استمرار الاضطرابات السياسية والعمالية بعد إلغاء انتخابات 1993.

رابعا: التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في اندونيسيا

الشكل رقم (4-15): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في اندونيسيا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الشكل السابق يمكننا ان نلاحظ:

- يظهر جليا تأثير الشدائد لأزمة النمو الاسيوية على الاقتصاد الاندونيسي في السنوات 1997 و 1998 و 1999 من خلال العلاقة السلبية القوية مع معدل نمو نصيب الفرد (PIBH) بالإضافة الى التأثير السلبي الضعيف خلال السنوات الموالية لها الى غاية سنة 2006 وسنة 2020 بفعل فيروس الكوفيد 19، والعلاقة القوية والموجبة مع المتغيرة الخاصة بمعدل التضخم (INF) والمتغيرة معدل نمو المعروض النقدي (M).
 - يظهر جليا الاثر الواضح للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بيها الدولة في بداية الثمانينات لتنويع اقتصادها والخروج من التبعية للنفط بالأثر الايجابي مع معدل نمو نصيب الفرد (PIBH).
- يظهر خلال السنوات المتبقية من سنة 1986 الى سنة 1996 ومن سنة 2009 الى سنة 2019 ان لها ارتباط موجب وقوي مع المتغير معدل نمو تراكم رأس المال الثابت (K) وارتباط موجب وضعيف مع المتغيرة الخاصة بمعدل نمو نصيب الفرد (PIBH) ماعدا سنة 2007 و 2008 لها ارتباط قوي وموجب.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: الدراسة الوصفية لعينة من الدول النامية الغير نفطية باستخدام (ACP)

في هذا المطلب قمنا بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP) على معطيات عينة من الدول النامية الغير نفطية على غرار تونس والمغرب وتركيا وماليزيا، والمتمثلة في 41 مشاهدة و5 متغيرات لكل دولة على حدى، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الفرع الاول: المتوسطات والانحرافات المعيارية

ان المتوسط الحسابي وحده لا يستطيع تزويدنا بالمعلومات الكافية لتقديم وصف جيد للبيانات، لذلك فإنه لا بد من الاهتمام بمقاييس التشتت لتحديد درجة انحراف البيانات عن المتوسط مثل الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

اولا: التحليل الاحصائي لمعطيات دولة تونس

الجدول رقم (4-25): بين المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات في تونس

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
PIBH	41	1,806	3,063	1,696
INF	41	5,371	2,550	0,475
G	41	105,644	3,590	0,034
M	41	54,183	9,515	0,176
K	41	25,119	4,115	0,164

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان:

- قيمة متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دولة تونس مرتفع الى حد ما خلال فترة الدراسة وكانت نسبته 1.80% ومعامل اختلاف اكثر استقرار مقارنة بالدول النفطية 1.69 ويرجع ذلك الى سياسة الانفتاح والتنوع الاقتصادي الذي تتمتع به دولة تونس الامر الذي يجعل تأثيرها كثيرا بالأزمات الاقتصادية العالمية لا غنى عنه.
- في حين جاء معدل التضخم بمتوسط منخفض نسبيا بنسبته 5.37% ومعامل اختلاف اكثر استقرار قدره 0.45، اي ان الاقتصاد التونسي يتميز بانخفاض معدلات التضخم ما عدا الفترة التي اتسمت بالقيام بالإصلاحات بمعية صندوق النقد الدولي في الثمانينات وبداية التسعينات.
- بلغ متوسط حجم متغير الانفاق الحكومي (G) 105.64% كنسبة من الناتج الاجمالي ومعامل اختلاف اكثر استقرارا 0.03.
- بلغ متوسط حجم متغيرة تراكم رأس المال الثابت (K) النسبة 25.11% كنسبة من الناتج الاجمالي ومعامل اختلاف اقل تشتتا بقيمة 0.16، وباعتبار ان تونس تدخل ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

فإن هذا المتوسط يعدُّ مقبول وذلك عند مقارنته بمتوسط البلدان ذات الشريحة المرتفعة والمتوسطة من الدخل حيث تتراوح النسبة ما بين (24% و31%).

- كما بلغ متوسط حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد التونسي النسبة 54.18% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وبمعامل اختلاف منخفض قيمته 0.17.

ثانيا: التحليل الاحصائي لمعطيات دولة المغرب

الجدول رقم (4-26): يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات في المغرب

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
PIBH	41	2,198	4,005	1,822
INF	41	3,696	3,401	0,920
G	41	107,580	3,697	0,034
M	41	77,182	33,222	0,430
K	41	27,277	3,146	0,115

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان:

- قيمة متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دولة المغرب موجب ومرتفع الى حد ما خلال فترة الدراسة وكانت نسبته 2.19% وبمعامل اختلاف 1.82 ويرجع ذلك الى سياسة الانفتاح والتنوع الاقتصادي الذي تتمتع به دولة المغرب خصوصا في قطاع السياحة والفلاحة والفوسفات.
- في حين جاء معدل التضخم بمتوسط منخفض حيث بلغت نسبته 3.69% وبمعامل اختلاف قدره 0.45، اي ان الاقتصاد المغربي اتسم باستقرار الاسعار خلال فترة الدراسة ما عدا الفترة التي قامت فيها بالإصلاحات بمعية صندوق النقد الدولي في النصف الاول من الثمانينات.
- بلغ متوسط حجم متغير الانفاق الحكومي (G) 107.58% كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف اكثر استقرارا 0.03.
- بلغ متوسط حجم متغيرة تراكم رأس المال الثابت (K) النسبة 27.27% كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف اقل تشتتا بقيمة 0.11، وتدخل المغرب كذلك ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل فإن هذا المتوسط يعدُّ مقبول وذلك عند مقارنته بمتوسط البلدان ذات الشريحة المرتفعة والمتوسطة من الدخل حيث تتراوح النسبة ما بين (24% و31%).
- كما بلغ متوسط حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد المغربي النسبة 77.18% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وبمعامل اختلاف منخفض قيمته 0.43.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

ثالثا: التحليل الاحصائي لمعطيات تركيا

الجدول رقم (4-27): بين المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات في تركيا

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
PIBH	41	2,726	4,166	1,528
INF	41	39,074	30,391	0,778
G	41	99,642	6,996	0,070
M	41	38,053	12,293	0,323
K	41	23,529	4,686	0,199

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان:

- قيمة متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دولة تركيا موجب ومرتفع الى حد ما خلال فترة الدراسة وكانت نسبته 2.72% وبمعامل اختلاف 1.52 ويرجع ذلك الى سياسة الانفتاح والتنوع الاقتصادي الذي تتمتع به دولة تركيا.
- في حين جاء معدل التضخم بمتوسط مرتفع جدا حيث بلغت نسبته 39.07% وبمعامل اختلاف قدره 0.77، اي ان الاقتصاد التركي عانى كثيرا من ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الثمانينات والتسعينات ووصل الى معدلات قياسية خاصة في سنة 1994 بمعدل تجاوز 100%.
- بلغ متوسط حجم متغير الانفاق الحكومي (G) 99.64% كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف اكثر استقرارا 0.07.
- بلغ متوسط حجم متغيرة تراكم رأس المال الثابت (K) النسبة 23.52% كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف اقل تشتتا بقيمة 0.19، وتُعد تركيا من الدول التي تدخل ضمن الشريحة الدنيا من البلدان مرتفعة الدخل، ومنه فإن هذا المتوسط يعدُّ منخفض وذلك عند مقارنته بمتوسط البلدان ذات الشريحة المرتفعة والمتوسطة من الدخل حيث تتراوح النسبة ما بين (24% و31%).
- كما بلغ متوسط حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد التركي النسبة 38.05% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وبمعامل اختلاف منخفض قيمته 0.32.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

رابعا: التحليل الاحصائي لمعطيات ماليزيا

الجدول رقم (4-28): يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات في ماليزيا

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
PIBH	41	3,297	3,683	1,117
INF	41	2,811	1,981	0,705
G	41	90,943	9,261	0,102
M	41	119,992	18,864	0,157
K	41	28,284	6,937	0,245

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان:

- قيمة متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دولة ماليزيا موجب ومرتفع خلال فترة الدراسة وكانت نسبته 3.29% وبمعامل اختلاف 1.11، نظرا للتنوع الاقتصادي الذي تتميز به.
- في حين جاء معدل التضخم بمتوسط منخفض جدا حيث بلغت نسبته 2.81% وبمعامل اختلاف اقل تشتنا قدره 0.70 وهو ما يؤكد سيطرت الحكومة الماليزية على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.
- في حين كان اكبر متوسط معدل نمو من نصيب متغيرة المعروض النقدي (M) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 119.992% وبمعامل اختلاف 0.15، وهي نسبة مرتفعة عند مقارنتها ببقية الدول المدروسة وتظهر ضخامة حجم الائتمان المتداول في ماليزيا بالرغم من انخفاض متوسط معدلات التضخم.
- بلغ متوسط حجم متغير الانفاق الحكومي (G) 90.94% كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف اكثر استقرارا 0.10.
- بلغ متوسط حجم متغيرة تراكم رأس المال الثابت (K) النسبة 28.28% كنسبة من الناتج الاجمالي وبمعامل اختلاف اقل تشتنا بقيمة 0.19، وتعد ماليزيا من الدول التي تدخل ضمن الشريحة الدنيا من البلدان مرتفعة الدخل، ومنه فإن هذا المتوسط يعد مقبول وذلك عند مقارنته بمتوسط البلدان ذات الشريحة المرتفعة والمتوسطة من الدخل حيث تتراوح النسبة ما بين (24% و31%).

الفرع الثاني : اختبارات الكفاءة لتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP)

الجدول رقم (4-29): يبين نتائج اختبار الكفاءة لتطبيق طريقة (ACP)

ماليزيا	تركيا	المغرب	تونس	
0.102	0.058	0.045	0.084	محدد مصفوفة معاملات الارتباط
0.713	0.526	0.553	0.435	اختبار كايزر-ماير-اولكن KMO
85.529	107.97	116.525	92.704	اختبار بارتليت Bartlett

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS-28

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان:

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

- ان القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط لجميع البلدان تختلف عن الصفر وهو ما يدل على سلامة المعطيات وخلو نتائج التحليل من مشكلة التعدد الخطي.
- الغاية من اختبار كايزر-ماير-اولكن KMO معرفة قوة أو ضعف انتشار المتغيرات، حيث كلما كانت قيمة الاختبار تقترب من الواحد كلما كانت دليل على قبول العينة للدراسة والتحليل الإحصائي، ومن خلال نتائج اختبار KMO نلاحظ ان قيم المؤشرات فاقت 0.40 مما يدل على كفاية العينة وقبولها للتحليل.
- ومن خلال نتائج اختبار بارتلليت Bartlett الذي تنص فرضيته الصفرية على عدم وجود اختلاف بين مصفوفة الارتباط ومصفوفة الوحدة، نجد ان القيم الاحصائية لجميع البلدان أكبر من القيمة الحرجة $\chi_t = 18.30$ ما يعنى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على اختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة، أي أنه توجد تباينات مشتركة بين متغيرات الدراسة في جميع البلدان.

الفرع الثالث: تحليل الارتباطات بين المتغيرات

نعتمد في هذا الجزء على مصفوفة الارتباطات لدراسة الارتباط الخطي بين المتغيرات، حيث سوف نهتم في تحليلنا لهذه المصفوفة بعلاقة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) مع باقي المتغيرات.

اولا: مصفوفة الارتباطات في تونس

الجدول رقم (4-30): يبين مصفوفة الارتباطات في تونس

المتغيرات	PIBH	INF	G	M	K
PIBH	1	-0,237	-0,359	-0,399	0,353
INF	-0,237	1	0,413	-0,321	0,453
G	-0,359	0,413	1	0,367	0,165
M	-0,399	-0,321	0,367	1	-0,711
K	0,353	0,453	0,165	-0,711	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS-28

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات في دولة تونس نلاحظ ان:

- هناك ارتباط سالب وضعيف بين المتغيرة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) والمتغيرات معدل التضخم (INF) معدل نمو الانفاق الحكومي (G) ومعدل نمو المعروض النقدي (M) حيث سجل معاملات ارتباطهما القيمة -0,23 و -0,35 و -0,39 على التوالي، اي ان هذه المتغيرات بزيادتها تعمل على انخفاض متغير نصيب الفرد وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي.
- هناك ارتباط موجب وضعيف بين المتغيرة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) ومتغيرة معدل نمو تراكم راس المال الثابت (K) قدره 0,35، اي ان هذه المتغيرة (K) بزيادتها تعمل على زيادة متغير نصيب الفرد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

ثانيا: مصفوفة الارتباطات في المغرب

الجدول رقم (4-31): يبين مصفوفة الارتباطات في المغرب

المتغيرات	PIBH	INF	G	M	K
PIBH	1	-0,002	-0,120	-0,084	-0,057
INF	-0,002	1	0,069	-0,722	-0,163
G	-0,120	0,069	1	0,492	0,827
M	-0,084	-0,722	0,492	1	0,629
K	-0,057	-0,163	0,827	0,629	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS-28

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات في دولة المغرب نلاحظ ان:

- هناك ارتباط سالب وضعيف وشبه منعدم بين المتغيرات معدل التضخم (INF) ومعدل نمو الانفاق الحكومي (G) ومعدل نمو المعروض النقدي (M) ومعدل نمو تراكم راس المال الثابت (K) والمتغيرة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) حيث سجلت معاملات ارتباطهم على التوالي القيم التالية -0,002 و-0,120 و-0,084 و-0,057، اي ان هذه المتغيرات بزيادتها تعمل على انخفاض متغير نصيب الفرد وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات في تركيا

الجدول رقم (4-32): يبين مصفوفة الارتباطات في تركيا

المتغيرات	PIBH	INF	G	M	K
PIBH	1	-0,297	0,250	0,013	0,288
INF	-0,297	1	-0,065	-0,662	-0,363
G	0,250	-0,065	1	0,440	0,804
M	0,013	-0,662	0,440	1	0,668
K	0,288	-0,363	0,804	0,668	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS-28

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات في دولة تركيا نلاحظ ان:

- هناك ارتباط سالب وضعيف بين المتغيرة معدل التضخم (INF) والمتغيرة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) حيث سجل معامل الارتباط القيمة -0,297، اي ان هذه المتغيرة بزيادتها تعمل على انخفاض متغير نصيب الفرد وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي.
- هناك ارتباط موجب وضعيف بين المتغيرات معدل نمو الانفاق الحكومي (G) ومعدل نمو المعروض النقدي (M) ومعدل نمو تراكم راس المال الثابت (K) والمتغيرة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الاجمالي (PIBH) حيث سجلت معاملات ارتباطهم على التوالي القيم التالية 0,250 و 0,013 و 0,288، اي ان هذه المتغيرات بزيادتها تعمل على زيادة متغير نصيب الفرد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

رابعا: مصفوفة الارتباطات في ماليزيا

الجدول رقم (4-33): يبين مصفوفة الارتباطات في ماليزيا

المتغيرات	PIBH	INF	G	M	K
PIBH	1	0,296	0,321	-0,356	0,388
INF	0,296	1	0,373	-0,593	0,472
G	0,321	0,373	1	-0,608	0,813
M	-0,356	-0,593	-0,608	1	-0,567
K	0,388	0,472	0,813	-0,567	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS-28

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات في دولة ماليزيا نلاحظ ان:

- هناك ارتباط موجب وضعيف بين المتغيرات معدل التضخم (INF) معدل نمو الانفاق الحكومي (G) ومعدل نمو تراكم راس المال الثابت (K) والمتغيرة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) حيث سجلت معاملات الارتباط القيم 0,296 و 0,321 و 0,388 على التوالي، اي ان هذه المتغيرة بزيادتها تعمل على زيادة متغير نصيب الفرد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- هناك ارتباط سالب وضعيف بين المتغيرة معدل نمو المعروض النقدي (M) والمتغيرة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) حيث سجل معامل الارتباط القيمة -0,356، اي ان هذه المتغيرة بزيادتها تعمل على انخفاض متغير نصيب الفرد وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: جودة تمثيل للمتغيرات

من خلال الجدول التالي نلاحظ ان حاصل مجموع مربعات التباينات المشتركة عند كل متغير في العوامل المستخرجة الذي يظهر في العمود الثاني (Extraction) انها تفوق 0.5 لأغلب المتغيرات في جميع البلدان، اي ان متغيرات الدراسة ذات جودة عالية للتمثيل.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الجدول رقم (4-34): يبين جودة تمثيل للمتغيرات

المغرب			تونس		
Qualités de représentation Initiales Extraction PIBH 1,000 ,056 INF 1,000 ,961 G 1,000 ,926 M 1,000 ,939 K 1,000 ,891 Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.			Qualités de représentation Initiales Extraction PIBH 1,000 ,650 INF 1,000 ,789 G 1,000 ,735 M 1,000 ,856 K 1,000 ,858 Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.		
ماليزيا Qualités de représentation Initiales Extraction PIBH 1,000 ,320 INF 1,000 ,496 G 1,000 ,709 M 1,000 ,684 K 1,000 ,755 Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.			تركيا Qualités de représentation Initiales Extraction PIBH 1,000 ,172 INF 1,000 ,916 G 1,000 ,922 M 1,000 ,811 K 1,000 ,906 Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS-28

الفرع الخامس: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور

تشير القيمة الذاتية الى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، اي الى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي.

اولا: القيم الذاتية ونسب التشتت على المحاور في دولة تونس

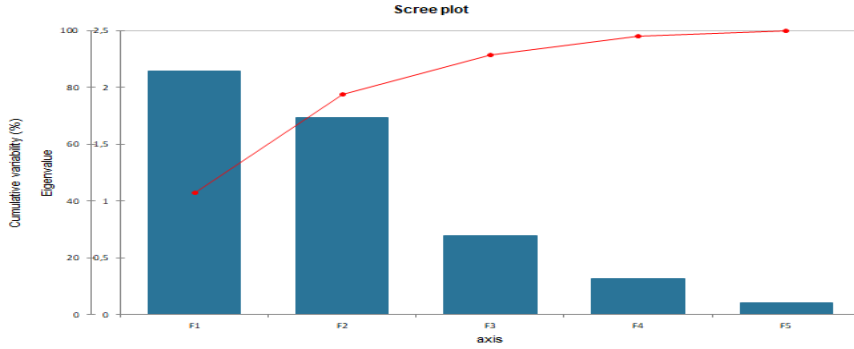
الجدول رقم (4-35): يبين القيم الذاتية ونسب التشتت في تونس

	F1	F2	F3	F4	F5
Eigenvalue	2,148	1,739	0,693	0,318	0,103
Variability (%)	42,966	34,772	13,855	6,353	2,054
Cumulative %	42,966	77,738	91,593	97,946	100,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول السابق نستنتج ان المحور الاول (F1) اي المركبة الاساسية الاولى تمثل (42.96%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل اعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 2.14$ ، اما المحور الثاني (F2) اي المركبة الاساسية الثانية فتمثل (34.77%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل القيمة الذاتية الثانية مباشرة $\lambda_2 = 1.73$ ، وبهذا تكون نسبة التمثيل على المخطط العاملي في الفضاء للمحورين (F1) و (F2) بنسبة (77.73%)، هذه النسبة تعتبر جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط، لهذا سنكتفي بتمثيل المتغيرات لدولة تونس على معلم متعامد ومتجانس ذو بعدين (F1) و (F2)، والشكل التالي يوضح ذلك اكثر:

الشكل رقم (4-16): يوضح تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في تونس



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

ثانيا: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور في دولة المغرب

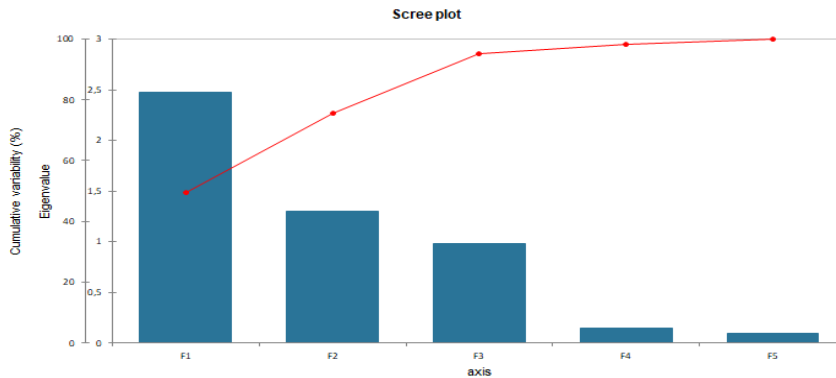
الجدول رقم (4-36): يبين القيم الذاتية ونسب التشتت في المغرب

	F1	F2	F3	F4	F5
Eigenvalue	2,472	1,302	0,981	0,152	0,093
Variability (%)	49,432	26,040	19,625	3,039	1,864
Cumulative %	49,432	75,472	95,097	98,136	100,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول السابق نستنتج ان المحور الاول (F1) اي المركبة الاساسية الاولى تمثل (49.43%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل اعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 2.47$ ، اما المحور الثاني (F2) اي المركبة الاساسية الثانية فتمثل (26.04%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل القيمة الذاتية الثانية مباشرة $\lambda_2 = 1.30$ ، وبهذا تكون نسبة التمثيل على المخطط العاملي في الفضاء للمحورين (F1) و (F2) بنسبة (75.47%)، هذه النسبة تعتبر جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط، لهذا سنكتفي بتمثيل المتغيرات لدولة المغرب على معلم متعامد ومتجانس ذو بعدين (F1) و (F2)، والشكل التالي يوضح ذلك اكثر:

الشكل رقم (4-17): يوضح تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في المغرب



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

ثالثا: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور في دولة تركيا

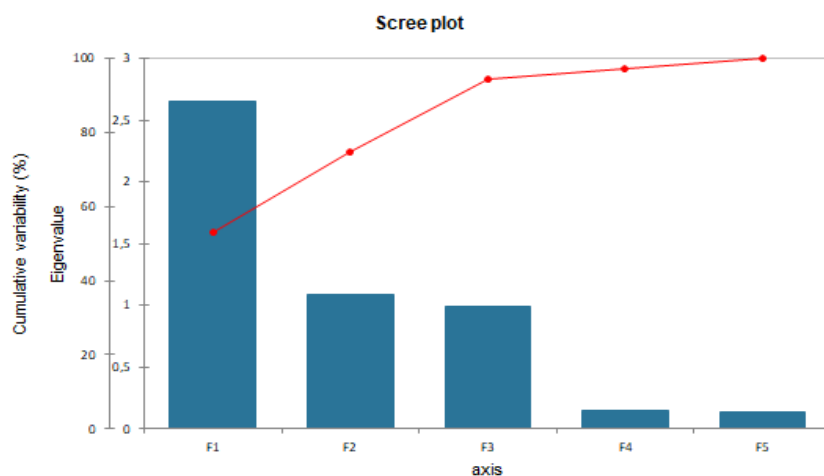
الجدول رقم (4-37): يبين القيم الذاتية ونسب التشتت في تركيا

	F1	F2	F3	F4	F5
Eigenvalue	2,647	1,081	0,986	0,151	0,135
Variability (%)	52,939	21,615	19,727	3,021	2,698
Cumulative %	52,939	74,553	94,281	97,302	100,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول السابق نستنتج ان المحور الاول (F1) اي المركبة الاساسية الاولى تمثل (52.93%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل اعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 2.64$ ، اما المحور الثاني (F2) اي المركبة الاساسية الثانية فتمثل (21.61%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل القيمة الذاتية الثانية مباشرة $\lambda_2 = 1.08$ ، وبهذا تكون نسبة التمثيل على المخطط العاملي في الفضاء للمحورين (F1) و (F2) بنسبة (74.55%)، هذه النسبة تعتبر جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط، لهذا سنكتفي بتمثيل المتغيرات لدولة تركيا على معلم متعامد ومتجانس ذو بعدين (F1) و (F2)، والشكل التالي يوضح ذلك اكثر:

الشكل رقم (4-18): يوضح تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في تركيا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

رابعا: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور في دولة ماليزيا

الجدول رقم (4-38): يبين القيم الذاتية ونسب التشتت في ماليزيا

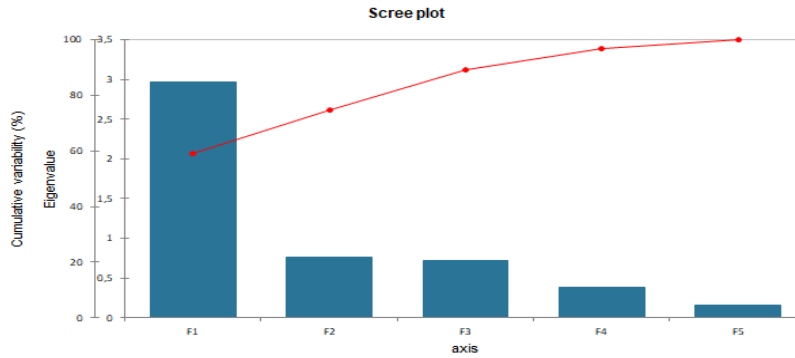
	F1	F2	F3	F4	F5
Eigenvalue	2,963	0,768	0,725	0,381	0,163
Variability (%)	59,265	15,364	14,498	7,623	3,250
Cumulative %	59,265	74,629	89,127	96,750	100,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

من خلال الجدول السابق نستنتج ان المحور الاول (F1) اي المركبة الاساسية الاولى تمثل (59.26%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل اعلی قيمة ذاتية $\lambda_1 = 2.69$ ، اما المحور الثاني (F2) اي المركبة الاساسية الثانية فتمثل (15.36%) من نسبة التشتت الاجمالي ويقابل القيمة الذاتية الثانية مباشرة $\lambda_2 = 0.76$ ، وبهذا تكون نسبة التمثيل على المخطط العاملي في الفضاء للمحورين (F1) و (F2) بنسبة (74.62%)، هذه النسبة تعتبر جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط، لهذا سنكتفي بتمثيل المتغيرات لدولة ماليزيا على معلم متعامد ومتجانس ذو بعدين (F1) و (F2)، والشكل التالي يوضح ذلك اكثر:

الشكل رقم (4-19): يوضح تمثيل القيم الذاتية ونسب التشتت في ماليزيا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

الفرع السادس: التمثيل البياني للمتغيرات

سنعمل في هذا الفرع على اسقاط المتغيرات على العوامل المولدة والمتمثلة في المحورين (F1) و (F2) لجميع البلدان كل على حدى.

اولاً: التمثيل البياني للمتغيرات في دولة تونس

بلغت نسبة التشتت على المحورين (F1) و (F2) لدولة تونس ما نسبته (77.73%) وهي نسبة جد كافية لإعطاء احسن تمثيل للمتغيرات على هذين المحورين، والجدول التالي يبين نسب مساهمة وتمثيل المتغيرات على المحورين (F1) و (F2) بالإضافة الى احداثياتهم:

الجدول رقم (4-39): يبين نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم في تونس

المتغيرات	نسب مساهمات المتغيرات		نسب تمثيل المتغيرات		احداثيات المتغيرات	
	F2	F1	F2	F1	F2	F1
PIBH	19.063	14.815	0.331	0.318	-0.576	-0.564
INF	35.342	8.116	0.614	0.174	0.784	-0.418
G	40.101	1.749	0.697	0.038	0.835	0.194
M	0.631	39.333	0.011	0.845	0.105	0.919
K	4.862	35.986	0.085	0.773	0.291	-0.879

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

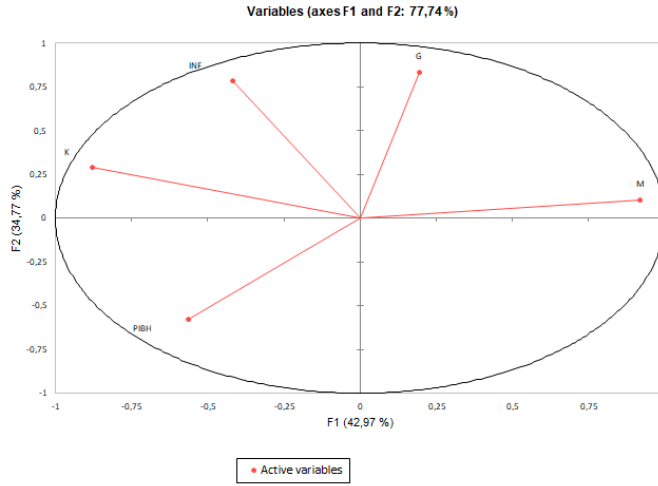
من خلال الجدول السابق يمكن ان نلاحظ ان:

✓ بالنسبة للمحور الاول: نلاحظ ان المتغيرات PIBH و M و K تساهم في تشكيل المحور الاول F1 بنسبة 90.13%، حيث ان 31.6% من بيانات PIBH و 84.5% من بيانات M و 77.3% من بيانات K ممثلة على المحور الاول F1.

✓ بالنسبة للمحور الثاني: نلاحظ ان المتغيرات PIBH و INF و G تساهم في تشكيل المحور الثاني F2 بنسبة 94.50%، حيث ان 33.1% من بيانات PIBH و 61.4% من بيانات INF و 69.7% من بيانات G ممثلة على المحور الثاني F2.

✓ وبإسقاط احداثيات النقاط للمتغيرات على المحورين (F1) و (F2) نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم (4-20): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات في تونس



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

ونلاحظ من الشكل السابق انه يمكننا قراءته على ثلاث مستويات كالتالي:

- جودة التمثيل: يظهر من خلال الشكل السابق ان جميع المتغيرات تبعد عن مركز الاحداثيات وتقترب من محيط الدائرة وهذا يعني انها ممثلة احسن تمثيل على المستوي، وبالتالي فكل المتغيرات مقبولة في التحليل والدراسة.
- علاقة المتغيرات بالمحاور: نلاحظ ان متغيرة المعروض النقدي (M) والمتغيرة تراكم رأس المال الثابت (K) لهما ارتباط موجب وسالب على التوالي مع المحور الاول (F1)، كما نجد ان المتغيرة الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) لها ارتباط سالب مع المحور الثاني (F2)، والمتغيرة الانفاق الحكومي (G) المتغيرة الخاصة بمعدل التضخم (INF) لهما ارتباط موجب مع المحور الثاني (F2).
- علاقة المتغيرات بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH): من خلال ملاحظة المسافات بين المتغيرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) نجد انها بعيدة من بعضها البعض وهذا ما يفسر وجود الارتباط الضعيف بينها وبين (PIBH) خلال فترة الدراسة.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

ثانيا: التمثيل البياني للمتغيرات في دولة المغرب

بلغت نسبة التشتت على المحورين (F1) و (F2) لدولة المغرب ما نسبته (75.47%) وهي نسبة جد كافية لإعطاء احسن تمثيل للمتغيرات على هذين المحورين، والجدول التالي يبين نسب مساهمة وتمثيل المتغيرات على المحورين (F1) و (F2) بالإضافة الى احداثياتهم:

الجدول رقم (4-40): يبين نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم في المغرب

احداثيات المتغيرات		نسب تمثيل المتغيرات		نسب مساهمات المتغيرات		المتغيرات
F2	F1	F2	F1	F2	F1	
-0.185	-0.149	0.034	0.022	2.622	0.893	PIBH
0.843	-0.500	0.711	0.250	54.590	10.106	INF
0.557	0.785	0.310	0.616	23.808	24.941	G
-0.373	0.895	0.139	0.800	10.697	32.373	M
0.328	0.885	0.108	0.783	8.282	31.687	K

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول السابق يمكن ان نلاحظ ان:

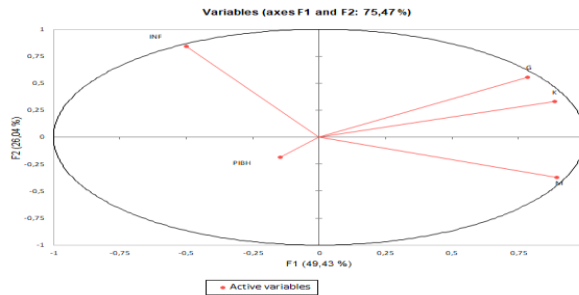
✓ بالنسبة للمحور الاول: نلاحظ ان المتغيرات INF و G و M و K تساهم في تشكيل المحور الاول F1 بنسبة 99.10%، حيث ان 25% من بيانات INF و 61.1% من بيانات G و 80% من بيانات M و 78.3% من بيانات K ممثلة على المحور الاول F1.

✓ بالنسبة للمحور الثاني: نلاحظ ان المتغيرات INF و G و M تساهم في تشكيل المحور الثاني F2 بنسبة 89.09%، حيث ان 71.1% من بيانات INF و 31.1% من بيانات G و 13.9% من بيانات M ممثلة على المحور الثاني F2.

✓ نلاحظ ان نسب المساهمة والتمثيل لمتغيرة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي PIBH جد منخفضة على المحورين (F1) و (F2) حيث ان نسب المساهمة لم تتجاوز 3% في حين لم تتعدى نسبة التمثيل للمتغيرة على المحورين النسبة 1%.

✓ وبإسقاط احداثيات النقاط للمتغيرات على المحورين (F1) و (F2) نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم (4-21): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات في المغرب



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

ونلاحظ من الشكل السابق انه يمكننا قراءته على ثلاث مستويات كالتالي:

- **جودة التمثيل:** يظهر من خلال الشكل السابق ان جميع المتغيرات تبتعد عن مركز الاحداثيات وتقترب من محيط الدائرة ماعدا المتغيرة الخاصة بمعدل نمو نصيب الفرد (PIBH) وهذا يعني انها ممثلة احسن تمثيل على المستوي، وبالتالي فكل المتغيرات مقبولة في التحليل والدراسة.
- **علاقة المتغيرات بالمحاور:** نلاحظ ان متغير المعروض النقدي (M) والمتغير تراكم رأس المال الثابت (K) والمتغير الانفاق الحكومي (G) لهم ارتباط موجب مع المحور الاول (F1)، كما نجد ان المتغيرة الخاصة بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) لها ارتباط سالب مع المحور الثاني (F2)، والمتغيرة الخاصة بمعدل التضخم (INF) لها ارتباط موجب مع المحور الثاني (F2).
- **علاقة المتغيرات بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH):** من خلال ملاحظة المسافات بين المتغيرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) نجد انها بعيدة من بعضها البعض وهذا ما يفسر وجود الارتباط الضعيف بينها وبين (PIBH) خلال فترة الدراسة.

ثالثا: التمثيل البياني للمتغيرات في دولة تركيا

بلغت نسبة التشتت على المحورين (F1) و (F2) لدولة تركيا ما نسبته (74.55%) وهي نسبة جد كافية لإعطاء احسن تمثيل للمتغيرات على هذين المحورين، والجدول التالي يبين نسب مساهمة وتمثيل المتغيرات على المحورين (F1) و (F2) بالإضافة الى احداثياتهم:

الجدول رقم (4-41): يبين نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم في تركيا

احداثيات المتغيرات		نسب تمثيل المتغيرات		نسب مساهمات المتغيرات		المتغيرات
F2	F1	F2	F1	F2	F1	
0.125	0.395	0.016	0.156	1.455	5.894	PIBH
0.716	-0.635	0.512	0.404	47.399	15.253	INF
0.597	0.752	0.357	0.566	33.004	21.370	G
-0.351	0.830	0.123	0.688	11.372	26.001	M
0.270	0.913	0.073	0.833	6.769	31.481	K

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول السابق يمكن ان نلاحظ ان:

- ✓ بالنسبة للمحور الاول: نلاحظ ان المتغيرات INF و G و M و K تساهم في تشكيل المحور الاول F1 بنسبة 94.10%، حيث ان 40.4% من بيانات INF و 56.6% من بيانات G و 68.8% من بيانات M و 83.3% من بيانات K ممثلة على المحور الاول F1.

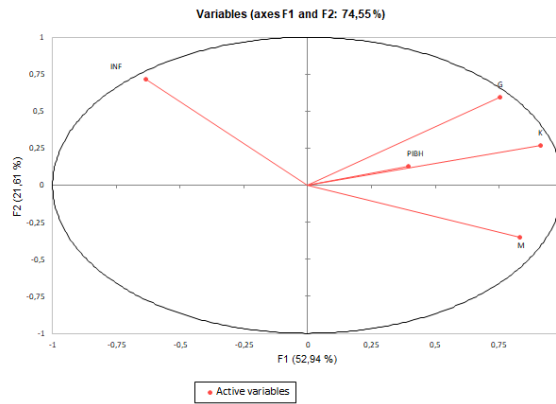
الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

✓ بالنسبة للمحور الثاني: نلاحظ ان المتغيرات INF و G و M تساهم في تشكيل المحور الثاني F2 بنسبة 91.77%، حيث ان 51.12% من بيانات INF و 35.7% من بيانات G و 12.3% من بيانات M ممثلة على المحور الثاني F2.

✓ نلاحظ ان نسب المساهمة والتمثيل لمتغيرة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي PIBH جد منخفضة على المحورين (F1) و (F2) حيث ان نسب المساهمة لم تتجاوز 6%، في حين بلغت نسبة التمثيل للمتغيرة على المحور الاول (F1) النسبة 15%.

✓ وبإسقاط احداثيات النقاط للمتغيرات على المحورين (F1) و (F2) نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم (4-22): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات في تركيا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

ونلاحظ من الشكل السابق انه يمكننا قراءته على ثلاث مستويات كالتالي:

- **جودة التمثيل:** يظهر من خلال الشكل السابق ان جميع المتغيرات تبتعد عن مركز الاحداثيات وتقترب من محيط الدائرة ماعدا المتغيرة الخاصة بمعدل نمو نصيب الفرد (PIBH) وهذا يعني انها ممثلة احسن تمثيل على المستوي، وبالتالي فكل المتغيرات مقبولة في التحليل والدراسة.
- **علاقة المتغيرات بالمحاور:** نلاحظ ان المتغيرة الخاصة بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) والمتغيرة معدل نمو المعروض النقدي (M) والمتغيرة معدل نمو تراكم رأس المال الثابت (K) والمتغيرة معدل نمو الانفاق الحكومي (G) لهم ارتباط موجب مع المحور الاول (F1)، كما نجد ان المتغيرة الخاصة بمعدل التضخم (INF) لهما ارتباط موجب مع المحور الثاني (F2).
- **علاقة المتغيرات بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH):** من خلال ملاحظة المسافات بين المتغيرات ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) نجد انها بعيدة من بعضها البعض وهذا ما يفسر وجود الارتباط الضعيف بينها وبين (PIBH) خلال فترة الدراسة.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

رابعا: التمثيل البياني للمتغيرات في دولة ماليزيا

بلغت نسبة التشتت على المحورين (F1) و (F2) لدولة ماليزيا ما نسبته (74.62%) وهي نسبة جد كافية لإعطاء احسن تمثيل للمتغيرات على هذين المحورين، والجدول التالي يبين نسب مساهمة وتمثيل المتغيرات على المحورين (F1) و (F2) بالإضافة الى احداثياتهم:

الجدول رقم (4-42): يبين نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم في ماليزيا

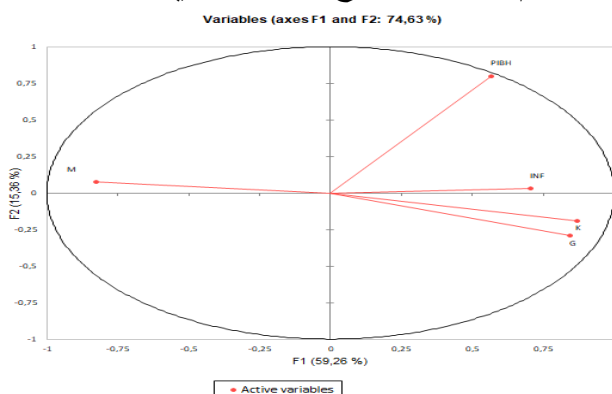
احداثيات المتغيرات		نسب تمثيل المتغيرات		نسب مساهمات المتغيرات		المتغيرات
F2	F1	F2	F1	F2	F1	
0.801	0.565	0.641	0.320	83.431	10.786	PIBH
0.029	0.704	0.001	0.496	0.109	16.727	INF
-0.291	0.842	0.085	0.709	11.056	23.936	G
0.077	-0.827	0.006	0.684	0.770	23.089	M
-0.189	0.869	0.036	0.755	4.634	25.462	K

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الجدول السابق يمكن ان نلاحظ ان:

- ✓ بالنسبة للمحور الاول: نلاحظ ان جميع المتغيرات PIBH و INF و G و M و K تساهم في تشكيل المحور الاول F1 بنسب متقاربة من 10% الى 25%، حيث ان 32% من بيانات PIBH و 49.6% من بيانات INF و 70.9% من بيانات G و 68.4% من بيانات M و 75.5% من بيانات K ممثلة على المحور الاول F1.
- ✓ بالنسبة للمحور الثاني: نلاحظ ان المتغيرات INF و G تساهم في تشكيل المحور الثاني F2 بنسبة 94.48%، حيث ان 64.1% من بيانات INF و 8.5% من بيانات G ممثلة على المحور الثاني F2.
- ✓ وبإسقاط احداثيات النقاط للمتغيرات على المحورين (F1) و (F2) نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم (4-23): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات في ماليزيا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

ونلاحظ من الشكل السابق انه يمكننا قراءته على ثلاث مستويات كالتالي:

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

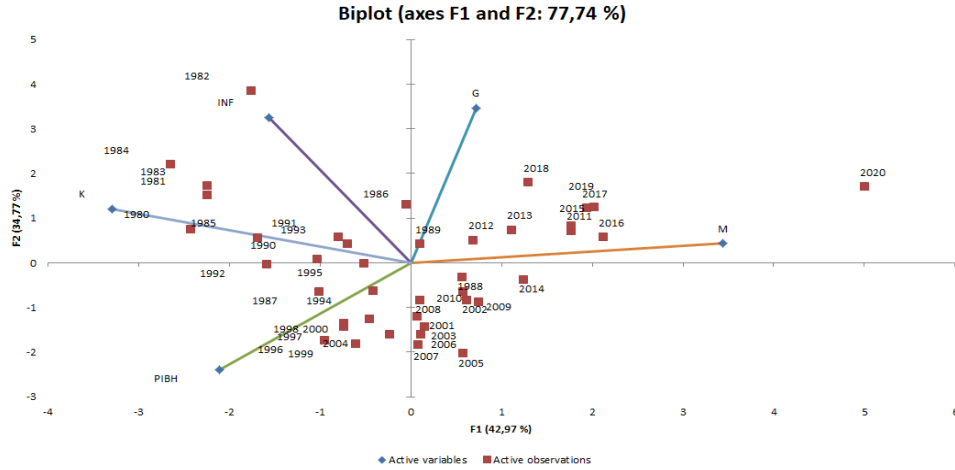
- جودة التمثيل: يظهر من خلال الشكل السابق ان جميع المتغيرات تبتعد عن مركز الاحداثيات وتقترب من محيط الدائرة وهذا يعني انها ممثلة احسن تمثيل على المستوي، وبالتالي فكل المتغيرات مقبولة في التحليل والدراسة.
- علاقة المتغيرات بالمحاور: نلاحظ ان المتغيرة تراكم رأس المال الثابت (K) والمتغيرة الانفاق الحكومي (G) والمتغيرة الخاصة بمعدل التضخم (INF) لهم ارتباط موجب مع المحور الاول (F1)، كما نجد ان متغيرة المعروض النقدي (M) لها ارتباط سالب مع المحور الاول (F1)، ام المتغيرة الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) فلها ارتباط موجب مع المحور الثاني (F2).
- علاقة المتغيرات بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH): من خلال ملاحظة المسافات بين المتغيرات ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) نجد انها بعيدة من بعضها البعض وهذا ما يفسر وجود الارتباط الضعيف بينها وبين (PIBH) خلال فترة الدراسة.

الفرع السابع: التمثيل البياني للمتغيرات والافراد (سنوات الدراسة)

انطلاقا من التمثيل البياني للمتغيرات السابق سوف نقوم بإسقاط سنوات الدراسة على نفس المعلم لكل دولة على حدى.

اولا: التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في تونس

الشكل رقم (4-24): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في تونس



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الشكل السابق يمكننا ان نلاحظ:

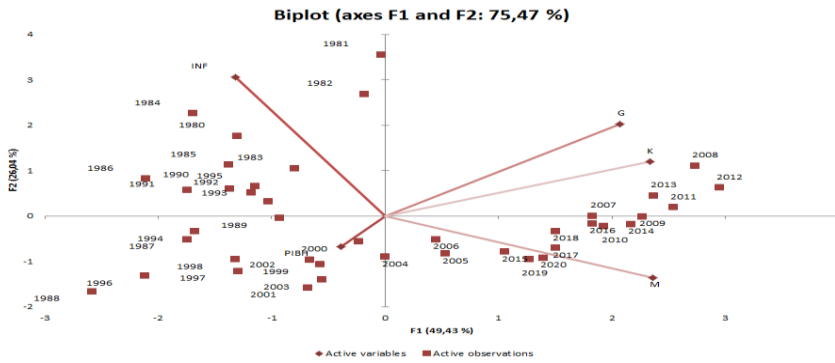
- يظهر جليا الاثر الواضح للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بيها الدولة التونسية بمعية صندوق النقد الدولي في السنوات من 1980 الى سنة 1992 بالأثر الايجابي مع المتغير معدل نمو تراكم رأس المال الثابت (K)، بالإضافة الى الاثار الاجتماعية المصاحبة لهذه الإصلاحات من خلا ارتفاع معدلات التضخم (INF).

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

- يظهر جليا الاثر الايجابي لمعدل نمو نصيب الفرد (PIBH) في تونس مع السنوات من 1992 الى سنة 2010، كما يمكن ان نلاحظ العلاقة السلبية القوية لمعدل نمو نصيب الفرد (PIBH) مع السنوات من 2011 الى سنة 2019 بسبب التأثير الشديد للأزمة السياسية التونسية او ما يعرف بالربيع العربي واللجوء فيها الى تغطية العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي (M).
- يظهر الاثر الكبير لازمة كوفيد 19 بالعلاقة السلبية الواضحة لمعدل نمو نصيب الفرد (PIBH) مع سنة 2020.

ثانيا: التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في المغرب

الشكل رقم (4-25): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في المغرب



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

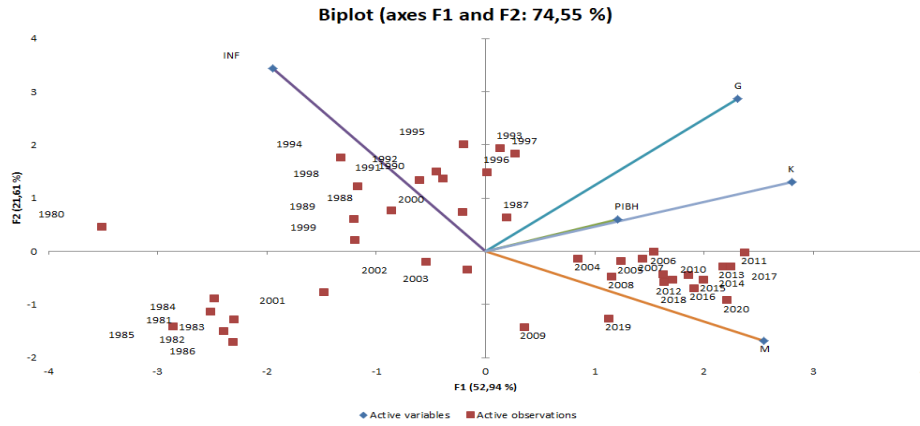
من خلال الشكل السابق يمكننا ان نلاحظ:

- يظهر جليا الاثر الواضح للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بيها دولة المغرب بمعية صندوق النقد الدولي بمعاونة الاقتصاد المغربي من ارتفاع الاسعار والجفاف وتدهور المؤشرات الاقتصادية في سنوات الثمانينات الى غاية منتصف التسعينات بالأثر الايجابي مع المتغير معدل التضخم (INF).
- يظهر الارتباط الايجابي لمعدل نمو نصيب الفرد (PIBH) في المغرب مع السنوات من 1995 الى سنة 2004، وهذا يرجع بالأساس الى مخططات التنمية وارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بسبب ارتفاع منسوب الامطار.
- يمكن ان نلاحظ العلاقة القوية بين متغيرة معدل نمو المعروض النقدي (M) مع السنوات من 2006 الى سنة 2020، حيث ارتفع المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي من 99% في سنة 2006 الى 136% في سنة 2020.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

ثالثا: التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في تركيا

الشكل رقم (4-26): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في تركيا



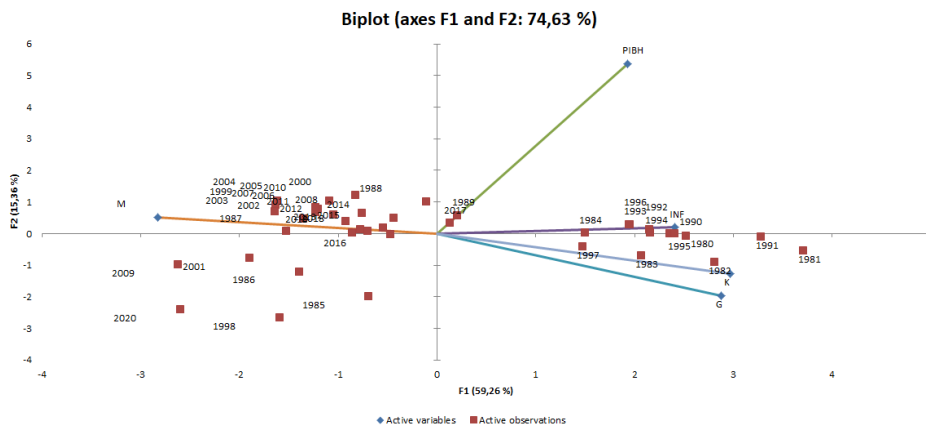
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الشكل السابق يمكننا ان نلاحظ:

- يظهر جليا الاثر الواضح لمعاناة الاقتصاد التركي في سنوات الثمانينات والتسعينات حتى مع بداية الالفية الى غاية سنة 2003 ارتباطها الوثيق مع معدلات التضخم (INF) من خلال ارتفاعه الى ارقام قياسية.
- يظهر الارتباط الايجابي لمتغيرة الانفاق الحكومي (G) في تركيا مع السنوات من 1993 و 1995 و 1996 و 1997 مع ارتفاع معدلات التضخم (INF).
- يمكن ان نلاحظ ان السنوات من 2004 الى سنة 2020 لها ارتباط سلبي مع معدل التضخم (INF) وارتباط ايجابي مع المتغيرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH) والمعروض النقدي (M) وتراكم رأس المال الثابت (K) والانفاق الحكومي (G).

رابعا: التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في ماليزيا

الشكل رقم (4-27): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات والافراد في ماليزيا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الشكل السابق يمكننا ان نلاحظ:

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

- يظهر جليا الاثر الواضح لمعاناة الاقتصاد الماليزي مع الازمات العالمية في سنوات 1985 و1986 و1998 و2001 و2009 و2020 الارتباط السلبي الوثيق مع المتغيرة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH).
- يمكن ملاحظة الارتباط الايجابي القوي للسنوات من سنة 1980 الى 1984 ومن سنة 1990 الى 1997 مع متغيرة التضخم (INF) وتراكم رأس المال الثابت (K) والارتباط الايجابي الضعيف مع المتغيرات الانفاق الحكومي (G) والمتغيرة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIBH).
- يمكن ملاحظة الارتباط السلبي القوي للسنوات 1987 و1988 ومن سنة 2000 الى سنة 2019 مع متغيرة التضخم (INF) وارتباط ايجابي مع متغيرة المعروض النقدي (M).

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: البناء النظري للمنهجية المستخدمة في الدراسة القياسية

ومن اجل تحديد طبيعة اثر التضخم على النمو الاقتصادي، سيتم الاستعانة ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية المعروفة باسم بيانات "البانل"، وذلك من اجل تقدير نموذج الانحدار للعتبات بانل ذو الانتقال الفوري (PTR) في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1980-2020).

المطلب الاول: البانل الساكن

لقد اصبحت نماذج البانل تلقى اهتماما كبيرا بين الباحثين في الدراسات الاقتصادية بسبب كفاءتها واحتواءها على حجم معلوماتي اكثر من البيانات المقطعية او الزمنية، وذلك لأنها تأخذ في الاعتبار بُعدا مزدوجا بُعد مكاني وبُعد زمني ما يعني زيادة أكبر في درجات الحرية¹، وتنقسم بيانات البانل الى نوعين من البيانات وهي²:

- البيانات المتوازنة (Balanced): وهي البيانات التي تكون فيه المشاهدات المقطعية مقاسة لنفس الفترات الزمنية، حيث: $\{y_{it}, x_{it}\} : t = 1, \dots, T; i = 1, \dots, n$

- البيانات الغير المتوازنة (Unbalanced): وهي البيانات التي تكون فيه المشاهدات المقطعية غير مقاسة لنفس الفترات الزمنية، حيث: $\{y_{it}, x_{it}\} : \text{For } i = 1, \dots, n; i = \underline{t}_i, \dots, \bar{t}_i$

الفرع الاول: النماذج الاساسية للبانل الساكن

في هذا العنصر سوف نقوم بفحص مجموعة متنوعة من النماذج المختلفة لبيانات البانل، وبشكل عام تأتي نماذج البانل الساكن في ثلاث اشكال رئيسية يمكن ترتيبها على النحو التالي:

اولا: نموذج الانحدار التجميعي (PRM) Pooled Regression Model

يعتبر هذا النموذج ابسط نماذج البانل، حيث يتميز فيه افراد العينة بالتجانس الكامل وتكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل اي تأثير للزمن)، ويتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معادلة نموذج الانحدار التجميعي، والتي تعطى بالصيغة التالية³:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث ان: $i = 1, 2, \dots, N$ تعبر عن الافراد و $t = 1, 2, \dots, T$ تعبر عن الفترات الزمنية، و Y_{it} عبارة عن قيمة المتغير التابع للفرد i في الفترة t و X_{it} عبارة عن متجه المتغيرات المستقلة للفرد i في الفترة t ، و α هي معلمة الحد الثابت للفرد i و β هي متجه المعلمات للمتغيرات التفسيرية $\beta = \beta_{1i}, \beta_{2i}, \beta_{3i}, \dots, \beta_{ki}$ ، و ε_{it} هو عبارة عن الخطأ العشوائي للفرد i في الفترة t .

¹ - Jeffrey M Wooldridge, **Introductory Econometrics: A Modern Approach**, South-Western, Vol 5, Mason, USA, 2013, p: 448.

² - William H Greene, **Econometric Analysis**, Pearson Education Limited, GLOBAL EDITION, Vol 8, USA, 2018, p: 417.

³ - R Bourbonnais, **Économétrie Cours et exercices corrigés**, Dunod, Vol 9, Paris, 2015, p: 348.

ثانياً: نماذج التأثيرات الفردية

تفترض نماذج التأثيرات الفردية أن النماذج المقدرّة تختلف لكل فرد فقط من خلال قيمة المعامل α والذي يعرف بالحد الثابت، لذلك سوف نميز بين حالتين:

- نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model (FEM)؛

- نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model (REM).

1- نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model (FEM)

يهدف هذا النموذج الى معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدى من خلال جعل معلمة الحد الثابت α_i تتفاوت من مجموعة لأخرى مع بقاء معاملات الميل β_i ثابتة لكل مجموعة البيانات المقطعية، ويتم تقدير هذا النموذج بالاعتماد على طريقة للمربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الوهمية (LSDV) لأنه من أجل السماح بثوابت مختلفة لكل مقطع، فإنه يجب ان يتضمن متغيراً وهمياً لكل فرد.

ويحتوي نموذج التأثيرات الثابتة على الخصائص التالية¹:

✓ إنه يلتقط بشكل أساسي جميع التأثيرات الخاصة بفرد معين والتي لا تتغير بمرور الوقت، لذلك إذا كان لدينا مجموعة من البلدان فإن التأثيرات الثابتة ستأخذ في الاعتبار الكامل أشياء مثل (العوامل الجغرافية، والأوقاف الطبيعية) وأي عامل من العوامل الأساسية العديدة التي تختلف بين البلدان ولكن ليس بمرور الوقت، بالطبع هذا يعني أنه لا يمكننا إضافة متغيرات إضافية لا تتغير أيضاً بمرور الوقت مثل حجم الدولة على سبيل المثال حيث سيكون هذا المتغير مترامناً تماماً مع التأثير الثابت.

✓ قد تحتوي بعض البيانات على عدة آلاف من الأعضاء الفرديين وهذا قد يتضمن عدداً كبيراً جداً من الثوابت الوهمية، حيث يستخدم نموذج التأثير الثابت درجات N من الحرية، هذه ليست مشكلة في حد ذاتها حيث سيكون هناك دائماً نقاط بيانات أكثر من N ، ومع ذلك قد يكون من المستحيل بالفعل حساب عدة آلاف من الثوابت المختلفة ففي هذه الحالة يقوم العديد من الباحثين بتحويل النموذج من خلال تمييز جميع المتغيرات أو أخذ الانحرافات عن المتوسط لكل متغير، مما يؤدي إلى إزالة الثوابت الوهمية وتجنب مشكلة تقدير العديد من المعلمات، ومع ذلك فإن اختلاف النموذج على وجه الخصوص قد يكون غير مرغوب فيه لأنه قد يشوه قيم المعلمات ويمكنه بالتأكيد إزالة أي تأثيرات طويلة المدى.

ولتقدير نموذج التأثيرات الثابتة تكون الصياغة الرياضية لنموذج كالتالي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_i X_{it} + u_{it}$$

كما أشرنا سابقاً ان نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) يفترض أن المعاملات β لا تختلف باختلاف الأفراد أو بمرور الوقت، والسؤال المطروح كيف نسمح فعلاً بوضع ثابت يختلف بين الافراد؟.

¹ - ASTERIOU D & HALL S G, APPLIED ECONOMETRICS A MODERN APPROACH, Published by PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2007, p: 347.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

والجواب انه يمكن القيام بذلك بسهولة من خلال تقنية المتغير الوهمي، حيث انه نفرض انه اذا كان لدينا 4 افراد اي $N = 4$ نكتب النموذج بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_1 D_{1i} + \alpha_2 D_{2i} + \alpha_3 D_{3i} + \alpha_4 D_{4i} + \beta_i X_{it} + u_{it}$$

ويتكون مقدر المتغيرات الوهمية للمربعات الصغرى مع متغيرات وهمية محددة لكل فرد من الأفراد N حيث نقوم بإعطاء المتغير الوهمي لكل فرد من N ونكتب¹:

$$D_{1i} = \begin{cases} 1 & i = 1 \\ 0 & \text{للاخرين} \end{cases}; D_{2i} = \begin{cases} 1 & i = 2 \\ 0 & \text{للاخرين} \end{cases}; D_{3i} = \begin{cases} 1 & i = 3 \\ 0 & \text{للاخرين} \end{cases}; D_{4i} = \begin{cases} 1 & i = 4 \\ 0 & \text{للاخرين} \end{cases}$$

وعمليا نقوم بتقدير النموذج السابق بدون الثابت α_i باستخدام المربعات الصغرى²، ثم يمكننا بعد ذلك يمكننا حساب المعامل α_1 الذي يساوي متوسط المعاملات المقدره $\alpha_2; \alpha_3; \alpha_3; \alpha_4$.

2- نموذج الاثار العشوائية (REM) Random Effects Model

في نموذج التأثيرات الثابتة افترضنا أنه تم تسجيل جميع الفروق الفردية من خلال الاختلافات في معامل الحد الثابت، وفي نموذج التأثيرات العشوائية نفترض مرة أخرى أن جميع الفروق الفردية يتم التقاطها بواسطة معلمات الحد الثابت، لكننا ندرك أيضا أن الأفراد في العينة قد تم اختيارهم عشوائيا، وبالتالي فإننا نتعامل مع الفروق الفردية على أنها عشوائية وليست ثابتة³.

وليكن لدينا النموذج التالي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_i X_{it} + u_{it}$$

بدلا من معالجة α_i كما في نموذج الاثار الثابتة على انه لكل فرد ثابت خاص به، نفترضه على أنه متغير

عشوائي له متوسط α ، ويمكن التعبير عنها كما يلي:

$$\alpha_i = \alpha + \varepsilon_i \quad i = 1, 2, 3, \dots, N$$

حيث ان ε_i هو مقدار الخطأ العشوائي له توقع يساوي الصفر وتباين ثابت.

وبالتعويض في المعادلة السابقة نحصل على:

$$Y_{it} = \alpha + \beta_i X_{it} + \varepsilon_i + u_{it}$$

ويمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta_i X_{it} + \omega_{it}$$

$$\omega_{it} = \varepsilon_i + \mu_{it}$$

حيث ان:

¹ - HILL R C, Griffiths W E & Lim G C, **Principles of Econometrics**, John Wiley & Sons Inc, Vol 4, 2011, p: 544.

² - R Bourbonnais, Ibid, p: 356.

³ - HILL R C, Griffiths W E & Lim G C, Ibid, p: 551.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

ويكون w_{it} مقدار الخطأ المركب من جزئين، ε_i وهو الخطأ العشوائي الخاص بالأفراد والمقدار μ_{it} هو الخطأ العشوائي الناتج من دمج السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية، وبذلك سيكون افضل النماذج للتقدير هو اسلوب المربعات الصغرى المعممة GLS حيث ان النتائج المقدرة بطريقة المربعات الصغرى غير كفاء¹.

الفرع الثاني: المفاضلة بين نماذج البنابل الخطي

كما اشرفنا سابقا بوجود ثلاث نماذج رئيسية للبنابل الخطي، ولغرض اختيار النموذج الاكثر ملائمة لبيانات الدراسة سوف يتم استخدام مجموعة من الاختبارات للمفاضلة فيما بين هذه النماذج.

اولا: المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الاثار الثابتة (FEM)

لغرض المفاضلة بين هذين النموذجين (PRM) و (FEM)، نستخدم اختبار فيشر F المقيد والذي يعطى بالصيغة الاتية²:

$$F(N - 1, NT - N - K) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2)/(N - 1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(NT - N - K)}$$

حيث ان:

- K : عدد المعلمات المقدرة؛

- R_{FEM}^2 : معامل التحديد لنموذج الاثار الثابتة؛

- R_{PRM}^2 : معامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي.

وذلك تحت الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \text{نموذج PRM هو المناسب} \\ H_1: \text{نموذج FEM هو المناسب} \end{cases}$$

حيث إذا كانت احصائية فيشر اقل من الاحصائية الجدولة $F_c < F_t$ فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ونقر بان نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب، اما إذا كانت احصائية فيشر اكبر من الاحصائية الجدولة $F_c > F_t$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ونقر بان نموذج الاثار الثابتة هو المناسب.

ثانيا: المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الاثار العشوائية (REM)

لغرض المفاضلة بين هذين النموذجين (PRM) و (REM)، اقترح كل من براش و باقن (Breusch-Pagan test) في سنة 1980 اختبار مضاعف لاغرنج LM الذي يعتمد على بواقي تقدير المربعات الصغرى، وتعطى احصائية هذا الاختبار بالصيغة التالية:

$$LM = \frac{NT}{2(N - 1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^N (\sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{it})^2}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{it}^2} - 1 \right]^2 \sim \chi_1^2$$

¹ - Damodar N Gujarati, Dawn C. Porter, **Basic Econometrics**, McGraw-Hill Companies, New York, Vol 5, 2009, p: 603.

² - Ibid, p: 598.

وذلك تحت الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \sigma_v^2 = 0 \text{ هو المناسب } \text{PRM} \text{ نموذج} \\ H_1 : \sigma_v^2 = 0 \text{ هو المناسب } \text{REM} \text{ نموذج} \end{cases}$$

حيث ان: σ_v^2 هو تباين الخطأ الفردي.

فإذا كانت احصائية مضاعف لاغرنج اقل من الاحصائية المجدولة $\chi_1^2 < LM$ فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ونقر بأن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب، اما إذا كانت احصائية مضاعف لاغرنج اكبر من الاحصائية المجدولة $\chi_1^2 > LM$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ونقر بأن نموذج الاثار العشوائية هو المناسب¹.

ثالثاً: المفاضلة بين نموذج الاثار الثابتة (FEM) ونموذج الاثار العشوائية (REM)

لقد قمنا بالتمييز بين نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، والسؤال الذي لا مفر منه هو ما الذي يجب استخدامه؟ من وجهة نظر عملية بحتة فإن نموذج الاثار الثابتة ذو المتغير الوهمي مكلف من حيث درجات الحرية المفقودة، ومن ناحية أخرى فإن نموذج الاثار الثابتة له ميزة ان مبرراته لمعالجة الاثار الثابتة على أنها غير مرتبطة بعوامل الانحدار الأخرى قليلة على عكس نموذج الاثار العشوائية التي قد تعاني من عدم الاتساق بسبب هذا الارتباط بين المتغيرات المشمولة والتأثير العشوائي².

لذلك تمت صياغة اختبار هوسمان (Hausman(1978 للمساعدة في إجراء اختبار يساعدنا على المفاضلة

بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، وذلك تحت ضل الفرضيات التالية³:

$$\begin{cases} H_0 : \hat{\alpha}_{FEM} - \hat{\alpha}_{REM} = 0 \text{ نموذج التأثيرات العشوائية هو المناسب} \\ H_1 : \hat{\alpha}_{FEM} - \hat{\alpha}_{REM} \neq 0 \text{ نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب} \end{cases}$$

وتحسب الاحصائية هوسمان حسب الصيغة الآتية:

$$H = (\hat{\alpha}_{FEM} - \hat{\alpha}_{REM})' [VAR(\hat{\alpha}_{FEM}) - VAR(\hat{\alpha}_{REM})]^{-1} (\hat{\alpha}_{FEM} - \hat{\alpha}_{REM}) \rightsquigarrow \chi_k^2$$

يتم مقارنة إحصائية H مع توزيع χ^2 مع درجة حرية K ، إذا كانت $H > \chi^2(K)$ عند درجة معنوية $\alpha\%$ ،

فإننا نرفض الفرضية H_0 ومنه نرفض مواصفات نموذج التأثيرات العشوائية ونختار نموذج التأثيرات الثابتة.

¹ - بن قدور هادية، اثر التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض دول الشرق الاوسط خلال الفترة

2016-1980، (اطروحة دكتوراه: دراسات اقتصادية ومالية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة

زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022/2021، ص: 265.

² - William H Greene, Ibid, p: 554.

³ - R Bourbonnais, Ibid, p: 358.

المطلب الثاني: البائل الديناميكي

ظهرت طريقة نماذج البائل الديناميكي او الحركي على اساس الانتقادات التي وجهت لطريقة الاثار الثابتة والعشوائية للبائل الساكن، من هذه الانتقادات فرضية تساوي الميول (المعلم) للنموذج وتبقى الاثار معبر عنها بالقواطع فقط، وتستند النماذج الديناميكية بشكل اساسي على نماذج الانحدار الذاتي، أي الاخذ بعين الاعتبار تأخير المتغيرة الداخلية وإدخالها في النموذج¹.

الفرع الاول: طريقة العزوم المعممة (GMM) Generalised Method of Moment

تعتبر طريقة العزوم المعممة (GMM) من بين اهم الطرق المستخدمة في تقدير نماذج البائل الديناميكي Dynamic Panel Model، والتي تركز على مجموعة من الشروط والافتراضات²:

- يعتمد المتغير التابع على نفسه في الماضي؛
 - إن المتغيرات المستقلة ليست خارجية بحتة، ولها ارتباط مع الخطأ في الماضي اوي ممكن في الحالي؛
 - تتمتع بالكفاءة العالية خاصة عندما يكون عدد الافراد كبير من الفترة الزمنية، ومن ناحية اخرى فإن زيادة حجم العينة يؤدي الى زيادة درجات الحرية وبالتالي الى كفاءة النموذج المقدر؛
 - يجب ان يكون عدد ادوات المتغيرات (instrument variable) \leq من المتغيرات الداخلية (endogenous)؛
ومن مزايا هذه الطريقة³:
 - ✓ تعمل هذه الطريقة على إزالة الارتباط التسلسلي او الارتباط الذاتي؛
 - ✓ تعمل طريقة العزوم المعممة على إزالة اختلاف التباين؛
 - ✓ تعمل على تصحيح المتغير التابع (endogenous) عن طريق تحويل المتغيرات المستقلة من خلال اخذ الفروق؛
 - ✓ إزالة التأثيرات الثابتة؛
 - ✓ استخدام ادوات المتغيرات (instrument variable)، ويستخدم المتغيرات الخارجية كأدوات في هذا النوع من التقدير، ويلاحظ هنا بأنه يمكن استخدام الادوات الداخلية إلا انها غير مشاهدة ولا يمكن مشاهدة بياناتها بعكس المتغيرات الخارجية فيمكن مشاهدة بياناتها؛
 - ✓ الحصول على مقدرات متسقة وغير متحيزة؛
 - ✓ ومن مزايا استخدام هذه الطريقة ايضا عدم ارتباط المتغير التابع المتأخر زمنيا مع المتغيرات المستقلة.
- وقبل تقدير النموذج الحقيقي للعزوم المعممة (GMM)، نكتب النموذج الديناميكي بالشكل التالي:

¹- بن قدور هادية، مرجع سبق ذكره، ص: 267.

²- صباح صابر محمد خوشناو، هيو عثمان اسماعيل، قياس وتحليل الية عمل ثلاثية العجز وتوئمة العجز لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) للمدة (2009-2017)، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 10، العدد 03، 2021، ص:

312.

³- مرجع سبق ذكره، ص: 312.

$$Y_{it} = \delta Y_{it-1} + \beta_i X_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

حيث ان:

- μ_i : يمثل اثار التحديد او الاثار المتعلقة بعدم التجانس؛

- ε_{it} : يمثل حد الخطأ.

إن التقدير بطريقة العزوم المعممة () مبني اساسا على اخذ الفروقات الاولى للمتغيرات النموذج من اجل التخلص من الاثار الفردية، وعليه يتحول النموذج الى الشكل التالي:

$$(Y_{it} - Y_{i,t-1}) = \delta(Y_{i,t-1} - Y_{i,t-2}) + \beta_i(X_{it} - X_{i,t-1}) + (\varepsilon_{it} - \varepsilon_{i,t-1}) \quad t = 2 \dots \dots T$$

ونتيجة لاستخدام الفروق الاولى لقيم كل من المتغيرات وحد الخطأ ظهرت مشكلتين:

- اولها احتمال وجود ان تكون المتغيرات التفسيرية وحد الخطأ المتأخرة زمنيا متغيرات داخلية؛
- وثانيهما وجود ارتباط بين حد الخطأ العشوائي الجديد $(\varepsilon_{it} - \varepsilon_{i,t-1})$ والفروق الاولى للمتغير التابع المتأخر زمنيا $(Y_{i,t-1} - Y_{i,t-2})$.

ولمعالجة هاتين المشكلتين اقترح Arellano and Bond (1991) استخدام القيم المبطة لمستويات المتغيرات

المستقلة كمتغيرات مساعدة¹، في ظل الافتراضات لتالية:

- حد الخطأ غير مرتبط تسلسليا؛

- المتغيرات المستقلة تعتبر متغيرات خارجية بحتة.

ومن اجل ذلك فإن (GMM) سوف تستخدم شرط العزوم التالية²:

$$E[Y_{i,t-s}^*(\varepsilon_{it} - \varepsilon_{i,t-1})] = 0 \quad \text{for } s \geq 2; t = 3, \dots, T$$

$$E[X_{i,t-s}^*(\varepsilon_{it} - \varepsilon_{i,t-1})] = 0 \quad \text{for } s \geq 2; t = 3, \dots, T$$

ويتضح من المعادلة السابقة ان شروط العزوم يتم تطبيقها على المتغير التابع المتأخر زمنيا ومجموعة المتغيرات المستقلة، ويطلق على (GMM) التي تعتمد على شروط العزوم الممثلة بالمعادلتين السابقتين بطريقة التقدير باستخدام الفروق الاولى للقيم الاصلية لمتغيرات النموذج محل التقدير (DIF_GMM).

ولاختبار صلاحية النموذج تستخدم هذه الطريقة اختبار القيود المفردة (Sargan test) لاختبار صلاحية شروط العزوم المستخدمة في التقدير، حيث انه تصاغ فرضيات مقدر طريقة العزوم المعممة للفروقات (DIF_GMM) عند مستوى معنوية على النحو التالي³:

$$\begin{cases} H_0 : E(z'_{it}(y_{it} - x_{it}\tilde{\beta})) = 0 & \text{الادوات صالحة} \\ H_0 : E(z'_{it}(y_{it} - x_{it}\tilde{\beta})) \neq 0 & \text{الادوات غير صالحة} \end{cases}$$

¹ - Badi H. Baltagi, **Econometric Analysis of Panel Data**, John Wiley & Sons Ltd, Vol 3, England, 2005, p: 136.

² - مجّد ربيعة، حكيم بوجوطو، **تقدير العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي باستخدام الفروق العامة للعزوم لبيانات البانل (Panel GMM)**، مجلة دراسات، المجلد 16، العدد 01، جانفي 2019، ص: 09.

³ - بن قلدور هادية، مرجع سبق ذكره، ص: 282.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

وتعطي إحصائية هذا الاختبار كما يلي:

$$S_d = \frac{1}{N} \widehat{\Delta\mu}' Z_d S Z_d' \widehat{\Delta\mu}$$

حيث ان:

- $\widehat{\Delta\mu}$: يمثل متجه بواقي التقدير في الفروقات الاولى بطريقة (DIF_GMM)؛

- S : عبارة عن مصفوفة الاوزان $\chi^2_{(r_d-k)}$

- r_d : عدد شروط العزوم، و k يشير الى عدد المعالم المقدرة؛

الفرع الثاني: دراسة استقراريه بيانات البانل

تُعد اختبارات الاستقرارية لبيانات البانل احد المراحل المهمة في تطبيق القياس الاقتصادي، ذلك ان وجود جذر الوحدة في السلاسل يمكن ان يؤدي الى نتائج سلبية فيما يتعلق بالخصائص التقاربية للمقدرات او حتى في اعتبار النموذج المقدر نموذجاً زائفاً.

وقد عرفت الدراسات المتعلقة بجذر الوحدة لبيانات البانل جيلين من الاختبارات، تم التمييز بينهما بناءً على المشكل الذي تختص به بيانات البانل ألا وهو مشكل ارتباط الوحدات المقطعية، بحيث تستند اختبارات الجيل الاول على فرضية الاستقلالية بين الوحدات المقطعية، اما اختبارات الجيل الثاني فقد استغنت عن فرضية الاستقلالية للوحدات المقطعية وبذلك فهي تعتبر الارتباط بين الوحدات المقطعية كمعلمات، وتقتصر استغلال الحركات المشتركة للوحدات المقطعية من اجل تعريف احصائيات اختبار جديدة¹.

الجدول رقم (4-43): اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل

اختبارات الجيل الاول: الاستقلالية بين الافراد

1- تحديد متجانس لجذر الانحدار الذاتي تحت الفرضية H_1

Levin and Lin (1992, 1993)

Levin, Lin and Chu (2002)

Harris and Tzavalis (1999)

2- تحديد غير متجانس لجذر الانحدار الذاتي

Im, Pesaran and Shin (1997, 2002, 2003)

Maddala and Wu (1999)

Choi (1999, 2001)

Hadri (2000)

3- اختبار تسلسلي

Henin, Jolivaldt and Nguyen (2001)

اختبارات الجيل الثاني: ارتباط بين الافراد

1- اختبارات مبنية على نماذج عاملية

Bai and Ng (2001, 2004)

¹ - ايمن العشعوش، اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل (اختبارات الجيل الاول) تطبيق على عينة من الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 39، العدد 5، سوريا، 2017، ص ص: 54-55.

Moon and Perron (2004a)

Phillips and Sul (2003a)

Pesaran (2003)

Choi (2002)

2- مناهج اخرى

O'Connell (1998)

Chang (2002, 2004)

المصدر: بن قدور هادية، مرجع سبق ذكره، ص: 268.

وسنستعرض فيما يأتي بعض من هذه الاختبارات المطورة الخاصة بالجيل الاول والتي تعد أكثر استخداما بهدف اختبار وجود جذر الوحدة أم لا، والتي تقوم على فرضية الاستقلالية بين الأفراد .

اولا: اختبار (Levin, Lin and Chu (2002)

يعتمد هذا الاختبار على منهجية ديكي فولر المطور (ADF)، ويستند على افتراضين تجانس الانحدار الذاتي $\rho_i = \rho_j = \rho \forall i, j$ والاستقلال بين الافراد، ويعطى بالصيغة الآتية:

$$\left\{ \begin{array}{l} \Delta Y_{it} = \rho Y_{it-1} + \sum_{s=1}^{P_i} \gamma_{is} \Delta Y_{it-s} + \mu_{it} \dots \dots \dots (1) \\ \Delta Y_{it} = \alpha_i + \rho Y_{it-1} + \sum_{s=1}^{P_i} \gamma_{is} \Delta Y_{it-s} + \mu_{it} \dots \dots \dots (2) \quad \mu_{it} \rightsquigarrow (0, \sigma_{it}^2) \\ \Delta Y_{it} = \alpha_i + \beta_i t + \rho Y_{it-1} + \sum_{s=1}^{P_i} \gamma_{is} \Delta Y_{it-s} + \mu_{it} \dots \dots \dots (3) \end{array} \right.$$

ويقوم هذا الاختبار على اساس الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة اي ان السلسلة غير

مستقرة.

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 1 \\ H_1 : \rho < 1 \end{cases}$$

ثانيا: اختبار (Im, Pesaran and Shin (2003)

يعتمد اختبار IPS في صياغته العامة على معادلة النموذج الثاني ل LLC كما يلي:

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + \rho Y_{it-1} + \sum_{s=1}^{P_i} \gamma_{is} \Delta Y_{it-s} + \mu_{it} \quad \text{نموذج IPS:}$$

حيث: α_i تمثل الاثر الفردي، ويمكن للتأخير P_i ان يختلف بين الافراد، ويقر باختلاف قيمة المعلمة ρ عدم (تجانس قيم جذر الانحدار الذاتي) بالنسبة لافراد العينة في ظل الفرضية البديلة، ويسمح بوجود على الاقل جزء

من افراد العينة في حالة استقرار، وعليه يمكن صياغة فرضيات الاختبار IPS بالشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \rho_i = 0 \quad \forall i \in [1, N] \\ H_1 : \rho_i < 0 \quad i = 1, 2, \dots, N_1 \\ \rho_i = 0, \quad \forall i = N_1 + 1, N_1 + 2, \dots, N \end{cases}$$

ثالثا: اختبار (Maddala and Wu (1999)

اقترح مادالا و وو سنة 1999 اختبار للاستقرارية السلاسل يقوم على اساس اختبار لكل فرد على حدى، ثم يقوم بتحديد الاحتمال المرافق لهذا الاختبار من خلال الصيغة التالية:

$$P_{MW} = -2 \sum_{i=1}^N \ln(P_i) \rightsquigarrow \chi^2(2N)$$

وعلى اساس عدم وجود قيود على الافراد ولا على فترات الدراسة يعتبر اختبار مادالا و وو افضل من كل الاختبارات السابقة¹.

رابعا: اختبار (Hadri (2000)

على عكس الاختبارات السابقة، يقترح قدور حضري اختبار يعتبر تعميما لاختبار KPSS للسلاسل الزمنية، ويقوم على تقدير بواقي معادلات الانحدار لاختبار KPSS بطريقة المربعات الصغرى ثم يتم حساب مضاعف لاغرانج للبواقي، ويتميز عن باقي الاختبارات بأن فرضيته الصفرية تنص على عدم وجود جذر الوحدة اي ان السلسلة مستقرة عكس بقية الاختبارات السابقة².

المطلب الثالث: نموذج الانحدار للعتبات بانل ذو الانتقال الفوري (PTR)

تفترض غالبية الأبحاث التطبيقية في نمذجة الاقتصاد القياسي أن العلاقات بين المتغيرات خطية، إلا ان التطورات الحديثة اثبتت بالحجج بناء على النظام الملاحظ في البيانات الاقتصادية والمالية بأن المواصفات الغير خطية قد تكون تمثيلا أكثر واقعية، ولهذا فقد اكتسبت مؤخرا نماذج العتبة اهتماما كبيرا في علم الاقتصاد القياسي بسبب توفرها على طرق بسيطة وقابلة لتفسير، وذلك لنمذجة انواع معينة من العلاقات ذات السلوك الغير خطي، حيث ان نماذج انحدار العتبة تسمح بالبحث عند التحول في العلاقات الاقتصادية عندما يتجاوز متغير العتبة معلمة العتبة، مساهمة بذلك في التقاط العديد من الظواهر الاقتصادية، ومن اشهر هذه النماذج (Sarel(1996)، (Hanssen(1999)، (Drukker(2005)، ونموذج (Khan and Senhadji (2001) الذي سنتطرق اليه.

¹ - صارة زعيتري، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، (اطروحة دكتوراه: دراسات اقتصادية ومالية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019/2018، ص: 169.

² - محمد بن سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 307.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الاول: نموذج الانحدار للعتبة بانل خان وصنهاجي (2001) Khan and Senhadji

يعد نموذج خان وصنهاجي (2001) Khan and Senhadji، الأكثر استعمالاً في الدراسات القياسية لأنه يعمل على دراسة اثر التضخم على النمو تحت وفوق مستوى العتبة على عكس النماذج الاخرى التي تركز على اثر التضخم على النمو فوق مستوى العتبة فقط¹، ويأخذ نموذج خان وصنهاجي (2001) الصيغة الآتية²:

$$pibh_{it} = \mu_t + \gamma_1 (1 - d_{it}^{inf*}) (inf_t - inf^*) + \gamma_2 d_{it}^{inf*} (inf_t - inf^*) + \theta X_t + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

مع:

$$d_{it}^{inf*} = \begin{cases} 1 & \text{if } inf_t > inf^* \\ 0 & \text{if } inf_t \leq inf^* \end{cases} \quad i = 1, \dots \dots N \quad ; \quad t = 1, \dots \dots T$$

حيث ان:

- $pibh_{it}$: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للبلد i في الفترة t ؛
 - μ_t : تأثير الثابت الخاص بكل بلد i او الاختلافات المقطعية غير الملحوظة والتي تتفاوت من دولة لأخرى؛
 - inf_t : معدل التضخم مقاس على اساس مؤشر اسعار الاستهلاك (CPI)؛
 - inf^* : معدل عتبة التضخم (الاجر الحرج)؛
 - d_{it}^{inf*} : متغير وهمي يأخذ القيمة (1) عندما تكون معدلات التضخم تفوق مستوى العتبة، ويأخذ القيمة (0) عندما تكون اقل من مستوى العتبة؛
 - X_t : مصفوفة المتغيرات التفسيرية الاخرى؛
 - γ_1 : معلمة النموذج وتقيس اثر التضخم على النمو الاقتصادي اذا كان التضخم اقل او يساوي مستوى العتبة؛
 - γ_2 : معلمة النموذج وتقيس اثر التضخم على النمو الاقتصادي اذا كان التضخم اكبر من مستوى العتبة؛
 - ε_t : الخطأ العشوائي للبلد i في الفترة t .
- ويتم تقدير هذا النموذج باتباع الخطوات التالية:

الفرع الثاني: تحديد قيمة العتبة لنموذج خان وصنهاجي

يرى خان وصنهاجي (2001) انه اذا كانت قيمة العتبة معروفة فإنه يمكن تقدير النموذج بواسطة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ونظراً لان قيمة العتبة مجهولة فإن الطريقة الانسب للتقدير في هذه الحالة هي طريقة المربعات الصغرى المشروطة، والتي تنص على انه عند كل مستوى من مستويات عتبة التضخم يتم تقدير النموذج

¹ شلوبي عمير، عزوي عبد الباسط، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عتبة التضخم (TR) دراسة قياسية

للفترة الممتدة من 1980-2016، مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE، المجلد 01، العدد 03، سبتمبر 2017، ص: 5.

² وائل سعد حسنين الدواخلي، تقدير عتبة الانفاق الحكومي في الدول العربية باستخدام نماذج انحدار العتبة - دراسة قياسية باستخدام بيانات

بانل (2000-2020)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 52، العدد 03، أكتوبر 2022، ص: 331.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

بطريقة المربعات الصغرى من خلال تكديس البيانات في المعادلة (1)، ثم استخراج مجموع مربعات البواقي عند هذه المستويات وتحديد قيمة العتبة عند المستوى الذي يحقق اقل مجموع مربعات البواقي¹:

$$inf^* = argmin \{s_1(inf), inf = \underline{inf}, \dots, \overline{inf}\}$$

بشكل عام يجب أن يشمل البحث الأمثل عن العتبة المثلى النطاق الكامل لمستوى التضخم، الامر الذي يجعل مسألة الحساب كثيفة للغاية، ومن اجل ذلك اقترح هانسن قصر البحث الأولي على مجموعة أصغر من القيم باستخدام كميات محددة على سبيل المثال عدد صحيح، او البحث عن القيمة المثلى فقط في المنطقة التي يتوقع أن تكون فيها العتبة².

الفرع الثالث: اختبار المعنوية الاحصائية لمستوى العتبة

من المهم جدا اختبار اهمية العتبة هل هي ذو دلالة معنوية، من خلال اختبار الفرضية الصفرية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \gamma_1 = \gamma_2 & \text{لا توجد عتبة} \\ H_1 : \gamma_1 \neq \gamma_2 & \text{توجد عتبة} \end{cases}$$

ولاختبار هذه الفرضية يتم الاستعانة بإحصائية هانسن (1999) والتي تأخذ الصيغة التالية³:

$$LR_0 = \frac{(S_0 - S_1)}{\hat{\delta}^2} = F_1$$

حيث ان:

- S_0 و S_1 : تمثل مجموع مربعات البواقي لفرضية العدم $H_0 : \gamma_1 = \gamma_2$ وللفرضية البديلة $H_1 : \gamma_1 \neq \gamma_2$ ؛
- $\hat{\delta}^2$: تمثل تباين البواقي للفرضية البديلة.

هذه الاحصائية لا تخضع للاختبارات الكلاسيكية مثل اختبار ستودنت t وذلك بسبب أنها لا تعطي توزيعا قياسييا، لذلك فقد اقترح هانسن (1999) طريقة لمحاكاة التوزيع المتقارب لاختار نسبة الامكانية العظمى للفرضية H_0 من خلال الصيغة التالية⁴:

$$P_{value} = 1 - \left[1 - \exp\left(\frac{-1}{2} F_1\right) \right]$$

ومن خلال هذه الدالة يمكن تحديد خطية من عدم خطية نموذج العتبة، فإذا كانت القيمة الاحتمالية P_{value} لي F_1 اقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (1% او 5% او 10%) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل

¹- Mohsin S Khan, Abdelhak S Senhadji, Bruce D Smith, **Inflation and Financial Depth**, IMF WORKING PAPERS, April 2001, pp: 12-13.

²- Pypko Sergii, **INFLATION AND ECONOMIC GROWTH: THE NON-LINEAR RELATIONSHIP. EVIDENCE FROM CIS COUNTRIES**, (Thesis: Master in Economics), Kyiv School of Economics, 2009, p:13.

³- شلوفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014، (اطروحة دكتوراه:

اقتصاد كمي)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2018، ص:

⁴- Hala Abou-Ali & Hanaa Kheir-El-Din, **Inflation and Growth in Egypt: is there a Threshold Effect?**, Middle East Development Journal, Vol 01, No 01, 2009, p: 73.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الفرضية البديلة القائلة بأن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية وبالتالي قبول النموذج في تفسير العلاقة.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

يهدف هذا المبحث الى تقدير اثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية، وتتكون العينة من بعض الدول النامية والتي بلغ عددها (9) بلدان متمثلة في الجزائر باعتبارها محور دراستنا، السعودية، ايران، نيجيريا، اندونيسيا، تونس، المغرب، تركيا، ماليزيا، هم الذين توافرت عنهم البيانات طيلة فترة الدراسة (1980-2020)، والجدول التالي يوضح طبيعة المتغيرات التي تضمنها نموذجنا القياسي بالرموز المستخدمة وطرق قياسها:

الجدول رقم (4-44): عرض المتغيرات التي تم استخدامها في النموذج

اسم المتغير	رمز المتغير	القياس
معدل النمو الاقتصادي	PIBH	معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مبني على أساس سعر ثابت للعملة المحلية.
معدل التضخم	INF	مقاس بالتغير السنوي لمؤشر أسعار المستهلكين CPI
الانفاق الحكومي	G	إجمالي الإنفاق الوطني (% من إجمالي الناتج المحلي)
تكوين راس المال الثابت	K	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي)
المعروض النقدي	M	المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي¹

المطلب الاول: تقدير نماذج البانل وتحديد النموذج الملائم لبيانات دراستنا

في هذا العنصر سنعمل على تقدير نماذج البانل الخطي، ثم القيام بالمفاضلة بين النماذج من خلال الاختبارات المقترحة، وفي الاخير نقوم بعملية تقييمية للنموذج الملائم.

الفرع الاول: تقدير نماذج البانل الخطي

سوف نقوم في هذا العنصر بتقدير نماذج البانل الخطي، حيث ان نماذج البانل بين ثلاث نماذج، نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج الاثار الثابتة (FEM)، ونموذج الاثار العشوائية (REM)، وفيما يلي نتائج تقدير نماذج البانل لدراستنا:

¹ - لمزيد من الاطلاع: <https://data.albankaldawli.org>

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الجدول رقم (4-45): نتائج تقدير نماذج البانل

نموذج (REM)	نموذج (FEM)	نموذج (PRM)	
-0.063***	-0.076***	-0.025***	INF
-0.067**	-0.08***	-0.022**	G
-0.019	-0.032**	-0.001	M
-0.069**	-0.066**	-0.070**	K
11.91***	13.98***	5.905***	الثابت
0.065	0.164	0.03	R ²
4.70	4.674	4.979	SE
1.515	1.557	1.391	DW
6.36	5.83	2.821	F.statistic
0.000	0.000	0.024	Prob (F.statistic)
41	41	41	T
9	9	9	N
369	369	369	عدد المشاهدات
*** معنوية عند 1%، ** معنوية عند 5%، * معنوية عند 10%			

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Eviews 12

الفرع الثاني: تحديد النموذج الملائم

بعد تقديرنا لنماذج البانل الخطي، نقوم في هذا العنصر بعملية المقاضلة فيما بينها عن طريق الاختبارات التي اشرنا اليها سابقا.

اولا: المقاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الاثار الثابتة (FEM)

في الجدول الموالي تظهر نتائج اختبار فيشر F المقيد، والذي يطلق عليه اسم The Redundant Fixed Effects Test في برنامج Eviews، والذي يسعى للمقاضلة بين النموذجين (PRM) و (FEM)، والتي كانت كالتالي:

الجدول رقم (4-46): نتائج اختبار The Redundant Fixed Effects Test

Redundant Fixed Effects Tests			
Pool: PANEL			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	7.144813	(8,356)	0.0000
Cross-section Chi-square	54.944310	8	0.0000

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Eviews 12

ومن خلال النتائج اعلاه نلاحظ ان القيمة المرافقة لإحصائية فيشر F تساوي 7.14 وباحتمالية اقل من 0.05، وعليه نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على ان النموذج التجميعي (PRM) هو المناسب ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على نموذج الاثار الثابتة (FEM) هو النموذج المناسب.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

ثانياً: المقاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الاثار العشوائية (REM) في الجدول الموالي تظهر نتائج اختبار مضاعف لاغرنج LM لي (Breusch-Pagan)، والذي يسعى للمفاضلة بين النموذجين (PRM) و (REM)، والتي كانت كالتالي:

الجدول رقم (4-47): نتائج اختبار مضاعف لاغرنج LM

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$PIBH[\text{country},t] = Xb + u[\text{country}] + e[\text{country},t]$$

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
PIBH	25.28754	5.028672
e	21.8463	4.674003
u	2.574499	1.604525

Test: Var(u) = 0

$$\text{chibar2}(01) = 51.46$$

$$\text{Prob} > \text{chibar2} = 0.0000$$

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata 17

ومن خلال النتائج اعلاه نلاحظ ان القيمة المرافقة للإحصائية LM والتي تتبع توزيع χ^2 تساوي 51.46 وبقيمة احتمالية اقل من 0.05، وعليه نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على ان النموذج التجميعي (PRM) هو المناسب ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على نموذج الاثار العشوائية (REM) هو النموذج المناسب.

ثالثاً: المقاضلة بين نموذج الاثار الثابتة (FEM) ونموذج الاثار العشوائية (REM)

في الجدول الموالي تظهر نتائج اختبار هوسمان Hausman للمفاضلة بين النموذجين (FEM) و (REM)، والتي كانت نتائجه كالتالي:

الجدول رقم (4-48): نتائج اختبار هوسمان Hausman

. hausman model_fe model_re

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) model_fe	(B) model_re		
INF	-.0761517	-.0635901	-.0125615	.0058344
G	-.0806078	-.0674336	-.0131743	.0106991
M	-.0320165	-.0196847	-.0123318	.0086516
K	-.0662087	-.069032	.0028234	.00739

b = Consistent under H_0 and H_a ; obtained from xtreg.
B = Inconsistent under H_a , efficient under H_0 ; obtained from xtreg.

Test of H_0 : Difference in coefficients not systematic

$$\text{chi2}(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$$

$$= 10.34$$

$$\text{Prob} > \text{chi2} = 0.0350$$

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata 17

ومن خلال النتائج اعلاه نلاحظ ان القيمة المرافقة للإحصائية H والتي تتبع توزيع χ^2 تساوي 10.34 وبقيمة احتمالية 0.035 اقل من 0.05، وعليه نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على ان نموذج الاثار العشوائية (REM) هو المناسب ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على نموذج الاثار الثابتة (FEM) هو النموذج المناسب.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الثالث: تقييم النموذج الملائم

يعد نمو الآثار الثابتة (FEM) هو النموذج الأكثر شيوعاً في أغلب الدراسات التي تناولت بيانات البانل، إذ يستحسن استعمال هذا النموذج في حالة العينات الشاملة مثل دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي عبر البلدان¹، وهذا ما خلصت إليه نتائج دراستنا بأن النموذج الملائم هو نموذج الأثر الثابت (FEM)، والتي كانت نتائجها التفصيلية كالآتي:

الجدول رقم (4-49): النتائج التفصيلية لنموذج الآثار الثابتة (FEM)

Dependent Variable: PIBH?
Method: Pooled Least Squares
Date: 02/28/23 Time: 17:50
Sample: 1980 2020
Included observations: 41
Cross-sections included: 9
Total pool (balanced) observations: 369

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF?	-0.076152	0.019834	-3.839410	0.0001
G?	-0.080608	0.033380	-2.414821	0.0162
M?	-0.032017	0.015567	-2.056710	0.0404
K?	-0.066209	0.032462	-2.039604	0.0421
C	13.98235	3.127987	4.470081	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
ALG-C	-1.057646			
SAU-C	-4.942282			
IRN-C	-0.319723			
NIG-C	-1.514548			
IND-C	1.140495			
TUN-C	0.145875			
MAR-C	1.446072			
TUR-C	2.527632			
MAL-C	2.574124			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	4.590931	R-squared	0.164256	
Mean dependent var	1.479075	Adjusted R-squared	0.136084	
S.D. dependent var	5.028672	S.E. of regression	4.674003	
Akaike info criterion	5.956503	Sum squared resid	7777.283	
Schwarz criterion	6.094282	Log likelihood	-1085.975	
Hannan-Quinn criter.	6.011236	F-statistic	5.830630	
Durbin-Watson stat	1.557610	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Eviews 12

أولاً: التقييم الاقتصادي

يرتبط معدل التضخم INF بعلاقة سلبية مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي PIBH، حيث ان الزيادة الحاصلة في معدل التضخم بـ 1% تؤدي الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.07%، وهي نسبة جد منخفضة في عملية التأثير رغم سلبيتها ويرجع ذلك الى طبيعة اغلب الانظمة الاقتصادية لعينة الدراسة التي لا تتمتع بالتنوع الاقتصادي.

كما اظهرت نتيجة الانحدار وجود علاقة سلبية بين معدل الانفاق الحكومي G ومعدل المعروض النقدي M ومعدل تراكم راس المال الثابت K مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي PIBH بشكل يتنافى مع النظرية الاقتصادية على رغم من ضعف قيمة التأثير، حيث انه اذا زادت هذه المتغيرات بـ 1% فإنه تؤدي الى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد بـ 0.08% بالنسبة للإنفاق الحكومي و 0.03% بالنسبة للمعروض النقدي و 0.06% بالنسبة لتراكم راس المال الثابت، ويرجع ذلك الى ان حجم الانفاق الحكومي والمعروض النقدي الذي تقوم بضخه عينة الدراسة من الدول النامية في الاقتصاد يتم توجيهه معظمه الى الاستهلاك وليس الانتاج، بالإضافة

¹ - بن قدور هادية، مرجع سبق ذكره، ص: 265.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الى ضعف الهيكل الانتاجي بالنسبة لمتغيرة تراكم راس المال الثابت ما يجعلها لا تساهم كثيرا في تحسين مستويات الانتاجية ودفع عجلة التنمية.

ثانيا: التقييم الاحصائي

اظهرت نتائج معنوية المعلمات لاختبار ستيودنت t لنموذج الاثر الثابت ان كل المعلمات لها دلالة معنوية عند النسبة 5%، اما بالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج فقد اشارت نتائج اختبار فيشر F الذي بلغت قيمته 5.83 بقيمة احتمالية اقل من 1% الى معنوية النموذج ككل، في حين بلغت القدرة التفسيرية للنموذج ككل من خلال معامل التحديد النسبة 16%، اي ان هذه المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير 16% من التغيرات الحاصلة على مستوى النمو الاقتصادي وهي نسبة ضعيفة جدا.

المطلب الثاني: تقدير نموذج البانل الديناميكي

بما أننا نستخدم نموذج من نوع البانل الديناميكي فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى تبقى غير صالحة في مثل هذه النماذج، حيث لا تستطيع معالجة بعض المشاكل في النموذج الديناميكي، وبغية الحصول على مقدرات أفضل ونتائج أحسن من هذا التقدير سوف نستخدم طريقة DIF-GMM والتي تعرف بمقدر Arellano et Bond، حيث تعمل هذه النوعية من التقدير على توسيع النموذج ليشمل الفروق الأولى للمتغيرات التابعة بالإضافة إلى مستويات المتغيرات التفسيرية، ونهدف من خلال هذه الطريقة إلى إبراز الأثر على المدى القصير للمتغيرات التفسيرية على مستوى نصيب حصة الفرد من الناتج، والجدول التالي يظهر نتائج هذا التقدير:

الجدول رقم (4-50): نتائج تقدير النموذج بطريقة DIF-GMM

Arellano-Bond dynamic panel-data estimation		Number of obs	=	351
Group variable: country		Number of groups	=	9
Time variable: years				
		Obs per group:		
		min	=	39
		avg	=	39
		max	=	39
Number of instruments = 325		Wald chi2(5)	=	45.30
		Prob > chi2	=	0.0000

One-step results

	PIBH	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]
PIBH						
L1.		.1439603	.0501089	2.87	0.004	.0457488 .2421719
INF		-.0714412	.0191507	-3.73	0.000	-.1089759 -.0339065
G		-.0467718	.0339456	-1.38	0.168	-.113304 .0197604
M		-.0497531	.0161147	-3.09	0.002	-.0813374 -.0181689
K		-.0742806	.0328504	-2.26	0.024	-.1386663 -.009895
_cons		11.66329	3.231726	3.61	0.000	5.329226 17.99736

Instruments for differenced equation

GMM-type: L(2/.)-PIBH

Standard: D.INF D.G D.M D.K PIBH INF G M K

Instruments for level equation

Standard: _cons

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata 17

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

كانت النتائج المتحصل عليها تؤكد على أن كل المتغيرات التفسيرية المقترحة في الدراسة مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 5% ماعدا متغيرة الانفاق الحكومي G، كم ان إشارات مقدرات المعالم تتطابق مع تلك التي تحصلنا عليها في نموذج الاثار الثابتة حيث لاحظنا أن:

✓ معدل نمو نصيب الفرد المتأخر زمنياً $PIBH_{t-1}$ له اثر ايجابي، حيث انه إذا زاد بـ 1% يؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي PIBH بـ 0.14% وهذه النتيجة مقبولة من وجهة نظر اقتصادية.

✓ معدل التضخم INF أبدى اثر معتبر وسالب فالتغير في معدل التضخم INF بـ 1% يؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي PIBH بـ 0.071% وهذه النتيجة مقبولة من وجهة اقتصادية.

✓ زيادة الانفاق الحكومي G و المعروض النقدي M وتراكم راس المال الثابت K بـ 1% يؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي PIBH بـ 0.046% و 0.049% و 0.074% على التوالي، هذه النتيجة تتعارض مع وجهة نظر اقتصادية، إلا انه يمكن قبولها بالنظر الى طبيعة الانظمة الاقتصادية لهذه الدول النامية ذات التوجه الاجتماعي وضعف الهيكل الانتاجي.

وبالتالي فإن كل معظم المتغيرات التفسيرية مقبولة اقتصادياً وإحصائياً، بالإضافة إلى ذلك فان إحصائية Wald تؤكد رفض الفرضية المدومة عند مستوى معنوية 5% وقبول معنوية النموذج بالكل.

من جانب آخر فإن نتيجة اختبار الارتباط المتسلسل للأخطاء من الدرجة الأولى والثانية أعطى النتائج

التالية:

الجدول رقم(4-51): نتيجة اختبار الارتباط المتسلسل للأخطاء

Arellano-Bond test for zero autocorrelation in first-differenced errors
H0: No autocorrelation

Order	z	Prob > z
1	-2.1579	0.0309
2	1.3026	0.1927

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata 17

المهم في هذا الاختبار هو الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية، ونتيجة هذا الاختبار تؤكد على قبول فرض العدم والمتضمنة لعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية وهذا عند مستوى معنوية 5%، وهذه النتيجة مهمة جداً من وجهة إحصائية فهي تعني عدم وجود الارتباط التسلسلي لحد الخطأ من الدرجة الثانية أو أعلى من جهة، ومن جهة أخرى تؤكد على صلاحية

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الادوات وشروط العزوم المستعملة من قبل هذه الطريقة وهي بذلك تعتبر دليل على اتساق مقدرات المعالم.

ولاختبار القيود زائدة التمييز فإننا نستعمل الاختبار التالي:

الجدول رقم (4-52): نتيجة اختبار القيود المفرطة (Test de Sargan)

```
. estat sargan
Sargan test of overidentifying restrictions
H0: Overidentifying restrictions are valid
```

```
chi2(319) = 323.6235
Prob > chi2 = 0.4174
```

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata 17

إن نتيجة الاختبار أعلاه تؤكد بما لا يدع مجال للشك أن الفرضية المدعومة لهذا الاختبار مقبولة وبمستوى معنوية 5%، وقبول فرضية عدم يعني أن الادوات المستخدمة من قبل هذه الطريقة صالحة ومستقلة عن بواقي النموذج أي أنها متغيرات خارجية. وعلى أساس التحليل السابق يمكننا القول أن نتائج التقدير بطريقة DIF-GMM مقبولة من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

المطلب الثالث: دراسة استقرارية بيانات البانل

جميع النظريات المقاربة لنماذج العتبة بانل التي اقترحتها هانسن (1999) وآخرون متغيراتها مستقرة في المستوى $I(0)$ ، لذلك توجب علينا دراسة استقرارية المتغيرات النموذج المستخدمة في الدراسة، ومن أجل هذا سنقوم باستخدام الاختبارات LLC و IPS من أجل التأكد من تحقق هذا الافتراض، وقد كانت نتائج الاستقرارية كالتالي:

الجدول رقم (4-53): اختبارات الاستقرارية للمتغيرات

الاحتمال	الاحصائية	الاختبار	المتغير
0.0000	-4.2916***	LLC	PIBH
0.0000	-7.5343***	IPS	
0.0000	-3.4687***	LLC	INF
0.0000	-4.5542***	IPS	
0.0002	-3.5377***	LLC	G
0.0000	-3.9641***	IPS	
0.0986	-1.2736*	LLC	M
0.0038	-2.6691***	IPS	
0.0001	-3.6592*	LLC	K
0.0073	-2.4398***	IPS	

*** معنوية عند 1%، * معنوية عند 10%

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata 17

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

نلاحظ من خلال الجدول ان الاحتمال المرافق لجميع المتغيرات اقل من 1% ما عدا المتغيرة M والتي يمكن قبولهما عند مستوى معنوية 10% بالنسبة لاختبار LLC، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على ان البيانات مستقرة في المستوى I(0).

المطلب الرابع: تقدير نموذج الانحدار للعتبات بانل ذو الانتقال الفوري (PTR)

سنعتمد في هذه الدراسة على النموذج القياسي لخان وصنهاجي لدراسة اثر وجود العتبة في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وفق العلاقة التالية:

$$pibh_{it} = \mu_t + \beta_1 (1 - d_{it}^{inf*}) (inf_t - inf^*) + \beta_2 d_{it}^{inf*} (inf_t - inf^*) + \beta_3 G + \beta_4 M + \beta_5 K + \varepsilon_t$$

مع ان:

$$d_{it}^{inf*} = \begin{cases} 1 & \text{if } inf_t > inf^* \\ 0 & \text{if } inf_t \leq inf^* \end{cases} \quad i = 1, \dots, N \quad ; \quad t = 1, \dots, T$$

الفرع الاول: تحديد قيمة العتبة التضخم

في البداية سنقوم بتحديد العتبة المثلى للنموذج حيث نعتمد على تقنية التقدير المبنية على طريقة المربعات الصغرى المشروطة، والتي تتمثل في حل برنامج تعظيمي لتقدير المعاملات عن طريق تدنية مجموع مربعات البواقي¹، وقد اظهرت النتائج ان قيمة العتبة المثلى 5.14% وذلك عند مستوى معنوية 5% في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-54): نتائج عتبات التضخم المثلى

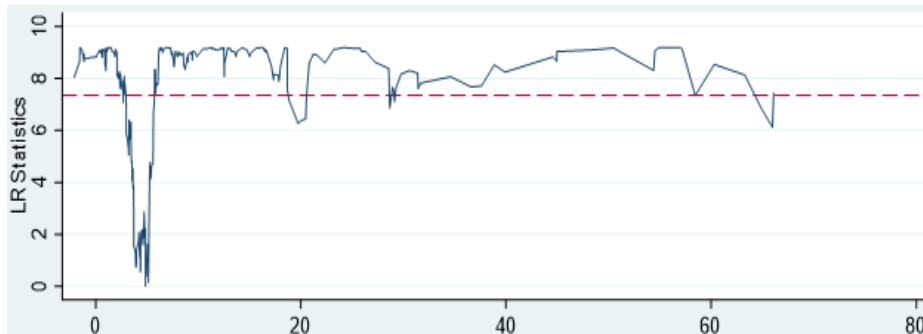
Threshold estimator (level = 95):

model	Threshold	Lower	Upper
Th-1	5.1417	3.9737	5.1831

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata 17

ويمكننا عرض مجال الثقة للعتبة من خلال رسم إحصاء LR، وذلك كما يبينه المخطط التالي:

الشكل رقم (4-28): يوضح عرض مجال الثقة للعتبة



المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata 17

¹ - بوشة مجّد واخرون، بنية معدل الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري دراسة قياسية اقتصادية باستعمال اختبارات المقاطع الهيكلية المتعددة، للفترة 1980-2017، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، 2020، ص: 647.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الثاني: اختبار المعنوية الاحصائية لمستوى العتبات

استخدم هانسن لاختبار المعنوية الاحصائية لمستوى العتبة المقدرة العلاقة التالية: $LR_0 = \frac{(S_0 - S_1)}{\hat{\delta}^2} = F_1$

واقترح طريقة لمحاكاة التوزيع المقارب لاختبار نسبة الامكانية العظمى بالعلاقة التالية:

$$P_{value} = 1 - \left[1 - \exp\left(\frac{-1}{2} F_1\right) \right]$$

وذلك من خلال اختبار فرضيات الصفرية التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 & \text{(وجود علاقة خطية)} \\ H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 & \text{(توجد عتبة (توجد علاقة غير خطية)} \end{cases}$$

ويظهر في الجدول التالي نتائج اختبار المعنوية الاحصائية للعتبة التضخم في النموذج:

الجدول رقم (4-55): نتائج اختبار المعنوية الاحصائية للعتبة

Threshold effect test (bootstrap = 300):

Threshold	RSS	MSE	Fstat	Prob	Crit10	Crit5	Crit1
Single	6802.3154	21.2572	8.46	0.0200	5.4582	6.9910	9.0832

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata 17

يظهر لنا من الجدول السابق ان احصائية هانسن قد بلغت $F_1 = 8.46$ باحتمال قدره $P_{value} = 0.020$ اي انها اكبر من القيمة الحرجة 6.99 عند مستوى معنوية 5%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود عتبة اي علاقة خطية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة غير خطية الامر الذي يدعم وجود اثر لعتبة التضخم على النمو الاقتصادي عند مستوى عتبة يساوي 5.14%.

الفرع الثالث: تقدير نموذج العتبة

في هذه المرحلة سنعمل على تقدير نموذج عتبة التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1980-2020)، والجدول التالي يظهر نتائج التقدير المتحصل عليها:

الجدول رقم (4-56): نتائج تقدير نموذج العتبة

PIBH	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
PIBH					
L1.	.1486862	.0507533	2.93	0.004	.0488613 .2485111
G	-.0245572	.0335051	-0.73	0.464	-.0904571 .0413427
M	-.0328747	.0152212	-2.16	0.031	-.0628128 -.0029366
K	-.0887992	.0328663	-2.70	0.007	-.1534428 -.0241556
_cat#c.INF					
0	.4556675	.1730178	2.63	0.009	.115365 .79597
1	-.0593257	.0195194	-3.04	0.003	-.0977178 -.0209336
_cons	8.263231	3.179865	2.60	0.010	2.008868 14.51759
sigma_u	1.9362083				
sigma_e	4.4403667				
rho	.15976055				(fraction of variance due to u_i)

F test that all u_i=0: F(8, 345) = 4.72

Prob > F = 0.0000

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata 17

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

يتضح من الجدول السابق لتقدير نموذج العتبة الى وجود علاقة غير خطية ما بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي ابتداءً من وصوله الى مستوى العتبة المقدرة بي 5.14% والتي نجد انا تقترب كثيرا مع دراسة خان وصنهاجي (2001) الذي قدر ان مستوى عتبة التضخم في الدول النامية بين 7-12% ودراسة مجموعة بنك التنمية الافريقي afdb التي قدرت مستوى العتبة عند البلدان ذات الدخل المتوسط بي 6.5% والتي تنتمي اليهم اغلب دول العينة محل دراستنا.

حيث انه في هذه العينة ومن خلال نموذجنا المقدر وجدنا انه يخضع الى نظامين مختلفين، نظام تكون فيه معدلات التضخم منخفضة او تساوي مستوى العتبة 5.14% تربطه علاقة ايجابية بمعدل النمو الاقتصادي بحيث ان الزيادة في معدل التضخم ب 1% تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بي 0.45% مع وجود دلالة معنوية قوية عند مستوى معنوية 1% من الناحية الاحصائية، اي ان معدلات التضخم المنخفضة تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي، اما النظام الثاني الذي تكون فيه معدلات التضخم اعلى من مستوى العتبة 5.14% فله علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي، مع وجود دلالة معنوية قوية عند مستوى 1% من الناحية الاحصائية، حيث انه بزيادة معدلات التضخم بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.059%، على الرغم من أن التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي يبدو ضئيلا إلا أن له تأثير على المدى الطويل على مستويات المعيشة وارتفاع تكاليف المشاريع التنموية والانتاج مما يؤدي الى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات محليا وخارجيا نتيجة ارتفاع اسعارها مقارنة بالأسعار المستوردة.

بالنسبة لمعامل الانفاق الحكومي G فهو ايضا سالب وليس له دلالة معنوية عند مستوى 5% من الناحية الاحصائية، ومن الناحية الاقتصادية نلاحظ ان الزيادة في الانفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.024%، هذه النتيجة تتعارض مع النظرية الاقتصادية بسبب توجيه الانفاق العام نحو قطاعات غير منتجة، الامر الذي جعله عامل رئيسي في ضعف اداء النمو الاقتصادي، اما بالنسبة لمعامل المعروض النقدي M فنلاحظ ايضا انه سالب وله دلالة معنوية من الناحية الاحصائية، حيث ان الزيادة في المعروض النقدي بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.032%، ويمكن ارجاع هذه العلاقة السلبية الى توجيه هذا المعروض نحو مشروعات غير ضرورية للاقتصاد، فيما نلاحظ معلمة تراكم راس المال الثابت K التي تعبر عن الاستثمار ان لها علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي، حيث ان الزيادة في الاستثمار K بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.088%، مع وجود دلالة معنوية قوية عند مستوى 5% من الناحية الاحصائية، اما من الناحية الاقتصادية فهو يرجع الى ضعف انجاز مشاريع البنية الاساسية ذات التوجه الانتاجي وانما يتم توجيهها نحو الطابع الاجتماعي، وفي الاخير يمكن ان نقول انه توجد نقاط ضعف مشتركة بين دول هذه العينة من الدول النامية اهمها هشاشة اقتصاداتها وارتباطها بقطاعات معينة على غرار القطاع النفطي او السياحي الامر الذي يجعل هذه المتغيرات لا تؤثر كثيرا على النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الرابع: الاختبارات التشخيصية لنموذج العتبة المقدر

لمعرفة إذا كان هذا النموذج صحيح ويمكن الاعتماد عليه للتشخيص والتحليل الاقتصادي السليم سنقوم

بمجموعة من الاختبارات:

أولاً: التوزيع الطبيعي للبواقي

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن البواقي تتوزع طبيعياً وهذا على أساس إحصائية 4.49 وباحتمالية تقدر بـ 0.10 التي هي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقي هي تتوزع طبيعياً.

الجدول رقم (4-57): التوزيع الطبيعي للبواقي

Variable	Obs	Pr(skewness)	Pr(kurtosis)	Joint test	
				Adj chi2(2)	Prob>chi2
Residual	369	0.0355	0.8119	4.49	0.1060

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata 17

ثانياً: دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي

نلاحظ ان بواقي النموذج مستقرة وهذا لأن أعمدة دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي كلها

داخل مجال الثقة.

الجدول رقم (4-58): دالة الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 04/06/23 Time: 06:35 Sample (adjusted): 1981 2020 Included observations: 360 after adjustments		AC	PAC	Q-Stat	Prob
Autocorrelation	Partial Correlation				
1	0.002	0.002	0.0019	0.965	
2	0.149	0.149	8.1116	0.017	
3	-0.036	-0.038	8.5946	0.035	
4	-0.094	-0.118	11.799	0.019	
5	-0.015	-0.003	11.878	0.036	
6	-0.080	-0.050	14.250	0.027	
7	-0.010	-0.015	14.284	0.046	
8	-0.005	0.005	14.292	0.074	
9	-0.123	-0.131	19.864	0.019	
10	0.013	-0.001	19.925	0.030	
11	-0.034	0.002	20.364	0.041	
12	0.038	0.022	20.899	0.052	
13	0.013	-0.008	20.960	0.074	
14	0.014	0.001	21.033	0.101	
15	-0.024	-0.045	21.246	0.129	
16	-0.047	-0.045	22.068	0.141	
17	0.001	0.013	22.068	0.182	
18	-0.003	-0.002	22.072	0.229	
19	-0.029	-0.042	22.397	0.265	
20	0.037	0.026	22.910	0.293	

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata 17

ثالثاً: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

نلاحظ من خلال الجدول التالي حسب اختبار (Wooldridge test) للارتباط الذاتي للأخطاء نلاحظ ان

$F_c = 3.53; prob = 0.09 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونقر بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول رقم (4-59): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Wooldridge test for autocorrelation in panel data	
H0: no first order autocorrelation	
F(1, 8) =	3.532
Prob > F =	0.0970

المصدر: بالاعتماد على البرنامج Stata 17

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل التطبيقي حاولنا تقديم دراسة وصفية وقياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية على غرار السعودية وايران ونيجيريا واندونيسيا وتونس والمغرب وتركيا وماليزيا، حيث انه من خلال الدراسة الوصفية وباستعمال طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP) توصلنا الى وجود تباين ملحوظ في سلوك معدلات التضخم بين دول العينة المختارة، حيث شهدت السعودية اصغر متوسط لمعدل التضخم خلال الفترة بي 1.49% في حين شهدت تركيا اعلى متوسط لمعدل التضخم بي 39.07%، كما تعرفنا من خلال (ACP) الى طبيعة العلاقة الارتباطية بين التضخم والنمو الاقتصادي حيث عرفت اغلب دول عينة الدراسة وجود علاقة سلبية بينهما ماعدا دولتي السعودية وماليزيا لاحظنا وجود أثر ايجابي للتضخم على النمو الاقتصادي. ونظرا لطبيعة بيانات الدراسة التي تضمنت النمو الاقتصادي كمتغير تابع والتضخم كمتغير مستقل في مجموعة من الدول النامية فقد استخدمنا ما يعرف بنماذج البانل، والتي شهدت مؤخرا اهتماما كبيرا لدى الباحثين الاقتصاديين، وقد اشارت نتائج الدراسة القياسية بعد قيامنا بتقدير ثلاثة نماذج اثنان منهما خطيان والثالث غير خطي، حيث انه بعد اجراء اختبارات نموذج البانل المناسب وجدنا ان نموذج الاثر الثابت (FEM) هو النموذج المناسب والذي اعطى نتائج مقبولة احصائيا والى حد ما اقتصاديا، ومن اجل تأكيد ذلك قمنا بتغيير طريقة التقدير واعتمدنا في ذلك على طريقة العزوم المعممة (GMM) وبالضبط على مقدر الفروق (Arellano et Bond)، وقد جاءت نتائجه مطابقة تقريبا لما تم التوصل اليه في نموذج الاثر الثابت (FEM)، من خلال وجود الاثر السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي حيث ان التغير في معدل التضخم INF بـ 1% يؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي PIBH بـ 0.07% وهذه النتيجة مقبولة من وجهة نظر اقتصادية. ومن خلال تقدير نموذج العتبة بانل ذو الانتقال الفوري (PTR) لدراسة اثر التضخم على النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج "خان وصنهاجي"، توصلنا الى وجود علاقة غير خطية تربط التضخم بالنمو الاقتصادي عند مستوى عتبة 5.14%، حيث انه عندما تكون معدلات التضخم اقل من قيمة العتبة فإنها تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي، اما عندما تكون معدلات التضخم اعلى من مستوى العتبة 5.14% فنلاحظ انها تعمل على عرقلة النمو الاقتصادي.

خاتمة

لقد عانت معظم الدول النامية من تذبذبات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاعات ملحوظة في معدلات التضخم، إذ يُعتبران من أهم المشكلات الأساسية التي تواجه معظم واضعي السياسات الاقتصادية لما لهما من تأثيرات كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى معيشة الأفراد، الأمر الذي جعلهما محل اهتمام كبير من طرف الحكومات وخبراء الاقتصاد، كما زاد اهتمامهم بطبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين التضخم والنمو الاقتصادي وذلك بتكوين نماذج لإثبات هذه العلاقة. ومن هذا المنطلق، حاولنا خلال هذا البحث الاجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفقا لمنهجية تحليلية وقياسية لأثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة (1980-2020).

وللإمام بمختلف الجوانب لموضوع بحثنا، كان لزاما علينا تقديم فصلين نظريين لهاتين الظاهرتين التضخم والنمو الاقتصادي، ثم تقديم دراسة تحليلية لتطور هذين المتغيرين في مجموعة من الدول النامية على غرار الجزائر، والسعودية، وايران، ونيجيريا، واندونيسيا، وتونس، والمغرب، وتركيا، ونيجيريا، في الفصل الثالث، بالإضافة إلى دراسة وصفية وقياسية لبيانات المتغيرات المستخدمة في النموذج المقترح للدراسة.

نتائج الدراسة:

في بداية البحث تم إعداد مجموعة من الفرضيات بناء على الاشكالية المطروحة، وبعد اجراء الاختبارات اللازمة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن سردها في ما يلي:

1- نتائج الدراسة النظرية:

- ✓ التضخم هو عبارة عن عملية ارتفاع مستمرة في المستوى العام للأسعار تؤدي الى انخفاض وتدهور القوة الشرائية للأفراد؛
- ✓ التضخم ظاهرة تمتلك سمة الخصوصية في البيئة التي تظهر فيها، اي انه لا يمكن الجزم بأن هناك سبب معين يقف وراءه، بل هو في الغالب عبارة عن مجموعة من الاسباب التي تتفاعل مع بعضها البعض محدثة بذلك العملية التضخمية، لذلك فإن مأمورية تفسيره ليست بالأمر الهين؛
- ✓ التضخم عملية ديناميكية تنشأ بفعل عوامل نقدية او حقيقية او هيكلية، وهذا ما يفسر وجود نظريات مختلفة تركز كل واحدة منها على مصادر معينة باعتبارها أكثر أهمية في ظهور التضخم؛
- ✓ للتضخم عدة اثار سلبية القت بظلالها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفرد، بداية من تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية الى تأثيرها الواضح في عملية الادخار مما يعطل عملية الاستثمار وبذلك تتراجع عملية الانتاج في ظل تزايد الطلب مما يجبر الحكومة الى اللجوء الى عملية الاستيراد لتغطية فائض الطلب،

وهذا ما يؤدي الى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وصولا الى انتشار الفساد الاداري وارتفاع معدلات الجريمة وتفكك المجتمع؛

✓ ونتيجة للأثار المترتبة على التضخم فقد وضعت سياسات لعلاجه او لتخفيف من حدته، واختلفت طرق العلاج بين المدارس الاقتصادية فالنقديون يميلون كثيرا الى السياسة النقدية، في حين نجد ان الكينزيون يميلون كثيرا الى السياسة المالية، في حين اجمع اخرون على وجوب مراقبة الاجور والاسعار كسياسة علاجية، ولقد اجتمعت هذه المدارس جميعها على ضرورة تخفيض فائض الطلب وعلى تخفيض حجم النقد الزائد، لان النقد هو الذي تسبب في إحداث الزيادة في الاسعار وانخفاض القوة الشرائية؛

✓ لقد اثبتت التجارب الاخيرة في مكافحة التضخم والتي تمت بنجاح منذ بداية الثمانينات في كثير من الدول المتقدمة على ان التضخم ليس كارثة او قدرا محتوما على عكس الدول النامية التي ترى انه حالة مرضية تنهش جسد الاقتصاد؛

✓ النمو الاقتصادي يعتبر ناتج كمي يتمثل في تلك الزيادات المتواترة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي؛
 ✓ ومن اجل اغراض قياس النمو الاقتصادي فأن الناتج المحلي الاجمالي يعتبر مؤشرا هاما يستخدم على نطاق واسع لمعرفة مستوى الاداء الاقتصادي؛

✓ توجد عدة عوامل يتحدد على اساسها النمو الاقتصادي اهمها كمية الموارد الطبيعية وتراكم رأس المال المادي والبشري، بالإضافة الى التقدم الفني والتكنولوجي والتخصص وغيرها من العوامل؛

✓ وفي اثناء قيامنا بتقديم مراجعة لتطور نظريات النمو الاقتصادي اعتبر اصحاب النظرية الكلاسيكية ان التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، وتوصل اصحاب النظرية الكينزية الى استنتاج مفاده ان النمو الاقتصادي يتطلب زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار، كما ركزت النظرية النيوكلاسيكية على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو، إلا انها تعرضت لانتقادات لاذعة بعد فشلها في إعطاء تفسيرات واضحة حول درجة التفاوت الذي ظهر على مستوى الاداء الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية في فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وادت هذه الانتقادات الى ظهور اعمال حديثة على شكل نظرية جديدة عرفت بنظرية النمو الداخلي، والتي كانت دوافعها الاساسية هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة؛

✓ استعنا في ابراز العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم بأهم الاسهامات النظرية التي جاءت في هذا الصدد على مر الزمن، والتي اختلفت اختلافا كبيرا في الآراء بين المدارس الفكرية المختلفة حتى بين اصحاب المدرسة الواحدة، ويظهر جوهر هذا الخلاف والنقاش في توفر الأدلة التجريبية والنظرية بشكل أساسي في وجود ثلاثة أنواع من العلاقات بين التضخم والنمو الاقتصادي، اذ يرى بعض الاقتصاديين ان التضخم يولد اثار إيجابية بحيث يكون محفزا للنمو الاقتصادي، ويرى جانب اخر ان للتضخم اثار سلبية على النمو الاقتصادي، وهناك جانب اخر لا يقر كلياً بوجود العلاقة بينهما.

2- نتائج الدراسة التحليلية:

- ✓ عانت الدول النامية منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من مشاكل عويصة نتيجة عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية فيها، لذلك فقد تبنت سياسات اقتصادية استهدفت معالجة الاختلالات الهيكلية والقصور في الاداء الاقتصادي.
- ✓ وفي مستهل دراستنا التحليلية لاحظنا ان الدول النامية الغير نفطية هي الاولى التي عانت من صدمات اقتصادية من حيث التذبذب الكبير الذي تم على مستوى معدلات النمو الاقتصادي والارتفاع المذهل في معدلات التضخم جراء ارتفاع اسعار النفط في منتصف السبعينات، الامر الذي جعلها تعجل بالقيام بإصلاحات اقتصادية ضخمة سواء كانت بمعية صندوق النقد الدولي على غرار تونس والمغرب وتركيا او القيام بإصلاحات محلية مثل ماليزيا،
- ✓ ارتفاع اسعار النفط في السبعينات كان له فائدة كبيرة للدول النفطية والتي من بينها الجزائر الى غاية سنة 1986 التي انهارت فيها اسعار النفط محدثة بذلك زوبعة اقتصادية وتدهور كبير على مستوى معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، جعلت الكثير من الدول النامية النفطية تدخل في دوامة اقتصادية جعلتها تستنجد بالصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للقيام بالإصلاحات الاقتصادية على غرار الجزائر ونيجيريا او القيام بإصلاحات اقتصادية محلية مثل السعودية.
- ✓ وخلال فترة التسعينات شهدت تواصل معاناة هذه الدول النامية جراء الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت فيها والتي كانت لها انعكاسات خطيرة في بداية الامر من تذبذب وتدهور معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم الى مستويات قياسية في بعض الدول، بالإضافة الى الازمات الاقتصادية العالمية المتواصلة والظروف الداخلية الغير مستقرة لبعض البلدان.
- ✓ خلال الالفية الجديدة شهدت تحسن في معظم الاوضاع الاقتصادية للبلدان النامية قيد الدراسة، وبدأت تظهر معالم الإصلاحات من خلال استقرار معدلات النمو الاقتصادي في كثير من الفترات وانخفاض معدلات التضخم الى مستويات متدنية ومقبولة في كثير من البلدان، إلا ان هذا الاستقرار لم يمنع ان تتخلله في بعض الفترات هزات جراء الازمة الاقتصادية العالمية 2008، وازمة النفط 2014، والازمة العالمية الاخيرة المعروفة بجائحة كوفيد 19 في سنة 2020، بالإضافة الى حالات الجفاف المتكررة التي اصابت معظم البلدان بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري؛

3- نتائج الدراسة التطبيقية:

- ✓ من خلال الدراسة الوصفية وباستعمال طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP) توصلنا الى وجود تباين ملحوظ في سلوك معدلات التضخم بين دول العينة المختارة، حيث شهدت السعودية اصغر متوسط لمعدل التضخم خلال الفترة بي 1.49% في حين شهدت تركيا اعلى متوسط لمعدل التضخم بي 39.07%، كما تعرفنا من خلال (ACP) الى طبيعة العلاقة الارتباطية بين التضخم والنمو الاقتصادي حيث عرفت

اغلب دول عينة الدراسة وجود علاقة سلبية بينهما ماعدا دولتي السعودية وماليزيا لاحظنا وجود أثر ايجابي للتضخم على النمو الاقتصادي؛

✓ اشارت نتائج الدراسة القياسية الى ان نموذج البانل المناسب بعد اجراء اختبارات التحديد هو نموذج الاثر الثابت (FEM) هو المناسب وقد اعطى نتائج مقبولة احصائيا والى حد ما اقتصاديا، ومن اجل تأكيد ذلك قمنا بتغيير طريقة التقدير واعتمدنا في ذلك على طريقة العزوم المعممة (GMM) وبالضبط على مقدر الفروق (Arellano et Bond)، وقد جاءت نتائجه مطابقة تقريبا لما تم التوصل اليه في نموذج الاثر الثابت (FEM)، من خلال وجود الاثر السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي حيث ان التغيير في معدل التضخم INF بـ 1% يؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي PIBH بـ 0.07% وهذه النتيجة مقبولة من وجهة نظر اقتصادية؛

✓ زيادة الانفاق الحكومي G و المعروض النقدي M وتراكم راس المال الثابت K بـ تؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي PIBH هذه النتيجة تتعارض مع وجهة نظر اقتصادية، إلا انه يمكن قبولها ويرجع ذلك الى ان حجم الانفاق الحكومي والمعروض النقدي الذي تقوم بضخه عينة الدراسة من الدول النامية في الاقتصاد يتم توجيه معظمه الى الاستهلاك وليس الانتاج، بالإضافة الى ضعف الهيكل الانتاجي بالنسبة لمتغيرة تراكم راس المال الثابت ما يجعلها لا تساهم كثيرا في تحسين مستويات الانتاجية ودفع عجلة التنمية؛

✓ ومن خلال تقدير نموذج العتبة بانل ذو الانتقال الفوري (PTR) لدراسة اثر التضخم على النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج "خان وصنهاجي"، توصلنا الى وجود علاقة غير خطية تربط التضخم بالنمو الاقتصادي عند مستوى عتبة 5.14% والتي نجد انا تقترب كثيرا مع دراسة خان وصنهاجي (2001) الذي قدر ان مستوى عتبة التضخم في الدول النامية بين 7-12% ودراسة مجموعة بنك التنمية الافريقي afdb التي قدرت مستوى العتبة عند البلدان ذات الدخل المتوسط بي 6.5% والتي تنتمي اليهم اغلب دول العينة محل دراستنا.

✓ حيث انه في هذه العينة ومن خلال نموذجنا المقدر وجدنا انه يخضع الى نظامين مختلفين، نظام تكون فيه معدلات التضخم منخفضة او تساوي مستوى العتبة 5.14% تربطه علاقة ايجابية بمعدل النمو الاقتصادي بحيث ان الزيادة في معدل التضخم بـ 1% تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بي 0.45% مع وجود دلالة معنوية قوية عند مستوى معنوية 1% من الناحية الاحصائية، اي ان معدلات التضخم المنخفضة تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي، اما النظام الثاني الذي تكون فيه معدلات التضخم اعلى من مستوى العتبة 5.14% فله علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي، مع وجود دلالة معنوية قوية عند مستوى 1% من الناحية الاحصائية، حيث انه بزيادة معدلات التضخم بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.059%، على الرغم من أن التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي يبدو ضئيلا إلا أن له تأثير

على المدى الطويل على مستويات المعيشة وارتفاع تكاليف المشاريع التنموية والانتاج مما يؤدي الى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات محليا وخارجيا نتيجة ارتفاع اسعارها مقارنة بالأسعار المستوردة.

✓ بالنسبة للإنفاق الحكومي G فنلاحظ انه ليس له دلالة معنوية عند مستوى 5% من الناحية الاحصائية، ومن الناحية الاقتصادية نلاحظ ان له تأثير سلبي حيث ان الزيادة في الانفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.024%، هذه النتيجة تتعارض مع النظرية الاقتصادية بسبب توجيه الانفاق العام نحو قطاعات غير منتجة، الامر الذي جعله عامل رئيسي في ضعف اداء النمو الاقتصادي، اما بالنسبة لمعامل المعروض النقدي M فنلاحظ ايضا انه سالب وله دلالة معنوية من الناحية الاحصائية، حيث ان الزيادة في المعروض النقدي بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.032%، ويمكن ارجاع هذه العلاقة السلبية الى توجيه هذا المعروض نحو مشروعات غير ضرورية للاقتصاد، فيما نلاحظ معلمة تراكم راس المال الثابت K التي تعبر عن الاستثمار ان لها علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي، حيث ان الزيادة في الاستثمار K بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.088%، مع وجود دلالة معنوية قوية عند مستوى 5% من الناحية الاحصائية، اما من الناحية الاقتصادية فهو يرجع الى ضعف انجاز مشاريع البنية الاساسية ذات التوجه الانتاجي وانما يتم توجيهها نحو الطابع الاجتماعي، وفي الاخير يمكن ان نقول انه توجد نقاط ضعف مشتركة بين دول هذه العينة من الدول النامية اهمها هشاشة اقتصاداتها وارتباطها بقطاعات معينة على غرار القطاع النفطي او السياحي الامر الذي يجعل هذه المتغيرات لا تؤثر كثيرا على النمو الاقتصادي.

التوصيات والاقتراحات:

- ✓ ضرورة تفعيل اليات البنك المركزي لاستهداف الحد الادنى لمعدلات التضخم التي من شأنها ان تحفز النمو الاقتصادي،
- ✓ مراقبة وتوجيه الانفاق من الانفاق الاستهلاكي الى الانتاجي لزيادة حصة الناتج المحلي؛
- ✓ التقليل من فاتورة الاستيراد والاعتماد على المنتجات المحلية؛
- ✓ توسيع مصادر النمو الاقتصادي وعدم الاعتماد على مورد واحد كالجباية البترولية او السياحة فقط؛
- ✓ الحد من التمويل التقليدي الذي يؤدي الى تآكل قيمة العملة مما يؤدي ارتفاع تكلفة الاستيراد.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- احمد رمضان نعمة الله، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
- 2- احمد مُجد مندور وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2004.
- 3- اسامة مُجد الغوالي، مجدي مُجد شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعية، بيروت، لبنان، 1999، ص: 88.
- 4- اسماعيل مُجد بن فانة، اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2012.
- 5- اشرف عبدالعزيز عبدالقادر واخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قُطرية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الطبعة 01، بيروت. 2013.
- 6- السيد متولي عبدالقادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر والنشر، الطبعة 2، عمان، الاردن، 2014.
- 7- السيد مُجد السريتي، على عبدالوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
- 8- إي راي كانتري، موجز تاريخ علم الاقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العلم الكتيب، ترجمة سمير كريم، المركز القومي للترجمة، الطبعة 01، القاهرة، مصر، 2011.
- 9- ب. برنييه، إ. سيمون، اصول الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الامير ابراهيم شمس الدين، الكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة 01، القاهرة، 1989.
- 10- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 11- جوزيف أ شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ترجمة: حسن عبدالله بدر، المجلس الاعلى للثقافة، المجلد 01، الطبعة 01، القاهرة، 2005.
- 12- جيمس جوارتيني، و ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبدالفتاح عبدالرحمن، عبدالعظيم مُجد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988.
- 13- روبرت باروو، محددات النمو الاقتصادي دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة: نادر ادريس التل، الطبعة 01، دار الكتاب الحديث للنشر، عمان، 1998.
- 14- روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة: ليلي عبود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2000.
- 15- سعيد الحضري، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار النهضة العربية، الطبعة 3، القاهرة، مصر، 1994.
- 16- سعيد سامي الحلاق، و مُجد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 17- شوقي احمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، الطبعة 01، الاسكندرية، مصر، 2017.
- 18- صالح فواز مُجد الخصاصنة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة 02، عمان، الاردن، 2000.
- 19- صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 20- ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2010.
- 21- عبد الرحمن مُجد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة 01، 2018.
- 22- عبد الحميد عبدالمطلب، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، الطبعة 01، الاسكندرية، 2010.
- 23- عبد الرحمن تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 24- عبدالعزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005.
- 25- عبدالفتاح عبدالسلام ابوحبيل، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسات الاقتصادية، منشورات جامعة الجيل الغربي، بنغازي، الجماهيرية العربية الليبية العظمى، 1993.

- 26- عبدالمجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2005.
- 27- عبد المنعم السيد علي، و نزار سعدالدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الاردن، 2004.
- 28- عزت قناوي، اساسيات في: النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، 2005.
- 29- علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المهمل اللبناني، الطبعة 01، بيروت، لبنان، 2012.
- 30- عيسى خليف، التغيرات في قيمة النقود الاثار والعلاج في الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 31- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 32- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، إربد، الاردن، 2006.
- 33- مايح شبيب الشمري، حسين على الشامسي، الحوكمة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
- 34- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة: ابراهيم محمد منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1985.
- 35- محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الامين للنشر والتوزيع، الطبعة 05، صنعاء، 2013.
- 36- محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الكتاب الجامعي، الطبعة 02، صنعاء، 2012.
- 37- محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 01، الجزائر، 1999.
- 38- محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02، الجزائر، 1999.
- 39- محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الاردن، 2009.
- 40- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
- 41- محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 01، الاردن، 2009.
- 42- محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2016.
- 43- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2007.
- 44- مسعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمان، 2014.
- 45- مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات Macroeconomic، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2014.
- 46- نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود والبنوك، أكاديمية طيبة، القاهرة، مصر، 2000.
- 47- نزمين مجدي، مفاهيم اقتصادية اساسية: الناتج المحلي الاجمالي (GDP Gross Domestic Product)، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 19، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2021.
- 48- نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2006.

الأطاريح:

- 49- احمد جبوري، تأثير انظمة اسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، (اطروحة دكتوراه: مالية)، علوم الاقتصاد النقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
- 50- احمد سيدي كبداني، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية، (اطروحة دكتوراه: اقتصاد)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
- 51- احمد ضيف، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، (اطروحة دكتوراه: نقود ومالية)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014.
- 52- الوليد قسوم ميسوم، اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، (اطروحة دكتوراه: اقتصاد تطبيقي)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018/2017.
- 53- امينة بن عيسى، العلاقة بين النقود والاسعار دراسة قياسية في الجزائر-تونس-المغرب، (اطروحة دكتوراه: نقود، بنوك ومالية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
- 54- شلوفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014، (اطروحة دكتوراه: اقتصاد كمي)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017.
- 55- شهبيناز سومية طالب، الاثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة -دراسة حالة الجزائر-، (اطروحة دكتوراه: تحليل اقتصادي)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017.
- 56- شين لزهري، اثر مخزون راس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، (اطروحة دكتوراه: اقتصاد كمي)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
- 57- صارة بورجة، محددات النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية والجزائر، (اطروحة دكتوراه: تقنيات كمية مطبقة)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020/2019.
- 58- صارة زعيتري، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، (اطروحة دكتوراه: دراسات اقتصادية ومالية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019/2018.
- 59- عبدالقادر لحول، العلاقة بين النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة -دراسة قياسية-، (اطروحة دكتوراه: اقتصاد مالي) العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015.
- 60- كمال شريط، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية، (اطروحة دكتوراه)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
- 61- محمد بلواي، اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2011)، (اطروحة دكتوراه)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
- 62- محمد بن سليمان، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2016، (اطروحة دكتوراه: دراسات اقتصادية ومالية)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020/2019.
- 63- محمد طلحة، قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، (اطروحة دكتوراه: اقتصاد كمي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019/2018.
- 64- مولود كبير، الادخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة (1970-2004)،

- (رسالة ماجستير: اقتصاد كمي)، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
- 65- ن قدور هادية، اثر التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض دول الشرق الاوسط خلال الفترة 1980-2016، (اطروحة دكتوراه: دراسات اقتصادية ومالية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022/2021.
- 66- هجيرة عبدالجليل، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، (اطروحة دكتوراه: مالية دولية)، التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016.
- المقالات:**
- 67- السعيد بوشول، سعاد جرمون، معمر قاوي، تجربة الاصلاح الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستفادة، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 03، العدد 04، جانفي 2020.
- 68- العالية مناد، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالاسقاط على الفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020.
- 69- اياد عبدالكريم مجيد، سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح)، دراسات دولية، المجلد 10، العدد 38، جامعة بغداد، 2020.
- 70- ايمن العشعوش، اختبارات جذر الوحدة لبيانات البنابل (اختبارات الجيل الاول) تطبيق على عينة من الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 39، العدد 5، سوريا، 2017.
- 71- إيمان مُجدَّ عبداللطيف، العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1961-2018)، مجلة دراسات، المجلد 21، العدد 3، يوليو 2020.
- 72- بوشة مُجدَّ واخرون، بنية معدل الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري دراسة قياسية اقتصادية باستعمال اختبارات المقاطع الهيكلية المتعددة، للفترة 1980-2017، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، 2020.
- 73- جلول بن عناية، عبدالقادر سرير، تقدير علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR (1980-2014)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، 2016.
- 74- جمال بالطيب، مُجدَّ الخطيب نمر، اثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم للفترة (1990-2019)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2021.
- 75- جميلة وجدي، نعيمة برودي، سياسة استهداف التضخم: دراسة قياسية لحالة المغرب خلال الفترة 1980-2018، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 14، ديسمبر 2020.
- 76- سلام الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 09، العدد 36، جويلية 2014.
- 77- سهير ابو العينين، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 167، معهد التخطيط القومي، يوليو 2003.
- 78- شعبان عبده ابو العز المحلاوي، العقوبات الاقتصادية على ايران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 36، اغسطس 2017.
- 79- شلوفي عمير، عزاوي عبد الباسط، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عتبة التضخم (TR) دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2016، مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE، المجلد 01، العدد 03، سبتمبر 2017.
- 80- صالح العصفور، الارقام القياسية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 19، 2003.
- 81- صباح صابر مُجدَّ خوشناو، هيو عثمان اسماعيل، قياس وتحليل الية عمل ثلاثية العجز وتوؤمة العجز لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) للمدة (2009-2017)، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 10، العدد 03، 2021.
- 82- طارق بن خليف، النمو الداخلي وانشطة البحث والتطوير، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة الودي، 2012.

- 83- عامر هني، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 02، العدد 02، سبتمبر 2018، جامعة المسيلة.
- 84- عباس فرحات، وسيلة سعود، عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، جامعة محمد الشريف مساعدي - سوق اهراس، جوان 2018.
- 85- عبدالحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2021.
- 86- عتو الشارف، و خيرة اجري، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 08، 2015.
- 87- عزيزة بن سمينة، مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 09، العدد 17، نوفمبر 2009.
- 88- عمار لوصيف، لزهرة العابد، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات - رؤية استشرافية-، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 30، العدد 05، ديسمبر 2019.
- 89- عنتر بوتيار، تقييم اثر الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2012) مع قراءة استشرافية افاق 2017، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية-، المجلد 07، العدد 03، أكتوبر 2008.
- 90- فريدة معارفي، تقييم اداء برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة العلوم الانسانية، العدد 48، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2017.
- 91- فضيلة ملواح، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2018)، Revue d'Economie et de Statistique Appliquée، المجلد 17، العدد خاص، جوان 2020.
- 92- لعمرية لعجال، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، العدد 37، افريل 2019.
- 93- محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 07، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.
- 94- محمد ديمي، و امال تباي، واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة 2000-2019، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2020.
- 95- محمد رتيبة، حكيم بوجوطو، تقدير العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي باستخدام الفروق العامة للعزوم لبيانات البانل (Panel GMM)، مجلة دراسات، المجلد 16، العدد 01، جانفي 2019.
- 96- محمد مراس، دراسة اثر برامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2015.
- 97- محمد نايلي، صبيحة بخوش، تقييم المخططات الخماسية للتنمية في الجزائر 2001-2004، مجلة افاق علمية، المجلد 12، العدد 01، جانفي، 2020.
- 98- منصور سعدان، دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 08، العدد 01، مارس 2018.
- 99- ناصر بوشارب، اسمهان راضية خزاز، انعكاسات سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2019) على التشغيل والبطالة في الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019.
- 100- ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر - بين الواقع والتجسيد-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 02، جامعة الوادي، 2017.
- 101- هبة عبدالمعتم، الوليد طلحة، استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، دراسات اقتصادية، العدد 62، صندوق النقد العربي، ابوظبي، الامارات، 2020.
- 102- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05،

2020.

- 103- وائل سعد حسانين الدواخلي، تقدير عتبة الانفاق الحكومي في الدول العربية باستخدام نماذج المحددات العتبية - دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل (2000-2020)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 52، العدد 03، أكتوبر 2022.

المدخلات:

- 104- حيزية قاسم، عامر هواري، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، الملتقى الوطني حول: "السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 2013.
- 105- طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية والاقليمية والدولية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019.

التقارير:

- 106- احمد شمس الدين ليلة، محنة اقتصاد الثورة الايرانية .. دراسة المسببات الهيكلية للاخفاق، رصانة- المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الرياض، 2020.
- 107- البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي السابع والخمسون، الرياض، السعودية، 2021.
- 108- البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2019، العراق.
- 109- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المخطط الخماسي 1984-1980، قانون رقم 80-11، 13 ديسمبر 1980.
- 110- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 2010.
- 111- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الاول من سنة 2013، الجزائر، 2013.
- 112- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 واخر التوجهات لسنة 2015، الجزائر، 2015.
- 113- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، الجزائر، 2018.
- 114- حمد السباري، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية والاحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، 1997.
- 115- خبراء احصاءات العمل، قرار بشأن مؤشرات اسعار الاستهلاك، المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء احصاءات العمل، مجلس إدارة مكتب العمل الدولي، 03-12-2003، جنيف.
- 116- غادة فياض واخرون، المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة، التقرير القطري رقم: 12/271، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2012.
- 117- محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، بنك الجزائر، الجزائر، 2008.
- 118- محمد لكصاسي، عرض التقرير السنوي 2010، بنك الجزائر، الجزائر، 2010.
- 119- محمد بن سليمان الجاسر، التقرير السنوي السادس والاربعون احدث التطورات الاقتصادية 2010، الادارة العامة للابحاث الاقتصادية والاحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، 2010.

المراجع الالكترونية:

- 120 JI.Dr Ide Anak Agung الاقتصاد، تاريخ الاطلاع: 2023-01-20، سفارة دولة قطر في جاكرتا- اندونيسيا، الرابط: <https://jakarta.embassy.qa/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF>
- 121 Rajah Rasiah، V G.R Chandran، تقرير اليونسكو للعلوم: المساءلة والمراقبة الفعالة (للابتكار) امر ضروري لضمان معدل

- العائد المرغوب من الاستثمار، اليونسكو، تاريخ الاطلاع 2022-11-09،: الرابط:
https://ar.unesco.org/sites/default/files/usr15_malaysia_ar.pdf
- 122 RT Online، 5 أزمات اقتصادية مرت بها السعودية خلال 40 عاما، تاريخ الاطلاع: 2022-07-29، الرابط:
<https://arabic.rt.com/business/1110384>
- 123 العربية.نت، أكبر 10 احتياطات نفطية في العالم.. السعودية بالمرتبة الثانية، تاريخ الاطلاع: 2022-08-18، الرابط:
<https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/2021/10/18>
- 124 تامر بدوي، الدولة الريعية في إيران: عائدات النفط والنمو والتضخم، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: 2022-08-18، الرابط:
<https://studies.aljazeera.net/en/node/3722>
- 125 جريدة الاقتصادية، أهمية أسعار الجملة في قياس التضخم، فهد بن عبدالله الحويملاني، تم الاطلاع: 2021-11-05، الرابط:
https://www.aleqt.com/2021/05/15/article_2093276.html
- 126 رؤية السعودية 2030، النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، تاريخ الاطلاع 2022-07-29، الرابط:
<https://www.vision2030.gov.sa/ar/thekingdom/explore/economy>
- 127 عمر سراج الدين، ندى حمادة، تصنيفات البنك الدولي الجديدة للبلدان حسب مستوى الدخل: 2021-2020، مدونات البنك الدولي، تاريخ الاطلاع: 2022-07-25، الرابط:
<https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/new-world-bank-country-classifications-income-level-2020-2021>
- 128 محمد غسان الشبوط، تركيا ما بين الماضي والحاضر: الاقتصاد التركي والاستثمارات الأجنبية "الدوافع والمعوقات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، تاريخ الاطلاع: 2022-10-25، الرابط:
<https://democraticac.de/?p=16179>
- 129 مركز دبي للإحصاء، منهجية الرقم القياسي لأسعار المنتج، المسوح الاحصائية، تم الاطلاع: 2021-11-05، الرابط:
https://www.dsc.gov.ae/ar-ae/Programs-Statistical-Surveys/Pages/Statistical-Project-details.aspx?ProjectId=41&year=2012#DSC_Tab3
- 130 وكالة الانباء الجزائرية، تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفق 2030 سيتم على ثلاث مراحل، تاريخ الاطلاع: 2022-07-19، الرابط:
<https://www.aps.dz/ar/economie/41833>

المراجع باللغة الاجنبية:

الكتب:

- 131- ASTERIOU D & HALL S G, **APPLIED ECONOMETRICS A MODERN APPROACH**, Published by PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2007.
- 132- Badi H. Baltagi, **Econometric Analysis of Panel Data**, John Wiley & Sons Ltd, Vol 3, England, 2005.
- 133- Benissad Mohamed Elhocine, **Essais d'analyse monétaire: avec référence à l'Algérie**, Office des publications universitaires, 3eme edition, 1981.
- 134- Damodar N Gujarati, Dawn C. Porter, **Basic Econometrics**, McGraw-Hill Companies, New York, Vol 5, 2009.
- 135- DORNBUSCH R. & FISCHER S, **MACRO ECONOMICS**, Mcgraw-Hill College, Vol 06, Ohio, 1993.
- 136- Froyen R T, **MACROECONOMICS Theories and Policies**, published by Pearson Education, Vol 10, United States, 2013.
- 137- HILL R C, Griffiths W E & Lim G C, **Principles of Econometrics**, John Wiley & Sons Inc, Vol 4, 2011.
- 138- Jeffrey M Wooldridge, **Introductory Econometrics: A Modern Approach**, South-Western, Vol 5, Mason, USA, 2013.
- 139- ORPHANIDES A & SOLOW R M, **Money, inflation and growth**, Chapter 06 in Handbook of Monetary Economics, Elsevier Science Publishers, Vol 01, 1990.

- 140- R Bourbonnais, Économétrie Cours et exercices corrigés, Dunod, Vol 9, Paris, 2015.
- 141- Secrétaire général de l'OCDE, ANALYSE MÉTHODOLOGIQUE COMPARATIVE : INDICES DES PRIX À LA CONSOMMATION ET DES PRIX À LA PRODUCTION, Direction des statistiques, OCDE, 2002.
- 142- Todaro M, P & Smith S C, Economic Development, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 11th edition, Boston, United States of America, 2012.
- 143- William H Greene, Econometric Analysis, Pearson Education Limited, GLOBAL EDITION, Vol 8, USA, 2018.

الأطاريح:

- 144- KHAI T M, DETERMINANTS OF INFLATION IN MALAYSIA 1981-2010, (Thesis: Master in Business Administration), December 2011.
- 145- Mamo F T, Economic Growth and Inflation A panel data analysis, (Thesis: Master Programme), Department of Social Sciences Economics, Södertörns University, Sweden, 2012.
- 146- ONARAN S, THE IMPACTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENTS ON ECONOMIC GROWTH IN TURKEY:1980-2015, (Master Thesis), Department of Economics, GRADUATE SCHOOL OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES, ISTANBUL TECHNICAL UNIVERSITY, Turkey, 2016.
- 147- Pypko Sergii, INFLATION AND ECONOMIC GROWTH: THE NON-LINEAR RELATIONSHIP. EVIDENCE FROM CIS COUNTRIES, (Thesis: Master in Economics), Kyiv School of Economics, 2009.

المقالات:

- 148- R. F. Harrod, Domar and Dynamic Economics, The Economic Journal, Vol. 69, No. 275, Oxford University, Sep 1959.
- 149- ANG J B, FINANCIAL DEEPENING AND ECONOMIC DEVELOPMENT IN MALAYSIA, Economic Papers, Vol 26, No 03, Sept 2007.
- 150- Asu Owan Rapheal And all, Statistical Modelling of Nigeria Inflation Rate From 1990 to 2020: A Pandemic for Economic Development, CENTRAL ASIAN JOURNAL OF MATHEMATICAL THEORY AND COMPUTER SCIENCES, Vol 03, No 03, 2022.
- 151- Ayadi M, & Mattoussi W, Tunisia: Industrial Policy in the Transition to Middleincome Status, Manufacturing Transformation: Comparative Studies of Industrial Development in Africa and Emerging Asia, <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780198776987.003.0009>, July 2016.
- 152- Bawa S, & Ismaila A S & Adamu I, Analysis of Inflation Dynamics in Nigeria (1981–2015), CBN Journal of Applied Statistics, Vol 07, No 01, June 2016.
- 153- BECHAREF K & IMEKHELAF R, L'efficacité de la politique de dépenses dans le cadre des programmes de développement du troisième millénaire en Algérie, Revue Algérienne d'Economie et gestion, Vol 15, No 02, 2021.
- 154- Boehlke J, And All, Econometric Analysis of Economic Miracles in Selected Economies Using TECM Approach, Chapter 9 In Economic Miracles in the European Economies, (2019), DOI:10.1007/978-3-030-05606-3_9.
- 155- Borts G H, Professor Meade on Economic Growth, *Economica*, Vol. 29, No. 113, Wiley, Feb 1962.
- 156- Charles J I, R & D-Based Models of Economic Growth, JOURNAL OF POLITICAL ECONOMY, Vol 103, No 4, University of Chicago, Aug 1995.
- 157- Dali S, NIGERIA, UNE CRISE ÉCONOMIQUE RÉELLE, NON UN ARTEFACT STATISTIQUE, *Afrique contemporaine*, No 258, 2016.
- 158- DORAISAMI A, Export Growth and Economic Growth: A Reexamination of Some Time-Series Evidence of the Malaysian Experience, The Journal of Developing Areas, Vol 30, No 2, 1996.
- 159- EKİNC A, & GENÇ M C, INFLATION AND INFLATION UNCERTAINTY IN TURKEY: EVIDENCE FROM EGARCH MODELING, International Journal of Economic and Administrative Studies, 2018.
- 160- Ertugrul A, & Selçuk F, A Brief Account of the Turkish Economy 1980-2000, Russian & East European Finance and Trade, Vol 37, No 6, Nov-Dec 2001.
- 161- Gatawa N M, Abdulgafar A & Olarinde M O, Impact of Money Supply and Inflation on Economic Growth in Nigeria (1973-2013), Journal of Economics and Finance, Vol 8, No 3, MAY-JUNE 2017.
- 162- Hala Abou-Ali & Hanaa Kheir-El-Din, Inflation and Growth in Egypt: is there a Threshold Effect?, Middle East Development Journal, Vol 01, No 01, 2009.

- 163- Hanaa Kheir-El-Din, Hala Abou-Ali ., INFLATION AND GROWTH IN EGYPT: IS THERE A THRESHOLD EFFECT?, Middle East Development Journal, Vol 01, No 01, 2009.
- 164- Islam R, Abdul Ghani A B, Mahyudin E, & Manickam N, Determinants of Factors that Affecting Inflation in Malaysia, International Journal of Economics and Financial, Vol 7, No 2, 2017.
- 165- Loukil S, Economic Challenges and Opportunities after the Revolution in Tunisia: Inflation and Exchange Rate, Journal of Global Economics, Vol 5, No 03, 2017.
- 166- LUCAS Jr, Robert E, ON THE MECHANICS OF ECONOMIC DEVELOPMENT, Journal of Monetary Economics, V 22, NO 01, 1988.
- 167- M W Madurapperum, Impact of Inflation on Economic Growth in Sri Lanka, journal of world Economic Research, Vol 05, No 01, 2016.
- 168- Mohsin S Khan, Abdelhak S Senhadji, Bruce D Smith, Inflation and Financial Depth, IMF WORKING PAPERS, April 2001.
- 169- Nabi M S, Tunisia after the 2011's revolution: Economic deterioration should, and could have been avoided, Journal of Policy Modeling, Vol 43, No 05, sept-oct 2021.
- 170- Romer P M, Endogenous Technological Change, The Journal of Political Economy, Vol 98, No 5, University of Chicago, Oct 1990.
- 171- Sahin B E, & Dereli D D, AN EVALUATION ON INFLATION IN TURKEY AFTER 1980 AND THE ANALYSIS OF RELATIONSHIP BETWEEN INFLATION, INTEREST RATES AND EXCHANGE RATES, Journal of Economics, Finance and Accounting, Vol 6, No 3, 2019.
- 172- Sani B & Ismaila A S, Threshold Effect of Inflation on Economic Growth in Nigeria, CBN Journal of Applied Statistics, Vol 03, No 01, 2012.
- 173- Solow R M, A Contribution to the Theory of Economic Growth, The Quarterly Journal of Economics, Vol 70, No 1, Oxford University, Feb 1956.
- 174- Suryani G C, Fevriera S & Adhitya D, DETERMINAN TINGKAT INFLASI INDONESIA TAHUN 1989-2018, Jurnal Dinamika Ekonomi Rakyat, Vol 01, No 01, 2022.
- 175- Udoh N S, & Isaiah A S, A Predictive Model for Inflation in Nigeria, CBN Journal of Applied Statistics, Vol 09, No 02, December 2018.
- 176- Vergne C, Le modèle de croissance marocain: opportunités et vulnérabilités, Macroéconomie & développement, No 14, Juin 2014.
- 177- Wong Z J, & Tang T C, Credit Card Usage and Inflation: A Case Study of a Small Open Economy, Jurnal Ekonomi Malaysia, Vol 54, No 1, 2020.

التقارير:

- 178- Abderrahim K, & Castel V, Inflation en Tunisie: entre perception et réalité dans un contexte de transition, Banque africaine de développement, Avril 2012.
- 179- Chemingui M A, & Sánchez M V, Country Study: Assessing Development Strategies to Achieve the MDGs in The Republic of Tunisia, United Nations Department for Social and Economic Affairs, 2011.
- 180- gokal v & hanif s, RELATIONSHIP BETWEEN INFLATION AND ECONOMIC GROWTH, Economics Department, Reserve Bank of Fiji, Suva, Fiji, Dec 2004.
- 181- International Labour Organization, Consumer price index manual: Theory and practice, International Labour Office, Geneva, 2004
- 182- Ministère de l'Économie et des Finances, Croissance tendancielle de l'économie Croissance tendancielle de l'économie marocaine, Direction des Etudes et des Prévisions financières, No 09, Royaume du Maroc, Juin 1996.
- 183- Office National des Statistiques, Indice des Prix à la Consommation 2011-2020, Collections Statistiques N° 219/2021, Série E: Statistiques Economiques N° 106, ALGER, JUILLET-2021.
- 184- Sheng A, Bank Restructuring in Malaysia 1985-88, World Development Report, Washington, 1989.
- 185- World Bank Group, The Unfinished Revolution Bringing Opportunity, Good Jobs And Greater Wealth To All Tunisians, Development Policy Review, May 2014.

المراجع الالكترونية:

- 186 TIM CALLEN, Gross Domestic Product: An Economy's All, International Monetary Fund, Retrieved : 02- 07-2022, Lien de site Web: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/gdp.htm>
- 187 Marielle M, Education et croissance économique: test du modèle de Lucas [1988], from researchgate, Retrieved: 03-13- 2022, Lien de site Web: https://www.researchgate.net/publication/268385254_Education_et_croissance_economique_test_du_modele_de_Lucas_1988

-
- 188 Nubukpo K, **LA TRANSFORMATION STRUCTURELLE DE L'ÉCONOMIE MAROCAINE: DÉFIS ET EFFETS D'ENTRAÎNEMENT**, Fondation Jean-Jaurès, Lien de site Web: https://www.jean-jaures.org/publication/la-transformation-structurelle-de-leconomie-marocaine-defis-et-effets-dentraînement/?post_id=16874&export_pdf=1

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر وبعض الدول النامية

	ALG	SAU	IRN	NIG	IND	TUN	MAR	TUR	MAL
1980	-2.28806	-0.38204	-24.4661	1.277668	7.413629	4.66699	1.134992	-4.62558	4.809458
1981	-0.25734	-4.18933	-9.33208	-15.4504	5.383028	2.66022	-4.12313	2.496909	4.400095
1982	2.948729	-25.6141	18.26043	-9.19511	-0.08609	-3.28808	6.323531	1.229841	3.474855
1983	1.924324	-21.1616	6.586903	-13.1531	2.053827	1.712093	-1.02742	2.633971	3.755602
1984	2.088381	-10.1712	-10.8891	-3.58494	4.511293	2.815359	3.962213	4.403882	5.116954
1985	0.23578	-14.6088	-2.16514	3.233579	0.324861	2.847576	3.663209	2.077817	-3.60527
1986	-2.88917	11.28544	-13.2885	-2.50995	3.678314	-3.91498	6.972374	4.888764	-1.5663
1987	-3.66201	-10.8433	-3.94247	0.525849	2.998843	4.167399	-2.32233	7.402176	2.146906
1988	-3.68262	8.422702	-9.41482	4.546936	3.659822	-2.20858	9.723645	0.447776	6.705516
1989	1.688279	-4.28954	2.754495	-0.70885	5.826578	-0.52396	0.922947	-1.48631	5.908376
1990	-1.68293	11.16652	10.48288	8.930687	5.334428	5.562314	1.514948	7.383071	5.980304
1991	-3.52817	11.31266	10.15065	-2.16446	4.931704	1.619517	5.280508	-0.96726	6.646425
1992	-0.5383	0.918995	1.362517	2.025825	4.69174	5.477817	-3.8274	3.324226	6.119141
1993	-4.26894	-4.03248	-3.02736	-4.45708	4.730772	0.074463	-2.43812	5.931883	7.175102
1994	-2.96691	-1.93215	-3.10465	-4.23282	5.779395	1.19971	8.786089	-6.17586	6.519082
1995	1.828037	-2.06925	0.981008	-2.53005	6.465883	0.585309	-6.85703	6.177188	7.094584
1996	2.280472	0.507154	4.895537	1.634594	6.086859	5.505072	10.75648	5.686793	7.228691
1997	-0.58545	-0.84094	-0.00025	0.406826	3.034828	4.00683	-2.89479	5.886122	4.609306
1998	3.524322	0.936931	0.746759	0.057195	-14.4757	3.519475	5.85583	0.806059	-9.6712
1999	1.766867	-5.723	0.697711	-1.89572	-0.7095	4.910367	-0.17899	-4.75059	3.577312
2000	2.35458	3.226493	4.518862	2.419133	3.412714	3.687933	0.667222	5.322136	6.357502
2001	1.592497	-3.7212	1.119821	3.290571	2.192247	2.889419	6.026204	-7.14785	-1.66515
2002	4.18516	-5.50515	6.73647	12.45747	3.073967	0.528647	1.893661	4.890331	3.217395
2003	5.758042	8.015644	7.302662	4.657786	3.3877	3.923118	4.71076	4.252446	3.687919
2004	2.842494	4.803411	3.083239	6.489604	3.70207	5.419636	3.56844	8.286033	4.698582
2005	4.465245	2.544037	1.990106	3.721624	4.368419	2.621323	2.084365	7.559697	3.282258
2006	0.244874	-0.07367	3.820527	3.326218	4.139035	4.269851	6.321998	5.620645	3.524327
2007	1.730369	-0.92819	6.97058	3.822072	4.959048	5.637551	2.324166	3.797987	4.236439
2008	0.664882	3.360691	-0.83912	3.97251	4.642174	3.139836	4.667119	-0.38292	2.847079
2009	-0.20835	-4.78732	-0.10654	5.197954	3.306904	1.954188	2.964337	-6.02791	-3.28559
2010	1.69217	2.008882	4.596441	5.158545	4.902729	1.910424	2.485684	6.919607	5.623556
2011	0.964978	6.704371	1.445848	2.525322	4.844906	-3.01895	3.835245	9.509983	3.666105
2012	1.410227	2.203279	-4.90022	1.472851	4.706703	3.206686	1.580555	3.093102	3.959553
2013	0.797968	-0.36663	-2.735	3.853723	4.284778	1.43905	3.060308	6.664884	3.270042
2014	1.765941	0.753971	3.651481	3.513977	3.796141	2.063021	1.229529	3.168091	4.59521
2015	1.646657	1.477045	-2.71395	-0.02928	3.717745	-0.08674	3.103111	4.328128	3.687722
2016	1.163148	-0.60373	7.349271	-4.16839	3.926698	0.008286	-0.28666	1.642463	3.041601
2017	-0.66317	-2.71385	1.344772	-1.78882	4.017626	1.079885	2.901845	5.794264	4.383944
2018	-0.70795	0.684349	-3.59974	-0.67972	4.162984	1.4556	1.844617	1.449523	3.435189
2019	-0.84086	-1.32273	-2.66538	-0.37975	4.039136	0.200227	1.340397	-0.42794	3.060776
2020	-6.72994	-5.6393	0.45446	-4.26011	-2.88459	-9.69173	-7.42665	0.695873	-6.86027

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

الملحق رقم (02): معدلات التضخم في الجزائر وبعض الدول النامية

	ALG	SAU	IRN	NIG	IND	TUN	MAR	TUR	MAL
1980	9.517824	4.169267	20.64391	9.972262	18.03543	10	9.408379	94.26086	6.67492
1981	14.65484	2.798982	24.20359	20.81282	12.26591	8.9	12.49253	37.61478	9.7
1982	6.54251	1.02104	18.68973	7.697747	9.445424	13.7	10.52781	29.13751	5.8189
1983	5.967164	0.191424	19.74019	23.21233	11.79974	9	6.207935	31.39027	3.704235
1984	8.116398	-1.55904	12.54022	17.82053	10.45503	8.9	12.44757	48.39232	3.897273
1985	10.48229	-3.05877	4.389341	7.435345	4.724536	7.254362	7.728639	44.96173	0.346459
1986	12.37161	-3.20333	18.429	5.717151	5.822667	6.164384	8.733559	34.61008	0.737003
1987	7.441261	-1.54712	28.57143	11.29032	9.278656	8.225806	2.69874	38.85584	0.290008
1988	5.911545	0.907563	28.67063	54.51122	8.045367	7.19697	2.369055	68.80964	2.556519
1989	9.304361	1.032645	22.34965	50.46669	6.41554	7.740886	3.259969	63.27255	2.813201
1990	16.65253	2.077151	7.627675	7.3644	7.819191	6.545293	6.782594	60.30387	2.617801
1991	25.88639	4.861111	17.12857	13.00697	9.419058	8.193715	7.986166	65.97857	4.358333
1992	31.66966	-0.07701	25.80772	44.58884	7.523517	5.824345	5.740247	70.0761	4.767228
1993	20.54033	1.055795	21.20263	57.16525	9.671893	3.974956	5.183114	66.09384	3.536585
1994	29.04766	0.564325	31.44703	57.03171	8.532005	4.733231	5.141672	105.215	3.724971
1995	29.77963	4.868431	49.65599	72.8355	9.420323	6.24415	6.123582	89.11332	3.450575
1996	18.67908	1.22207	28.93734	29.26829	7.973281	3.725145	2.986809	80.41215	3.488559
1997	5.733523	0.057155	17.34923	8.529874	6.226142	3.652026	1.038199	85.66936	2.662515
1998	4.950162	-0.37127	17.86613	9.996378	58.45104	3.125366	2.753113	84.64134	5.270342
1999	2.645511	-1.33376	20.07071	6.618373	20.47783	2.690125	0.684783	64.86749	2.744561
2000	0.339163	-1.12499	14.47675	6.933292	3.688619	2.962308	1.894635	54.91537	1.53474
2001	4.225988	-1.12094	11.27425	18.87365	11.50011	1.983333	0.619802	54.40019	1.416785
2002	1.418302	0.247187	14.33593	12.87658	11.90012	2.721033	2.79562	44.96412	1.807872
2003	4.268954	0.612194	16.46801	14.03178	6.757317	2.712592	1.167734	21.60244	1.089676
2004	3.9618	0.515507	14.76151	14.99803	6.06406	3.63228	1.493444	8.598262	1.421271
2005	1.382447	0.47923	13.43312	17.86349	10.4532	2.017786	0.982642	8.17916	2.975071
2006	2.311499	2.209024	10.0159	8.225222	13.10867	3.225253	3.284762	9.597242	3.609236
2007	3.678996	4.167823	17.34104	5.388008	6.406563	2.966944	2.042085	8.756181	2.027353
2008	4.858591	9.870248	25.41051	11.58108	10.22666	4.345028	3.714843	10.44413	5.440782
2009	5.73706	5.057223	13.55155	12.55496	4.386416	3.664903	0.971863	6.250977	0.583308
2010	3.911062	5.339417	10.08936	13.7202	5.134204	3.33898	0.993557	8.566444	1.622852
2011	4.524212	5.826216	26.29339	10.84003	5.356048	3.240028	0.906925	6.47188	3.174471
2012	8.891451	2.866269	27.25681	12.21778	4.2795	4.611844	1.287122	8.89157	1.663571
2013	3.254239	3.532525	36.60304	8.475827	6.412513	5.316235	1.880655	7.49309	2.105012
2014	2.916927	2.23629	16.60655	8.062486	6.394925	4.625551	0.44231	8.854573	3.142991
2015	4.784447	1.206073	12.48468	9.009387	6.363121	4.437371	1.557907	7.670854	2.10439
2016	6.397695	2.06884	7.245425	15.67534	3.525805	3.629399	1.635311	7.775134	2.090567
2017	5.591116	-0.83819	8.044924	16.52354	3.808798	5.308848	0.754663	11.14431	3.871201

قائمة الملاحق

2018	4.26999	2.458142	18.01412	12.09473	3.198346	7.307592	1.803917	16.33246	0.884709
2019	1.951768	-2.09333	39.90735	11.39679	3.030587	6.720075	0.303386	15.17682	0.662892
2020	2.415131	3.445458	30.59414	13.24602	1.920968	5.634151	0.705969	12.27896	-1.1387

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

الملحق رقم (03): نتائج تقدير نماذج البانل

Independent Fixed Effects Tests					Independent Variable: PIBH?				
Model: PANEL					Method: Pooled Least Squares				
Test: F-test cross-section fixed effects					Date: 02/28/23 Time: 15:52				
					Sample: 1980 2020				
					Number of observations: 41				
					Number of cross-sections included: 9				
					Number of observations in balanced pool (balanced) observations: 369				
ss-section fixed effects test equation:									
Independent Variable: PIBH?					Variable				
Method: Panel Least Squares					Coefficient				
Date: 02/28/23 Time: 15:59					Std. Error				
Sample: 1980 2020					t-Statistic				
Number of observations: 41					Prob.				
Number of cross-sections included: 9									
Number of observations in balanced pool (balanced) observations: 369									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF?	-0.025912	0.016526	-1.567932	0.1178	INF?	-0.025912	0.016526	-1.567932	0.1178
G?	-0.022688	0.027204	-0.834020	0.4048	G?	-0.022688	0.027204	-0.834020	0.4048
M?	0.001557	0.008817	0.176612	0.8599	M?	0.001557	0.008817	0.176612	0.8599
K?	-0.070883	0.029481	-2.404325	0.0167	K?	-0.070883	0.029481	-2.404325	0.0167
C	5.905512	2.682038	2.201875	0.0283	C	5.905512	2.682038	2.201875	0.0283
Adjusted R-squared	4.945772	R-squared	0.030070		Adjusted R-squared	4.945772	R-squared	0.030070	
Standard Error of regression	1.479075	Adjusted R-squared	0.019412		Standard Error of regression	1.479075	Adjusted R-squared	0.019412	
Sum of squared residuals	5.028672	S.E. of regression	4.979625		Sum of squared residuals	5.028672	S.E. of regression	4.979625	
Log likelihood	6.062044	Sum squared resid	9025.985		Log likelihood	6.062044	Sum squared resid	9025.985	
F-statistic	6.115035	Log likelihood	-1113.447		F-statistic	6.115035	Log likelihood	-1113.447	
Prob(F-statistic)	6.083095	F-statistic	2.821252		Prob(F-statistic)	6.083095	F-statistic	2.821252	
	1.391588	Prob(F-statistic)	0.024992			1.391588	Prob(F-statistic)	0.024992	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

الملحق رقم (04): نتائج اختبار LLC للمتغيرات

Levin-Lin-Chu unit-root test for PIBH

H0: Panels contain unit roots
Ha: Panels are stationary

Number of panels = 9
Number of periods = 41

AR parameter: Common
Panel means: Included
Time trend: Not included

Asymptotics: N/T -> 0

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 11.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-10.7341	
Adjusted t*	-4.2916	0.0000

Levin-Lin-Chu unit-root test for INF

H0: Panels contain unit roots
Ha: Panels are stationary

Number of panels = 9
Number of periods = 41

AR parameter: Common
Panel means: Included
Time trend: Not included

Asymptotics: N/T -> 0

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 11.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-7.0304	
Adjusted t*	-3.4687	0.0003

Levin-Lin-Chu unit-root test for G

H0: Panels contain unit roots
Ha: Panels are stationary

Number of panels = 9
Number of periods = 41

AR parameter: Common
Panel means: Included
Time trend: Not included

Asymptotics: N/T -> 0

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 11.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-7.7503	
Adjusted t*	-3.5377	0.0002

Levin-Lin-Chu unit-root test for K

H0: Panels contain unit roots	Number of panels =	9
Ha: Panels are stationary	Number of periods =	41
AR parameter: Common	Asymptotics: N/T ->	0
Panel means: Included		
Time trend: Not included		

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 11.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-6.8193	
Adjusted t*	-3.6592	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Stata17

الملحق رقم (05): نتائج اختبار IPS للمتغيرات

Im-Pesaran-Shin unit-root test for PIBH

H0: All panels contain unit roots	Number of panels =	9
Ha: Some panels are stationary	Number of periods =	41
AR parameter: Panel-specific	Asymptotics: T,N ->	Infinity sequentially
Panel means: Included		
Time trend: Not included		

ADF regressions: 1 lag

	Statistic	p-value
W-t-bar	-7.5343	0.0000

Im-Pesaran-Shin unit-root test for INF

H0: All panels contain unit roots	Number of panels =	9
Ha: Some panels are stationary	Number of periods =	41
AR parameter: Panel-specific	Asymptotics: T,N ->	Infinity sequentially
Panel means: Included		
Time trend: Not included		

ADF regressions: 1 lag

	Statistic	p-value
W-t-bar	-4.5542	0.0000

Im-Pesaran-Shin unit-root test for G

H0: All panels contain unit roots
Ha: Some panels are stationary

Number of panels = 9
Number of periods = 41

AR parameter: Panel-specific
Panel means: Included
Time trend: Not included

Asymptotics: T,N -> Infinity
sequentially

ADF regressions: 1 lag

	Statistic	p-value
W-t-bar	-3.9641	0.0000

Im-Pesaran-Shin unit-root test for M

H0: All panels contain unit roots
Ha: Some panels are stationary

Number of panels = 9
Number of periods = 41

AR parameter: Panel-specific
Panel means: Included
Time trend: Included

Asymptotics: T,N -> Infinity
sequentially

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values		
			1%	5%	10%
t-bar	-2.4889		-2.770	-2.590	-2.500
t-tilde-bar	-2.1766				
Z-t-tilde-bar	-2.6691	0.0038			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for K

H0: All panels contain unit roots
Ha: Some panels are stationary

Number of panels = 9
Number of periods = 41

AR parameter: Panel-specific
Panel means: Included
Time trend: Not included

Asymptotics: T,N -> Infinity
sequentially

ADF regressions: 1 lag

	Statistic	p-value
W-t-bar	-2.4398	0.0073

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Stata17